

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،  
جامعة 08 ماي 1945 قالمة



08<sup>th</sup> May 1945-Guelma University  
UNIVERSITE 08 MAI 1945 –GUELMA



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

أطروحة دكتوراه

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة  
دراسة ميدانية لسلوك المستهلكين في ولاية قالمة

التخصص

تجارة دولية وتنمية مستدامة

لـ

بوخذنة آمنة

مدير أطروحة التخرج : خير الدين معطى الله أستاذ تعليم عالي جامعة 08 ماي 1945 قالمة

أعضاء لجنة المناقشة

وهاب نعمون	أستاذ محاضر - أ-	رئيسا	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة
خير الدين معطى الله	أستاذ تعليم عالي	مقررا	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة
بلقاسم ماضي	أستاذ تعليم عالي	عضوا	جامعة باجي مختار - عنابة
ناصر بوعزيز	أستاذ محاضر - أ-	عضوا	جامعة 08 ماي 1945 - قالمة
محمد خميسي بن رجم	أستاذ محاضر - أ-	عضوا	جامعة محمد الشريف جامعة مساعدية سوق أهراس
منصف بن خديجة	أستاذ محاضر - أ-	عضوا	جامعة محمد الشريف جامعة مساعدية سوق أهراس

السنة الجامعية : 2014-2015

## المخلص:

لقد أفرزت التطورات في العقود الاخيرة نقاشا جادا وحادا حول علاقة الاستهلاك بالمشاكل البيئية التي تعيشها الكرة الأرضية، حتى أصبحت قضية إعادة النظر في أنماط الاستهلاك الحالية في صلب الإهتمامات والنقاشات الخاصة بالتنمية المستدامة، وهو ما حاولت الدراسة الحالية تسليط الضوء عليه، من خلال معالجة إشكالية العلاقة بين التنمية المستدامة والسلوك البيئي للمستهلكين ، بحيث عالجت الدراسة الموضوع في خمسة فصول تناولت مختلف الدراسات النظرية والميدانية التي تمحورت حول الاستهلاك وعلاقته بالتنمية المستدامة ومحددات السلوك البيئي للمستهلك، واقع وتحديات الاستهلاك والبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، مع القيام بدراسة ميدانية على عينة من المستهلكين من ولاية قالمة قدرها (270 مفردة) ، لدراسة سلوكياتهم البيئية و العوامل المؤثرة عليها، مع إبراز دورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة، من خلال تصميم إستبانة لجمع المعلومات ثم تحليل النتائج واختبار الفرضيات بالأساليب الاحصائية المناسبة.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تواجه تحديات كبيرة متعلقة بالآثار التي تحدثها الأنماط الاستهلاكية السائدة على البيئة والتنمية في البلد، وهو ما يجعل من الضروري على الدولة وضع سياسة وطنية واضحة ودقيقة متعلقة بترقية الاستهلاك المستدام في اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وإعطائها المزيد من الاهتمام و التركيز . كما بينت النتائج أن المستهلكين يتميزون بمستوى مقبول جدا من المعرفة والاهتمام بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، بالإضافة الى القيم البيئية، لكنها في الواقع لا تؤثر كلها على سلوكياتهم البيئية، بحيث بينت نتائج الاختبار الاحصائي أن السلوك البيئي للمستهلكين يتأثر بالمعارف و القيم البيئية بالإضافة الى سمات الشخصية وعدد الاطفال، وهو ما قد يساعد في فهم كيفية التعامل والتأثير في المستهلكين حتى يتبنوا سلوكيات مسؤولة بيئيا.

**الكلمات المفتاحية :** التنمية المستدامة، الاستهلاك المستدام، الس لوك البيئي، المستهلك الاخضر، الاستهلاك في الجزائر، التنمية المستدامة و البيئية في الجزائر، السلوك البيئي للمستهلكين في ولاية قالمة.

**Abstract:**

The development that happened in these last centuries rised big discussions around the relationship between the consumption and environmental problems on the earth. That were be a serious problem to re – looking for the kinds of nowday consumption as a deeply concerns, and specific discussions, about the sustainable development. These what the present studies try to focus on, from the treatment of the relationship of the sustainable development and the consumers environmental behaviors. So the study treat the topic into five fildes, which have studied the different theories, that centered on the consumption and its relationship with the sustainable development, and the consumer environmental behaviors, and the reality of the consumption challenges with the environment and sustainable development in Algeria. By doing a study with a sample from Guelma town consist of 270 ones, to study their environmental behaviors and the reasons that affected on them, and give their roles to prove the objectives of the sustainable development, and to protect the environment, by designing a questioning together information, then the results and to examine Hypotheses with specific statistical methods.

The studies reached to, that Algeria is facing great challenges with the effects of what the kinds of consumptions that are in nowday have done on the environment and the development in the country. For these ones Algeria is obliged to put a clear and specific national system related to progress the sustainable consumption, according to national sustainable development, and give it a great importance and attentions. In addition the results gave that the consumers have an acceptable level of knowledge about the environment and sustainable development, and the environment values, but in reality it doesn't affect on their environmental behaviors, that the statistic examination gave that the environmental behavior affect by the knowledge and environment values, and to the people personalities and the numbers of children this may help to understand how to communicate and affect with them to adopt a responsible behaviors for the environment.

**Key words:** sustainable development, sustainable consumption, environmental behavior, Green Consumer, consumption in Algeria, environmental and sustainable development in Algeria, the environmental behavior of consumers in Guelma.

# الإهداء

الى من رباني صغيرها والداي الكريمين  
الى كل من علمني، وأخذ بيدي، وأثار لي طريق العلم والمعرفة  
الى كل من شجعني في رحلتي الى التميز والنجاح  
الى كل من ساندني ووقفه الي جانبي  
الى كل من قال لي: لا، فكان سببا في تحفيزي  
الى كل من كان النجاح طريقه، والتفوق هدفه، والتميز سبيله  
اليكم جميعا الشكر والتقدير والاحترام

# التقدير والشكر

الحمد لله الذي أنار لي درب العلم والمعرفة وأعانني على أداء هذا الواجب ووفقني إلى

إنجاز هذا العمل.

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا

العمل وفي تذليل ما واجهني من صعوبات، ونخص بالذكر الأستاذ المشرف خير الدين معطي

الله الذي لم يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عوناً لي في إتمام هذا البحث.

ولا يفوتني أن أشكر كل من الأستاذ جريبي السبتي و الأستاذ بومعز ناصر اللذان قدما لي

يد العون وساهما بقدر كبير في إنجاز هذا العمل

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
96	ادخال التكاليف الاجتماعية	(1-2)
97	المؤثرات الخارجية الايجابية للاستهلاك	(2-2)
97	المؤثرات الخارجية السلبية للاستهلاك	(3-2)
123	الاستهلاك من منظور التنمية المستدامة	(4-2)
158	نموذج الصندوق الأسود لسلوك المستهلك	(1-3)
190	نموذج نظرية السلوك المخطط	(2-3)
231	البصمة البيئية والسعة البيولوجية للجزائر	(1-4)
234	متوسط نصيب الفرد من المياه في الجزائر	(2-4)
238	الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر حسب القطاعات ونوع الطاقة المستهلكة	(3-4)
244	تطور حجم المخلفات المنزلية للأسر الجزائرية	(4-4)

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
94	أنواع المؤثرات الخارجية	(1-2)
128	خصائص الاستهلاك المسؤول اجتماعيا مقارنة بالاستهلاك الأخضر	(2-2)
165	التوزيع النسبي للمستهلكين في امريكا حسب توجههم البيئي	(1-3)
201	الفرق بين نموذج القيم البيئية الجديدة ونموذج الانسان الاستثنائي	(2-3)
217	تطور عدد السكان المقيمين ومعدل النمو	(1-4)
219	تطور إنفاق الأسر الجزائرية ما بين 1988 و 2000 و 2011	(2-4)
220	معدل الإنفاق الاستهلاكي السنوي للفرد	(3-4)
221	توزيع النفقات على مختلف السلع الاستهلاكية لسنتي 2000 و 2011	(4-4)
222	مخصصات الانفاق الأسرى على السلع المعمرة وغير المعمرة	(5-4)
223	توزيع النفقات الاستهلاكية حسب فئات المجتمع	(6-4)
224	تطور الإنفاق السنوي حسب فئات المجتمع بين سنتي 2000 و 2011	(7-4)
232	البصمة البيئية والسعة البيولوجية للفرد في الجزائر لسنة 2005	(8-4)
274	عينة الدراسة وعدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة والمحللة	(1-5)
275	محتويات الاستثمارة	(2-5)
276	درجات مقياس ليكرت الخماسي	(3-5)
276	المتوسطات المرجحة حسب مقياس ليكرت الخماسي	(4-5)
279	معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية لفقرات الدراسة	(5-5)
279	معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الدراسة و الدرجة الكلية	(6-5)

	للمحور	
280	معاملات الثبات باستخدام معامل كرونباخ	(7-5)
281	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية	(8-5)
284	تحليل نتائج المحور المتعلق بحساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة	(9-5)
288	تحليل نتائج المحور المتعلق بمعارف المستهلك حول قضايا التنمية المستدامة	(10-5)
289	تحليل نتائج المحور المتعلق بلقيم البيئية لدى المستهلك	(11-5)
291	تحليل نتائج المحور المتعلق بسمات الشخصية	(12-5)
295	تحليل نتائج المحور المتعلق بالسلوك البيئي	(13-5)
297	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة على السلوك البيئي	(14-5)
298	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعرفة بقضايا التنمية المستدامة على السلوك البيئي للمستهلك	(15-5)
299	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير القيم البيئية على السلوك البيئي	(16-5)
301	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير خصائص الشخصية على السلوك البيئي	(17-5)
303	نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمتغير الجنس	(18-5)
305	نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمتغير السن	(19-5)
307	نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمتغير الحالة العائلية	(20-5)
309	نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمتغير عدد الأطفال	(21-5)
311	نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات	(22-5)



	وفقا لمستوى التعليم	
312	نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا للوظيفة	(23-5)
314	نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمكان الإقامة	(24-5)
315	نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لدخل الفرد	(25-5)
317	تأثير العوامل الديموغرافية على متغيرات الدراسة	(26-5)
319	نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise	(27-5)
320	معاملات الانحدار وقيم التسامح للمتغيرات المستقلة المقبولة لتفسير السلوك البيئي للمستهلك	(28-5)

# جدول المواد

الصفحة	المكونات
أ	الملخص باللغة العربية
ب	الملخص باللغة الاجنبية
ج	الاهداء
د	التقدير والشكر
هـ	قائمة الأشكال
و	قائمة الجداول
ط	جدول المواد
1	المقدمة العامة
11	<b>الفصل الأول: التنمية المستدامة وتحقيق التكامل بين الاقتصاد والبيئة والسكان</b>
12	مقدمة الفصل
13	المبحث الأول: الإنسان و المشكلات البيئية
13	المطلب الأول: مفهوم البيئة، مكوناتها وقوانينها
13	1 مفهوم البيئة
16	2 مكونات البيئة
18	3 قوانين البيئة
19	المطلب الثاني: المشكلات البيئية
19	1 مفهوم المشكلة البيئية
20	2 أهم المشكلات البيئية العالمية
24	3 المشكلات البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية
26	المطلب الثالث: الإنسان والبيئة
26	1 طبيعة العلاقة بين الإنسان والبيئة

---

32	2 دور الإنسان في خلق المشكلات البيئية
34	المبحث الثاني: موقع البيئة في الجدول بين السكان والتنمية
34	المطلب الأول: مفهوم التنمية، أهدافها وأنواعها
34	1 مفهوم التنمية
37	2 أهداف التنمية
38	3 أنواع التنمية
39	المطلب الثاني: السكان والتنمية
45	المطلب الثالث: علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية
45	1 حالة الاتوافق في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة
49	2 العلاقة التوافقية بين التنمية الاقتصادية والبيئة
51	المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة
51	المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة
51	1 مراحل تطور مفهوم التنمية المستدامة
53	2 تعريف التنمية المستدامة
57	3 مبررات التنمية المستدامة
60	المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة
60	1 +الأبعاد الاقتصادية
62	2 +الأبعاد البشرية
64	3 +الأبعاد البيئية
65	4 +الأبعاد التكنولوجية

---

66	المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة
66	1 - المؤشرات الأساسية
69	2 - العناصر الجديدة التي تتبناها التنمية المستدامة
71	خاتمة الفصل
72	<b>الفصل الثاني: الاستهلاك المستدام كمحرك للتنمية المستدامة</b>
73	مقدمة الفصل
74	المبحث الأول : مفهوم الاستهلاك ومحدداته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
74	المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك
74	1 تعريف الاستهلاك
75	2 -الفرق بين الاستهلاك و الانفاق
76	3 -أنواع الاستهلاك
77	المطلب الثاني: محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية
78	1 -الاستهلاك كمتغير اقتصادي
84	2 -الاستهلاك كمتغير اجتماعي
90	المطلب الثالث: الاستهلاك في ظل الاقتصاد البيئي
91	1 مفهوم الاقتصاد البيئي
92	2 -الآثار الخارجية
94	3 -التكلفة الاجتماعية و اشكالية تحقيق التوازن والرفاهية الاجتماعية
98	4 تحليل رفاهية المستهلك في ظل الاقتصاد البيئي
103	المبحث الثاني: مفهوم الاستهلاك المستدام
103	المطلب الأول: نشأة الاستهلاك المستدام
103	1 -التطور التاريخي للاستهلاك المستدام
109	2 -أسباب نشأة الاستهلاك المستدام
115	المطلب الثاني: تعريف الاستهلاك المستدام
119	المطلب الثالث: متطلبات وصعوبات تحقيق الاستهلاك المستدام
122	المبحث الثالث : الاستهلاك المستدام و تفعيل التنمية المستدامة
122	المطلب الأول : الاستهلاك وأبعاد التنمية المستدامة
123	1 -الاستهلاك و النمو الاقتصادي

125	2 +الاستهلاك الأخضر
126	3 +الاستهلاك المسؤول إجتماعيا
129	المطلب الثاني : الاستهلاك وسلوك المواطنة البيئية
129	1 فرز وإعادة تدوير النفايات
131	2 بالبساطة الطوعية
135	3 للمقاطعة
138	4 شراء المنتجات الملتزمة
139	المطلب الثالث : الاستهلاك في إطار المنهج الاسلامي
139	1 +الاستهلاك وسيلة لا غاية وهو عبادة من العبادات
140	2 ضوابط الاستهلاك في الاسلام
144	خاتمة الفصل
145	<b>الفصل الثالث: مفهوم ومحددات السلوك البيئي للمستهلك</b>
146	مقدمة الفصل
147	المبحث الأول: ماهية السلوك البيئي للمستهلك
147	المطلب الأول: تحليل ودراسة سلوك المستهلك
147	1 - مفهوم سلوك المستهلك
151	2- نماذج تفسير سلوك المستهلك
158	المطلب الثاني : تعريف وخصائص المستهلك الأخضر
158	1 تعريف المستهلك الاخضر
161	2 خصائص وتصنيفات المستهلك الاخضر
167	المطلب الثالث: السلوك البيئي للمستهلك
167	1 تعريف السلوك البيئي للمستهلك
171	2 سميزات السلوك البيئي للمستهلك
174	المبحث الثاني: الوعي البيئي كاتجاه محدد للسلوك البيئي للمستهلك
174	المطلب الأول : مفهوم الوعي البيئي
179	المطلب الثاني : الاتجاهات البيئية
179	1 - مفهوم الاتجاهات البيئية
183	2 -قياس الاتجاهات البيئية
185	3 -تشكل الاتجاهات نحو البيئة
187	المطلب الثالث :علاقة الاتجاهات البيئية بالسلوك البيئي

192	المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السلوك البيئي للمستهلك
192	المطلب الأول: العوامل الاجتماعية و الثقافية
192	1 -الشريحة الاجتماعية
193	2 -الجماعات المرجعية
194	3 -الاسرة
194	4 -الثقافة
197	المطلب الثاني: العوامل النفسية
197	1 -القيم
202	2 -الشخصية
207	المطلب الثالث : تأثير العوامل الديموغرافية
208	1 -السن
209	2 -الجنس
210	3 -الدخل
201	4 -مستوى التعليم
212	5 -الوظيفة
213	6 -مكان الإقامة
214	خاتمة الفصل
215	الفصل الرابع: واقع وتحديات الاستهلاك المستدام في الجزائر
216	مقدمة الفصل
217	المبحث الأول: النمو السكاني، وتطور النفقات والعادات الاستهلاكية في الجزائر
217	المطلب الأول : النمو السكاني
219	المطلب الثاني : النفقات الاستهلاكية للأسر الجزائري
225	المطلب الثالث: التحول في العادات والثقافة الاستهلاكية للمجتمع الجزائري
230	المبحث الثاني : التحديات البيئية المرتبطة بالاستهلاك في الجزائر
230	المطلب الأول: الميزان البيئي و البصمة البيئية للجزائر
	المطلب الثاني : استنزاف الموارد المائية والطاقوية
233	1 -استهلاك الماء
237	2 -استهلاك الطاقة

241	المطلب الثاني: الآثار الناتجة من التنقل و انتاج النفايات
241	1 +آثار الناتجة من التنقل
243	2 -انتاج النفايات
248	المبحث الثالث: جهود الجزائر لتحقيق الاستهلاك المستدام و حماية البيئة
248	المطلب الأول : السياسة الوطنية لحماية البيئة و التنمية المستدامة
252	المطلب الثاني: الجهود المرتبطة بحماية المستهلك والتوعية وتحسين نوعية الحياة
255	المطلب الثالث: الجهود المرتبطة بترقية الانتاج المستدام والسياسات الضريبية
257	المطلب الرابع: الجهود المرتبطة بترشيد استهلاك الموارد وتقليص التلوث
257	1 برامج العالية الطاقوية والطاقات المتجددة
258	2 -الموارد المائية
259	3 -لتنقل المستدام
260	4 -إدارة النفايات المنزلية المشابهة
262	خاتمة الفصل
263	الفصل الخامس: الدراسة الميدانية
264	مقدمة الفصل
265	المبحث الأول: الخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية
265	المطلب الأول: التصميم النظري للدراسة
265	1 -متغيرات الدراسة
268	2 -فروض الدراسة
272	3 -المنهجية المتبعة
273	المطلب الثاني: التصميم العملي للدراسة الميدانية
273	1 -مجتمع و عينة الدراسة
274	2 -أدوات الدراسة
277	3 -المعالجات الاحصائية المستخدمة
278	المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة
278	المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة والمقياس المستخدم
278	1 -صدق وثبات الاستبانة
281	2 -تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة
283	المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بالمتغيرات المستقلة

---

283	1 تحليل النتائج المتعلقة بحساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة
286	2 تحليل النتائج المتعلقة بمعرفة المستهلك بقضايا التنمية المستدامة
289	3 تحليل النتائج المتعلقة بالقيم البيئية
290	4 تحاليل النتائج المتعلقة بسمات شخصية المستهلك
292	المطلب الثالث: تحليل النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: السلوك البيئي للمستهلك
296	المبحث الثالث: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة
296	المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى
298	المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية
299	المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة
300	المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة
302	المطلب الخامس: اختبار الفرضية الخامسة
318	المطلب السادس: اختبار الفرضية السادسة
322	خاتمة الفصل
323	الخاتمة العامة
345	قائمة المراجع
363	الملاحق

---



# المقدمة العامة

على الرغم من أن الارتباط بين الإنتاج والبيئة هو موضوع تم تناوله في العديد من الدراسات من جانب المهتمين بالسياسات الاقتصادية للتنمية المستدامة، إلا أن الارتباط بين الاستهلاك والبيئة ودوره في تفعيل جهود التنمية المستدامة من الموضوعات الحديثة نسبياً، التي بدأت تظهر بشدة في أوساط الباحثين والمسؤولين عن رسم السياسات البيئية الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأن جميع المؤتمرات والندوات العالمية التي تناولت مواضيع البيئة ومشكلاتها أكدت أن مشكلات البيئة هي مشكلات متعلقة بسلوكيات الإنسان بالدرجة الأولى.

لقد أدرك العالم في العقود الأخيرة الماضية بأن الأرض مهددة ولم تعد تتحمل الاحتياجات المتزايدة للبشرية، فضلا عن الآثار التي يحدثها السلوك الإنساني، والسبب هو أنماط التنمية الحالية التي تعتمد على نمط استهلاكي أدى إلى استغلال مفرط للموارد الطبيعية ما تسبب في اختلال التوازن البيئي، هذا الوعي المتزايد ترجم في صدور تقرير "مستقبلنا المشترك" الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية سنة 1987 والذي يسمى أيضا بتقرير برونتلاند (نسبة إلى رئيسة الوزراء النرويجية التي ترأست اللجنة) و الذي أسس لفكرة التنمية المستدامة وعرفها بأنها " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"، فكان مؤتمر ريو 1991 (قمة الأرض) تجسيدا لمفهوم التنمية المستدامة المتبنى عالميا من خلال إصدار خطة عمل شاملة قابلة للتطبيق (أجندة 21)، والتي أقرت لأول مرة بالارتباط الدقيق بين الاستهلاك والمشاكل البيئية العالمية. إذا هو اعتراف رسمي لواقع حال الأنماط الاستهلاكية الحالية وخاصة في الدول الغنية، وما أدت إليه من آثار خطيرة على الأرض من استنزاف للموارد الطبيعية، التلوث البيئي، تراكم النفايات، وانبعثات الغازات، فقدان التنوع الحيوي، فالمؤشرات تقول أن البشرية تستهلك ما يعادل 1.5 من كوكب الأرض، هذا فضلا عن عدم التكافؤ والمساواة بين الدول، بحيث يبلغ مقدار ما يستهلكه 15% من سكان العالم

في الدول الغنية 65% من إجمالي استهلاك العالم، بينما لا يبلغ استهلاك الـ 40% الأفقر الذين يعيشون في البلدان ذات الدخل المنخفض سوى 11% من إجمالي استهلاك العالم.

وبذلك يبرز الدور الأساسي للمستهلكين - المواطنين - في سبيل الحفاظ على البيئة ودعم جهود التنمية المستدامة، وما يؤكد ذلك أن 30 إلى 40% من التدهور البيئي سببه الأنشطة الاستهلاكية للمستهلكين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن مسؤولي المؤسسات يأخذون بعين الاعتبار الاهتمامات البيئية للمستهلكين في مدى التزامهم بالمسؤولية البيئية وتسويقهم لمنتجات خضراء، أي أن المستهلكين بإمكانهم خلق عرض بيئي.

عند الحديث عن دور الاستهلاك في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فإن المقصود هو جميع التصرفات والسلوكيات التي يقوم بها المستهلك عند قيامه بالعملية الاستهلاكية، هذا المستهلك وحتى يساهم في الحفاظ على البيئة يجب أن يكون سلوكه الاستهلاكي موجه بيئياً.

على الرغم من زيادة الوعي البيئي العالمي والمحلي على الصعيد الرسمي، وخاصة في السنوات الأخيرة، وهو ما تجلّى في مختلف القوانين والتشريعات والسياسات البيئية، بروز العديد من الجمعيات والهيئات المختلفة حول العالم وعلى المستوى المحلي تنادي بضرورة المحافظة على البيئة، إلا أن الملاحظات الأولية حول سلوكيات المواطن - المستهلك - الجزائري تشير إلى الضعف الذي لا زال يشوبه على مستوى تحمله المسؤولية البيئية والأخلاقية اتجاه البيئة والمجتمع، فمن خلال ملاحظتنا لأنماط الاستهلاكية والشرائية للمستهلك الجزائري نجد أنها غير صديقة للبيئة، فاستهلاك الموارد الطاقوية والمياه يتم بصورة غير عقلانية، معظم الوجبات غير صحية مشبعة بالدهون والمواد الحافظة والغازات، شراء المنتجات التي تستهلك الكثير من الطاقة أو تلوثها، المخلفات من النفايات كالبلاستيك وغيرها من عبوات غير مسترجعة... الخ. وما لذلك من آثار على الاقتصاد الوطني من تبيد للموارد الاقتصادية والصحة العمومية وتلويث للبيئة.

الجزائر مثلها مثل الدول النامية، وإن اختلفت عن الدول الغنية، إلا أنها في إطار سعيها

لتحقيق التنمية المستدامة، تواجه تحديات مرتبطة ليس فقط بالنمو السكاني ولكن أيضا بالنمط

الاستهلاكي السائد، نظرا للآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يحدثها.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة لتلقي الضوء على الثقافة الاستهلاكية، درجة الوعي والاهتمام

البيئي لدى المستهلك الجزائري ومدى استعداده ورغبته في تبني سلوك استهلاكي يكون صديق للبيئة

يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلاد.

وبناء عليه فإن صياغة إشكالية بحثنا تكون كالتالي:

ما مدى مساهمة المستهلك في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تبنيه لسلوكيات صديقة للبيئة؟

وتتفرع من هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين الاستهلاك والمشاكل البيئية؟

- ما هو مفهوم الاستهلاك المستدام، وما هي متطلبات ادماجه في سياسات التنمية المستدامة؟

- كيف يساهم المستهلكون بسلوكياتهم في الحفاظ على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

- ما هي المحددات والعوامل المؤثرة في السلوك البيئي للمستهلكين؟

- ما هي الآثار والتحديات المرتبطة بالاستهلاك في الجزائر؟

- ما مكانة الاستهلاك المستدام في السياسة الوطنية للتنمية المستدامة في الجزائر؟

- ما مستوى تبني المستهلك في الجزائر لسلوكيات صديقة للبيئة تساهم في تحقيق أهداف التنمية

المستدامة، وما هي أهم العوامل المؤثرة فيه؟

فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على اشكالية الدراسة الحالية تم صياغة جملة الفرضيات التالية:

- 1 تؤثر حساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيرا ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي.
- 2 تؤثر المعرفة الشخصية للمستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيرا ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي.
- 3 تؤثر القيم البيئية لدى المستهلك تأثيرا ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي.
- 4 تؤثر خصائص شخصية المستهلك تأثيرا ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي.
- 5 يوجد فروق ذو دلالة احصائية في استجابة أفراد العينة تعزى للعوامل الديمغرافية التالية: الجنس، السن، الحالة العائلية، عدد الاطفال، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل، مكان الإقامة.
- 6 تؤثر المتغيرات المستقلة مجتمعة (الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، خصائص الشخصية، العوامل الديموغرافية) على السلوك البيئي كمتغير تابع.

#### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- التحديات والرهانات التي يواجهها العالم بصفة العامة والجزائر بصفة خاصة، والمتعلقة بالمشاكل البيئية، وسبل تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية و حماية البيئة في نفس الوقت؛
- تسليط الضوء على أحد أهم أسباب المشكلات البيئية و هي مشكلات متعلقة بسلوكيات الإنسان بالدرجة الأولى؛

- تحليل الارتباط بين الاستهلاك و البيئة، و بالتالي تسليط الضوء على جانب مهم من السياسات التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، ومنه فك الارتباط واللبس بينها وبين السياسات التي تركز على جانب الإنتاج المستدام التي أكدت محدودية في تحقيق الحماية للبيئة؛
  - توضيح الدور الذي يمكن أن يقوم به المواطنين من خلال سلوكياتهم الاستهلاكية في الحفاظ على البيئة وتحقيق اهداف التنمية المستدامة؛
  - تحديد آليات تفعيل دور المستهلكين والمواطنين في استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة؛
  - تحليل مفهوم السلوك البيئي للمستهلكين وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيه وإبراز أهميته في الحفاظ على البيئة؛
  - إبراز دور وأهمية الثقافة الاستهلاكية في رسم السياسات البيئية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
  - تساهم الدراسة في فهم عميق لطبيعة السلوكيات البيئية لدى المستهلك الجزائري ما يساعد في رسم السياسات المناسبة للتأثير فيها وتغييرها أو تعزيزها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في البلد.
- أهداف الدراسة**
- ويهدف هذا البحث إلى:**

- التعرف على مفهوم الاستهلاك المستدام، ومكانته في تفعيل جهود تحقيق التنمية المستدامة؛
- تبيان الآثار والتحديات المرتبطة بالاستهلاك في الجزائر، والجهود المبذولة والنقائص المسجلة لجعله رافعة في تحقيق التنمية المستدامة للبلد؛
- إيجاد مدخل علمي يحدد أهم المتغيرات التي تؤثر على السلوك البيئي للمستهلكين؛

- تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار مفهوم التنمية المستدامة لدى المستهلك الجزائري وترجمتها إلى سلوكيات وأفعال، من خلال تقييم مستوى الاهتمام والمعرفة بقضايا التنمية المستدامة لديه، ومدى تنبئه لقيم استهلاكية صديقة للبيئة وأثر ذلك على سلوكياته الاستهلاكية.
- التعرف على أثر سمات الشخصية والخصائص السوسيو- ديموغرافية (السن، الجنس، الحالة العائلية، عدد الاطفال، مستوى التعليم، المهنة، مكان الإقامة، الدخل) على السلوك البيئي للمستهلك الجزائري؛

- اقتراح عدد من التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث، ووضع بعض الاقتراحات اللازمة لرسم السياسات المناسبة لتحقيق استهلاك مستدام من خلال التأثير في سلوك المستهلك بتغييره و/أو تعزيزه بما يخدم أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

#### دوافع اختيار موضوع الدراسة:

هناك عدة مبررات ودوافع دعنا إلى اختيار موضوع هذه الدراسة، وأهمها:

- الحالة المقلقة التي أصبحت عليها البيئة في الجزائر من تلوث واستنزاف للموارد الطبيعية ما أصبح يشكل تهديدا حقيقيا لمستقبل البلد؛
- التحديات الكبيرة التي تواجهها الجزائر والمتعلقة بكيفية تحقيق تنمية مستدامة توفق بين ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة؛
- اعتماد شبه كلي للاقتصاد الجزائري على المحروقات والموارد النفطية غير القابلة للتجديد، الشيء الذي انعكس سلبا على سلوكيات المسؤولين والمواطنين، وأدى الى استنزاف الموارد الطاقوية وعدم الترشيح في استهلاكها، دعم الاستهلاك لأسباب اجتماعية على حساب البيئة والاقتصاد من خلال الاعتماد على الاستيراد نتيجة الوفرة المالية التي توفرها المحروقات؛

- الاهتمام بموضوع الاستهلاك المستدام والسلوك البيئي الذي يعتبر من التوجهات الحديثة في سبيل تفعيل جهود التنمية المستدامة؛

- الأهمية الكبيرة التي أصبحت توليها الدولة للثقافة الاستهلاكية وزيادة الوعي الاستهلاكي

للمواطنين، مما يتطلب التعمق في الدراسات والوصول الى نتائج عملية توجه هذا الاهتمام الى وضع سياسات تؤدي الى نتائج جيدة؛

- البحث في سبل التعامل مع السلوكيات السلبية للمستهلكين إن وجدت، وسبل التأثير فيها وتغييرها أو تعزيزها إن كانت ايجابية؛

- ايمان الباحثة بأن حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يمر حتما عبر تحمل

المواطنين لمسؤولياتهم اتجاه البيئة والمجتمع ، ودون ذلك فإن جميع الجهود سوف لن تحقق الأهداف المرجوة بنسبة كبيرة.

#### منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الموضوع وهذا نظرا إلى شكل و طبيعة الدراسة الحالية التي تستدعي توصيف وتحليل مجموعة من العلاقات والتفاعلات بين مفاهيم أساسية في البحث، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض أهم ما جاءت به أدبيات الموضوع عن طريق القيام بمسح مكتبي لما توفر من مراجع متمثلة في الكتب والدوريات والملتقيات المتضمنة للدراسات السابقة، وكذا المنهج التحليلي لإبراز علاقة الاستهلاك وسلوكيات المستهلكين بالمشاكل البيئية وتحديات التنمية المستدامة على المستوى الدولي، وايضا على المستوى الوطني من خلال تناول واقع الاستهلاك بالجزائر وعلاقتها بالمشكلات البيئية و سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، وهو ما استندت عليه الباحثة من أجل بناء النموذج النظري و التصميم العملي للدراسة .



أما في الدراسة الميدانية فلقد تم الاعتماد على أسلوب الاستقصاء عن طريق تصميم استبيان كأداة أساسية للدراسة تتضمن البيانات المطلوب تجميعها من المجتمع المستهدف من الدراسة عن طريق عينة، ليتم تحليل هذه البيانات فيما بعد باستخدام الأساليب الإحصائية وبالاستعانة ببرنامج الحزم الاحصائية SPSS من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة و اختبار فرضياتها.

### حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية في كل من الحدود المفاهيمية و الحدود المكانية و الحدود الزمنية، فالحدود المفاهيمية تتمثل في اقتصار الدراسة الحالية على المستوى الكلي في دراست آثار الانماط الاستهلاكية على الجوانب البيئية بالدرجة الأولى من خلال استهلاك الموارد الطاقوية و المائية، النفايات، والنقل،

وعلى المستوى الجزئي في الدراسة الميدانية الاستقصائية، حاولت الدراسة قياس مختلف السلوكيات التي يمكن أن يقوم بها المستهلك في حياته اليومية وعند عملياته الاستهلاكية المختلفة دون التركيز على سلوك معين في عملية الشراء بمراحلها المختلفة، كما اقتصرت الدراسة على تحديد محددات السلوك البيئي بدراسة المتغيرات المتمثلة في : الاهتمام والحساسية اتجاه قضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم الثقافية البيئية، سمات الشخصية والعوامل الديموغرافية.

أما الحدود المكانية فتتمثل في أن مجتمع الدراسة اقتصر على مستهلكي ولاية قالمة فقط دون الولايات الأخرى، في حين كانت الفترة الزمنية للدراسة الميدانية الحالية مقتصرة على الفترة الممتدة بين شهر أوت ونوفمبر من سنة 2014.

### محتويات الدراسة

قصد الإجابة على الإشكالية الأساسية لدراسة الحالية واختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى خمسة فصول، ثلاثة فصول نظرية، و فصلين تضمنا الشق التطبيقي والميداني لهذه الدراسة، و يمكن توضيح محتويات هذه الفصول الخمسة على النحو الآتي:

يتناول الفصل الأول مفهوم التنمية المستدامة من خلال تحقيق التكامل بين الاقتصاد والبيئة والسكان، بحيث يتناول المبحث الأول منه طبيعة العلاقة بين الانسان والبيئة ودور الانسان في خلق المشكلات البيئية، أما المبحث الثاني فيحلل الجدل في العلاقة بين السكان والتنمية، موقع البيئة في ذلك الجدل، في حين أن المبحث الثالث يحلل مفهوم التنمية المستدامة، تطورها التاريخي ومؤشراتها وأبعادها البشرية البيئية و الاقتصادية فضلا عن التكنولوجية.

في الفصل الثاني نتطرق الى مفهوم الاستهلاك المستدام وآليات تفعيله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحيث يتناول المبحث الأول مفهوم ومحددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أما المبحث الثاني فيتناول مفهوم الاستهلاك المستدام وآليات تحقيقه، بينما المبحث الثالث يفصل في العلاقة بين تيارات الاستهلاك المستدام و التنمية المستدامة.

بينما في الفصل الثالث ندرس مفهوم ومحددات السلوك البيئي للمستهلك من خلال ثلاث مباحث، في المبحث الأول نتناول مدخل لدراسة السلوك البيئي للمستهلك، و المبحث الثاني نتطرق من خلاله للوعي البيئي كاتجاه محدد للسلوك البيئي للمستهلك، أما المبحث الثالث فيتناول العوامل المؤثرة في السلوك البيئي للمستهلك.

بالنسبة للفصل الرابع فنحاول من خلاله تحليل واقع وتحديات الاستهلاك المستدام في الجزائر من خلال التطرق في المبحث الأول الى النمو السكاني وتطور النفقات و العادات الاستهلاكية في الجزائر، بينما نحلل في المبحث الثاني التحديات البيئية المرتبطة با لاستهلاك في الجزائر، أما في المبحث الثالث فننتاول جهود الجزائر من أجل تحقيق استهلاك مستدام وحماية البيئة تحقيق تنمية مستدامة.

في حين خصصنا الفصل الخامس للدراسة الميدانية التي تناولناها من خلال ثلاث مباحث، المبحث الأول خصص لتوضيح الخطوات المنهجية المتبعة في اعداد الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بإجابات أفراد العينة عن الاستمارة المتضمنة لمتغيرات الدراسة، في حين قمنا في المبحث الثالث بتحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة. لتختتم هذه الدراسة بخاتمة عامة نستعرض فيه ا أهم النتائج المتوصل اليها وجملة من التوصيات والاقتراحات، لنجد بعدها المراجع المعتمدة في البحث وأهم الملاحق.

# المفصل الأول

## مقدمة الفصل:

تعد العلاقة بين السكان والبيئة ومواردها علاقة قديمة منذ أن خلق الله سبحانه وتعالى الانسان وأصبح أحد عناصر النظام البيئي المتوازن ، كما أن هذه العلاقة أزلية إذ أنها مستمرة ، لكنها تشهد تغيرات في طبيعتها نظرا للتفاعل المستمر بين عناصرها المختلفة العضوية وغير العضوية ، ولقد بدأ الوعي والاهتمام بمدى وطبيعة العلاقة وما يطرأ عليها من تغيرات من جانب الكتاب بوجه عام والاقتصاديين بوجه خاص، إذ اكتشفت الفئة الأخيرة أنها أهملت قضية البيئة والسكان كثيرا في الوقت الذي تستحق فيه كل الاهتمام لارتباطها العضوي بالإنسان والتنمية في الحاضر والمستقبل ، وبالتالي وجبت اعادة النظر في النظرة العدائية والاستغلالية للبيئة وإحلال روح التنمية والمعايشة معها باعتبارها أحد أصول التنمية الذي لا غنى عنه، وليس مجرد طيبة من طيبات الحياة الاستهلاكية.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل تناول اشكالية التكامل بين السكان والتنمية و البيئة في

اطار التنمية المستدامة من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: الانسان و المشكلات البيئية؛

المبحث الثاني: موقع البيئة في الجدل بين السكان والتنمية

المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة

## المبحث الأول: الانسان والمشكلات البيئية

يتصدر الاهتمام الجدي بالمشكلات البيئية المتعددة قائمة القضايا المعاصرة التي أفرزتها حركة التطور العلمي والتقني، والإنسان بطبيعة الحال واحد من مكونات البيئة دائم التأثير والتأثر في إطار التفاعل المستمر مع عناصرها المختلفة، فالبيئة هي المجال الحيوي المتأثر بكامل السلوك الإنساني الذي تنعكس آثاره السيئة على البيئة والإنسان معاً، وسنحاول في هذا المبحث تحليل العلاقة بين الإنسان والمشكلات البيئية.

### المطلب الأول: مفهوم البيئة، مكوناتها وقوانينها

قبل معالجة موضوع الإنسان والبيئة ومشكلاتها، لابد من القيام باستعراض سريع للمفهوم البيئي، ومكوناتها، والقوانين التي تحكمها.

#### 1 مفهوم البيئة:

البيئة كلمة مشتقة من الفعل بؤأ، وهي في اللغة العربية تأتي بعدة معاني، ولعل أشهرها والذي يتفق مع موضوعنا هذا هو معنى المنزل والموضع الذي يحيط بالفرد والمجتمع، يقال "تبوأ منزلاً" أي نزلته، وبؤأ له منزلاً وبؤأه منزلاً: هب ومكن له فيه<sup>(1)</sup>، حل ونزل وأقلم. وتعني أيضاً حالة الاستقرار والنزول<sup>(2)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكذلك مكننا ليوسف في الأرض يتبؤأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيء أجر المحسنين﴾ (سورة يوسف، آية 56)، وقوله تعالى ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا و يؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾، (سورة الحشر، آية 9).

<sup>1</sup> - محمد بن أبي بكر بن محمد القادر الرازي (1986)، مختار الصالح، مكتبة لبنان، لبنان، ص 68.

<sup>2</sup> - القاموس المحيط للفيروز (1987)، مؤسسة الرسالة، مصر، ص 43.

أما في اللغة الأجنبية فكلمة البيئة مأخوذة من المصطلح اليوناني (OIKOS) والذي يعني بيت أو منزل<sup>(1)</sup>، وكلمة بيئة هي من الألفاظ الدخيلة حيث لم نعرفها في المعاجم الفرنسية إلا بعد عام 1972، إذ عقد مؤتمر ستوكهولم لتنمية الموارد البشرية الذي نبه لأول مرة لخطر التلوث المحقق بالبيئة، وأدخل ضمن مفردات معجم اللغة الفرنسية Le grand Larouse عام 1972، ويراد به مجموعة العناصر الطبيعية والصناعية اللازمة لحياة الإنسان<sup>(2)</sup>.

أما في اللغة الأجنبية Environment فيراد به الظروف و الأشياء المحيطة بالإنسان والمؤثرة في نمو وتطور الحياة، كما يستخدم للتعبير عن حالة الهواء والماء و الأرض والنبات والحيوان والظروف المحيطة بالإنسان كافة<sup>(3)</sup>.

وفيما يخص المعنى الاصطلاحي للبيئة فله لم يختلف كثيرا عن المعنى اللغوي، ويمكننا أن نحصر المفاهيم المتنوعة لعلم البيئة في قسمين رئيسيين<sup>(4)</sup>:

**الأول:** يختص بالمفهوم الايكولوجي للبيئة، والذي يركز على الطبيعة المحيطة بالإنسان؛

**الثاني:** هو المفهوم الواسع للبيئة، والذي تبناه مؤتمر ستوكهولم 1972.

**أولا:** البيئة ايكولوجيا تعرف بأنها مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة وغير المباشرة

المؤثرة في حياة ونمو الكائنات الحية، فيعرفها البعض بأنها : " الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه

الإنسان". ويعرفها البعض الآخر بأنها "المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر

طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها".

<sup>1</sup> - سحر حافظ، (1995): الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة في مصر، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر، ص 17.

<sup>2</sup> - احسان علي محاسنة (1994)، البيئة والصحة العامة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 17.

<sup>3</sup> -The world book dictionary, USA, 1988, P 708.

<sup>4</sup> - محمد صالح الشفيخ، (2002): الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الأشعاع الفنية، مصر، ص

من هذا المنطلق فإن البيئة في معناها العام تشمل كل العوامل الحيوية وغير الحيوية، بمعنى

أنها تشمل الكائنات الحية المرئية وغير المرئية الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة، أما غير

الحوية فالمقصود بها الماء والهواء والتربة.

يرى كوبر COOPER أن الإطار البيئي يتكون من ثلاثة عناصر متداخلة مع بعضها،

البيئة: كمصدر للترفيه والتمتع بالمناظر، و البيئة: كمصدر للموارد الطبيعية، و البيئة: كمستودع

لاستجباب المخلفات.

من خلال ما سبق نستخلص، أن البيئة تمثل المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وينشط فيه، كما

أنها مستودع لموارده المتفاعلة فيما بينها، لتحدث التأثير في الإنسان وتتأثر هي به<sup>(1)</sup>.

ومن نقائص هذا المفهوم أنه ضيق لا يربط بين البيئة و العادات و التقاليد المرتبطة بالإنسان،

سواء في سلوكه أو في أنشطته الإنتاجية أو الاستهلاكية، كما أنه يتجاهل شكل المؤسسات الاجتماعية

والاقتصادية التي تساهم في تنظيم المجتمع، وكذا العلاقة التي تربط بينها وبين البيئة، كما أن هذا

المفهوم يفتقد أو يهمل الوسط الاجتماعي ومدى رؤيته للبيئة ومشاكلها ومدى اهتمامه بها<sup>(2)</sup>.

ثانياً: أما المفهوم الشامل الذي جاء به المؤتمر الدولي بستوكهولم سنة 1972 قد أقر أن: "البيئة هي

مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية، التي يعيش فيها الإنسان والكائنات الأخرى والتي

يستمدون منها زادهم ويؤدون فيها نشاطهم<sup>(3)</sup>. ومنه نستشف المفهوم الواسع للبيئة وبالتالي يمكن تقسيم

البيئة إلى قسمين مميزين هما<sup>(4)</sup>:

• العنصر الطبيعي ويسمى بالبيئة الطبيعية ويقصد بها كل ما يحيط للإنسان من عناصر طبيعية

وليس للإنسان دخل في وجودها مثل: الماء والهواء والتربة.

<sup>1</sup> - محمد صالح الشيخ، المصدر سبق ذكره ، ص 15.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه ، ص 15.

<sup>3</sup> - ابراهيم سليمان عيسى، (2000): تلوث البيئة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ص 7.

<sup>4</sup> - محمد صالح الشيخ، المصدر سبق ذكره، ص 18.



- العنصر البشري: ويسمى بالبيئة البشرية ويقصد بها الإنسان وانجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية، فالإنسان كظاهرة بشرية يتفاوت من بيئة لأخرى في درجة تحضره وتفوقه العلمي، وسلالاته، مما يؤدي إلى تباين البيئات البشرية.

## 2 مكونات البيئة: لقد قسم Snadgross Wallace الإطار البيئي الى جزئين هما:

- أ - جزء طبيعي: كالأرض والماء والطاقة الشمسية، والمعادن والنباتات.
  - ب جزء تنظيمي: يتمثل في التشريعات والقوانين والتنظيمات التي يضعها الإنسان بغرض تنظيم استخدام الموارد البيئية الطبيعية في إنتاج السلع والخدمات التي تلبى متطلبات المجتمع وحاجاته.
- أ- البيئة الطبيعية (الفيزيائية): فهي كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية، وليس للإنسان دخل في وجودها، وتتمثل هذه الظواهر أو المعطيات البيئية في البنية والتضاريس والمناخ والنبات الطبيعي والحيوانات، وبهذا فهي تمثل العناصر المادية التي يستمد منها الإنسان متطلبات معيشته، وتختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لتباين العناصر المكونة لها<sup>(1)</sup>، وتشمل البيئة الطبيعية نظما أربعة مترابطة ومتكاملة، هي<sup>(2)</sup>:

- المحيط الحيوي: وهو الذي توجد فيه الحياة، حيث تتم من خلاله جميع العمليات الحيوية التي تتألف منها النظم البيئية جميعا، فهو الوسط الذي تعيش فيه الأحياء بصورة طبيعية، كما تتم فيه التغيرات الفيزيائية والكيميائية الأساسية التي تطرأ على الموارد غير الحية، ويتميز باتساعه كونه يضم الأجزاء الثلاثة الأخرى.
- الغلاف الجوي: هو غلاف غازي يحيط بالكرة الأرضية ويعمل على حمايتها من الأشعة الشمسية، وتظهر في طبقاته السفلى كل الظواهر المناخية التي لها علاقة مباشرة بالحياة على سطح الأرض.

<sup>1</sup> - سيد أحمد غريب، (1997): دراسات أسرية وبيئية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص 85.

<sup>2</sup> - محمد صبري محسوب، (1996): البيئة الطبيعية - خصائصها وتفاعل الإنسان معها-، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر، ص 26.

• الغلاف الصخري: ويقصد به الأجزاء الصلبة من الكرة الأرضية، ويتكون من الصخر، التربة والرمال، وإن كانت عناصر هذه النظم تبدو ظاهريا كمكونات وعناصر منفصلة عن بعضها البعض، ولكن في واقع الأمر الكل متكامل في حركات مستمرة ذاتية أو تكاملية أو تكافلية مع بعضها البعض، بحيث تعطي شكلا نظاميا دقيقا لا يختل وفقا لقوانين الطبيعة وذلك إذا ترك دون تدخل أو عبث بمكوناته.

والجدير بالإشارة هنا أن اصطلاح البيئة الطبيعية يستبعد العوامل الاجتماعية والنفسية، رغم أهميتها والذي يجعل أمر تجاهلها غير ممكن، بيد أن البيئة الاجتماعى اعية تكمل صورة البيئة وتحدد إطارها العام إلى جانب البيئة الطبيعية.

ب- البيئة الاجتماعية: وتشير إلى ما أوجده الإنسان وشيده داخل البيئة الطبيعية خلال بناء حضارته، سواء كان ذلك من الثقافة التي خلفها الإنسان أو العلاقات الاجتماعية التي كونها (أو الماديات التي شيدها)، فهي بيئة يظهر فيها تفاعل الإنسان والبيئة من ناحية، وتعكس درجات استجابة مختلفة، ومن ناحية أخرى علاقة الإنسان بالإنسان والتي تحدد بالنظم والتنظيمات الاجتماعية التي توجد في المجتمع، وهي بهذا تضم جانبين أحدهما مادي كالعمارة، المراكز الصناعية، شبكة الاتصالات والمواصلات، وكل ما أوجدته التكنولوجيا، وآخر معنوي يشمل البناء الثقافي والقيمي كالعادات والتقاليد، والذي يحدد تفاعل الأفراد فيما بينهم من جهة، ومن جهة أخرى يحدد التفاعل بين الأفراد وعناصر البيئة الطبيعية، وتختلف درجة تفاعل أفراد كل جماعة حسب المرحلة الزمنية التاريخية المنتمية إليها، بدءا من الجماعات البدائية الجامعة للغذاء إلى الجماعات المعاصرة التي تنتمي إلى عصر التكنولوجيا<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - راتب سلامة السعود، (2012): الإنسان والبيئة، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 22.

لكن هذا التصنيف للبيئة المذكور آنفا لا يعني انعزال الجزء عن الآخر، وإنما هي وحدة

متكاملة ومترابطة، حيث أن عناصر البيئة الطبيعية تؤثر في البيئة الاجتماعية، كما أن هذه الأخيرة تؤثر فيما بينها بعلاقات ارتدادية على شكل أخذ وعطاء، وهذا وفق نظام خاص يسمى بالنظام البيئي.

3 **قوانين البيئة:** كما أن للبيئة ثلاث قوانين طبيعية ثابتة تعرف بالقوانين الايكولوجية وهي<sup>(1)</sup>:

أ - **قانون الاعتماد المتبادل:** إذ أن الأرض، وهي كوكب الحياة، مليئة بصور متنوعة من الحياة، متباينة

في أشكالها وأحجامها وأنواعها وأنماط معيشتها . وتعتمد هذه الأحياء كلها بعضها على بعض في

علاقة توصف بالآكل والمأكول. فهناك الأحياء المنتجة للطعام (المنتجات) وهي النباتات وأحياء البحر

التي تنتج الغذاء لنفسها ولكائنات حية أخرى (المستهلكات). وقد تكون هذه المستهلكات آكلة للأعشاب

(مثل الأرنب والغزال والمواشي) أو آكلات للحوم (القطط والنمور والأسود) أو آكلات للأعشاب واللحوم

(الانسان). فتأخذ العلاقات الغذائية صورة لسلسلة غذائية، بحيث ينتقل الغذاء من المن تج إلى

المستهلك، وتتكون هاته العلاقات بين الأحياء وتكون متداخلة، تعطي للمستهلك الكثير من الخيارات.

ب **قانون ثبات النظم البيئية:** إن المحيط الحيوي كما هو معروف نظام كبير الحجم، كثير التعقيد متنوع

المكونات، محكم العلاقات ، يتميز بالاستمرارية والتوازن، وهذا النظام الكبير يتألف من مجموعة كبيرة

من النظم البيئية الأصغر فالأصغر . ويقصد بالنظام البيئي تلك الوحدة الطبيعية التي تتألف من

مكونات حية وأخرى غير حية تتفاعل فيما بينها أخذا وعطاء مشكلة حالة من التوازن الديناميكي أو

المرن. ومن أمثلة هذه الأنظمة البيئية الصحراء والمنطقة العشبية (السافانا) والمنطقة القطبية والغابات

والأرض المزروعة والمناطق المائية، وغيرها.

ان هذه الأنظمة البيئية، وغيرها الكثير، أنظمة مرنة الاتزان، دائمة التغير من صورة لأخرى . وهذا

التغير في الأنظمة البيئية قد يكون سريعا ومفاجئا، وقد يكون بطيئ ا ومتدرجا ، بحيث لا يمكن

<sup>1</sup> - راتب سلامة السعود، المصدر سبق ذكره، ص ص 28-29.

ملاحظته، وعليه فإن الأنظمة البيئية في تغير مستمر، وكل نظام بيئي يهيئ الظروف لنظام بيئي لاحق، وعندما يحدث تغير ما (انخفاض معدل المطر الى الحد الأدنى) في نظام بيئي ما (الصحراء) فإن هذا النظام البيئي يصاب بالاختلال (أعشاب قليلة وبالتالي مجاعة لآكلات العشب) مما يدفع بالنظام البيئي الى أخذ صورة اتزان جديدة ( عدد أقل من آكلات العشب). وهكذا كلما حدث تغير في مكون أو أكثر من مكونات النظام البيئي فإنه ينتقل من صورة الاتزان الى صورة أخرى، أي أن الاتزان في النظام البيئي ديناميكي مرن وليس ثابتا، إنما الثابت هو النظام البيئي نفسه.

**ت - قانون محدودية الموارد البيئية :** قلنا أن البيئة بمفهومها الشامل هي ذلك الاطار الذي يحيا فيه الانسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر . وتمثل مكونات هذا الاطار موارد متاحة للانسان يستخدمها لاستمرار حياته، ولقيام بنشاطاته العملية والاقتصادية المختلفة . ويمكن تصنيف موارد البيئة تبعا لمدى استمرار توافرها، الى ثلاث أصناف وهي:

- موارد البيئة الدائمة؛
- موارد البيئة المتجددة؛
- موارد البيئة غير المتجددة.

### المطلب الثاني: المشكلات البيئية

البيئة هي التي يستتبط منها الانسان متطلبات عيشه، وعواملها المختلفة تؤثر على الانسان كما يؤثر الانسان في هذه العوامل، إلا أن نخل الانسان بشكل سافر في هذه الأنظمة المختلفة أحدث خلا كبيرا في توازنها الطبيعي، فتفاقت المشكلات البيئية.

#### 1 مفهوم المشكلة البيئية:

إن اجتهاد الإنسان من أجل التوفيق بين الحاجات والإمكانيات المتمثلة بالموارد النادرة التي أغلبها مصدرها البيئة، ساهم بشكل أو بآخر في إحداث المشكلة البيئية. ونتيجة لكون الإنسان لا يستطيع

العيش بم عزل عن البيئة، فإين عناصر دورة الحياة البيئية لا تشكل ضرورة فيزيولوجية أي حياتية فقط، إنما تمثل أكثر من ذلك، فالشمس والمياه والأشجار والنباتات والحيوانات والتربة والهواء والضوء والمواد الأولية ... الخ، تشكل ضرورة اقتصادية وسياسية واجتماعية وحتى ثقافية وخلق.

فوجود الإنسان يحتاج لعناصر البيئة التي يحتاج إليها أكثر مما تحتاجه، لأنه في ظل غياب البيئة ويكل ما تقدمه للإنسان من موارد طبيعية، وعناصر أخرى ملازمة له في حياته لا يمكن تصور وجود الإنسان. ومن خلال أهمية البيئة وأهمية ما تقدمه للإنسان من سبل لتقوية وجوده وتعزيز وإفساح المجال أمامه في استغلال مواردها الاقتصادية المتمثلة بالموارد الطبيعية، وبسبب التدخل غير المخطط له والاستغلال العشوائي للموارد البيئية، ظهرت المشكلة البيئية المتمثلة في ظهور الخلل البيئي.

ان النظام البيئي يظل في حالة اتزان طالما استقرت الأمور في وضع معين فإذا تدخل الانسان في النظام البيئي بطريقة تخلو من الضوابط ، وترى مصالحه مباشرة ودون اعتبار للسلاسل الغذاء أو التوازن الطبيعي- اختل التوازن ، ومن ناحية أخرى فقد يسرف الانسان في استنزاف البيئة فيقطع مساحات شاسعة من الغابات مثلا مما يؤدي الى تدمير المأوى لكثير من الحيوانات والكائنات فيؤدي بالتالي الى اختلال التوازن كما أن الانسان يضيف الى النظم البيئية مواد جديدة كالملوثات الكيميائية والمبيدات والغازات الصناعية السامة والأدخنة التي تضر بالنبات والحيوانات وتؤدي الى اختلال التوازن<sup>(1)</sup>.

## 2 أهم المشكلات البيئية العالمية: يمكن حصر أهم المشكلات البيئية العالمية فيما يلي:

2-1- ارتفاع حرارة الأرض: إن الطاقة الحرارية التي تطلق في المحيط الحيوي ككل هي من أجسام الناس ومن نشاطاتهم الصناعية، ووسائل النقل والحرائق، فهناك تخوف من إمكان أن يحدث ارتفاع

<sup>1</sup> - محمد عبد المولى، (2005). البيئة والتلوث، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، مصر ، ص 11.

بدرجة حرارة المحيط الحيوي ككل، وبالتالي يتعرض المناخ العالمي لتغيير لن يكون في صالح الإنسان على أي حال<sup>(1)</sup>.

ظاهرة الاحتباس الحراري (GLOBAL WARNING) التي تعنى تركيز غاز CO<sub>2</sub> في الغلاف الجوي من المشكلات البيئية الخطيرة ، حيث كانت تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي لأكثر من ألف سنة ثابتة عند حوالي 280 جزء من المليون بحسب الحجم، ولكن هذه التركيزات ارتفعت في أعقاب الثورة الصناعية بسرعة وتجاوزت 380 جزء من المليون<sup>(2)</sup>، مع العلم أن زيادة تركيز غاز CO<sub>2</sub> في الغلاف الجوي تؤدي إلى الإقلال من انتشار الحرارة في جو الكرة الأرضية إلى الفضاء الخارجي بفعل تأثير البيت الزجاجي، مما يسبب ارتفاع معدلات درجات الحرارة على سطح المعمورة<sup>(3)</sup> الأمر الذي أدى إلى حدوث عدة آثار منها: انصهار القمم الثلجية الذي أدى إلى فيضانات عالية، نقص إنتاج المحاصيل، تزايد الوفيات الناجمة عن الضغط الحراري، مخاطر التعرض إلى الفيضانات المدمرة، اختلال النظم البيئية إذ من الممكن أن يتعرض ما بين 15% إلى 40% من السلاسل والفصائل الحية لخطر الانقراض<sup>(4)</sup>.

## 2-2- تآكل طبقة الأوزون : يشكل الأوزون درعا واقيا يحيط بالأرض ليحمي الحياة فوقها من

الأشعة فوق البنفسجية ذات الطبيعة الضارة . و بامتصاص هذه الأشعة يصبح الأوزون المصدر الحراري الوحيد في الأجواء العليا للغلاف الجوي الذي يكون منطقة دافئة على ارتفاع 40 - 60 كلم من سطح الأرض<sup>(5)</sup>. فمع بداية السبعينات بدأ الاهتمام بالملوثات الصادرة من نشاط الإنسان إلى

<sup>1</sup> - محمد صالح الشيخ، المصدر سبق ذكره، ص 39.

<sup>2</sup> - مومان مونسوخ، (2008): درجات الحرارة المتزايدة ومخاطر متزايدة، مجلة التمويل والتنمية، عن صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، محدد مارس 2008، مصر، ص 38.

<sup>3</sup> - محمد صالح الشيخ، المصدر سبق ذكره، ص 39.

<sup>4</sup> - محمد عبد الشفيق عيسى، (2008): السياق الدولي لأشكالية الاستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والحفاظة الاستدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 7 و 8 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 12.

<sup>5</sup> - محمد صالح الشيخ، المصدر سبق ذكره، ص 39.

طبقة الأوزون، وقد وجد أن أكسيد النيتروجين يعمل على تفكيك جزيئات الأوزون وكذلك وجد أن مركبات الكلور فلوروكربون (بعضها معروف صناعيا الفريون ) تقوم بتفتيت جزيء الأوزون وتقليل نسبته في الغلاف الجوي، كما أن هناك غازات أخرى لها تأثير مدمر غير الكلور مثل الهيدروجين والنتروجين<sup>(1)</sup>، ويؤدي نقص تركيز الأوزون في المجرة السموية إلى سلبيات شتى . وتتمثل بعض الأخطار في زيادة تعرض البشر للأشعة فوق البنفسجية في زيادة الإصابات بسرطان الجلد والوفيات نتيجة هذا المرض، وخاصة في المناطق الشمالية من الكرة الأرضية، أيضا فإنه يؤثر على جهاز المناعة بجسم الإنسان، وغير ذلك من تلك المخاطر<sup>(2)</sup>. وعموما إن السبب الرئيسي وراء ذلك إنما هو أنماط التنمية التي تقوم على الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وكذا السياسات الاجتماعية السائدة<sup>(3)</sup>.

## 2-3- التفجيرات النووية : إن ما استجد من أنواع القنابل الفتاكة والمدمرة، مثل : القنابل الكوبالتية

والنيوترونية وغيرها، لها آثارا هائلة من حيث القدر الهائل من الغازات والإشعاعات والحرارة التي تخلفها، وكلها تعمل على تدمير طبقة الأوزون . أما بالنسبة للأضرار التي يسببها هذا المشكل ف هي اختلالات عالمية ضارة في مناخ الأرض علما بأن مركبات الكلور، وكلورو كربونات، هي ضمن غازات الاحتباس الحراري المحتملة.

## 2-4- تدمير الغابات الاستوائية : التي تعتبر الرئة التي يتنفس منها العالم وذلك من خلال حرق

الأشجار وقطعها...الخ.

## 2-5- التلوث البيئي : إن التلوث أمر في غاية الصعوبة إذ يعد مشكلة بيئية متعددة الجوانب غير

محددة الأبعاد، فهو يمثل التغيرات غير المرغوب فيها فيما يحيط بالإنسان كليا أو جزئيا بسبب نشاطه

<sup>1</sup> - فتية محمد الحسن، (2006): مشكلات بيئية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 106.

<sup>2</sup> - محمد صالح الشيخ، المصدر سبق ذكره، ص 39.

<sup>3</sup> - فتية محمد الحسن، المصدر سبق ذكره، ص 160.

من خلال حدوث تأثيرات مباشرة وغير مباشرة، تغير المكونات الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة مما يؤثر على الإنسان وعلى نوعية الحياة التي يعيشها. (1)

وقد أصاب التلوث كل عناصر البيئة المحيطة بالإنسان من ماء وهواء وغذاء وتربة ، وزادت الضجة المؤرقة والإشعاعات المؤذية فالماء في البحار والأنهار أصبح ملوث في حدود كبيرة أو قليلة بالكيماويات والفضلات وبقايا النفط والمعادن الثقيلة، بل وبالماء المستعمل نفسه ، والهواء في أغلب المناطق المأهولة اختلت فيه نسب الغازات المكونة له لصالح الضار منها بفعل آلات الاحتراق الداخلي في المصانع والسيارات مع تقلص المساحات الخضراء، والغذاء وصل إليه التلوث عن طريق المبيدات والكيماويات الحافظة وغيرها من الإضافات الضارة ، والتربة أصابها التلوث بسبب بقايا المبيدات والأسمدة الكيماوية والمخلفات الغريبة، والأملاح الزائدة وصار التلوث الصوتي من لوازم العصر بعد زيادة الضوضاء والأصوات المس تنكزة بمصادرها الحديثة المختلفة ، وظهر التلوث الإشعاعي نتيجة استخدام الذرة سواء في الحرب أو في السلم (2).

وقد برزت مشكلة التلوث وتعاطم خطرها مع تقدم الصناعة واستخدام الآلات الحديثة وأسلحة الحرب المدمرة على نطاق واسع ، وكانت الدول الصناعية الكبرى سباقة إلى الك تشاف المشكلة ومخاطرها والبحث عن الحلول المناسبة لمعالجتها ، كما كانت سباقة في إحداث التلوث والإخلال بالتوازن البيئي (3).

ومع التزايد المستمر في عدد سكان العالم تتفاقم مشكلة التلوث وتتضخم مخاطرها ويتحتم

البحث عن حلول جذرية لحماية البشرية من كوارث محققة .

وأول ما يمكن ملاحظته هو أن هذا التلوث أدى إلى حدوث انقلاب خطير في النظام الكوني ،

حيث اختلطت الفصول فلا يعرف الصي ف من الشتاء أو الخريف أو الربيع ، وذلك بسبب التزايد

<sup>1</sup> - عارفه صالح مخلوف، (2009): الإدارة البيئية - الحماية الإدارية البيئية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 48.

<sup>2</sup> - محمد صالح الشبيخ، المصدر سبق ذكره، ص 40.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص 40.



المستمر لغاز ثاني أكسيد الكربون، وهو السبب أيضاً في تحريك الكتل الهوائية المحيطة بالكرة الأرضية وهبوب العواصف وحلول كثير من الكوارث الطبيعية، كهطول الأمطار حول الكرة الأرضية و حدوث الفيضانات وانحسار حزام الأمطار حول الكرة الأرضية عن أماكن أخرى فيصيبها الجفاف. ويمكن تشبيه بعض المدن الصناعية الكبرى مثل طوكيو ونيويورك ولندن وباريس والقاهرة... الخ بالبراكين الثائرة، حيث يقذف سكان تلك المدن ومصانعهم ومركباتهم بمئات الآلاف من الأطنان من الغازات السامة والأتربة وعوادم السيارات والمصانع ... إلخ إلى الهواء الجوي، وتكون هذه الغازات والأتربة غلالة أو سحابة رمادية أو زرقاء اللون تغطي تلك المدن . وتزحف هذه السحب السوداء فوق القارات بفعل تيارات الهواء لتلوث مناطق أخرى.

3 **المشاكل البيئية بين الدول المتقدمة والدول النامية :** إن هناك تفاوت كبير بين دور كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، فالأولى هي الصانع الأكبر والتاجر الأعظم في هذا العالم، وفي سبيل ذلك هي المستهلك الأكبر للموارد الطبيعية بكافة أنواعها، إذ يقدر أن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تنتج حوالي 70% من إجمالي الإنتاج العالمي، و80% من إجمالي الإنتاج الصناعي، كما أنها تستهلك 85% من إجمالي الطاقة العالمية، من المصادر الرئيسية الثلاث الفحم، البترول، الغاز الطبيعي، وهذه المصادر تعد المسؤولة عن انبعاث 85% من ثاني أكسيد الكربون في الهواء. ومعنى هذا أن الدول الصناعية المتقدمة تعد في الواقع مسؤولة إلى حد كبير عن تأزم الوضع البيئي العالمي، ومن الطبيعي أن يتركز إصدار الغازات الملوثة للبيئة في هذه الدول حيث ما يعادل 84,63% من إجمالي انبعاث عادم الكربون في العالم هو مسؤوليتها، وعلى القمة الولايات

المتحدة حيث يخصصها بمفردها ما يعادل 81,2% ، فهي تستهلك بمفردها 30 % من الموارد الطبيعية في العالم، وتبث 40% من التلوث في الكون<sup>(1)</sup>.

لهذا لا غرابة أن يبرز تقرير البنك الدولي عن التنمية والبيئة في العالم عام 1992، مسؤولية الولايات المتحدة عن انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو بما يعادل خمسة أضعاف ما تتيه الصين، هذا رغم أن سكان الصين يبلغون خمسة أضعاف سكانها، كما يقدر أن نصيب الفرد من الطاقة ككل يزيد عن 80 ضعف مثيله في الدول النامية، فالبرازيل مثلا يقدر استهلاكها 10% من استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة على الرغم من أنها تعد أكبر الدول النامية المستهلكة للطاقة. من هذا يتضح أن الدول المتقدمة تعد المسؤولة إلى حد كبير عن المشكلة البيئية العالمية، والدول النامية تعد المتلقية لهذه المشكلة على الرغم مما تشهده من تزايد كبير في استخدام الآلات والمركبات واستهلاك الوقود الأحفوري الذي يعد المصدر الغني بالكربون والنتروجين، كما أنها للأسف الشديد اتبعت نمطا تصنيعيا يقتفى أثر ما اتبعته الدول المتقدمة<sup>(2)</sup>. وما سبق يبرز الحقائق التالية<sup>(3)</sup>:

✓ الطبيعة التراكمية للمشكلة البيئية تشير إلى أن الدول المتقدمة هي المسؤولة بشكل أساسي عن المشكلة البيئية؛

✓ ضرورة التكامل العالمي في دراسة المشكلات البيئية دون فصل بين المشاكل الوطنية والدولية فالأولى تسبب الثانية، والثانية تعمق بدورها الأولى؛

✓ هناك تباين في طبيعة المشكلة البيئية في الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الدول المتقدمة فهي مشكلة ثراء ورفاهية اقتصادية واجتماعية، أما وفي غالبية الدول النامية المشكلة ترتبط بالفقر

<sup>1</sup> - خالد محمد العزير عطية ، طالع محمد الرحمن المحمود و علاء الدين محمود زهران. (2005): منصف مقترح لقياس التكاليف والمنافع الناجمة عن الآثار البيئية للمنشآت الصناعية: دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، كلية العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد السادس، العدد الثاني، المملكة العربية السعودية، ص 12 .

<sup>2</sup> - المصدر نفسه ، ص 12-13.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص 13.

والتخلف، حيث تعازي معظم الدول النامية من تردي أوضاعها الاقتصادية، وجمع البعض على أن المشاكل البيئية في العالم الثالث تتمثل في:

- الاختلال في التوازن الايكولوجي نظرا للتفتيت الهائل في الأرض الزراعية؛
- الآثار الايكولوجية السلبية الناجمة عن زيادة سكان الحضر؛
- استنفاد الموارد الطبيعية وانتشار التلوث البيئي.

### المطلب الثالث : الإنسان و البيئة

ان البيئة هي الاطار الذي يعيش فيه الانسان وتشكل مصدر الثروة فهي الخزان العظيم الذي منحه الله عز وجل للإنسان لينهل منه ويجد مصادر الانتاج، ويرتبط نجاح الانسان في هذه الحياة، وتمكنه من إعمار هذه الأرض على مقدار تحكمه في هذا الإطار، والاستفادة منه بما سخر الله له من امكانيات لاستدرا ما فيه منفعة له من عناصر وطاقة، والقضاء على ما يعكر صفو الحياة من مكونات هذا الاطار، أو الحيلولة دون انتشار المكونات التي تسبب الأمراض أو تقتل الأرواح.

#### 1 طبيعة العلاقة بين الإنسان و البيئة

قيض الله عز وجل للإنسان أن يعيش في كوكب الأرض، بيئة الحياة، يستمد منها قوته و أسباب نموه المادي والفكري والأخلاقي والاجتماعي والروحي. وكان أثر الإنسان على البيئة في أول الأمر هينا، ولا يتعدى أثر الكائنات الحية الأخرى. وبدأت تتغير علاقة الإنسان ببيئته مع تغير مراحل حياته من الجمع والالتقاط إلى الصيد و لقص، ومن ثم إلى الزراعة فالصناعة . ويعود هذا التغير المستمر، لمكانة الإنسان المتميزة في البيئة بما وهبه الله من خصائص بيولوجية فريدة، تميزه عن باقي المخلوقات والتي مكنته من الامتداد خارج إطار بيئته البيولوجية زارعا وصانعا.

ولعل من نافلة القول أن البيئة ملهئة بالعناصر والمكونات والمخلوقات التي أوجدها الله لخدمة

الإنسان. وما الإنسان ذاته إلا واحد من تلك المخلوقات العديدة من الكائنات الحية التي خلقها الله،

التي من أبرز صفاتها أنها تولد ، وتدور فيها الموارد وتستنفذ الطاقة وأخيرا تموت، وتتحلل مكوناتها لتكمل الدورة وتستمر الحياة.

وعلاوة على أن الإنسان يعد أحد مكونات البيئة، ولا يمكن أن ينفصل عنها وعن مكوناتها من الجامدات أو الحيوانات أو النباتات، فإنه يعد أهم عامل حيوي في إحداث التغير في البيئة المحيطة به. وقد ازداد تأثيره في إحداث التغير في البيئة بازدياد التقدم العلمي والتكنولوجي، وبازدياد حاجاته من الغذاء والكساء ووسائل العيش.

وقد تناولت النظريات الفلسفية علاقة الإنسان بالبيئة، فاختلقت وجهات نظر الباحثين بشأنها، ونوجزها فيما يلي (1):

**الفلسفة الحتمية: حتمية العلاقة بين الإنسان و البيئة:** أعطت فلسفة هذه النظرية الوزن الأكبر للبيئة

الطبيعية في مجال العلاقة بين الانسان وبيئته، فالبعض بالغ في دور البيئة الطبيعية وقال بتأثيرها الشديد في الانسان وآمن بحتميتها في كل فعل من أفعال الانسان ولذلك اطلق على أصحاب هذا الاتجاه بالحتميين (2).

يتحدد جوهر هذه الفلسفة بأن الإنسان كائن سلبي أمام البيئة التي تؤثر فيه تأثيرا كبيرا إذ توجه سلوكه وتصرفاته بالشكل الذي تريده البيئة وعلى نحو تكاد تسلبه الإرادة، و إن سيادة الإنسان لا تكون إلا في المستوى الذي تسمح وترضى به الطبيعة وهذه الفلسفة تحدث عنها علماء الاجتماع والفلاسفة أمثال هيبوقراط وسترابو وأرسطو وابن خلدون وفيكاتور كينز ، الذين يؤكدون أن اختلاف سلوك الناس وتصرفاتهم وخصائصهم من بيئة إلى أخرى، يرجع إلى قوة الظروف الطبيعية (المحيط الذي تعيش فيه

<sup>1</sup> - محاريف صالح مظهر، المصدر سبق ذكره ، ص ص 101-106.

<sup>2</sup> - صفاء جاسم محمد، (2008): البيئة في الاسلام وعي وأخلاق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد الخامس، العدد الثاني، العراق، ص 167.

الجماعة)، بموجب هذه الفلسفة يرون أن الإنسان يقف مكتوف الأيدي تجاه البيئة وعناصرها، بل كثيرا ما كان يقدر عناصرها (1).

لكن الملاحظ على هذه النظرية أنها تتجاهل دور الإرادة الإنسانية وتجعل الإنسان بمثابة دمية تحركه البيئة كيفما تشاء ومتى تشاء ، وهذا أمر تعوزه الدقة والصواب، فالإرادة الإنسانية لا يمكن تجاهلها على اختلاف الحقب الزمنية التي عاشها الإنسان على الرغم من بساطتها . فالفلسفة الحتمية تجعل الإنسان مسلوب الإرادة أمام قوى الطبيعة بل عاجز عن مواجهتها.

✚ **الفلسفة الإمكانية (الاختيارية):** ان النظرية الاختيارية أو الامكانية تمثل مرحلة متقدمة من تطور العقل البشري بخلاف النظرية الحتمية، إذ تقر بايجابية الانسان لأنها تُملكه ارادة فعالة مؤثرة ليس فيما يتخذه من قرارات في كل مجالات حياته ، وإنما له قوة كبيرة على البيئة أيضا فنرى أن الانسان مخير وليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر خاضع تماما لتوازن وضوابط البيئة الطبيعية، ولكنه قوة ايجابية فعالة ومفكرة وذات خاصية ديناميكية من التغيير والتطور (2).

اذ تركز الفلسفة الامكانية على أن البيئة الطبيعية تقدم للإنسان عددا من الاختيارات وأن الانسان بمحض ارادته يختار منها ما يتلاءم مع قدراته وأهدافه وطموحاته ، ولا يوجد شيء محتم عليه بل له حرية الاختيار والقدرة على استغلال معظم عناصر الطبيعة (3).

✚ **الفلسفة الاحتمالية:** تقوم هذه النظرية بدور الوساطة بين كل من أنصار الحتمية والاختيارية، وتحاول التوفيق بين الآراء المختلفة لذا يطلق عليها اسم النظرية التوافقية، هذه النظرية لا تؤمن بالحتمية المطلقة أو الامكانية المطلقة وإنما تؤمن بدور الانسان والبيئة وتأثير كل منهما على الآخر (4).

<sup>1</sup> - مازن صالح مخلوف، المصدر سبق ذكره، ص 101.

<sup>2</sup> - صفاء جاسم محمد، المصدر سبق ذكره ، ص 167.

<sup>3</sup> - مازن صالح مخلوف، المصدر سبق ذكره ، ص 102.

<sup>4</sup> - صفاء جاسم محمد، المصدر سبق ذكره ، ص 168.

فإنسان يمتلك العقل والقوة والقدرة على استغلال ونهب ثروات الطبيعة ، وفي الوقت ذاته فان الطبيعة هياً الله تعالى لها بقدرته وإرادته الذاتية على التجدد التلقائي وإعادة التوازن البيئي إذا ما اختل<sup>(1)</sup>.

الفلسفة الاحتمالية تحاول لتوفيق بين الحتم البيئي وبين إمكانية الإنسان في تغيير البيئة وتعديل عناصرها على وفق مشيئته.

**الفلسفة الندية:** إن هذه الفلسفة في تفسيرها للعلاقة بين الإنسان والبيئة تقوم على أساس الصراع الجاد بين الطبيعة والإنسان لإقرار صيغة التعايش في الزمن و المكان وهما ندا ن متكافئان، وهذا يعني أن للبيئة حقا في تحدي الإنسان مثلما يمتلك الإنسان الحق ذاته في تطويع البيئة بما يمتلك من وسائل حضارية ينتصر بها لحضوره . فالإنسان والبيئة خصمان متكافئان وهذه الخصومة تنتهي بالمصالحة وإقرار التعايش بينهما عقب كل جولة من جولات الصراع.

إن هذه الفلسفة يعترها الغموض وعدم التحديد، وذلك بأنها تجعل الطبيعة بمنزلة الإنسان وهذا أمر لا يستقيم، فالإنسان كرمه الله سبحانه بالعقل والحكمة والتدبير ليتغلب على الطبيعة وعناصرها ، وليستعمل قواه العقلية للاستفادة من مواردها لخدمة مصالحه المشروعة إذ أن القادر على تسخير موارد الطبيعة للمنفعة العامة يعد عالما، وينال الثواب في الدنيا والآخرة<sup>(2)</sup>.

**فلسفة جايا :** تستند هذه النظرية على أن المادة الحية على الأرض وغلافها الجوي والمائي والصخري، تكون فيما بينها نظاما معقدا، يشكل مع الكائن الواحد الذي يمتلك الإمكانيات في جعل الأرض مكانا صالحا للحياة، وبموجب هذه الفرضية أن الإنسان جزء لا يتجزأ من هذا الكائن المعقد المركب الأجزاء.

إن هذه الفلسفة تكاد تكون الأقرب إلى تعريف البيئة بالمحيط الحيوي الذي تعيش فيه الكائنات الحية بما فيها الإنسان حيث تمتاز هذه الفلسفة بالنظرة الشمولية لإطار الحياة ووحدة الإنسان مع

<sup>1</sup> - مارفيس صالح مخلوع، المصدر سبق ذكره ، ص 103 .

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 104 .

البيئة، كما تمتاز بالحدثة والتوفيق بين العلم والدين الأمر الذي يجعلها فرضية صالحة لتفسير علاقة الإنسان بالبيئة أو يمكن أن تهيب الأرضية لوضع فلسفة جديدة تقف على معطيات ثلاث هي: **النظرة الشمولية للبيئة** واعتبار الإنسان من أهم الكائنات الحية فيها، و**النظرة العقائدية** التي تهدف إلى عدم تقديس البيئة أو المساواة مع سائر الكائنات الحية الأخرى، بمعنى أن لا تحرم الإنسان من استخدام قدراته الذهنية في تطويع وتسخير عناصر البيئة لإشباع حاجاته، ولا تعطيه الحق المطلق في ذلك؟ فمثل هذا التوجه يحقق ما يسمى بالتنمية المستدامة.

أما **التوجه الأخلاقي**، فيقضي بالرجوع إلى التشريعات السماوية ولاسيما الشريعة الإسلامية والتقاليد والأخلاق الاجتماعية لإيجاد وتحقيق التوازن البيئي، فأزمة البيئة أزمة أخلاقية<sup>(1)</sup>. ويرجع هذا التفسير النظري إلى المراحل التي مرت بها قصة الصراع بين الإنسان و البيئة، التي تعتبر قصة صراع قديم قدم وجود الإنسان على سطح الأرض، والمتمثلة في المرحلتين الرئيسيتين التاليتين<sup>(2)</sup>:

**المرحلة الأولى:** يقصد بتلك المرحلة بداية الفصول التاريخية في الحياة الإنسان الأولى، حيث كان يخشى الطبيعة كلها من حوله، فبدأ حياته على الأرض وهمه الأكبر حماية نفسه من غوائل البيئة، و خاصة ما يعايشه من حيوانات مفترسة وكائنات دقيقة تبتلع له أنها تسبب له الأمراض، وفيضانات وتلوج وصواعق وانحباس الأمطار، أي أن الإنسان في هذه المرحلة كان يقف أمام البيئة ضعيفا، فبدأ التفكير و بدل الجهد لحماية نفسه من مخاطر و تهديدات البيئة، و لذا فان هذه المرحلة تسمى **مرحلة حماية الإنسان من البيئة**.

<sup>1</sup> - محمد سعيد صباريني و أحمد محمد السقايف، (1998)، نحو أساس فلسفي للتربية البيئية، مجلة البصراء، جامعة البصرة، المجلد 2، العدد 1، الأردن، ص 132.

<sup>2</sup> - راتب سلامة السعود، المصدر سبق ذكره، ص 39.

**المرحلة الثانية:** وفي هذه المرحلة حدث تغيير في الموقف بين الإنسان والبيئة المحيطة به بكل عناصرها، وأصبح الإنسان بعد مرحلة خوفه من الطبيعة والبيئة من حوله سيد الطبيعة، والمتحكم فيها، والمسيطر على مكوناتها، وذلك أن المواهب والملكات العقلية التي خصه بها الخالق، مميّزا إياه عن الكائنات الحية الأخرى، وأصبح هو الطرف الأقوى الذي يقوم بإخضاع الطبيعة، من خلال عمليات التفاعل والتطوير لقدراته وإمكانياته ومواهبه.

أصبحت الطبيعة بالتالي موضع استغلال قاس يتسم في كثير من الأحوال بالحمق والشراسة، حيث قام البشر باستنزاف موارد ومصادر وثروات الطبيعة المختلفة، سواء أكانت مواد خام كالمعادن أم متجددة مثل النباتات، مما أثار قضية تهديد البيئة بكل عناصرها المختلفة، من هواء و ماء وتربة وغذاء، حتى أن الزراعة البيئية المحدودة باتت هي الأخرى معرضة للخطر، وهي مصدر اللون الأخضر، ورمز الدعوة إلى حماية البيئة.

بعد أن كان هم الإنسان حماية نفسه من غوائل البيئة (مرحلة حماية الإنسان من البيئة)، تحول هم الإنسان إلى حماية البيئة من غوائل الإنسان (مرحلة حماية البيئة من الإنسان).

ولا يفهم من هذا القول (حماية البيئة من الإنسان) أن البيئة أصبحت في موقف ضعيف وأن الإنسان هو القوي. كلا، بل أن هذه البيئة أصبحت خطرا على الإنسان، و لكن بفعل الإنسان نفسه. وهكذا يتضح لنا أن خوف الإنسان من البيئة قديما قد انتقل إلى العصر الحديث، إلا أن الخوف من البيئة قديما (في مرحلة حماية الإنسان من البيئة) كان أقل مستوى وأضعف ضررا منه في العصر الحديث، ذلك أن غوائل البيئة قديما كانت في معظمها، إن لم يكن كلها، طبيعية، كالفيضانات والتلوج والقحط والخوف من بعض الحيوانات المفترسة. ورغم صعوبة التعامل معها وقتئذ، إلا أن التكيف معها ليس مستحيلا و تأثيرها على الإنسان ليست بالمهلكة.



أما الخوف من البيئة حديثاً، فقد بات مرعباً ومستواه عالياً، إذ أنه يهدد سلامة الجنس البشري، ومن بعده الكرة الأرضية التي تحتضنه، ذلك أن المشكلات البيئية الجديّة كالتلوث بأنواعه وضعف طبقة الأوزون والأمطار الحامضية وندرة المياه وقلة الغذاء قياساً بالانفجار السكاني الهائل، باتت تشكل غوائل بيئية ضخمة، تذرّ بكارثة عالمية<sup>(1)</sup>.

## 2 - دور الإنسان في خلق المشكلات البيئية : لقد كان من نتائج هذا العصر الصناعي تطويع البيئة

لخدمة الإنسان، وتسهيل حياته، وزيادة متعته، وتعظيم راحته. إلا أن هذه التسهيلات المعيشية لم تكن دون ثمن. وتلك كانت النتائج السلبية لعصر الصناعة، إذ أن مكثفة الزراعة، واختراع الأسمدة، واستنباط سلالات جديدة من المحاصيل، وإدخال تحسينات على الإجراءات والأساليب، وتقديم الطب، قد أفضى كله إلى تعزيز بقاء البشر، وإطالة متوسط عمر الإنسان، فزاد عدد سكان العالم بسرعة إلى الدرجة التي وصفت بها هذه الظاهرة السكانية بالانفجار، وهذا بدوره سهل تفاقم مشكلة التلوث، مما شكل مبرراً لظهور مشكلة استنزاف الموارد البيئية لتكون مع المشكلات البيئية ذات الآثار المدمرة، على البيئة، وعلى أهم مكوناتها الإنسان، وذلك على النحو التالي<sup>(2)</sup>:

### 2-1- الانفجار السكاني و البيئة : إن مشكلة الانفجار السكاني تمثل أولى وأهم المشكلات البيئية،

التي أصبحت تؤرق البشرية اليوم. إذ تشير دراسات الأمم المتحدة إلى وجود ترابط وثيق بين النمو السكاني من جهة، والفقر والتدهور البيئي من جهة أخرى. ويؤدي التدهور البيئي الناتج عن النمو السكاني إلى تفاقم التصحر، وتعرية الغابات، واستنزاف الموارد المائية. ولما كان إنتاج الغذاء لم يكن كافياً، فقد انتشرت المجاعات وسوء التغذية ونزوح عشرات الملايين إلى المدن، حيث لا تتوافر لهم فرص العمل والسكن الملائم. كما ساهم الانفجار السكاني بتضخيم حدة مشكلة التلوث بالإضافة إلى الممارسات الصناعية والتكنولوجية الخاطئة.

<sup>1</sup> - بيان محمد حايد، (2011)، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص40.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص ص 267-268.

## 2-2- تلويث البيئة: أم مشكلة التلوث فقد أضحى، ومنذ عام 1950، مشكلة بيئية رئيسية أكثر

حدة مما كانت عليه في أي وقت مضى، لا بل أنها تتفاقم يوماً بعد يوم، وتزداد خطورتها مع تقدم السنين، ويرجع هذا بشكل جزئي إلى النمو السكاني السريع، وقد ساعد على تفاقم هذه المشكلة أسلوب الحياة في المجتمع الحديث، والإنتاج على أساس قصر عمر السلعة، واستعمالاتها لفترة قصيرة ثم رميها في البيئة، وكذلك القيم التي يشجعها المجتمع التكنولوجي الحديث، والذي يشجع على المغالاة في الاستهلاك. إن التلوث بكافة صنوفه: الهوائي و المائي والترابي والغذائي والإشعاعي والسمعي، قد أحدث حالة مرعبة من اختلال التوازن البيئي، والذي يعد أمراً ضرورياً لاستمرار الحياة على الأرض. إذ انقضت أنواع كثيرة من الكائنات الحية وتغير بعضها الآخر، وظهرت الأمراض، وتبدل المناخ، وأضحى الإنسان في حيرة من أمره، وهاجسه الأول والأخير أن لا يكون هدفاً للإصابة بإفرازات التلوث.

## 2-3- استنزاف موارد البيئة : بالنسبة لاستنزاف موارد البيئة، فقد تفاقمت نتيجة صراع الإنسان

المحموم لتوفير متطلبات العيش ومواجهة النمو السكاني الانفجاري، ولذا فقد بدأ الإنسان الضغط على موارد البيئة، الدائمة والمتجددة وغير المتجددة، بشكل استنزافي، أفنى بعضها، وقلل من العمر الافتراضي لبعضها الآخر، وأوشك الكثير منها على النضوب . إن مشكلة استنزاف الإنسان لموارد البيئة، أصبحت مشكلة تهل البيئة، وتفتت عضدها، وتسرع في تدهورها.

وهكذا يتضح لنا أن البيئة تواجه اليوم ثلاث مشكلات رئيسية، يتفرع عنها عشرات المشكلات الأخرى، وهي الانفجار السكاني، والتلوث، واستنزاف م وارد البيئة. إنها ثلاث أعباء تثقل كاهل البيئة، ويبقى الإنسان الذي استخلفه الله في البيئة ليستعمرها وينهل من خيراتها وفقاً لقوانينها، ويبقى هذا الإنسان المتلقي الأكبر للأثار السيئة الناجمة عن مشكلات البيئة.

## المبحث الثاني: موقع البيئة في الجدل بين السكان والتنمية

لقد بدأت قضايا البيئة تطرح نفسها في السنوات الأخيرة بشكل أدى إلى بذل العديد من الجهود لعلاج مشكلاتها، مما أثار العديد من التساؤلات حول علاقة هذه المشكلات البيئية بالأنشطة الاقتصادية والتنموية، لمعرفة مدى تأثيرها على استمرار التنمية وتواصلها. وتهدف الدراسة في هذا المبحث إلى محاولة توضيح حقيقة العلاقة بين السكان والتنمية وبيان مدى تأثير العلاقة بينهما على البيئة ومن ثم على استقرار التنمية وتواصلها.

### المطلب الأول: مفهوم التنمية، أهدافها وأنواعها

1 **مفهوم التنمية:** ظل مفهوم التنمية لفترة طويلة يقصد به التنمية الاقتصادية، حيث كان يفهم من هذا المصطلح العناية بالعوامل الاقتصادية ظناً أنه إذا تحسن الوضع الاقتصادي تحسنت بقية الأوضاع، لكن مع مرور الزمن تبين خطأ هذا المنهج، وتبين معه أن التنمية تعتمد على عوامل أخرى بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية، وفي ضوء ذلك أدخلت الأمام المتحدة منذ التسعينات مفهوماً جديداً للتنمية يأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والفكرية، والسياسية، والقيمية، والثقافية، والبيئية، ومنها ظهرت مصطلحات جديدة للتنمية منها الشاملة والمستدامة... الخ.

ولذا أضحت من المفيد أن نورد بعض التعاريف للتنمية نقوم بتجميعها وتقسيمها في مفهومين، **المفهوم الأول** وهو مفهوم ضيق يخص كلاسيكيات الفكر التنموي، و **المفهوم الثاني** يخص الفكر التنموي الحديث ويعرف بالمفهوم الواسع أو الشامل محاولين الخروج بأهم العناصر والخصائص التي تتطوي تحت هذا المفهوم الشامل.

## 1 1 - المفهوم الضيق للتنمية : يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية حسب اختلاف المعايير أو

المؤشرات المستخدمة، وأيضاً راجع لاختلاف الإيديولوجيات والمدارس الفكرية، ناهيك عن اختلاف الآراء الشخصية<sup>(1)</sup>.

ونوضح بعض آراء هذا الفكر التنموي الكلاسيكي من خلال بعض الكتاب كما يلي:

الكاتب جيرالد ماير يعرف التنمية الاقتصادية بأنها: "هي عملية تفاعلية يرتفع بموجبها الدخل

القومي الحقيقي لدولة، وكذلك دخل الفرد المتوسط خلال فترة زمنية معينة". وفي تعريف آخر: "التنمية

تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر"<sup>(2)</sup>.

ومن خلال تعريفه يضع ثلاث ظواهر أو مؤشرات أساسية لإحداث التنمية هي:

- التنمية الاقتصادية هي عملية إرادية وليست حدثاً عفويًا؛

- الهدف هو زيادة الدخل القومي لفترة طويلة من الزمن، لا لفترة طارئة؛

- زيادة متوسط دخل الفرد لفترة طويلة من الزمن.

كما تعرف على أنها: "تحسناً على المستوى الفردي في مست ويات المهارة، والكفاءة الإنتاجية،

وحرية الإبداع، والاعتماد على الذات وتحديد المسؤولية"، وتعرف كذلك على أنها العملية التي

بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من

التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي<sup>(3)</sup>.

## 1 2 - المفهوم الشامل للتنمية: إن التنمية في حقيقتها عملية حضارية شاملة لكونها تشمل مختلف

أوجه النشاط في المجتمع من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، بما يحقق رفاهية الإنسان

وكرامته، وهي أيضاً بناء للإنسان وتحرير له، وتطوير لكفاءاته وبذلك أصبح الإنسان يمثل الغاية

<sup>1</sup> - حسن عبد القادر طالع، (2002): التوجه الجغرافي للتنمية الاقليمية والوطنية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 29.

<sup>2</sup> - المعهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل، (1979): دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية، الجزائر، ص 8.

<sup>3</sup> - محمد عبد العزيز مجيمية و عبد الرحمن يسري أحمد (1999)، التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية: الإسكندرية،

مصر، ص 51.

والوسيلة لها بكل عناصره ومقوماته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والبيئية، وأصبحت هذه المفاهيم والمصطلحات شائعة ومتداولة في الهيئات والمؤتمرات العالمية<sup>(1)</sup>.

التنمية الاقتصادية الشاملة عملية اقتصادية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين

قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات

المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات

المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا ضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي<sup>(2)</sup>.

ومن الملاحظ أن التعريف السابق يتضمن العناصر التالية:

- التنمية عملية مجتمعية واعية بمعنى أنها عملية إرادية تشارك فيها جميع الفئات بالمجتمع وهي

عملية واعية لأنها محددة الأهداف حسب برنامج طويل المدى؛

- عملية موجهة عن طريق إدارة للتنمية لها قدرة الاستخدام لموارد المجتمع من أجل تحقيق أهدافه

الإنتاجية والتوزيعية؛

- إيجاد تحولات هيكلية في المجال الاجتماعي والمجال السياسي و المجال الثقافي والمجال

الاقتصادي؛

- إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية؛

- تحقيق تزايد منتظم في قدرات المجتمع المتعددة ( القدرات الاجتماعية والسياسية، القدرات الثقافية

والعلمية، والقدرات الاقتصادية)؛

- المناخ الاجتماعي والسياسي : إن عملية التنمية تطلب توفر المناخ السياسي الملائم والبيئة

الاجتماعية المناسبة بحيث يتحقق في هذا المناخ:

✓ ارتباط المكافأة بالجهد المبذول؛

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر، ص 17.

<sup>2</sup> - صالح حالي (2006)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر: القاهرة، مصر، ص 88-93.

✓ تعميق متطلبات المشاركة؛

✓ توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل لتوزيع الثروة؛

✓ تحقيق الأمن الشامل الفردي والاجتماعي والقومي.

## 2- أهداف التنمية: تهدف التنمية إلى تحقيق ما يلي (1):

- تحسين حياة البشر من خلال رفع إشباع الحاجات الأساسية للفرد وتحقيق ذاته الإنسانية، وتحسين فرص العدالة الاقتصادية والاجتماعية وفرص المشاركة في العمليات السياسية؛
- إحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقة المتاحة لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية بأسرع من معدل النمو الطبيعي؛
- الانتقال إلى مرحلة جديدة شاملة الإنتاج والإنسان ومقدراته وفرص حياته ومشاركته الإيجابية على مستوى مغاير لمرحلة سابقة؛
- تهيئة سيطرة الإنسان على بيئته وإمكانيته وطاقاته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بمسؤولية الانتماء الاجتماعي والقدرة على المنافسة في عالم يحكمه منطق الصراع؛
- تأمين زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد عبر فترة ممتدة من الزمن وإلى إنشاء التنظيم السياسي الممثل لمصالح القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التنمية، وإيجاد أع داد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، و إجراء تغييرات في القيم والعادات وخلق مؤسسات وتنظيمات جديدة؛
- إزالة جميع المصادر الرئيسية لبقاء التخلف منها والفقر والطغيان وضعف الفرص الاقتصادية وكذا الحرمان والقهر الاجتماعي و السياسي؛

<sup>1</sup> - إبراهيم حسين العسل، (2006): التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم - معطاءة - معوقات - أساليب، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان، ص 27-28.

- تهدف التنمية إلى إقامة مجتمع يتمتع بأعلى مستويات المعيشة الطيبة من خلال الزيادة في الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، وتحقيق الكفاية لكل واحد سواء بجهوده الخاصة أو العامة وتحقيق الوفرة الاقتصادية إلى جانب الرفاهية الاجتماعية.

### 3- أنواع التنمية : يتطلب نجاح التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع

الجهاز الحكومي وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات لمقابلة احتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في تحديث وإدخال أفكار جديدة في داخل بعض المنظمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية ، والتي يمكن تعريفها كما يلي<sup>(1)</sup> :

- **التنمية الاقتصادية** : هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي ، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفد رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية .
- **التنمية الاجتماعية** : هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفرادها على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بمعدل أسرع من معدل النمو الطبيعي.
- **التنمية السياسية** : هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية ، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية .
- **التنمية الثقافية**: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأدواق ، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنیان المجتمع ووظائفه.

<sup>1</sup> - إبراهيم حسين العسل، المصدر سبق ذكره ، ص ص 29-30.

➤ **التنمية البيئية أو المتواصلة :** هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي، والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

### المطلب الثاني: السكان والتنمية

الواقع أن هناك اتفاق على وجود علاقة قوية وعضوية بين السكان و التنمية، إلا أن طبيعة هذه العلاقة كانت ولازالت مثار جدل متع ارض ولا متاهي خاصة لدى الاقتصاديين في المدارس المختلفة وكذلك داخل المدرسة الواحدة وهو ما يترك بصماته على السياسات الواجب الأخذ بها. فنجد أن التجاربيين نادوا بزيادة حجم السكان لاعتقادهم أن عنصر العمل يأتي في مقدمة عناصر العملية الانتاجية قبل الطبيعة ورأس المال، ورتبوا على ذلك وجود علاقة سببية طردية بين زيادة السكان، القوة العاملة، زيادة الانتاج من السلع والخدمات، اذ يرون بأن في الزيادة السكانية زيادة في عرض قوة العمل ومن ثم رخص الأجور وانخفاض أثمان الصادرات فزيادتها، ومن ثم زيادة ما يحصلون عليه من معادن ثمينة أي زيادة ثراء وقوة الأمة . انن نستخلص أن التجاربيين ركزوا تفكيرهم على كيفية تريكيم ثراء الأمة دون أن يعطوا أي أهمية تذكر لمسألة تدهور الموارد، الطرق الأمثل لاستغلالها، ما يخلف عن استغلالها من آثار على البيئة والطبيعة<sup>(1)</sup>.

أما عند الكلاسيك فكان يرى آدم سميث أن حجم الناتج القومي لدولة ما يعتمد على حجم القوة العاملة ومدى تفاعلها مع الأوضاع السائدة. لذا فان الزيادة السكانية أمر مرغوب طالما توافق ذلك مع توافر رأس المال، والموارد الاقتصادية اللازمة لتشغيل الجميع وخلص الى أن استمرار الزيادة السكانية يعد مؤشرا جيدا على أن الدولة تسير على الطريق الصحيح نحو الرخاء والتقدم.

<sup>1</sup> - أحمد عبد الخالق، (1996): المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والانفجار الاستملاكي، الطبعة الثانية، جامعة المنصورة، مصر، ص 23.



« إن أهم علامة مؤكدة تدل على رخاء دولة ما إنما هي زيادة أعدادها السكانية»

يلاحظ مما سبق أن آدم سميث أكد أن الزيادة السكانية لا تكون مرغوبة في حالة نقص الموارد أو تدهورها، و لعل هذه الفكرة، فكرة التناسب بين الزيادة السكانية والموارد هي جوهر الفكر التقليدي فيما يتعلق بالسكان والتنمية . إذ حذر ريتشارد كانتيون ومن بعده روبرت مالتس من تزايد السكان بما يفوق زيادة الموارد أو قدرة الطبيعة على توفير الغذاء وفي هذه الحالة يعد السكان عقبة أمام التنمية . واستخدموا ما يعرف بقانون الغلة المتناقصة الناجم عن الزيادة السكانية بمعدلات لا تفوق زيادة عناصر الانتاج الأخرى<sup>(1)</sup>.

إذا نبه الكلاسيك الى أن الزيادة السكانية وزيادة الطلب على الغذاء مع عمل قانون تناقص الغلة خاصة في قطاع الزراعة سيؤدي الى انخفاض معدلات الاستثمار والتقدم الفني بسبب ارتفاع الأثمان وتآكل الأرباح وهبوط الأجور الحقيقية ونتاجية العمل، هذا على جانب وعلى جانب آخر نبه الكلاسيك الى امكانية تعرض الموارد للنفاذ والتدهور بسبب الزيادة السكانية والإفراط في استغلالها<sup>(2)</sup>. أما الكلاسيكيون الجدد فنجد أنهم انتهجوا نهجا مغايرا بعض الشيء للكلاسيك حيث رأوا أن التقدم العلمي والتكنولوجي كفيل بعكس اتجاه قانون تناقص الغلة الى زيادتها واعتقدوا في أهمية حجم السكان بالنسبة لزيادة الانتاج: إذ أن تزايد الأعداد سوف يخلق تحولا توسعيا ويشجع التجديد والابتكار والاستخدام الأكثر فعالية وكفاءة للموارد مما يؤدي الى زيادة الانتاجية. خلاصة نظريات الكلاسيكيين الجدد هي قدرة التنمية على تخطي العقبات التي تخلقها البيئة أو التزايد السكاني ، وأنه لا تعارض

<sup>1</sup> - أحمد محمد الخالقي، المصدر سبق ذكره ، ص 24.

<sup>2</sup> - أحمد علي محمد الصادق، علي محمد الله محمد، فيصل أحمد محمد الله و محوض محمد الله سيف، السكان والتنمية - النظرية والتوجه-، ص 3.  
متاح على الرابط [www.yemen-nic.info/contents/popul/social/human/.../socanwaqa.pdf](http://www.yemen-nic.info/contents/popul/social/human/.../socanwaqa.pdf)

بين نمو السكان ونمو الاقتصاد. وقد آمنوا بأنه مع ارتفاع مستوى المعيشة وتقدم المجتمع يميل الناس إلى تنظيم أعدادهم بشكل طوعي من خلال تطبيق الموانع الوقائية<sup>(1)</sup>.

وفي هذا الاتجاه قد قدم دبريل 1938 - 1948 نظرة في السكان خلاصتها أن الانسان يميل بطبيعته الى الراحة والهدوء ومن ثم لا يتحرك إلا تحت تأثير دافع قوي . هذا الدافع يتمثل في وجود مشكلة تجبره على التصدي لها وحلها والعمل على تجاوزها وتحقيق التقدم . هذه المشكلة في نظره- تتمثل في التحديات التي تخلقها الزيادة السكانية من نقص في الأدوات والوسائل والفنون الانتاجية القائمة ومن ثم يلزم تطويرها وتغييرها وإحلال وسائل وفنون جديدة محل القائمة وهكذا. ومن ثم يخلص الى أن «الزيادة السكانية هي محرك التقدم»<sup>(2)</sup>.

لقد اتسمت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية بتفاوت الاهتمام بالعلاقة بين السكان والبيئة. اذا ازداد التركيز على تحليل هذه العلاقة خلال الخمسينات والستينات حيث ركز الأدب الاقتصادي على أهمية رأس المال في التنمية وأن نقص المدخرات يعد العقبة الرئيسية وهذه تتناسب عكسيا مع نمو السكان . ثم في السبعينات تحولت نقطة ارتكاز الاهتمام صوب البحث عن ماهية أفضل الوسائل وأكثرها كفاءة وفاعلية لاستغلال الموارد ومن ثم جاء الاهتمام بالمشكلة السكانية في مرتبة ثابتة. إلا أن هذا لم يمنع شخصية بارزة مثل روبرت ماكنمار أن يدفع، في 1973، المشكلة السكانية في الدول النامية إلى السطح وبصفها بأنها العقبة الرئيسية على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. بل أكثر من هذا شبه «ماكنمارا» أخطار الزيادة السكانية بالخطر الذي تولده الحرب النووية ان لم يتم معالجتها بسرعة وعلى نحو رشيد ناجح.

وفي الثمانينات وحتى الآن عاود الكتاب الاهتمام بالمشكلة السكانية واتسم ذلك بتوسيع دائرة الاهتمام لتشمل المظاهر الكمية والكيفية وكذلك مناقشة مدى تأثيرها على كل عناصرها التنموية وامتد

<sup>1</sup> - أحمد علي عبد الصادق، علي عبد الله محمد، فيصل أحمد عبد الله و عوض عبد الله سيف، مرجع سبق ذكره، ص 3.

<sup>2</sup> - أحمد عبد الخالق، المصدر سبق ذكره، ص ص 24 - 25 .

ذلك بطبيعة الحال الى البيئة . ويغلب -بصفة عامة- الاتجاه التشاؤمي على الفكر الذي الساد فترة ما بعد الحرب ومن ثم نعت أنصار هذا الاتجاه بالمالتسيين الجدد، نسبة الى «روبرت مالتس» . ويحذر

هؤلاء من أن الزيادة السكانية تبتلع كل زيادة في رأس المال وغير ذلك من العناصر المنشطة للاقتصاد وتعوق تحسين الانتاج وفنونه. كما تؤدي الى زيادة عرض العمل ووجوب البحث عن فرص جديدة، وتدني مستويات الأجور وتدهور الدخل ومن ثم الوقوع في فخ التوازن عند مستويات منخفضة الدخل، ومن ثم تؤثر سلبا على الاستثمار والكفاءة التي يعمل بها الاقتصاد<sup>(1)</sup>.

ويردون على أنصار الاتجاه التفاؤلي بأنه لا يوجد دليل واحد يؤكد أن النمو السكاني الكبير والسريع كان في ذاته دافعا للتطور التكنولوجي والابتكار، بل-على العكس- يأتي معظم التقدم من الدول المتقدمة ذات معدل النمو السكاني المنخفض . كما أن الابتكارات العالمية الجديدة موفرة للعمالة وليس كثيفة العمل . ويضيفون أن بطء النمو السكاني سيعمل على تحرير بعض الموارد للتنمية وزيادة الدخل المتوسطة بصورة أسرع، مما يعمل على دفع التنمية قدما.

ويتوسط الرأيين السابقين مجموعة من الآراء الأكثر اعتدالا وعمقا، حيث تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للنمو السكاني وآثاره . اذ يرى هؤلاء أن القرار بالإنجاب هو قرار فردي على مستوى الأسرة ويمثل انعكاسا للأوضاع الاقتصادية واجتماعية تسود في نظام أكبر وأشمل.

ويلخص هؤلاء- في ظل الاطار السابق لتحليلهم- الى أن أثر السكان على التنمية يتلخص في أمرين:

الأول: أن نمو السكان ليس عائقا أوليا للت تنمية الاقتصادية، لكن هذا لا يعني أنه قد يجعل عملية التنمية صعبة ويزيد من احتمال فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>1</sup> - أحمد محمد الخالق، المصدر سبق ذكره ، ص 27.

الثاني: أنه إذا كان السكان يسببون مشاكل أو تعقيدات في الأجلين القصير والمتوسط إلا أنها يمكن التخفيف منها على الأجل الطويل بالتكيف الأسري والاجتماعي. ويرى هؤلاء عدم التعميم في هذه المسألة، إذ أن الأثر السكان يختلف باختلاف المكان والزمان وظروف كل بلد وبالتالي ينبغي دراسة كل حالة على حدة.

يتفق مع ما سبق بعض الآراء التي تتسم بالاعتدال نسبياً والتي تمثلها الأكاديمية الوطنية

للعلوم في تقريرها عام 1986 بعنوان "نمو السكان والتنمية الاقتصادية"، وأقرت بأن<sup>(1)</sup>:

➤ نمو حجم السكان قد يكون له آثار ايجابية وسلبية؛

➤ ضرورة دراسة العلاقة المباشرة وغير المباشرة بين السكان والتنمية؛

➤ الكثير من المشاكل التي كانت تعزى فقط للسكان تعزى لأسباب أخرى كذلك؛

➤ دور السكان يكون في تعميق المشاكل وجعلها تظهر بصورة أسرع وليس خلق المشاكل؛

وذهبت الأكاديمية الى القول أن ندوة الموارد القابلة للنفاد (غير المتجددة) تمثل قيوداً محدوداً على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والمتوسط. وينتهي التقرير -مع ذلك- الى أن التنمية الاقتصادية في معظم أقطار العالم الثالث ستكون أسرع كلما تباطأت معدلات نمو السكان، مع الأخذ في الحسبان تباينها من دولة لأخرى.

وأياً كان الأمر بالنسبة للرؤى السابقة نستطيع أن نخلص الى أن البيئة لم تكن أبداً في بؤرة اهتمام الكتاب والاقتصاديين السابقين على اختلاف انتماءاتهم. ومن ثم يمكن أن نبدي الملاحظات الآتية عليها<sup>(2)</sup>:

- أن العلاقة العضوية بين المتغيرات السكانية خاصة المتعلقة بالنمو والممارسات الاقتصادية والاجتماعية والمتغيرات البيئية لم تكن محلاً للاهتمام المباشر لدى هؤلاء الكتاب . لذا ظل

<sup>1</sup> - أحمد محمد الخالق، المصدر سبق ذكره ، ص 28.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه ، ص 29.

تفكيرهم محصورا في دائرة التوازن و /أو الاختلال بين السكان والموارد الطبيعية وطالما أن التوازن متحقق لا توجد مشكلة والعكس ؛

- ركز الفكر الاقتصادي التنموي فقط - بالإضافة الى الموارد- على دراسة العلاقة بين النمو السكاني وحجم السوق واقتصاديات الحجم وتقسيم العمل ومن ثم أثر كل ذلك على الابدان والاختراع والنمو الاقتصادي ؛

- وفي اطار اهتمام الفكر الاقتصادي بقضية النمو الاقتصادي ركز على دراسة كيفية زيادة الانتاج ومعدلات الزيادة وتطوير وتحديث أساليب وقوى الانتاج دون اعطاء اهتمام يذكر لما اذا كانت هذه الأساليب ملائمة للبيئة أم لا . اذ طغت الاعتبارات الاقتصادية على الاعتبارات البيئية.

لقد انعكس التفكير الأحادي الجانب على اهمال قضايا ذات مدلول بيئي هام مثل : اهمال معالجة قضية الافراط في الاستهلاك في ظل المجتمعات والاقتصادات الثرية والمتقدمة وما يترتب عليه من افراط في استهلاك الموارد من ناحية، وتراكم المخلفات والنفايات من ناحية أخرى، وهما من المشاكل البيئية الضخمة الآن في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء . كما أن تدهور الموارد الطبيعية لا يعوق التنمية الاقتصادية المتواصلة فحسب - كمورد- ولكن يؤدي الى تركيز الغازات الضارة بالبيئة، الأضرار العالمي، فقدان التنوع البيولوجي، انتشار الأمراض والمجاعات...الخ.

يمكننا القول بأن هذا النمط من المعالجة الفكرية أهمل الجوانب الكيفية للمشكلة السكانية خاصة في الدول النامية مع ضرورة رفع مستوى المعيشي، الحد من الفقر، نشر التعليم ومحو الأمية والرعاية الصحية...الخ. لذا ظلت هذه المشكلة ليس فقط تتعمق بل انعكست سلبا على البيئة كذلك، اذ أن قضية السكان ليست مسألة أعداد بل أكثر من ذلك بكثير<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - أحمد محمد الخالق، المصدر سبق ذكره ، ص 29-30.

## المطلب الثالث: علاقة البيئة بالتنمية الاقتصادية

يرتبط الانسان بالبيئة من خلال عملية التنمية اذ تعد القدرات البشرية أساس التنمية وفي ذات الوقت يعد الارتقاء بمستوى الانسان هو هدفها، ولكي تتم التنمية وتتواصل يلزم الحفاظ على البيئة وتنميتها والحد من تلوثها.

### 1 حالة اللاتوافق في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة:

إن تحقيق التنمية الاقتصادية يعني تحقيق الازدهار الاقتصادي والرفاهية، وهذا وفق وجهة النظر الاقتصادية. أما وجهت النظر البيئية فهي تنظر إلى هذه التنمية على أنها نتيجة لحرق كميات هائلة من أنواع الوقود الأحفوري المنخفضة السعر بشكل مصنع، وهي تنظر للمستقبل القريب على أنه مزيد من الموجات شديدة الحرارة، والعواصف الأكثر تدميراً، وذوبان الغطاء الثلجي، وارتفاع مستوى سطح البحر الذي يتسبب في انكماش سطح الأرض.

تتجلى حالة اللاتوافق بين التنمية الاقتصادية بشكلها الحالي الملوث والمخرب، وبين النظم الطبيعية الداعمة لها، من خلال وجود المشكلات البيئية المنتشرة في وقتنا الحاضر نتيجة لتجاهله الاعتبارات البيئية عند التخطيط لتحقيق الرفاهية، وتعميم أساليب إنتاجية واستهلاكية غير متوازنة تشجع على الهدر ومخرية للبيئة الطبيعية من خلال نشر الخلل في مكوناتها بشكل عام . فهي تنمية تهدف إلى تدمير البيئة، وبالتالي تدمير ذاتها وبادواتها.

ففي عام 2005، ارتفعت كميات غاز ثاني أكسيد الكربون إلى 7.9 بليون طن بزيادة 3% عن عام 2004، إن هذه الكميات المتصاعدة من الكربون المسؤول الرئيسي عن ظاهرة الاحتباس الحراري تعود إلى النشاطات الإنسانية التي تسعى إلى تحقيق الرفاهية . وفي هذا الخصوص، فإن حوالي 40% من انبعاثات الكربون تأتي من احتراق الوقود الأحفوري، مثل النفط، الفحم، والغاز الطبيعي، من أجل توليد الطاقة الكهربائية، وأن قطاع النقل يعد ثاني أكبر مصدر لهذه الانبعاثات

على مستوى العالم، ويساهم في إصدار 20% من انبعاثات الكربون، وتساهم الأماكن السكنية والتجارية بحوالي 15% من إصدارات الكربون، بينما يساهم قطاع الصناعة بـ 15%، أما النسبة الباقية وهي 10% تأتي من استخدامات مختلفة، متضمنة الوقود المحترق من تحركات السفن في البحار<sup>(1)</sup>.

من خلال ما سبق نلاحظ أن استمرار الجهود لتحقيق الرفاهية والتطور الاقتصادي، بعيدا عن الاعتبارات البيئية، يساهم في تعزيز حالة اللاتوافق في العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى كوارث تدمر البيئة والإنسان صاحب هذا التطور على حد سواء . إذ نجد أن فشل السوق في التكيف مع المتطلبات البيئية يعد أحد أهم العوامل التي تعزز العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة.

ويتجلى عدم التوافق من خلال انعكاسه على اختلاف وجهات النظر بين من يؤيد تحقيق التنمية في البداية ثم الانصراف إلى معالجة الأزمات والمشكلات البيئية، ومن يؤيد المحافظة على البيئة أولا، ففي حين يعد السوق من وجهة النظر الاقتصادية الأساس للتوجه واتخاذ القرار، فقوى السوق يمكنها أن تخصص الموارد بكفاءة، والتقدم الاقتصادي كفيل بالمحافظة على البيئة فيما بعد . أما من خلال وجهة النظر البيئية فإنهم ينظرون إلى السوق على أنه حقيقة لا تنطق بالحقيقة الكاملة. فعلى سبيل المثال عند شراء جالون من البنزين، فليح العملاء يدفعون في الواقع ثمن استخراج البترول من الأرض وتكريره إلى بنزين وتوصيله إلى محطة الخدمة، ولكنهم لا يدفعون تكاليف الرعاية الصحية لعلاج أمراض الجهاز التنفسي نتيجة لتلوث الهواء أو تكاليف اضطراب المناخ.

إن الاستمرار في ظل واقع تتجاهل فيه قوى السوق الاعتبارات البيئية، سيؤدي إلى استنزاف متزايد لرأس المال الطبيعي للأرض . لذلك، توجد خلافات كثيرة بين أولئك الذين يهدفون إلى حماية

<sup>1</sup> - أيهم أديب تفاعلة، (2012): التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية - المشروعات الاقتصادية الصغيرة هي سورية وتأثيراتها البيئية أمودجا - ، منشورات الصبنة العامة للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، ص 160-161 .

البيئة وأولئك الذين يهتمون بإقامة التنمية الاقتصادية، لكن أهداف التنمية وأهداف الحماية البيئية، يجب أن يتوافقا معا. من أجل المحافظة على مستقبل حياة الجنس البشري على المدى البعيد.

فتعريف الأمم المتحدة لمبدأ حماية البيئة، المعتمد من طرف اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، ومن قبل الفاو (منظمة الأغذية والزراعة) هو التالي: " ترشيد استخدام الموارد على الكرة الأرضية لتحقيق أفضل مستوى لحياة الجنس البشري ". إنه تعريف التنمية نفسها، إذا فالتنمية والبيئة يجب أن يسيرا معا في خطين متوازيين إذا ما أمكن الجمع بينهما. والمثال التالي يجسد ما سبق: يولي أولئك الذين تأخذ التنمية الاقتصادية الاعتبار الأول لديهم، تركيزا قويا في الغالب على الإنتاج الكمي لعدد الأراضي الموضوعة تحت الري، وعلى الحصيلة المتزايدة من القمح التي ينتجها الهكتار الواحد ، أو عدد الأطنان المسوقة من المواد المعدنية، أو على أعداد الزوار والسياح للحدائق... الخ. وهذه مكاسب اقتصادية مباشرة يمكن تقديرها بسهولة . أما بالنسبة لأنصار حماية الموارد الطبيعية والبيئة من ناحية ثانية . فإنهم ينظرون بشكل مباشر وغير مباشر إلى التكاليف الاجتماعية والاقتصادية على المدى القصير والطويل، وبالطريقة نفسها التي ينظرون بها إلى الأرباح الآتية. وهذا يمكن أن يعني التركيز بقدر أقل على الإنتاج الكمي، في الوقت الذي يعترفون فيه بأهميته، فهم يحرصون على الاهتمام بالوظائف الطبيعية المرغوب بها التي يمكن أن تشوه، أو بالموارد والمنافع التي قد يضحى بها في المحاولات لتحقيق زيادة في الإنتاج. إذا فان الاختلاف يتجسد فيما بين كمية الإنتاج وسبل زيادته وبين تخفيضه بما يتناسب مع الوظائف والخدمات التي يقدرها النظام البيئي.

إضافة إلى ما سبق، فإن رد فعل البيئة لأي نشاط اقتصادي لا يأخذ البعد البيئي بعين الاعتبار أثناء تلبية الاحتياجات البشرية، يعادل التأثير السلبي، وبالتالي التأثير على تلبية الاحتياجات بالشكل الأمثل. فعلى سبيل المثال، في ظل الهدف الرامي إلى زيادة الإنتاج الزراعي، يتزايد استخدام



المخصبات النيتروجينية والري وتحويل المناطق الحراجية إلى أراضي لزراعة المحاصيل . ويمكن لهذه الأنشطة الزراعية أن تؤثر على مناخ الأرض من خلال إطلاق الغازات الدفيئة وتدهور الأراضي بسبب التملح وتقليل التنوع الحيوي. في المقابل، يمكن لأي تغيير بيئي أن يؤثر على تلبية الاحتياجات البشرية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتأثر الإنتاجية الزراعية تأثراً ضاراً بالتغيرات في حجم ونمط سقوط الأمطار، ويمكن أن تتأثر صحة الإنسان في البيئة الحضرية بموجات الحرارة<sup>(1)</sup>. وكذلك نجد أن قلة المعروض من الموارد الطبيعية مثل: المعادن، النباتات، الحيوانات يؤدي إلى ارتفاع أسعارها، بالإضافة إلى انخفاض كفاءة القوى البشرية متمثلاً في انخفاض قدرتها على الإنتاج نتيجة ظهور العديد من الأمراض الناتجة عن التلوث بأنواعه المختلفة<sup>(2)</sup>.

هذه المؤشرات تشير في مجموعها إلى تشتت استثمارات التنمية، تارة بين تغطية فروق الأسعار لقلّة المعروض من الموارد الطبيعية، وتارة أخرى في زيادة الإنفاق على مكافحة التلوث والأمراض والآثار المصاحبة له للحفاظ على القوى البشرية لرفع قدرتها على الإنتاج، بالإضافة إلى الإنفاق على برامج مكافحة التلوث والتي قد تستغرق مدداً طويلة واستثمارات باهظة التكاليف<sup>(3)</sup>. إن فشل السوق في قول الحقيقة البيئية، ورد فعل البيئة المتزامن مع النشاط الاقتصادي المحدث للخلل البيئي، تؤدي إلى إحداث مشكلات اقتصادية حادة ومتفاقمة في الأجلين المتوسط والطويل. وبالتالي فإن المشكلات البيئية هي مخرجات طبيعية لطبيعة العلاقة غير المتوافقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة الداعمة لها . أي أن التناقض بين التنمية والبيئة، يعطي المبررات المباشرة للكثير من المشكلات البيئية الخطيرة، وعلى مسيرة التنمية نفسها وعلى البيئة الداعمة لها . والنتيجة

<sup>1</sup> - أيهم أديب تفاع، المصدر سبق ذكره ، ص 162.

<sup>2</sup> - خالد محمد العزيز عطية ، صالح محمد الرحمن المحمود، هلاء الدين محمود زهران ، المصدر سبق ذكره ، ص 11.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص 11.

هي توقف التطور وتأخر التنمية، وكل ذلك بسبب رد فعل البيئة، المقابل لفعل النمو الاقتصادي الذي لا يراعي الاعتبارات البيئية، يمكن تمثيل ذلك من خلال المعادلة التالية<sup>(1)</sup>:



## 2 العلاقة التوافقية بين التنمية الاقتصادية والبيئة:

إن تصحيح العلاقة السابقة بين التنمية الاقتصادية والنظام البيئي الداعم له، سيؤدي إلى إيجاد اقتصاد جديد هو الاقتصاد البيئي، ومن خلاله سيتحقق النمو المتواصل المدعم بالاعتبارات الاجتماعية والبيئية، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة . انه اقتصاد يعتمد على الطاقات المتجددة من خلال استبدالها بالوقود الأحفوري، وبالتالي التخلص من المشكلات البيئية الناتجة عنه، مثل تغير المناخ، والاعتماد على الإنتاج لتصحيح مسيرة التنمية الاقتصادية بشكلها الملوث للبيئة، والاعتماد على أساليب الإنتاج الأنظف.

فهذا التصحيح اتسع ليتحول من مجرد كونه تطورا اقتصاديا مصححا با ببعض التغييرات

الهيكيلية الاقتصادية والاجتماعية إلى الاهتمام بإحداث تغيير في مضمون التنمية، بما يجعلها أقل كثافة في استخدام الموارد والطاقة وأكثر إنصافا . أي أن التغيير إلى جهة التوافق في العلاقة أصبحت ضرورة ملحة وأساسية لإدامة الموارد الطبيعية والحد من تدهور البيئة، ولتحسين توزيع الدخل، والتقليل من درجة التعرض للأزمات الاقتصادية.

إن توافقية العلاقة بين التنمية الاقتصادية والبيئة تعني: محاولة الحد من التعارض الذي يؤدي إلى تدهور البيئة عن طريق إيجاد وسيلة لإحداث تكامل ما بين البيئة والاقتصاد . أي أن هذا التوافق

<sup>1</sup> - أيهم أديب تفاع، المصدر سبق ذكره ، ص 164.

هو الطريق الوحيد والضروري لتحقيق استدامة للتنمية لتحسين نوعية الحياة، وذلك في حدود الطاقة الاستيعابية لوظائف البيئة . لذلك، فان تنظيم العلاقة بين النظم الاقتصادية الإنسانية الديناميكية، والنظام البيئي الذي يعد النظام الديناميكي الأشمل والذي يتغير ولكن بمعدلات ضئيلة، والذي من خلاله يمكن للحياة أن تستمر وللنشاط الإنساني أن يتطور ويزدهر، وهذا الأمر لا يتحقق إلا إذا كان هناك توافق بين البيئة والتنمية والتطور الاقتصادي الذي يتنامى ضمن حدود يقيهما النظام الشامل. كما أن التنمية المستدامة تتحقق على أساس التناغم بين توجهات التنمية الاقتصادية وبين المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية في ظل تحقيق ووجود العدالة الاجتماعية<sup>(1)</sup>، وتشمل التنمية المستدامة مجموعة من السياسات والإجراءات التي تتخذ للانتقال بالمجتمع إلى وضع أفضل باستخدام التقنية المناسبة للبيئة والأخذ بالاعتبارات البيئية بوصفها عاملا حاكما وأساسيا ، وذلك لتحقيق التوازن بين بناء الموارد الطبيعية وهدم الإنسان لها في ظل سياسات وطنية ودولية للمحافظة على هذا التوازن خلال مدة زمنية محددة<sup>(2)</sup>. فهي محصلة التنمية الاقتصادية-الاقتصاد البيئي، ويمكن تمثيل ذلك وفق المعادلة التالية<sup>(3)</sup>:



فالاقتصاد فاعل في البيئة، والبيئة فاعلة في الاقتصاد، وكلاهما متفاعل مع الآخر، وإذا كان الفعل جيدا وصحيحا، فان رد الفعل سيكون مطابقا وسليما أيضا، ومن ثم تتحقق الفاعلة المستدامة بشكل جيد، والمعادلة السابقة تجسد ذلك.

<sup>1</sup> - أيهم أديب تفاع، المصدر سبق ذكره ، ص 165.

<sup>2</sup> - سحر قدوري عباس (2009)، توظيف الإدارة البيئية في الوصول إلى التنمية المستدامة- العراق نموذجا-، مجلة كلية التربية الجامعة، العدد الخامس، العراق، ص 74.

<sup>3</sup> - أيهم أديب تفاع، المصدر سبق ذكره ، ص 165.

## المبحث الثالث: ماهية التنمية المستدامة

رغم الانتشار السريع لمفهوم التنمية المستدامة منذ بداية ظهورها إلا أن هذا المفهوم مازال غامضاً بوصفه مفهوماً وفلسفة و عملية، ومازال هذا المفهوم يفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين. بدأ استخدام مصطلح التنمية المستدامة كثيراً في الأدب التنموي المعاصر، وتعتبر الاستدامة نمطاً تنموياً يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف، وهي السبيل الوحيد لضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

### المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أهم الأفكار التنموية الحديثة ، وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لابد من استعراض التطور التاريخي لهذا المفهوم.

1 **مراحل تطور مفهوم التنمية** : يجد المنتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوماً ومحتوى، وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات، وانعكاساً حقيقياً للخبرات الهولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال، وبشكل عام يمكن التمييز بين أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية و محتواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى وقتنا الحاضر، وهذه المراحل هي (1) :

أ - **التنمية بوصفها رديفاً للنمو الاقتصادي** : تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة، و قد تبنت بعض الدول

<sup>1</sup> - عثمان محمد منبج و ماجدة أحمد أبوزنت، (2007): التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، ص 19-22 .

استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، ومن هذه الاستراتيجيات، إستراتيجية المعونات الخارجية، والتجارة الخارجية من خلال الصادرات.

**ب - التنمية وفكرة النمو والتوزيع :** غطت هذه الفترة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط ، فقد أخذت التنمية تركز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجة الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها.

**ج- التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة / المتكاملة :** امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة، التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط، و بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان . ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات، ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي و المكاني.

**د - التنمية المستدامة:** منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض، وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد

في التغلب على هذه المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستدامة، وكان هذا المفهوم قد تبلور لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

إن التنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت الباب أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض التي نعيش علىها، إن النمو ليس هو التنمية و من الخطأ أن يستخدم المصطلحان مترادفين، فالتنمية هي محاولة تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية من خلال عمليات تغيير محددة كما ونوعا، ومن ثم فهي لا بد أن تحقق تقدما وتحسنا في مستويات معيشة السكان في مكان وزمان محددين، وليس بالضرورة أن تنتج التحسينات نفسها عن عملية النمو الاقتصادي، لأن وجود نمو اقتصادي في مجتمع ما لا يعني بالضرورة وجود تنمية فيه.

## 2- تعريف التنمية المستدامة :

**2-1- المعنى اللغوي :** يعود أصل كلمة الاستدامة إلى العلم الأيكولوجي، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها و علاقات هذه العناصر بعضها ببعض، و في المفهوم التنموي استخدم مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد و علم الأيكولوجي على اعتبار أن العلمين مشتقان من نفس الأصل الإغريقي، حيث يبدأ كل منهما بالجذر Eco والذي يعني في العربية البيت أو المنزل، والمعنى العام لمصطلح Ecology هو دراسة مكونات البيت، أما مصطلح Economy فيعني إدارة مكونات البيت، ولو افترضنا إن البيت يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى كرة أرضية، فإن الاستدامة بذلك تكون مفهوم يتناول بالدراسة و التحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - عثمان محمد منبج، ماجدة أحمد أبوزنت، المصدر سبق ذكره، ص 23.

أما في اللغة العربية وبالرجوع إلى المعنى اللغوي فإن الفعل استدام الذي جذره ( دوم ) له معاني متعددة منها : التآني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه.

وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدم المصطلحان المستدامة والمستديمة كمترادفين، فبعضهم يقول التنمية المستدامة، وبعضهم الآخر يقول التنمية المستديمة كترجمة للمصطلح الانجليزي Sustainable Development .

**2-2- التعريف الاصطلاحي :** لقد وردت تسميات عدة للتنمية المستدامة و منها التنمية المتواصلة، التنمية المستمرة، التنمية القابلة للاستمرار ، إلا أنها كمفهوم فتعود في جذورها الأولى إلى ما ورد في تقرير اللجنة المتعددة الاختصاصات ال مكلفة من برنامج الأمم المتحدة، و الخاصة بصياغة تعريف لمفهوم جديد للتنمية البشرية، و الذي تم انجازه في أواخر سنة 1994. وقد كانت هذه الخطوة بمثابة تتويج لمسيرة فكرية ابتدأت سنة 1986، حين كلفت لجنة من الاقتصاديين بوضع تقرير حول إصلاح النظام الاقتصادي العالمي، و البحث عن معالجة الخلل الحاصل في نسق علاقات التعاون الدولي القائم بين مختلف شعوب العالم بغية تأسيس نظام عالمي جديد يوفر للجميع حياة كريمة.

لقد حدد تقرير الموارد العالم ية الصادر سنة 1992 تعريف التنمية المستدامة وفق أربع مراحل متتالية<sup>(1)</sup>:

**المرحلة الأولى:** وفيها التنمية المستدامة تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستعمل أقل ما يمكن من الطاقة والموارد، وينجم عنها أدنى حد من الغازات والملوثات التي ترفع درجة حرارة الأرض و تؤدي إلى تآكل طبقة الأوزون .

<sup>1</sup> - أيوب أنور حمد سماقة، (2006): البيئة والتنمية المستدامة - تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى محافظة أربيل، الطبعة الأولى، التفسير للنشر والتوزيع، العراق، ص ص 91-92.

**المرحلة الثانية:** في هذه المرحلة يتم السعي إلى تحقيق استقرار النمو السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن لمنع الاكتظاظ السكاني فيها وما قد ينجم عنه من غازات ملوثة للبيئة، وذلك عن طريق توفير كافة الخدمات لسكان الأرياف.

**المرحلة الثالثة :** جعل التنمية المستدامة سببا دائما لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالحسبان قدرة النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته.

**المرحلة الرابعة :** تكون التنمية المستدامة متمثلة بالإدارة المثلى للموارد الطبيعية وذلك من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط المحافظ على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

في كل الأحوال فان التنمية المستدامة يراد بها تحقيق التنمية التي لا تضعف قدرة البيئة على توفير احتياجات السكان مستقبلا، و تستهدف أيضا توفير الرفاهية الاقتصادية للأجيال الحاضرة والمستقبلية والحفاظ على البيئة وصيانتها وحفظ نظام دعم الحياة، فهي التنمية المتوافقة مع البيئة. ولقد عرفها تقرير Bruntland للجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987 على أنها "التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك بأن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيد من الموارد الطبيعية مماثل لما ورثه أو أفضل منه " (1) ، ووفقا لهذا التعريف فان التنمية المستدامة لا ترتبط بالاستمرارية والاستدامة فحسب، وإنما يتضمن آلية جديدة تدعو إلى إحداث تغيير عبر الأسلوب الذي يحقق التناغم بين استثمار الموارد، توجيه الاستثمارات، التغييرات التقنية والمؤسسية، بشكل يعزز أرجحية الحاجات الفعلية والمستقبلية للناس.

أما مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عرف بقمة الأرض المنعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل سنة 1992، فكان مهتما بشكل بارز في مسيرة تطور الوعي الدولي بالصلات القائمة

<sup>1</sup>- Corinne Gendron, (2006), Le développement durable comme compromis. La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation, Québec, Presses de l'Université du Québec, p 166.



بين السكان والبيئة والتنمية، وقد عُرفت التنمية المستدامة في هذا المؤتمر على أنها " ضرورة انجاز الحق في التنمية (...). إذا تحقق على نحو متساوي كلا من الحاجات التنموية والبيئة للأجيال الحاضرة والمستقبلية"، كما أشار المبدأ الرابع الذي أقره المؤتمر الأنف الذكر بأنه لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزء من عملية التنمية ولا يمكن التفكير في التنمية بمعزل عنها. كما قد حدد إعلان ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية السياسات السكانية باعتبارها عنصرا متكاملًا في التنمية المستدامة. ونص المبدأ الثامن في إعلان ريو على أنه "من أجل تحقيق التنمية المستدامة والارتقاء بنوعية الحياة لجميع الشعوب ينبغي أن تعمل الدول على الحد من أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإزالتها وتشجيع السياسات الديمغرافية الملائمة"، وقد تم تغطية الموضوعات الخاصة بالديناميكيات الديمغرافية والاستدامة وذكر الإعلان "إن نمو السكان والإنتاج في العالم، بالإضافة إلى وجود أنماط استهلاكية غير مستدامة، يضعان عبئا كبيرا على قدرات دعم الحياة في كوكبنا"<sup>(1)</sup>. وعموما فإن الأدبيات التي تعالج موضوع التنمية المستدامة تشير إلى فحوى و جوهر هذه التنمية على أنها:

- عملية توسيع الخيارات الإنسانية أمام البشر؛
- تنمية لا تولد نموا اقتصاديا فحسب، بل و تعمل على توزيع منافعه بشكل متساو؛
- تعمل على إعادة بناء البيئة بدلا من تدميرها؛
- تؤهل البشر بدل من أن تهتمشهم؛
- أنها تعطي الأولوية للفقراء، للطبيعة، لخلق فرص العمل، تنمية لصالح النساء والأطفال.

<sup>1</sup> - أنظر: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جدول أعمال القرن 21، على الموقع: <http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21>، اطلع عليه يوم: 2013/06/15.

3 - مبررات التنمية المستدامة: إن هناك عدة مبررات تقف وراء ظهور التنمية المستدامة نذكر منها (1):

- إن أغلب الدراسات الحديثة أخذت تؤكد على ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية غير الم تجددة وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية، كل ذلك بسبب ظهور المشكلة البيئية وتفاقمها على الصعيد العالمي، و نتيجة لذلك فقد أسهمت الضغوط المشتركة لكل من ازدياد الوعي بالندرة القادمة وتفاقم المشكلة في العالم إلى بروز مسألة الحفاظ على البيئة واستدامتها، كموضوع مهم سواء في مجال الفكر أو السياسة، لذا تم دمج مفهوم "الاستدامة" في مفهوم التنمية البشرية.
- لقد تكاثرت العمليات التي ألحقت الضرر بشكل كبير في البيئة، وأدت إلى ارتفاع درجة التلوث البيئي، فقد أدت عمليات التوسع الإنتاجي لاسيما الصناعي في دول العالم المتقدم إلى زيادة الطلب على الموارد الطبيعية، وارتفاع كمية الملوثات المطروحة بأنواعها المختلفة، فالمصانع الأمريكية مثلا تطرح لوحدها حوالي 500 طن من المواد السامة سنويا كما أن 10% من النفايات الخطرة تجد طريقها مثلا إلى الوطن العربي ضمن ما يعرف بالتجارة الصامتة. وبلغت الكميات المطروحة عالميا من ثاني أكسيد الكاربون 23900 مليون طن عام 1996 وهو أكثر بنحو 400 مليون طن عن عام 1995، كما أدى استخدام المبيدات إلى إصابة 5.35% من سكان العالم بحالات التسمم في كل عام، فضلا عن مخاطرها البيئية الأخرى.

- تزايد المشاكل التي تواجه العملية التنموية في الدول النامية، خلال العقود القليلة المنصرمة لم تحقق كافة الاستراتيجيات والاتجاهات التنموية النجاح المأمول، بدءا من استراتيجيات التصنيع و الثورة الزراعية وأخيرا التكييفات الهيكلية. وتواجه التنمية في هذه البلدان ضغوطا ومصاعب متعددة لها

<sup>1</sup> - نبيلة حمزة، (1999): التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية- حالة البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 9.

عواملها وتأثيراتها الداخلية والخارجية، فشكّلت بمجملها تأثير مباشر و حرج على مسار التنمية الاقتصادية فاعترضتها بشكل واضح، وأبرز هذه العقبات (1):

- العقبات الاقتصادية ممثلة بانخفاض معدلات التراكم والادخار والإنتاجية ومحدودية السوق والازدواجية الاقتصادية وقيد الصرف الأجنبي ومحدودية الموارد البشرية؛
- العقبات الحكومية ممثلة بعدم الاستقرار و الاستقلال السياسيين الذي تعانيه غالبية البلدان النامية؛
- العقبات الدولية ممثلة بتلك القيود والعراقيل التي تفرضها البلدان المتقدمة في السوق العالمية. والأهم من ذلك تخلف البنية الاقتصادية والاجتماعية مما دفع العديد من البلدان النامية إلى إيلاء اهتمام أكبر في خططها التنموية لمسألة النهوض التدريجي بالهيكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وبدرجة أقل للبرامج الاقتصادية والإنتاجية التي لها النثر الأكبر في التنمية الاقتصادية، مما أدى إلى اختلالات أساسية في تناسبات تخصيص الاستثمارات. وقد أدى اعتماد هذه البلدان على تمويل و تنفيذ برامجها التنموية على القروض والمساعدات الخارجية، وبشكل غير متناسب مع قدراتها على استغلالها والسادد إلى ظهور أزمة الديون في هذه البلدان التي تشكل في الوقت الحاضر أحد مظاهر إخفاقات التنمية، وتلتهم جزء لا يستهان به من مواردها الداخلية المحدودة أصلاً. إلى جانب توسع الفروقات الاجتماعية، و حصول المجاعة لدى الفئات الفقيرة رغم الاستثمارات التي نفذت في العقود الماضية، وفي المحصلة النهائية استقر الرأي على أن هذه السياسات التنموية تؤدي إلى إنماء قابل للاستمرار يجب أن تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان.

إن ما تم الإشارة إليه، يؤكد إخفاق نظريات التنمية القائمة على تطوير رأس المال المادي،

فخلال السبعينات والثمانينات من القرن العشرين عاش العالم ظواهر أدت إلى حدوث مشكلات لا

<sup>1</sup> - حنان محمد الخضرم، (2011): واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق-أرض الماضي وخروراه المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد 21، العراق، ص 248.

سابق لها فشلت نظريات التنمية الكلاسيكية في معالجتها . و فتحت الطريق لبناء نظرية التنمية المستدامة للإسهام في معالجتها وتفسير حدوثها.

➤ لقد أدت أزمة الطاقة في السبعينات إلى الانتباه إلى قضية الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية غير المتجددة وتلوث البيئة وزيادة الوعي بما نجم عن ذلك من كوارث طبيعية و أخطار بيئية. و لقد نشأ مفهوم التنمية المستدامة أصلا في الدول الصناعية كرد فعل على الأخطار العالمية المستقبلية الناجمة عن استنزاف المواد الأولية وتلوث البيئة.

➤ لقد أدت عولمة الاقتصاد والتنامي المطرد في الفلسفة الليبرالية إلى تعميق الفروقات داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات الدولية و إضعاف سلطة الدولة على حساب مصالح الفئات الفقيرة، وتعطيل آليات مراقبة الشركات العابرة الحدود التي يهدف نشاطها لنيل أقصى الأرباح على حساب حياة الجماعات البشرية، ولذلك فإن هذا التطور يمثل أكبر تحدي للتنمية وتعزيز الفروقات الاجتماعية ومبرر لظهور التنمية المستدامة.

➤ التزايد المنفصل لعدد السكان، و الذي ترتب عليه نشوء مخاطر الزحف على المساحات الزراعية وزيادة الاستهلاك وطرح النفايات إضافة لزيادة استهلاك الموارد الطبيعية الذي له تأثيرات سيئة على البيئة والتنمية.

➤ التوقعات بزيادة الإنتاج، إذ خمن البنك الدولي سنة 1992 بأن إنتاج الدول النامية سيرتفع بنسبة 5.4% سنويا خلال المدة (1990-2030)، وفي نهاية المدة سيكون حوالي خمسة أضعاف ما عليه الآن، أما إنتاج الدول الصناعية فسيرتفع ببطء أكثر لكنه سيتضاعف ثلاث مرات خلال المدة ذاتها، وبذلك فالحاجة للموارد الطبيعية سترتفع مع ازدياد الإنتاج ، وستكون النتيجة مرعبة بشأن التلوث البيئي وتلف الموارد فعشرات الملايين من السكان سيصبحون مرضى أو يموتون كل سنة نتيجة

العوامل البيئية، كما أن نقص المياه سيك ون مفرطاً والغابات الاستوائية والنباتات الطبيعية ستتناقص تدريجياً.

➤ إن مبررات حفظ الأصول الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة تجد تفسيرها في الخسائر الفادحة الناجمة عن تلف رأس المال البيئي، وعدم وجود بدائل صناعية للموارد الطبيعية.

### المطلب الثاني : أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة تتضمن أبعاداً متعددة تتداخل فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد حاسمة ومتفاعلة هي كل من الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية<sup>(1)</sup>:

#### 1 الأبعاد الاقتصادية : تتطلب التنمية المستمرة وجود منهج اقتصادي عقلائي، إذ أظهرت العقود الأخيرة

فجوة تنموية ما بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، ويمكن توضيح الأبعاد الاقتصادية فيما يلي<sup>(2)</sup>:

أ- نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية : يلاحظ أن نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية في العالم المتقدم يفوق بكثير نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية في العالم المتخلف، إذ نجد على سبيل المثال أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أعلى بـ 10 مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة<sup>(3)</sup>.

#### ب- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية : أي إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الهدر للطاقة

والموارد الطبيعية، وذلك بإجراء تغيير في أنماط الإنتاج والاستهلاك والبحث عن الأساليب الفعالة

<sup>1</sup> - دوغلاس موشيفيتز، ترجمة: بهاء شاهين، (2000)، مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ص 167-170.

<sup>2</sup> - التنمية المستدامة - مقارنة اقتصادية في إشكالية المفاهيم- المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد المتاحة، المنعقد يومي 7-8 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر، ص 7.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص 7.

لتلبية الحاجات الاقتصادية دون إلحاق الضرر بالبيئة كالتقليل من تلوث الهواء، المياه والتربة، والتقليل قدر الإمكان من النفايات السائلة والصلبة أو معالجتها لتفادي آثارها الملوثة وما قد ينجم عنها من أمراض وأوبئة<sup>(1)</sup>.

### ج- مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث و عن معالجته: إن معظم أو جل أسباب التلوث

البيئي ناجمة عن الاستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية من قبل الدول الصناعية، مما يوجب عليها تحمل قيادة التنمية المستدامة و هذا لتوفر هذه الدول على موارد ما لية تقنية وبشرية كفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيا أنظف، بالإضافة إلى القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وكذا مساعدة الدول النامية في تعزيز وتحقيق التنمية المستدامة كون ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

### د- تقليص تبعية البلدان النامية : ثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان

الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة، ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا<sup>(2)</sup>، مما يستوجب الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

### هـ- المساواة في توزيع الموارد و الحد من التفاوت في المداخل: هناك تفاوت ما بين فرص

الحصول على الموارد و المنتجات و الخدمات فيما بين جميع أفواد المجتمع وفيما بين الدول الغنية و

<sup>1</sup> - شريف شبيب أنور، (2006): التنمية المستدامة والقطاعات السياحي ما بين التطوير والاستنزاف، الملتقى الوطن حول : اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المنعقد يومي 6 و 7 جوان 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر، ص 4-5.

<sup>2</sup> - خالد مصطفى قاسم، المصدر سبق ذكره، ص 29.

الدول الفقيرة، وهذا ما يضع حاجزا هاما أمام التنمية إذ أن المساواة تعمل على الارتقاء بالتنمية والنمو الاقتصادي لتحسين مستويات المعيشة، مما يؤدي إلى التقارب ما بين مداخيل أفراد المجتمعات.

و- **تقليص الإنفاق العسكري:** إن التنمية المستدامة لا بد أن تعنى في جميع الدول تحويل

الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. وبالتالي تقليص الإنفاق العسكري سيزيد من سرعة عجلة التنمية.

**2 الأبعاد البشرية:** تبرز فكرة التنمية الاستدامة كدعامة أساسية في رفض الفقر والبطالة، والفجوة الكبيرة

بين الأغنياء والفقراء. ويتجلى ذلك عن طريق المساواة الاجتماعية. وتشمل الأبعاد البشرية ما يلي:

أ - **تثبيت النمو الديموغرافي:** تعني التنمية المستدامة فيما يخص الأبعاد البشرية العمل

على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن<sup>(1)</sup>.

ب - **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** تتطوي التنمية المستدامة كذلك على استخدام الموارد

البشرية استخداما كاملا، بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية. ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني فيما وراء الاحتياج ات الأساسية تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي،

<sup>1</sup> - خالد مصطفى قاسم، المصدر سبق ذكره، ص 32.

والاستثمار في رأس المال البشري بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية<sup>(1)</sup>.

#### ج - الصحة والتعليم : تتفاعل التنمية البشرية تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية

المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوى العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية . ومن شأن التعليم أن يساعد الفلاحين وغيرهم من سكان الهادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل<sup>(2)</sup>.

#### د - أهمية دور المرأة: لدور المرأة أهمية خاصة، ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء

والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدير الأول للموارد والبيئة في المنزل - كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال - ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم . والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة . ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة<sup>(3)</sup>.

#### هـ - الأسلوب الديمقراطي في الحكم : اهتم مفهوم التنمية المستدامة بالجانب السياسي، إذ

تعرف الديمقراطية على أنها نظام الحكم وطريقة الحياة أي وضع السلطة السياسية في أيدي الأكثرية . وأن المركزية الديمقراطية هي ديمقراطية في اللفظ، وديكتاتورية في المضمون أي ديكتاتورية الحزب الوحيد الحاكم، هذا حسب المفهوم الليبرالي إذ يمكن أن يتحقق الحكم الراشد ( الصالح ) وبرنامج

<sup>1</sup> - خالد مصطفى قاسم، المصدر سبق ذكره ، ص 32-33 .

<sup>2</sup> - المصدر نفسه ، ص 33 .

<sup>3</sup> - المصدر نفسه ، ص 33 .



الإصلاح عبر ما يلي: زيادة الشفافية وتأسيس وحماية حرية الإعلام، أيضا لا ننسى أهم عنصر وهو زيادة المشاركة العامة في صنع القرار<sup>(1)</sup>.

**3 - الأبعاد البيئية :** ويعرّف بالحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية ، أي الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم، وهذا من خلال الركائز التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية و هي<sup>(2)</sup> :

**أ - حماية الموارد الطبيعية :** تتعرض موارد الطبيعة للأرض لعملية التبدد الجائر من قبل الإنسان الذي يبحث عن الربح و لا يهمل استنزاف ثروات الأرض، إذ سيأتي يوم تصبح فيه الأرض غير قادرة على إشباع أقل متطلبات الحياة للأجيال القادمة .لذا فالتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد وتعمل على استخدامها بكفاءة.

**ب-الحفاظ على المحيط المائي :** هناك من يرى أن الحروب الحالية قائمة استراتيجياتها على المياه الجوفية، إن التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبدرة، وتحسين كفاءة شبكات المياه و نوعيتها أيضا استخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجدها.

**ج- صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي :** إن التنمية المستدامة تعني أن يتم صيانة ثراء هذه الأراضي و إبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية وإن أمكن وقفها والتنوع البيولوجي: هو مجموعة الجسيمات الحية من حيوان ونبات مع دعيمتها الوراثية فلأنظمة البيئية التي تتطور فيها والتنوع البيولوجي أساسي للمساعدة على التكيف مع المتغيرات.

<sup>1</sup> - رواء زكي يونس الطويل، (دون سنة): استخدام الموارد مسؤولة مشتركة في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، التنمية المستدامة والادارة المجتمعية، الجمعية العربية للإدارة البيئية: المنامة، البحرين ، ص 146 .

<sup>2</sup> - خالد مصطفى القاسم، المصدر سبق ذكره ، ص ص 34-36 .

#### د- حماية المناخ من الاحتباس الحراري : لقد أدت ظاهرة الاحتباس الحراري إلى ارتفاع غير

مسبوق في درجات الحرارة حول العالم، و بذلك ارتفعت درجة حرارة الغلاف الغازي بمعدل يتراوح بين درجة و ثلاث درجات في الخمس سنوات الماضية و أدى الاحتباس الحراري إلى انصهار الجليد في القطب الجنوبي، بالإضافة إلى أن هذه الظاهرة تشكل خطرا كبيرا خاصة على الدول الفقيرة التي يمكن اعتبارها ضحية لاستغلال الدول الغنية لهم .

إذ أن التنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية .

خاصة الاستعمال غير العقلاني للتفاعلات النووية.

#### 4- الأبعاد التكنولوجية : يستوجب تحقق التنمية المستدامة وجود تكنولوجيا تكون صديقة للبيئة، أي تتمتع

بكفاءة بيئية. إذ يمكن أن يكون التطور التكنولوجي في صالح البيئة والاقتصاد في شكل دائم إذا كان يعمل على تقليل التلوث البيئي أيضا إذا كان ينطوي على إحراز تقدم تقني هام يعمل على ال تقليل من النفايات وذلك بإيجاد منتجات بيئية مثل منتج السيارات الهيدروجينية، بالإضافة إلى إيجاد منتجات لا تضر بالبيئة سواء من حيث إنتاجها، توزيعها واستخدامها وكذا سهولة التخلص منها<sup>(1)</sup>.

و لكي يتم تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها<sup>(2)</sup>:

✓ استخدام تكنولوجيا أنظف؛

✓ الحد من انبعاثات الغاز؛

✓ استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛

✓ إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية و غيرها؛

✓ الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

<sup>1</sup> - رواء زكي يونس، المصدر سبق ذكره ، ص 148 .

<sup>2</sup> - خالد مصطفى قاسم، المصدر سبق ذكره ، ص 36 .

## المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المستدامة

بعد الاهتمام الكبير بدراسات وأبحاث التنمية المستدامة برزت الحاجة الى وضع مؤشرات كلية

للتنمية المستدامة تشخص التفاعل بين متغيراتها المختلفة، والتي ستعرض فيما يلي:

### 1 المؤشرات الأساسية:

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال

فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن

طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية.

لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم

المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة

المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية : اقتصادية،

اجتماعية، بيئية، مؤسسية.

وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستدامة إلى ثلاث أنواع رئيسية:

- مؤشرات القوى الدافعة: وتصنف الضغوطات التي تمارسها الأنشطة والأنماط؛

- مؤشرات الحالة: وتقدم لمحة عن الحالة الراهنة مثل نوعية الماء والجو؛

- مؤشرات الاستجابة: تلخص التدابير المتخذة .

### 1 1 - المؤشرات الاقتصادية : و يمكن تلخيصها في (1) :

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصادي

حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ، ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل

عنصرا مهما من عناصر نوعية الحياة.

<sup>1</sup> - دورلاس موشبيك، المصدر سبق ذكره، ص 164.

ب- نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي : ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج.

ج- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي : يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها على تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز القدرة على التسديد.

د- صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي : يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

#### 1- 2 - المؤشرات الاجتماعية : و تتمثل في (1):

أ- مؤشر الفقر البشري : هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه).

ب- معدل البطالة: ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

ج- نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

د- التعليم: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون

<sup>1</sup> - دولاس موشبيج، المصدر سبق ذكره، ص ص 165- 166 .

والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

هـ- معدل النمو السكاني: يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية .

### 3-1 - المؤشرات البيئية: وتشمل ما يلي (1):

أ- نصيب الفرد من الموارد المائية: ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين ، الأولى معدل النمو

السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخل التي

تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

ب- متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة: يبين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من

إجمالي الأراضي المزروعة.

ج- كمية الأسمدة المستخدمة سنويا: يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار.

د- التصحر: يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية.

هـ- التغير في مساحة الغابات : يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في

مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلاد.

### 4-1 - المؤشرات المؤسسية : تتمثل في (2):

أ- خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية

في أي بلد.

ب- المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة: يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف

النقالة والمشاركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية

العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخليوتين المتماشية أو الرقمية.

<sup>1</sup> - دوغلاس هوشينغ، المصدر سبق ذكره، ص 166.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 167.

ج- الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة: إن عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياساً لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته.

د- مستخدمو الأنترنت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

2 العناصر الجديدة التي تتبناها التنمية المستدامة: إن التطور المتجدد لمفهوم التنمية البشرية في العقد الأخير من القرن العشرين في إطار منظومة الأمم المتحدة، قد أعقبه إسهامات جديدة حاولت أن تغني هذا المفهوم من خلال إدخال عنصرين جديدين بدأ الاهتمام ينصب حولهما هما حقوق الإنسان والحوكمة:

2-1- حقوق الإنسان: إن نهج التنمية المستدامة المرتكز على حقوق الإنسان، يجب أن يأخذ بعين الاعتبار البعد الإنساني الذي من شأنه أن يدعم ويحقق الاستقرار الاجتماعي، التنمية كما هو معروف فعل مركب عناصرها تتسم بالمفاضلة والتكامل تبتدئ بالإنسان و تنتهي إليه، ساعية إلى إحقاق الحق في التنمية حيث الحق في التوزيع العادل لثمار التنمية والحق في أن يكون الإنسان هو المستهدف من كل عملية التنمية سعياً للارتقاء بمستوى رفاهيته، وهذا يبرهن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية.

وان هذه العلاقة التبادلية نجدها في المبادئ الأخلاقية و متجسدة في الأطر القانونية والدستورية

للبلدان، وهي أساسية لرفاه الجميع، انطلاقاً من كون أن هذه الحقوق قائمة على معايير لا تنتهك حرمتها عالمياً ولا يمكن التصرف فيها، وأنواعها تتمثل بالحقوق المدنية و السياسية كالحق في الحياة، الحرية، الأمان، الحق في عدم التعرض على أساس ال عرق، اللون، الجنس، اللغة، الدين، حق التصويت، حق المرأة في التمثيل السياسي، وهناك حقوق قانونية و خاصة قرينة البراءة إلى أن تثبت الإدانة، لقد توسعت هذه الحقوق لتشمل أبعاداً عدة اقتصادية واجتماعية وثقافية<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - حنان محمد الخضر هاشم، المصدر سبق ذكره، ص 254.

2-2- الحاكمية أو الحوكمة : وهو مصطلح يعبر عن حسن الإدارة، وعن جدية أسلوب الحكم في التعامل مع المجتمع على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم، ووجود أدوات المراقبة والمحاسبة وآليات فعالة وسليمة لاتخاذ القرارات إلي تؤثر على حياة الناس، فالحوكمة هي "أسلوب ممارسة الإدارة الرشدة". فلن هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف معينة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن مشاركة جميع الناس في اتخاذ القرارات، حسب الأسس الديمقراطية، قد لا تكون كافية لتوفير عنصر الحماية و ضمان الاستدامة، وعليه يصبح من الضروري تحديد المضامين المقصودة بشكل دقيق، فالديمقراطية والحاكمية السليمة الضامنة لحقوق الإنسان، عليها أن تضمن حقوق الأجيال القادمة، و تتبنى الآلية الصحيحة التي تهئ انتقال الموارد و الثروات الطبيعية التي يستفيد منها سكان الأرض الحاليون إلى الأجيال القادمة.

إن مفهوم التنمية بصورة عامة لا يقر بالانفصال بين الغايات والوسائل وهو يعطي أهمية كبيرة للمكون الواسطي فيه أي للأساليب و طرق العمل المعتمدة في وضع ا ستراتيجيات التنمية وتنفيذها، وبذلك فان فكرة التعاقد الاجتماعي و الشراكة بين الأطراف المعنية بالتنمية في الحكومة أو المجتمع، والقطاع الخاص وأصحاب الاختصاص والمعرفة من أولى الأولويات<sup>(1)</sup>.

إن هناك الكثير من التحفظات التي قد ترد على هذا المفهوم، منها ما يتعلق بـ : قيد المشروطية السياسية في العلاقات الدولية، قيد اختلاف المناطق و الفترة المنظورة، قيد صعوبة قياس درجة الحكم الصالح، قيد تعددية الوظائف بالنسبة للحكم الصالح، تضخيم الدور السلبي لعنصر إدارة التنمية في معالجة مشاكل الفقر على الصعيد العالمي.

<sup>1</sup> - حنان محمد الخضر هاشم، المصدر سبق ذكره، ص ص 254-255.

## خاتمة الفصل:

نتج عن مشاريع التنمية التي قام بها الإنسان تحسين حياته وتطويرها نحو الأفضل واستخدامها لكل الموارد والوسائل اللازمة لذلك التحسين، وقد نفذت خططا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأحدث بذلك كثيرا من الانجازات مثل زيادة معدلات الناتج الصناعي والزراعي، وتحسن في مستويات المعيشة في بعض الدول (المتقدمة) بشكل واضح وارتفع نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، يقابل ذلك ارتفاع أعداد الناس الذين تدهورت أحوالهم في دول أخرى من العالم (النامية)، إضافة إلى المخاطر البيئية التي تهدد المحيط الحيوي برمته نتيجة للأنماط العشوائية للتنمية. أمام الحقائق التي تؤكد مستويات التدهور البيئي كان لابد من إيجاد نموذج تنموي بد يل عن النموذج الصناعي الرأسمالي، أو على الأقل أسلوب لإصلاح أخطاء وتعثرات هذا النموذج وعلاقته مع البيئة، ومن هنا كانت التنمية المستدامة مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني لا في بضع مناطق أو بضع سنين فحسب، بل في العالم كله وحتى في المستقبل البعيد. لم يكن مفهوم التنمية المستدامة وليد ساعته بل كان نتاج مخاض طويل في رحم الفكر التنموي، فمنذ سبعينيات القرن المنصرم كان هنالك مؤشرات تدل على أن التنمية لابد من أن تغير من منهجيتها بالشكل الذي يتماشى مع حاجات السكان ومحيط البيئة . ففي عام 1972 في نادي روما قدمت دراسة بعنوان حدود النمو وضحت فيها مستقبل العالم استنادا إلى المعطيات الراهنة، ، وخلصت إلى أنه مع استمرار الوضع في العالم بنفس الأنماط السائدة فان ذلك سيؤدي خلال قرن من الزمان إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية، كما سينتج عنه تدمير للبيئة نتي جة للتلوث والدمار البيئي . وفي الثمانينات شُكلت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، والتي وضعت الأساس العلمي للنظرة المشتركة لقضايا التنمية والسكان والبيئة، واستمر الاهتمام العالمي بالتزايد و السعي لقبني الرؤى البن اءة للاستراتيجيات البيئية الإنمائية.



# الفصل الثاني

## مقدمة الفصل

لقد تطورت علاقة الانسان بالبيئة، فالبيئة علاوة على كونها ذلك الاطار الذي يعيش فيه الانسان، فإنها تشكل مصدر عناصر الثروة له، وبفعل التقدم العلمي والتكنولوجي لهذا العصر، طوع الانسان البيئة لخدمته وتسهيل حياته وزيادة متعته وراحته دون أية قيود أو مقابل، فأفضى كل هذا إلى تعزيز بقاء البشر، فلزاد عدد سكان العالم بسرعة إلى الدرجة التي وصفت بها هذه الظاهرة السكانية بالانفجار، ومعه كان الانفجار الاستهلاكي، وهذا ما شكل سببا لظهور مشكلات البيئية، ذات الآثار المدمرة على البيئة وعلى الإنسان نفسه، فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت التنمية والاستهلاك من أكثر الأسباب تأثيرا على البيئة وهو ما تجلّى في نضوب الموارد وتلوث الماء والتربة والهواء، الكم الهائل من النفايات، تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، فضرورة إعادة النظر في أنماط الاستهلاك والإنتاج التقليدية الناتجة من أنماط التنمية للمجتمعات الصناعية في القرن 19 و 20 أصبحت في صلب الاهتمامات والنقاشات الخاصة بالتنمية المستدامة.

يعتبر الاستهلاك من المتغيرات الاقتصادية الهامة، فهو أحد مكونات الدخل القومي، كما أنه أهم مؤشرات الرفاهية في المجتمع، لذلك يحظى موضوع الاستهلاك باهتمام كبير من قبل الباحثين في أكثر من علم من العلوم الاجتماعية، وفي ظل التحديات التي تواجهها البيئة اليوم وكثرة الحديث عن علاقة الاستهلاك بالمشاكل البيئية، تتجه الدراسات اليوم للبحث عن علاقة توافقية بين الاستهلاك كمتغير سوسيو-اقتصادي والبيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

وهي القضية التي سنحاول دراستها في فصلنا هذا من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: مفهوم ومحددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

المبحث الثاني: مفهوم الاستهلاك المستدام وآليات تحقيقه؛

المبحث الثالث: الاستهلاك المستدام وتفعيل التنمية المستدامة.

## المبحث الأول : مفهوم ومحددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

يعتبر الاستهلاك من المتغيرات الاقتصادية الهامة، فهو أحد مكونات الدخل القومي، كما أنه أهم مؤشرات الرفاهية في المجتمع، لذلك يحظى موضوع الاستهلاك باهتمام كبير من قبل الباحثين في أكثر من علم من العلوم الاجتماعية، وفي ظل التحديات التي تواجهها البيئة اليوم وكثرة الحديث عن علاقة الاستهلاك بالمشاكل البيئية، تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية بغية فهم وتحديد آليات عملية الاستهلاك من اجل ان يكون للاستهلاك دور في التنمية التي تتوافق مع الاستدامة البيئية.

### المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك

#### 1 تعريف الاستهلاك

**لغة:** الاستهلاك من "هلك" هلكا وتهلكة بزيادة الألف والسين والتاء، وهلك بمعنى فنى، مات-استهلكه أي أهلكه، ويقال أستهلك المال أي أنفقه وأنفذه، والاستهلاك هو إتلاف عين بإفناء عينها أو بإذهاب منافعها- في تحصيل منفعة<sup>(1)</sup>.

فعلماء اللغة لم يبحثوا صيغة استهلك بهذا الاشتقاق اللغوي بصورة مستقلة في معاجمهم ، وإنما أحقوها بالفعل الثلاثي "هلك" حيث أشاروا إلى أن معناه هو النفاذ والإنفاق والجدية وبذل الجهد والبيع<sup>(2)</sup>.

**اصطلاحا:** الاستهلاك بالمعنى الاقتصادي يقصد به تدمير أو إهلاك السلع والخدمات المنتجة، وقد يتم هذا الإهلاك بعد الحصول، كالمواد الغذائية أو انقضاء وقت من حصول المستهلكين عليها أو امتلاكها-أي إذهاب منافعها- ومثل ذلك: السلع المعمرة كالآثاث والسيارات والثلاجات وما

<sup>1</sup> - منظور أحمد الأزهرى، (2002): ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر: القاهرة، مصر، ص17.

<sup>2</sup> - محمد الستار إبراهيم الهبتي، (2005): الاستهلاك وخطاياه في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق: عمان، الأردن، ص30.

في حكمها<sup>(1)</sup>، كما أن الاستهلاك يطلق على الاستخدام المباشر للسلع والخدمات التي تشبع رغبات الإنسان وحاجاته<sup>(2)</sup>.

كما يعرف الاستهلاك بأنه عملية القيام بأنشطة اقتناء المنتج ثم استخدامه ثم التخلص من الفائض، ومن ثم فالاستهلاك النهائي عبارة عن استهلاك الإنتاج استهلاكاً نهائياً بما ينطوي عليه من استخدام المنتجات من سلع وخدمات أو التمتع بها لإشباع أغراض الاستهلاك بحيث لا يتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة تصلح لإشباع حاجة ما<sup>(3)</sup>.

وعليه فإن العناصر الأساسية في تعريف الاستهلاك هي:

- الاقتناء؛

- الاستخدام؛

- التخلص من الفائض؛

- ألا يكون الفائض قابلاً لإشباع حاجة.

ومنه فإن الاستهلاك هو عبارة عن إشباع مادي أو نفسي متحصل من استخدام أو ملكية

السلع والخدمات الاستهلاكية، فكل مستهلك يقرر طلبه الخاص على كل سلعة أو خدمة منتجة لإشباع حاجته أو تعظيم منفعته، ومجموع هذه الطلبات الفردية تكون في مجموعها الطلب الكلي للسوق، وعلى أساسه يتم تخصيص الموارد الاقتصادية نحو استخداماتها المختلفة، وبذلك تبرز مكانة الاستهلاك في العملية الاقتصادية، والذي يجسد الطلب النهائي على السلع والخدمات.

2 - الفرق بين الاستهلاك والإنفاق: هناك العديد من الكتابات التي لا تميز بين الإنفاق والاستهلاك،

في حين أن هناك اختلاف بين المفهومين من حيث المضمون . فالاستهلاك هو استخدام السلع

<sup>1</sup> - منظور أحمد الأزهرى، المصدر سبق ذكره، ص 20.

<sup>2</sup> - محمد الستار إبراهيم الهيتي، المصدر سبق ذكره، ص 31.

<sup>3</sup> - خالد محمد الرحمان الجرسى، (1428 هجري): سلوك المستهلك، دراسة تحليلية للقرارات الشرائية للحاسب الآلي للأسر السعودية، الطبعة الثالثة، شبكة الألوكة: الرياض، المملكة العربية السعودية، الموقع: www.alukah.net . أطلع عليه يوم 2014/01/15.

والخدمات من أجل إشباع الحاجات . أما الإنفاق فيقصد به المبلغ النقدي الذي يخرج من الذمة قصد إشباع الحاجات.

فالاستهلاك إنما يعتمد على ذوق المستهلك وسلوكه وطبيعة المفاضلة بين السلع المتوفرة، وإن الغاية منه هي كيفية الحصول على الإشباع الأمثل من خلال الاختيار الحاصل للفرد بين هذه السلع، أما الإنفاق فهو مجموع المال الذي يتم صرفه على هذه السلع بعد أن يكون المستهلك قد حدد اختياراته ومفاضلته بينها، ولذلك فهو يطلق أيضا على ما يكون بذمة الدولة المالية اتجاه الأفراد في المجتمع، مثل أوجه صرف أموال الزكاة وأموال الخزينة العامة وما إلى ذلك، وهو بهذا المفهوم يكون أقرب إلى التوزيع منه إلى الاستهلاك<sup>(1)</sup>.

### 3 - أنواع الاستهلاك: ينقسم الاستهلاك إلى استهلاك فردي واستهلاك جماعي<sup>(2)</sup>:

**3-1- الاستهلاك الفردي** أو الجماعي على مستوى الأفراد : ويتضمن هذا النوع النزعة الفردية في إشباع الحاجات من السلع والخدمات التي يحتاجها الفرد بمفرده أو ضمن عائلته وهي حاجات متعددة ومتجددة يتم بروزها وفقا لتطور الحياة وظروف البيئة والمجتمع الذي يعيش فيه، وهذا النوع الاستهلاك إما أن يتم عن طريق السوق ضمن عملية تبادل، أو أن يكون استهلاكا ذاتيا تقوم به الوحدات الإنتاجية نفسها كما يحدث في المزارع مثلا.

**3-2- الاستهلاك الجماعي** : على مستوى كل المجتمع : ويتضمن هذا النوع مجمل الخدمات الاستهلاكية كالتعليم والأمن والدفاع والصحة وغيرها عن طريق تحقيق إشباع حاجات استهلاكية هامة بأقل قدر ممكن من الموارد مع الحصول على أكبر قدر من الإشباع كإنشاء الطرق والقناطر والسدود والمصارف وغير ذلك، ومع تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية برزت أهمية الاستهلاك الجماعي ودعت الحاجة إلى التوسع فيه.

<sup>1</sup> - محمد الستار إبراهيم الميمني، المصدر سبق ذكره، ص 32.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 34-35 .

بما أن الاستهلاك قد يكون عملية أو سلوك جماعي هذا يقودنا إلى مفهوم النمط الاستهلاكي، فمن الجانب الاقتصادي يعرف بأنه "مجموع السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك ونوعها بالإضافة إلى كمية السلع والخدمات التي استهلكت بالفعل" ومنه فإن مفهوم النمط الاستهلاكي يتضمن مجموع السلع نوعيتها وطريقة استهلاكها<sup>(1)</sup>.

أما من الناحية الاجتماعية فمفهوم النمط الاستهلاكي "يشير إلى الشكل الذي يحمل أخص صفات الإنفاق لفئة اجتماعية ما، ويميزها عن غيرها من الفئات الاجتماعية، يشير إلى الأساليب التي تنفق بها الأسرة نقودها لمواجهة حاجات مادية واجتماعية وثقافية"<sup>(2)</sup>.

ومنه فإن النمط الاستهلاكي يعرف "أساليب الإنفاق لفئة اجتماعية ما على تشكيلة السلع والخدمات لتلبية حاجات مادية واجتماعية وثقافية"<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية

حظي موضوع الاستهلاك باهتمام كبير من قبل الباحثين في أكثر من علم من العلوم الاجتماعية، وهو ما يعبر عن مدى أهمية الموضوع، لقد كان الاستهلاك وفقاً لتعبير أحد الباحثين الأرضية التي اجتمع عليها باحثون من تخصصات مختلفة، تقع ما بين علم الاجتماع، علم الاقتصاد إلى علم النفس والانثروبولوجيا، حتى أنه أتاح الفرصة للالتقاء بين علماء ما كان يجمعهم في الوقت السابق أي اهتمام مشترك.

يعتبر الاستهلاك أحد مكونات الدخل القومي لأي بلد، كما أنه أحد أهم مؤشرات الرفاهية في المجتمع، حيث تتجه الدراسات اليوم لمعرفة محددات الاستهلاك الاقتصادية والاجتماعية ثم التعرف

<sup>1</sup> - عبد الله أحمد، (1990): التسويق ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، سلسلة الفكر الإداري المعاصر، الأردن، ص 15.

<sup>2</sup> - زايد أحمد (1991): الاستهلاك في المجتمع القطري، أنماطه وثقافته، جامعة قطر: الدوحة، قطر، ص 27.

<sup>3</sup> - أسماء العمري، (2001): أنماط الاستهلاك ومحدداته الاجتماعية، بفض ميداني في منيم اليرموك، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق - دمشق، سوريا، ص 23.

على دور هذه المحددات في تنمية أو تخفيض الاستهلاك وكيف يمكن الاستفادة منها في خدمة الاستهلاك والتنمية معا.

## 1 الاستهلاك كمتغير اقتصادي:

لقد سيطرت النظرة الاقتصادية في تعريف الاستهلاك إلى حد كبير على التعريفات التي قدمت للمفهوم حتى وقت قريب، وربما يرجع ذلك إلى أن المفهوم يعبر عن عملية اقتصادية في المقام الأول، ففي الماضي كان ينظر إلى الاستهلاك من الناحية الاقتصادية البحتة، وكانت مسأله في عزلة عن غيرها من المسائل الاجتماعية الأخرى، غير أن علماء الاقتصاد المحدثين يرون أهمية العو امل الاجتماعية في تأثيرها على نمط الاستهلاك، إذ تقوم بدور مهم، ومؤثر في تشكيل نمط الاستهلاك على المدى البعيد، وإن كان الدخل هو الذي يؤثر في النمط على المدى القصير.

فكان تركيز علماء الاقتصاد في تناولهم لظاهرة الاستهلاك، منصبا على علاقته بعدد من الموضوعات ذات الطابع الاقتصادي البحث، مثل الدخل، الادخار، الصادرات، والواردات، ميزان المدفوعات، والتضخم وغيرها، حيث يعتبر الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي هو إشباع حاجات الفرد من السلع والخدمات، كما ربط آخرون الاستهلاك بالعملية الإنتاجية في حد ذاتها<sup>(1)</sup>.

ولعل ما قدمه الاقتصادي الشهير "آدم سميث" نموذجا واضحا على الصبغة الاقتصادية البحتة، التي تناول من خلالها الاقتصاديون ظاهرة الاستهلاك، فالاستهلاك من وجهة نظره، هو الهدف والغاية الوحيدة لكل إنتاج، فالاستهلاك بوجه عام يمثل وزناً كبيراً في إجمالي ميزانية الأسرة وفي إجمالي الإنفاق القومي، كما أن للاستهلاك تأثيراً على كافة المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج، الدخل، الادخار، الاستثمار، ومستوى الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المهمة، لذا فإن غرض الإنتاج كله هو الاستهلاك.

<sup>1</sup> - خالد فياض، ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي، رؤية نظرية مختلفة، مجلة العلوم الاجتماعية، الرابط: <http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=631> اطلع عليه يوم: 2013/06/15، ص. 3.

كما نجد تنظيرات "كارل ماركس" حول الاستهلاك بوصفه ظاهرة اقتصادية، بحيث يعتبر

الاستهلاك جزء من الثقافة الرأسمالية، أو كوجه آخر ملاصق لعملية الانتاج الرأسمالية المبني على تدعيم قيمة الاستهلاك، بغرض الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، فتعاضد الاستهلاك يعني في النهاية تعاضد الأرباح. لذلك فإن الاهتمام بالاستهلاك لا يقل أهمية عن الاهتمام بالإننتاج، فالحقيقة أنهما متكاملان، فالإننتاج تتمثل مهنته الأساسية في خلق السلع ال لازمة للاستهلاك، في حين الاستهلاك مهمته الأساسية خلق الحاجات بمعنى الغرض من الاستهلاك<sup>(1)</sup>.

وتعتبر نظرية كينز من أهم النظريات الاقتصادية التي أعطت أهمية للاستهلاك، فلقد كانت نظرية كينز مناقضة للنظرية الاقتصادية الكلاسيك (قانون ساي)، التي ترتكز على أن المتغير الأساسي في الحياة الاقتصادية هو العرض، وأن الطلب لا يشكل أية مشكلة على الاطلاق، إلا أنه رفض هذه النتيجة وانتهى إلى أن الطلب يعتبر المتغير الأساسي في الحياة الاقتصادية وليس العرض. إن أهم الملاحظات التي يجب الوقوف عندها في نظرية كينز والمتعلقة بالاستهلاك، هي أنه جعل من الاستهلاك العنصر الأول في تفكيره الاقتصادي و أعدده أهم عامل في تقديره لحجم الدخل القومي، وبصورة عامة فقد وضع الاستهلاك قبل عملية الانتاج، إذ اعتقد أن الاستهلاك هو الذي يحدد الانتاج، فالاستهلاك هو الذي يؤدي إلى الطلب والطلب هو الذي يؤدي الى وجود كم من الانتاج ورأس المال.

ومن هنا ندرك بوضوح تأثير كينز على التحليل الاقتصادي إذ أنه في اقتصاديات السوق يطلب المستهلكون السلع التي يرغبونها وما على الجهاز الانتاجي إلا الاستجابة لهذا الطلب، فعلى سبيل المثال إذا ما انخفض الطلب على منتج معين فإن المنتجين سيتوقفون عن صنعه، وإذا نشأ طلب على منتج جديد فإن افاق انتاج جد ية تفتح أمامهم لإننتاج هذا المنتج، ومنه فقرارات

<sup>1</sup> - خالد فياض، المصدر سبق ذكره، ص 3.



المشروعات وحجم الاستثمارات وكميات السلع التي تنتجها وتطرحها في السوق تتوقف على حجم الطلب واتجاهاته، وهكذا يبدو أن المستهلك هو المحرك النهائي للحياة الاقتصادية من خلال ظاهرة سيادة المستهلك.

وبغية تحليل الاستهلاك في النظرية الاقتصادية حاول الاقتصاديون تفسير نمط الاستهلاك من خلال تصرفات المستهلكين انطلاقاً من افتراض أساسي، هو أن المستهلك غالباً ما يتخذ في انفاقه على السلع والخدمات قرارات رشيدة تستند إلى حسابات دقيقة ومنطقية وفق اعتبارات موضوعية، فالمستهلك شخص عقلائي رشيد يهدف إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من دخله في ظل الأسعار السائدة.

قد ظهرت في علم الاقتصاد عدة نظريات في تفسير النمط الاستهلاكي، ولعل من أبرزها

نظريتي المنفعة الحدية و نظرية منحنيات السواء:

أ - **نظرية المنفعة الحدية**: يعود استخدام فكرة المنفعة كأداة لتحليل سلوك المستهلك إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، حيث قام بعض الاقتصاديين بتحليل سلوك المستهلك اعتماداً على فكرة أن الإنسان يسعى دائماً إلى تحقيق أقصى قدر من المنفعة وبأقل تضحية، وبالتالي فإن جميع تصرفاته الاقتصادية تتحدد وفقاً لتأثير هذين المتغيرين، وأول من جاء بنظرية المنفعة لتحليل سلوك المستهلك هو الاقتصادي الإنجليزي William Stanley Jevons (1835 - 1882)، والفرنسي Leon Walras (1834-1910)، و النمساوي Menger Karl (1840-1924) الذي نظم هذه النظرية في كتابه (مبادئ الاقتصاد) عام 1890<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - طارق الحاج (1997): تحليل الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص170.

لقد عرف الفيلسوف الإنجليزي Jeremy Bentham المنفعة بأنها: " قوة خفية في الأشياء

تستطيع أن تخلق الإشباع وسعادة الفرد وهي المجموع الكلي للإشباعات المختلفة التي يحصل عليها"<sup>(1)</sup>.

وتعرف المنفعة بأنها "مدى الإشباع المتحصل للمستهلك من جراء استهلاكه لسلعة ما"

ويمكن تلخيص مفهوم نظرية المنفعة الحدية حسب آراء مختلف رواد هذه النظرية كما يلي<sup>(2)</sup>:

إن قدرة السلعة على خلق الإشباع لدى المستهلك تسمى منفعة وهذه المنفعة تتحقق بغض

النظر عن طبيعة السلعة سواء كانت نافعة أم ضارة، لذلك فإن المستهلك ينسق مشترياته بحيث

يحصل على أقصى منفعة ممكنة من إنفاق معين ، فللمنفعة قد تكون كبيرة أو صغيرة حسب حاجة

الفرد للسلعة والمستهلك نفسه هو الذي يحدد تلك المنفعة وبنفس الوقت فإن السلعة نفسها تعطي منافع

مختلفة لنفس الشخص وذلك حسب الظروف، ومع أن السلعة مؤهلة لإعطاء منافع مختلفة فإن

الوحدات الأولى من كل سلعة تعطي منفعة أكبر من الوحدات التي تليها، يضاف إلى ذلك أن الفرد

كلما امتلك عددا أكبر من إحدى السلع كلما قلت تضحيته في سبيل الحصول على وحدة إضافية من

تلك السلعة، وتقل أيضا رغبته في الحصول على تلك الوحدة الإضافية، إن الوحدة الخيرة التي يحصل

عليها الفرد هي التي تسمى المنفعة الحدية.

فمثلا لو أن شخصا تناول ثلاث تفاحات وأن التفاحة الثالثة هي التفاحة الحدية، وهذه الوحدة هي التي

تفصل ما بين الإشباع من عدمه وبين اللذة والألم، أي أن تناول التفاحة الرابعة قد يقلب الشعور باللذة

إلى الشعور بالألم.

هذه الحقيقة تبرز لنا ما يسمى بقانون المنفعة الحدية، أو تناقص المنفعة الحدية والذي ينص

على أنه إذا بقيت الأشياء الأخرى ثابتة وخلال فترة زمن ية معينة، فالمنفعة الناجمة على استهلاك

<sup>1</sup> - نعمة الله نجيب إبراهيم، (1997): أسس الاقتصاد التحليل الوجدوي، جامعة الاسكندرية: الاسكندرية، مصر، ص 167.

<sup>2</sup> - محمد الستار إبراهيم الهيتي، المصدر سبق ذكره، ص 325-327.

وحدات معينة من سلعة ما تزداد كلما زادت الوحدات المستهلكة ولكن ليس بنفس السرعة، أي أن المنفعة الحدية من الوحدات الإضافية تتناقص كلما زادت الكمية المستهلكة بعد الوصول إلى مرحلة معينة من الاستهلاك.

لابد من الإشارة هنا إلى أن قانون تناقص المنفعة الحدية يشترط لتحقيق هذه الصيغة النفعية الحدية بقاء الأشياء الأخرى المحيطة بالمستهلك ثابتة، كالدخل والذوق وكذا طبيعة الوحدات الإضافية المستهلكة (مثل الدواء الذي لا يؤدي استخدام وحدات إضافية منه إلى تناقص منفعة الحدية). ومن هنا فإن المنفعة الحدية تؤدي دورا فعالا في توزيع الدخل على الوحدات السلع المختلفة إذ أن المستهلك عندما يلجأ إلى الشراء يحاول أن يعادل المنفعة الحدية بالثمن المدفوع مقابلها، فإذا كانت المنفعة الحدية أعلى من الثمن الذي يدفعه يعني ذلك أن المستهلك قد يزيد من مشترياته، إذ نستنتج من ذلك أن المستهلك سيعمل على توزيع مشترياته بصورة تجعل المنفعة الحدية لكل سلعة مساوية للثمن الذي يدفعه، فعندما يتوقف المستهلك عن الحصول على المزيد من هذه السلعة يتحول إلى سلعة أخرى تشبع حاجاته بشكل أكبر من إشباع الوحدة الحدية للسلعة الأولى مقارنة ذلك بالنفود التي يدفعها.

ب - **نظرية منحنيات السواء:** النظرية السابقة وهي نظرية المنفعة تعتمد على فرض أساسي وهو قابلية المنفعة للقياس الكمي والتعبير عنها في شكل أرقام عددية، وهو افتراض بعيد عن الواقعية ولذلك وجه النقد إلى نظرية المنفعة. وبدأ فريق من الاقتصاديين يعتمد على نظرية حديثة في تحليل سلوك المستهلك تقوم على أساس مقارنة درجة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه للسلع، أي تعتمد على تحليل المنفعة الترتيبي أي ترتيب درجة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من الاستهلاك، وهي نظرية منحنيات السواء .

إن أول من استخدم فكرة منحنيات السواء في تحليل سلوك المستهلك هو الاقتصادي

الإنجليزي Francis Edgeworth سنة 1881، ثم تناولها من بعده الاقتصادي الإيطالي Vilfredo Pareto وتطورت هذه النظرية من قبل الاقتصادي الإنجليزي John Hicks والاقتصادي الإنجليزي Allen سنة 1934<sup>(1)</sup>.

وتعرف منحنيات السواء بأنها تمثيل بياني لكل المجمعوعات من السلع والخدمات التي لو

استهلكها المستهلك تعطيه نفس القدر من الإشباع، أي أنها تمثل المجموعات التي يعتبرها المستهلك متساوية وبالتالي لا يمكن تفضيل أي مجموعة على أي مجموعة أخرى.

إن التحليل الجديد بمنحنيات السواء يرى أن المستهلك يوزع دخله بين السلع والخدمات

المختلفة حسب تفضيلاته في فترة زمنية معينة ولا يرى أية ضرورة لمعرفة حجم المنفعة الذي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه لوحدة واحدة من أية سلعة أو خدمة يشتريها، لذلك لا يرى هذا التحليل أية حاجة لمعرفة مدى تفضيل كمية معينة من سلعة ما على كمية أخرى من سلعة ثانية، أو تفضيل مجموعة من السلع المختلفة على مجموعة أخرى .

إن تفضيلات المستهلك وميوله تعتبر أمر خارجي ولموس وقابل للملاحظة ، بخلاف المنفعة

التي يستمدّها المستهلك من استهلاكه للسلع والخدمات والتي تعبر عن تقدير شخصي، أي أنها تتعلق بمشاعر المستهلك ونفسيته ، لذلك فهي غير قابلة للملاحظة ولا للقياس، لذا لا حاجة للاعتماد على فكرة قياس المنفعة لدراسة تصرفات المستهلك، فحسب فكرة منحنيات السواء يكفي افتراض أن

المستهلك قادر على التفضيل بين السلع والخدمات المختلفة أو بين مجموعات منها، فتفضيله

لمجموعة من السلع على مجموعة أخرى ي نتج عن اعتقاده أنها تمدّه بإشباع أكبر ، وعندما يتردد

<sup>1</sup> - طارق الحاج، المصدر سبق ذكره ، ص 191.

المستهلك في الاختيار بينهما معناه أنه يشعر أن المنفعة الكلية التي يحصل عليها من إحداها تساوي المنفعة الكلية التي يحصل عليها من المجموعة الأخرى.

وبذلك يتضح أن أساس هذه النظرية هو التعبير النسبي - بدل القياسي - عن المنفعة، أي

مقارنة لإشباع مجموعة من وحدات السلع بالنسبة إلى مجموعة أخرى مختلفة عنها في الكمية والنوعية، فهو تفاضل نسبي على أساس خا رجي ملموس وليس تفاضلاً قياسياً ليس له وجود خارجي كما هو الحال في نظرية المنفعة الحدية.

## 2 الاستهلاك كمتغير اجتماعي:

لم يقتصر اهتمام الباحثين بظاهرة الاستهلاك في مجال علم الاقتصاد فحسب، بل أن الاهتمام امتد إلى علوم أخرى، على الأخص من قبل علم الاجتماع، فالاستهلاك ( كعملية ) لا تقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، بما يتضمنه من عمليات مثل الإنتاج وجودته، الدخل... الخ، بل ثمة جوانب اجتماعية أخرى تتضمنها الظاهرة، لا تقل أهمية عن الجوانب الاقتصادية، فالاستهلاك يمكن أن نطلق عليه نمط من أنماط الحياة اليومية التي يعيشها الإنسان، فالدراسات المبكرة التي أجراها العديد من الباحثين الأنثروبولوجيين (خاصة دراسات مالينوفسكي وراكلف وغيرهم )، كشفت عن أن الاستهلاك يمثل جزءاً مهماً من حياة المجتمعات التي قاموا بدراساتها، فعملية الاستهلاك ذات علاقة وطيدة بالجانب القيمي والعقائدي في حياة تلك المجتمعات.

اذ لا تختلف النتائج التي توصل إليها الباحثين في نطاق الدراسات الاجتماعية، كثير عما توصل إليه علماء الأنثروبولوجيا، فبداية من التحليلات الكلاسيكية لمنظري علم الاجتماع (ماركس وفيرر وغيرهم) انتهاء بالنظريات المابعد حدائية، تحتل عملية الاستهلاك برباً أساسياً في البناء النظري

لكل هؤلاء ، فالاستهلاك كما يصفه أحد الباحثين هو "المقدمة الضرورية في بناء النظرية الاجتماعية"<sup>(1)</sup>.

ومن بين مفكري علماء الاجتماع الذين اهتموا بظاهرة الاستهلاك ، نجد ثورثشاين فيبلن (Thorstein Veblen) والذي أكد على أن العوامل الاجتماعية تلعب دورا مهما في تحديد نمط الاستهلاك حيث ركز على مجموعة من العوامل تكمن وراء الحاجات الضرورية وتحديد " طبيعة الطلب" ، فعلى سبيل المثال أغنياء المجتمع ينفقون بثروتهم على نحو يرمز لوضعهم الطبقي لت ميزهم عن بقية أعضاء المجتمع.

فلاستهلاك المظهري عند فيبلن هو " الاستهلاك المفرط للسلع" التي تعد دليلاً على عضوية المستهلك للطبقة المترفة في المجتمع الرأسمالي . وقد استخدم فيبلن هذا المصطلح في الدراسات الأنثروبولوجية للمجتمعات قبل الرأسمالية للإشارة إلى التباهي باستهلاك السلع بهدف اكتساب الهيبة ، فبعض الناس يشترون بعض السلع غالية الثمن ليس لأنها أجود من غيرها ، أو لأنها تشبع حاجة - بل لأنها غالية فحسب وهو ما يعنى " التباهي" بها أمام الناس وهذا يوضح لنا اختلاف الوظيفة الظاهرة للاستهلاك الاقتصادي وهي الانتفاع ، بينما يعد تحقيق الهيبة ، وتأكيدها على حد تعبير فيبلن أحد الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك<sup>(2)</sup>.

كما يرى ديسنبري (Dusembry) (نظرية الدخل النسبي) أن الاستهلاك يعتمد على مستوى الاستهلاك النسبي في سلم الدخل وبالتالي فإن "مستوى الدخل المطلق لا يحدد مستوى الاستهلاك، وإنما مستوى دخل الفرد بالنسبة لدخول الأفراد الذين يعيش بينهم"، فالمستهلكون يعيشون في مجتمع مؤلف من عدة طبقات اجتماعية، لها عاداتها ومستوياتها الاستهلاكية ودخولها المتباينة، وتحاول كل فئة زيادة مستوى استهلاكها وتقليد الطبقات الاجتماعية العليا في الأنماط الاستهلاكية، للارتقاء من

<sup>1</sup> - خالد فياض، المصدر سبق ذكره ، ص 4.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه ، ص 5.

طبقة اجتماعية الى طبقة اجتماعية أعلى، فكلما زادت الرغبة في التقليد بتأثير الضغوط الاجتماعية، يميل المستهلكون الى تغيير أنماطهم الاستهلاكية، وشراء تلك السلع الغالية للحصول على الامتيازات التي تحققها، وقد يترتب على ذلك في بعض الحالات الدخول في منطقة الادخار السالب حيث يضطر بعض (المقلدين) الى الاقتراض لمسايرة هذه الأنماط الاستهلاكية التي لا تسمح بها دخولهم<sup>(1)</sup>.

كما أن نظرية الحاجات في علم الاجتماع تؤكد على أهمية الحاجات الانسانية، وأن هذه الحاجات يتم تلبيتها بتصرفات حضارية يفرضها المجتمع على أفرادها، وهذا ما يفسر اختلاف أساليب إشباع الحاجات بين المجتمعات المختلفة<sup>(2)</sup>.

إن العملية الاستهلاكية كانت ولا زالت هدف لتحليل معمق من طرف الباحثين في علم الاجتماع، إلا أن الاستهلاك في مجتمعنا المعاصر أصبح كإشكالية اجتماعية حقيقية، ويمكن تفسير ذلك من خلال العوامل الأساسية التالية<sup>(3)</sup>:

➤ **الاستهلاك كمحدد للهوية:** فلاستهلاك ليس فقط قضية اقتصادية ولا يعني فقط الامتلاك أو الحصول على المنتجات بل شراء هوية، بعبارة أخرى، من خلال الاختيارات الاستهلاكية فان المستهلكين يعبرون عن أنفسهم من يكونون وماذا يريدون أن يكونوا. والهوية تتحد من خلال نمط الحياة، والطريقة في الاستهلاك، حيث أنها تتشكل عبر النظام التقليدي من المهنة، الديانة، الأفكار السياسية القيم الحاكمة... الخ، أما حالياً ففضاء الأنشطة التجارية أصبح بإمكانه تحديد جزء كبير جداً من هويتنا.

<sup>1</sup> - نعمة الله أحمد رمضان، (1992): مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية: بيروت، لبنان، ص 363.

<sup>2</sup> - أسماء العمري، المصدر سبق ذكره، ص 52.

<sup>3</sup> - Denis Darpy et Pierre Volle, (2007) : comportement du consommateur, concepts et outils, 2<sup>eme</sup> édition, Edition Dunod., paris, France, pp2-9.

إن الامتلاك المادي عن طريق الأ نشطة الاستهلاكية يسمح للأفراد بالتعبير عن قيمهم، كفاءاتهم، شخصيتهم، مشاريعهم، بصفة أعم يسمح لهم بأخذ دور أو أدوار في المجتمع، فالمنتجات أصبحت كما يسميها علماء النفس " سلع التموقع " التي تسمح للفرد من أخذ موقعه أو مكانته في المجتمع.

فالاستهلاك يسمح بامتلاك الرموز الضرورية (تمنحها السلع والخدمات) التي تدعم أو تعزز هويتنا وفق مختلف الظروف أو المراحل التي يعيشها الفرد في حياته الاجتماعية (الزواج، ازدياد مولود، الطلاق، الحزن، الفرح، دخول عالم الشغل، الطفولة، المراهقة، التقاعد...).

وأيضاً الاستهلاك ليس فقط التعبير عن من نكون ولكن أيضاً ماذا نريد أن نكون، فالهجرة بين الصورة الذاتية والحقيقية للفرد، وبين الصورة التي يريد أن يكون عليها تكون كمحدد لعدد من السلوكيات الاستهلاكية، فالفرد محفز بطريقة كبيرة من أجل تقليص الفرق بين صورته لنفسه الذاتية أو صورته الاجتماعية (كيف ترى نفسك في أعين الآخرين)، وصورته المثالية (كيف تحب أن تكون) والاستهلاك يمثل وسيلة قوية من أجل تقليص ذلك الفارق أو ذلك النقص.

➤ **الجانب الأسطوري للاستهلاك :** الأسطورة تعتبر كمرجع في المجتمع لأنها تركز على قيم متقاسمة

وتقترح قواعد للعمل والسلوك، هذه الأسطورة القديمة والتي تكون في الغالب مقدسة عوضت تدريجياً بأسطورة حديثة تجارية بكل وضوح.

فوسائل الاعلام تركز بدرجة كبيرة على أشخاص من الحياة الحقيقية (رياضيين، فنانين..) كمحبيين - أو بكلمة أدق معبودين - يرمزون الى الآلهة التقليدية أو خارقين وغير عاديين (ديفيد بيكام أو فارغسون أصبحوا كشخصيات أسطورية ليس في بريطانيا فقط وإنما في كل انحاء العالم)، ومع مرور الوقت الخاصية الخرافية والأسطورية لهذه الشخصيات تتحول الى منتجات يمكن للمستهلكين امتلاكها



(شراء حذاء يستعمله رياضي معين، أو وسائل يستعملها فنان معين ...)، فالمستهلك يساهم بطريقة مباشرة في إعادة تشكيل وتطوير الأسطورة.

الأسطورة التي يخلقها التسويق والاستهلاك أصبحت كرمز وكرهان لهيمنة ثقافة دولة على دولة أخرى، أو طبقة اجتماعية على طبقة أخرى ( انتشار استهلاك ماكдонаلدز وكوكاكولا في كل دول العالم يرمز لتفوق الثقافة الأمريكية وقوتها الاقتصادية).

➤ **التحديات الاجتماعية المتعلقة بالاستهلاك:** إن أنشطة الاستهلاك باتت تشكل تحدى كبير للمجتمعات نظرا للمشاكل والقضايا العديدة التي تطرح حاليا، فتعتبر عملية الاستهلاك المحور الأساسي نظرا لما أصبحت تشكله من قيم حاكمة في المجتمع<sup>(1)</sup>:

- الشعور بعدم الاشباع المستمر: فالعملية الاستهلاكية لم تعد تمنح السكينة والاشباع الذي من المفترض أن يتولد لدى المستهلك بعد عملية الشراء، بل أصبحت مصدر للإحباط ومولد لشعور عدم الاشباع الذي يسمح للتفكير في المزيد من الاستهلاك، وهو الوضع الذي تستهدفه الأنشطة الدعائية والإعلانية للمؤسسات، بحيث يبقى الهدف النهائي أو المكانة الاجتماعية المراد الوصول إليه بعيد دائما.

- متعة الاستهلاك والشراء: في سنة 1999 يعتبر 50 بالمائة من الفرنسيين عملية الشراء (التسوق) مصدر للسعادة والمتعة لهم، فالمتعة أصبحت من أهم محركات عملية الاستهلاك، وأدمجت في ديناميكية الشراء لكل المنتجات سواء ضرورية أم كمالية كانت<sup>(2)</sup>، وهو ما يفسره كثرة المراكز التجارية الضخمة التي تتنافس على مدى قدرتها على توفير المتعة في التسوق.

- استغلال التفضيلات وغزو الحياة الخاصة: فالمستهلك نادرا ما يكون السيد، حتى وإن ظن نفسه كذلك، فمعظم تفضيلاته هي "خارجية"، فجزء كبير جدا منها يتحدد من خلال مؤثرات خارجية أحيانا

<sup>1</sup> - Denis Darpy et Pierre Volle, op cit, pp 7-9.

<sup>2</sup> - Mouvement Vraiment Durable et cabinet Atefo (2007), Etat et avenir de la consommation durable : vers une gouvernance de la consommation ?, étude présentée le 4 avril 2007 à l'occasion du lancement du Réseau Citoyen pour la Consommation Durable, Paris, France, p35.

يصعب حتى التعرف عليها بدقة، كما أن تطور اشكال وتقنيات الاتصال (التسويق عبر الهاتف، التواصل الاجتماعي عبر الانترنت...) أصبح يشكل نوع من الغزو للحياة الخاصة للمستهلكين ويؤثر على تفضيلاتهم وسلوكياتهم الاستهلاكية.

- التسليع marchandisation الواسع لكل أنشطة الحياة: هذا التسليع هو نتيجة تخلي الأفراد عن القيام ببعض الأنشطة بأنفسهم (غسل السيارة، تحضير الطعام، استخراج الوثائق...) فأصبح كل شيء سلعة في المجتمع الاستهلاكي الحالي، فالتسليع دخل في كل علاقاتنا الاقتصادية و غير الاقتصادية: السياسة، المجتمع، المعلومات، الاموال، الخدمات، العاطفة، التقدير، الوقت، فكل شيء حول الى سلعة تباع وتستهلك في الأسواق، ما يجعل فضاء الاستهلاك غير محدود، فالتسويق يتجه لكل مضامين الحياة الانسانية وحتى الفنية منها، فكل ابداع هو استهلاك كامن، وعلى المؤسسة المنتجة أن تستجيب لكل التوقعات الكامنة، إظهارها وخلقها وتحويلها إلى منتجات تباع في الأسواق.

- الاستعمال المكثف للقروض الاستهلاكية، حتى أصبحت المديونية تمثل 90 بالمائة من الدخل السنوي المتاح للأسر في الدول المتقدمة، و لأن الاستهلاك مرتبط بتقدير الذات أصبح الافراد أقل حساسية لتكاليف القرض حتى باتت الاستدانة ظاهرة مزمنة لديهم.

هذه الظاهرة نشأت مع ظاهرة أخرى مرتبطة بالتخفيضات وبالتكلفة الأقل « d'attitude low cost » ، بحيث أن المستهلكين بجميع فئاتهم الاجتماعية والمهنية يندمجون في فلسفة "التخفيضات" التي تميز الاستهلاك، دفع ثمن منخفض أو بالتقسيم أو بالاقتراض أصبح عادة متأصلة في المجتمع الاستهلاكي، ومصدر لجميع ابتكارات النموذج الاقتصادي التي تصب كلها في ترسيخ « d'attitude low cost »<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - Mouvement Vraiment Durable et cabinet Atefo, op cit, p 39.

- المخاطر البيئية: إن عملية الاستهلاك لها آثار سلبية على البيئة (استنزاف الموارد الطبيعية، التلوث، الاحتباس الحراري، الانقراض... ) والملاحظ في المجتمع الاستهلاكي هو استعمال المزيد من الموارد من أجل إنتاج نفس درجة الاشباع (التغليف الأنيق مثلاً)، والسؤال الذي يطرح هو هل يمكن المحافظة على نفس مستوى الاستهلاك دون أحداث آثار سلبية على البيئة.

من هنا بدأ الباحثون يأخذون أبعاداً أخرى في معالجتهم لموضوع الاستهلاك، تختلف كثيراً عن الجوانب الاقتصادية البحتة للمفهوم، فهناك دراسات عديدة أصبحت تؤكد على أبعاد اجتماعية ونفسية في تفسير زيادة انتشار ثقافة الاستهلاك بين الأفراد، وبالمقابل فإن التطورات البيئية في السنوات الأخيرة أفرزت نقاشاً حاداً وجاداً حول علاقة الاستهلاك بالمشاكل البيئية التي تعيشها الكرة الأرضية، ودور البيئة كأحد أهم الأبعاد في التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي في تفسير السلوك الاستهلاكي، وهو ما سوف نتناوله في المطلب الثالث وبقية أجزاء الفصل.

### المطلب الثالث: الاستهلاك في ظل الاقتصاد البيئي

لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأخيرة إلى الوجود فرعاً جديداً من فروع العلوم الاقتصادية، وهو علم اقتصاد البيئة الذي يعرف بأنه العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية مختلف الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نمواً مستديماً<sup>(1)</sup>. فمفهوم الاقتصاد البيئي جاء أساساً للربط بين الاقتصاد والبيئة.

وبما أن الاستهلاك من أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي لها تأثير كبير على البيئة، فإنه يحظى بأهمية بالغة في تحليل الاقتصاد البيئي في إطار البحث عن التوافق بين الاقتصاد والبيئة.

<sup>1</sup> - راند شاهاب أحمد، (2008): الاقتصاد والبيئة - صراخ المطالب والحقوق، مجلة الفتح، جامعة ديالى، المجلد 4، العدد 32، العراق، ص 221.

## 1 مفهوم الاقتصاد البيئي:

إن من أهم أسباب التدمير البيئي هو كون البيئة الطبيعية ملكية عامة مشاعة مفتوحة أمام الجميع، أي عدم وجود مالك محدود لموجودات البيئة. ونظرًا لأن البيئة تعتبر ملك مشاع فإن قيمة موجوداتها تحسب عند مستوى التعرّفة صفر. والقسم الأعظم من السلع البيئية التي تعتبر سلعة عامة تتمتع -بخلاف الأملاك الخاصة- بسمتين أساسيتين، هي أن القسم الأعظم من هذه السلع يصعب تجزئته ولا يمكن أن يباع وأن أي فرد يستطيع وبحرية أن يستخدم هذه السلع، وباعتبار أن أي شخص يستطيع أن يستهلك السلع البيئية بشكل مجاني فإنه سوف يستهلك من هذه السلع بقدر ما يستطيع ما دام غير ملزم بدفع أي تكلفة، وبالتالي لا يوجد سوق لمثل هذه السلع<sup>(1)</sup>.

إن محور الاقتصاد البيئي هو مفهوم فشل السوق الذي يعني عدم قدرة الأسواق على تخصيص الموارد بكفاءة، بحيث يحدث فشل الأسواق عندما يفشل السوق في توزيع الموارد المحدودة من أجل إدرار أكبر قدر من الرفاهية الاجتماعية. فهناك فارق بين ما يفعله الشخص العادي في ظل أسعار السوق وبين ما قد يرغب المجتمع له أن يفعل لحماية البيئة.

وبسبب إخفاق السوق في تخصيص الموارد المملوكة جماعياً فهو يفشل عادة في تسجيل التكاليف الاجتماعية المتولدة عن استخدام الموارد البيئية المشتركة، كما لا يجبر الصناعات الملوثة على تحمل التكاليف المصاحبة لاستخداماتها لهذه الموارد لاسيما عندما يتجاوز هذا الاستخدام المستويات المرغوبة اجتماعياً، وفي مثل هذه الحالات تكون المصلحة الشخصية متعارضة مع هدف تعظيم الرفاهية الاجتماعية من ناحية، وهدف الكفاءة الاقتصادية من ناحية أخرى، الذي يعنى القيام

<sup>1</sup> - محيّد راضي، خنفر و محمد راضي خنفر (2008)، الاقتصاد كأداة لحماية البيئة، دوره ومتطلباته نجاحه، مجلة جامعة أسبوط للأبحاث البيئية، المجلد 11، العدد 1، مارس 2008، مصر، ص 5.

بأي عمل طالما كانت المنافع التي تنشأ عنه تفوق تكاليفه الاجتماعية، وهو هدف فشل السوق في تحقيقه عندما لم يتقدم بوسيلة عملية لتحميل الملوثن بتكلفة تصرفاتهم<sup>(1)</sup>.

ومنه فإن العلاقة المفاهيمية أو النظرية بين الاقتصاد والبيئة تكمن في الآثار الخارجية الناشئة عن النشاط الاقتصادي وهي الآثار التي لا تدخل في التحليل الاقتصادي التقليدي، أما اقتصاد البيئة فيهتم بدراسة العلاقة بين النشاط الاقتصادي وهذه الآثار ودمجها في التحليل الاقتصادي، لأن النشاط الاقتصادي يستهلك الطبيعة ولكن لا يدفع تكلفة ذلك الاستهلاك.

وعموماً يهدف اقتصاد البيئة إلى الإجابة عن سؤالين أساسيين:

- كيف يمكن إدخال الآثار الخارجية في التحليل الاقتصادي؟

- كيف يمكن إعادة إدماج قيمة آثار العلاقة المتبادلة بين النشاط الاقتصادي، والموارد الطبيعية

في التحليل الاقتصادي؟

2 الآثار الخارجية: تمثل الآثار الخارجية علاقة تبادلية خارج السوق بين دالة المنفعة ودالة التكلفة، وهذا

يترجم عجز السوق في حضور الآثار الخارجية، وقد عرفها Pigou سنة 1920 على أنها الآثار التي

تحدث خارج السوق، أي أن هناك عون اقتصادي ما يؤثر على رفاة عون آخر دون المرور بالسوق

ولا بالسعر، بمعنى لا يوجد تعويض نقدي عن هذا التأثير، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، وهو ما يدل

على الطبيعة غير المادية للآثار الخارجية، ويمكن تقسيم الآثار الخارجية إلى نوعين : سلبية و

إيجابية.

والحقيقة أنه من الناحية الشكلية عند وجود المؤثرات الخارجية، تؤثر دالة الإنتاج أو

الاستهلاك لعون اقتصادي معين جزئياً أو كلياً على دالة استهلاك أو إنتاج عون اقتصادي آخر، دون

أن يساهم هذا الأخير في اتخاذ القرار<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - خالد غلاء محمد العزیز عطية ، طالع محمد الرحمن المممود و غلاء الدين ميمود زهران ، المصدر سبق ذكره ، ص 14.

فإذا كانت دالة إنتاج المؤسسة A على النحو:  $Qa : Fa (X1, X2, \dots, Xn)$

فقد تكون دالة إنتاج المؤسسة B على النحو:  $Qb : Gb (Y1, Y2, \dots, Yn, Uj)$

حيث:

-  $X_i$  : عوامل إنتاج المؤسسة A.

-  $Y_i$  : عوامل إنتاج المؤسسة B.

- بينما يكون  $U_j$  مؤثر خارجي منتج في المؤسسة A ومرسل باتجاه المؤسسة B .

وكذلك الحال بالنسبة لنشاطات الاستهلاك.

و عليه تظهر المؤثرات الخارجية للنشاطات الاقتصادية عندما يؤثر نشاط ما في مستويات الإنتاج

لنشاطات أخرى دون تحمل تكلفة أو أخذ سعر مقابل، وقد تكون نتيجة هذا المؤثر منفعة لا تدفع

النشاطات المستفيدة منها مقابلا لذلك، كما قد تكون تكلفة لا تتقاضى النشاطات المتلقية لها مقابلا

للتعويض.

ويمكن تصنيف المؤثرات الخارجية إلى: مؤثرات انتاجية ومؤثرات استهلاكية، أو مؤثرات سلبية

ومؤثرات ايجابية، والجدول (1.2) الموالي يبين مختلف أنواع المؤثرات الخارجية.

<sup>1</sup> - محمد فريحي، (2012): إكثالية تقييم المؤثرات الخارجية و مسؤولية العدالة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 6.

## الجدول (2-1): أنواع المؤثرات الخارجية

مستهلكون		مؤسسات منتجة		
تأثيرات سلبية	تأثيرات ايجابية	تأثيرات سلبية	تأثيرات ايجابية	مؤسسات منتجة
منتج التلوث البحري	الابتكارات التكنولوجية	منتج التلوث البحري	مربي النحل	ومنتج التفاح
سباحة السياح		الصيادين		
تأثيرات سلبية	تأثيرات ايجابية	تأثيرات سلبية	تأثيرات ايجابية	مستهلكون
زحمة المرور وتوزيع المنتجات	تأثير نماذج استهلاك مجموعة من الأفراد على إنتاج سلعة ما	زحمة المرور	عناية الفرد بحديقته التي يطل عليها جاره	

**المصدر:** محمد فرحي، (2012): إشكالية تقييم المؤثرات الخارجية و مسؤولية العدالة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 7.

فعلى سبيل المثال اذا تجاور مربي النحل مع مزارع لنوع من الفواكه (التفاح مثلا)، لا شك أن النحل سيرعى في الحقل المجاور لئنه بعمله هذا يقوم بتلقيح أزهار الفاكهة مما يزيد في مستوى إنتاج المزارع. و يكون ذلك دون إرادة أي من المزارع أو مربي النحل و دون أن يدفع أحدهما ثمنا للآخر، وكذلك الأمر اذا قام جار بصيانة حديقة له، فإلى الجار المطل على هذه الحديقة سيتمتع بالمناظر الجميلة دون دفع ثمن لذلك.

### 3 التكلفة الاجتماعية و إشكالية تحقيق التوازن والرفاهية الاجتماعية:

كثيرا ما تعتمد أمثلية **باريتو** في التحليل الاقتصادي عند البحث عن التوازن العام. ومؤداها أن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عند التشغيل الكامل، بحيث لا يمكن زيادة رفاهية أي فرد أو مجموعة أفراد إلا بإنقاص رفاهية فرد آخر أو مجموعة أفراد أخرى.

و باعتبار المؤثرات الخارجية قد يعني ذلك توسيع مفهوم التوازن العام إلى الأبعاد البيئية بحيث يتم تحقيق هذا التوازن إذ لا يمكن تحسين رفاهية الأفراد الذين سيتأثرون بالمتغيرات البيئية دون الإضرار

بأفراد آخرين، وهي أمثلية التلوث التي تسمح بالحق في التلوث. وهو النقد الذي يعتمده حماة البيئة ضد الاقتصاد البيئي.

فمن نتائج المؤثرات الخارجية حدوث فرق بين معطيات التوازن السوقي ومعطيات التوازن الاجتماعي حيث ان منتج الفوائض لا يقبض ثمننا من المستفيد، وكذلك متلق الآثار السلبية لا يتحصل على تعويض من منتجها، وهو ما يعني أن التوازن السوقي لا يتناسب مع التوازن الاجتماعي (من خلال نظام الأسعار) أخذاً بعين الاعتبار هذه المؤثرات<sup>(1)</sup>.

ومن أجل تحقيق التوازن بين السوق والأ سوق يجب ادخال التكاليف الاجتماعية وهي تشمل الانعكاسات الهيئية والتكاليف الخارجية التي تضاف الى التكاليف الخاصة وفق المعادلة:

$$\text{التكاليف الاجتماعية} = \text{التكاليف الخاصة} + \text{التكاليف الخارجية}$$

بذلك فإن الآثار الخارجية تسمح لنا بالتفريق بين التكلفة الحدية الخاصة والتكلفة الحدية

الاجتماعية حيث تشمل هذه الاخيرة التكلفة الحدية الخاصة بالإضافة إلى التكلفة الخارجية.

يبين الشكل (1-2) الموالي أنه عند مستوى الإنتاج Q0 لا تظهر المؤثرات الخارجية ، بعد

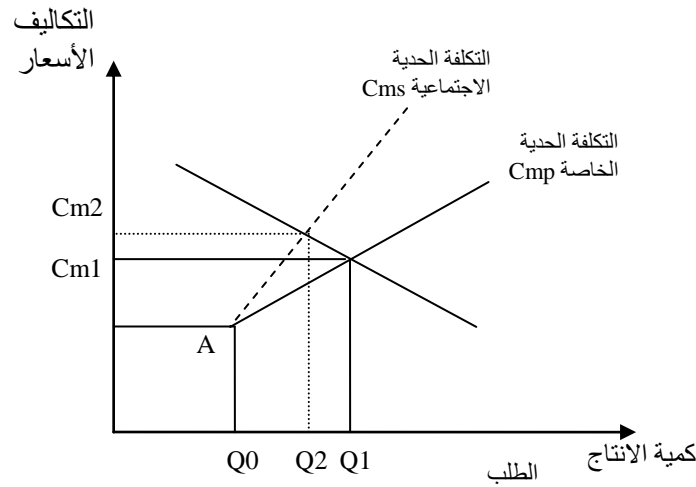
ذلك المستوى تشرع الآثار الخارجية في الظهور ومعها تبدأ التكلفة الحدية الاجتماعية بتباعد عن

التكلفة الحدية الخاصة، بحيث يكون نمو الأولى أسرع من نمو الثانية.

<sup>1</sup> - محمد فرحبي، المصدر سبق ذكره، ص 11



## الشكل (1-2) : ادخال التكاليف الاجتماعية



**المصدر :** محمد فرحي، (2012): إشكالية تقييم المؤثرات الخارجية و مسؤولية العدالة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر، ص 11.

وعليه يكون التوازن السوقي ( $Q1, Cm1$ ) يختلف عن التوازن الاجتماعي ( $Q2, Cm2$ )، أو بتعبير

آخر تكون أمثلية **باريتو** غير حقيقية ما لم تأخذ في الاعتبار المتغيرات البيئية.

يمكن توضيح الفرق بين التوازن الاجتماعي وتوازن السوق وفق حالات الآثار الخارجية

للاستهلاك<sup>(1)</sup>:

● **حالة وجود مؤثرات خارجية ايجابية للاستهلاك :** إن نتائج التربية والتعليم لا تتوقف عند المتعلم

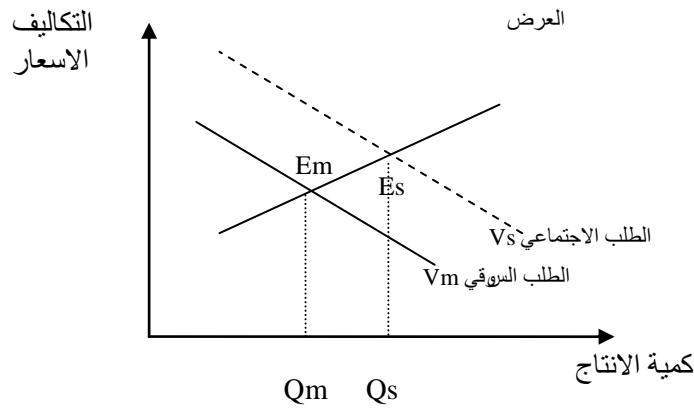
فحسب، بل تتعداه الى التأثير في سلوكيات مختلف أفراد المجتمع عن طريق نشر الثقافة وتعميمها مما

يعني أن حجم المكتسبات الاجتماعية Vs أكبر من حجم الطلب السوق  $Vm$ ، وهنا يكون الفارق

( $Qs-Qm$ ) فائضا اجتماعيا يزيد عما هو معتبر سوكيا و دون أن يكون لهذا الفارق ثمنا أيضا.

<sup>1</sup> - محمد فرحي، المصدر سبق ذكره، ص 9.

### الشكل (2-2): المؤثرات الخارجية الايجابية للاستهلاك

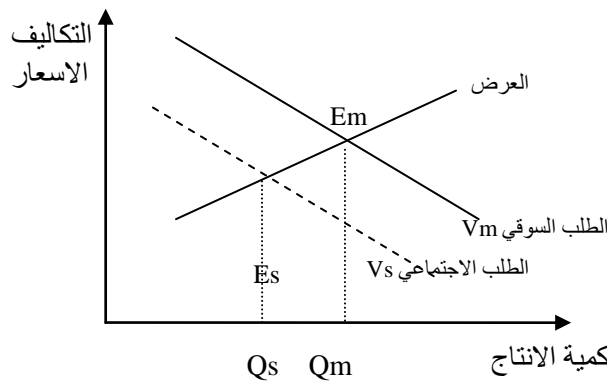


**المصدر** محمد فرحي، (2012): إشكالية تقييم المؤثرات الخارجية و مسؤولية العدالة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 9.

#### ● حالة وجود مؤثرات خارجية سلبية للاستهلاك : اذ يمكن تمثيل هذه الحالة بالأضرار المنبعثة عن

التدخين، ففي مثل هذه الأوضاع يكون منحنى الطلب الاجتماعي أدنى من الطلب الخاص تعبيراً على أن القيم الاجتماعية التي تأخذ في الاعتبار انخفاض رفاهية المدخنين السلبيين هي أقل من القيمة السوقية للمدخنين الفعليين اذا كانت لديهم متعة في ذلك، هنا ينتج طلب السوق أكبر مما هو مرغوب فيه اجتماعياً، و يتحمل المجتمع تكلفة الفارق  $Q_m - Q_s$  إضافياً.

### الشكل (2-3): المؤثرات الخارجية السلبية للاستهلاك



**المصدر** : محمد فرحي، (2012): إشكالية تقييم المؤثرات الخارجية و مسؤولية العدالة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 9.

#### 4 تحليل رفاية المستهلك في ظل الاقتصاد البيئي:

سوف نحاول هنا تحليل رفاية وتوازن المستهلك في ظل التحليل الذي جاء به علم الاقتصاد البيئي، وسنركز هنا فقط على تحليل الأثر الخارجي بين المستهلكين (مستهلك - مستهلك)، وكذلك أثر الاهتمام البيئي كمتغير على الاختيارات الشرائية للمستهلك.

##### أ - الأثر الخارجي بين المستهلكين<sup>(1)</sup>:

نعتبر هنا أن فرد ما يؤثر سلبا على فرد آخر نتيجة استهلاكه لسلعة ما، ولنفرض المستهلك رقم (1) هو المستهلك الملوث، فهو يستهلك من سلعة ما الكمية  $C_1$  -وهي سلعة غير ملوثة- ومن سلعة ثانية ينتج عن استخدامها أثر خارجي  $(E)$ ، وهو عبارة عن تلوث يؤثر سلبا على رفاية المستهلك رقم (2) والذي يستهلك فقط الكمية  $(C_2)$  للسلعة المفروضة، إذا فالقرار الذي يتخذه المستهلك (1) يضر بالمستهلك (2) دون أن يكون لهذا الأخير دخل باتخاذ هذا القرار، كما نفترض أن المستهلك رقم (1) يستطيع فقط خفض هذا الأثر الخارجي بتقليل استهلاكه من السلعة الملوثة. إذا دوال المنفعة للمستهلك (1) و (2) تعبر عن استهلاكهما وعن حجم التلوث الحاصل، والتي لها الخصائص المدونة في العلاقة التالية:

$$(i) \begin{cases} U^1(C_1, E) & \text{avec } U_C^1 \geq 0 & U_E^1 \geq 0 \\ U^2(C_2, E) & \text{avec } U_C^2 \geq 0 & U_E^2 \leq 0 \end{cases}$$

وتعني العلاقة (i) أن الأثر الخارجي  $(E)$  الناتج عن استهلاك السلعة الملوثة من طرف المستهلك (1) ايجابي على منفعة، في حين هو أثر سلبي على منفعة المستهلك (2) رغم انه لم يتم باستهلاك السلعة الملوثة، وهو ما تعبر عنه المشتقة الأولى لدالتي منفعتهما بالنسبة للأثر

الخارجي  $(E)$  أي:

<sup>1</sup> - Katheline Schubert, Poul Zagame, (1998) : L'environnement une nouvelle dimension de l'analyse économique, Edition Vuibert : paris, France, pp 13-14.

$$U_E^{2'} \leq 0 \quad \text{و} \quad U_E^{1'} \geq 0$$

في التوازن التقليدي، حجم التلوث (E) يتوقف على التفضيلات الشخصية للمستهلك رقم (1) الملوثة، من خلال بحثه عن تعظيم منفعته تحت قيده الشخصي (الدخل)، بغض النظر عن ما يتسبب فيه من أثر خارجي سلبي على المستهلك رقم (2) وفقا للعلاقة التالية:

$$TMS_{C/E}^1 = \frac{PE}{PC} \quad \text{avec} \quad TMS_{C/E}^1 = - \left. \frac{dc_1}{dE} \right|_{U=cte} = \frac{U_E^{1'}}{U_C^{1'}} \geq 0 \dots\dots\dots (ii)$$

العلاقة (ii) تعني بأن المستهلك رقم (1) يسعى فقط للمساوات بين معدله الحدي للإحلال بين السلعة الملوثة وغير الملوثة، وما بين الأسعار السائدة تحت القيد المعرف وهو ثبات أو ارتفاع منفعته من جراء إحلال وحدة واحدة من السلعة الملوثة مكان غير الملوثة.

في حين ان الحد الأ مثل لباريتو لهذا الاقتصاد يتطلب تعظيم مجموع منافع المستهلكين، وتكتب شروط الوصول الى هذا الحد كما يلي:

$$TMS_{C/E}^1 + TMS_{C/E}^2 = \frac{PE}{PC} \quad \text{avec} \quad TMS_{C/E}^2 = \frac{U_E^{2'}}{U_C^{2'}} \leq 0 \dots\dots\dots (iii)$$

العلاقة (iii) تعني بأن عملية الوصول الى الحد الأمثل تتطلب أن يكون مجموع المعدلات الحدية للإحلال الخاصة بكل مستهلك أي المعدل الحدي للإحلال الاجتماعي، أن يكون مساويا للمعدل الحدي للتحويل ( أي  $\frac{PE}{PC}$  )، فبحسب التحليل البيئي هذا الشرط يمثل أيضا تكلفة الفرصة للمجتمع فيما يخص إنتاج وحدة إضافية من السلعة غير الملوثة بدلا من السلعة الملوثة، وهذا مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الأثر الخارجي (E) هو سلبي على منفعة المستهلك (2).

وحسب تحليل الاقتصاد البيئي أيضا فإن تناقص المعدل الحدي للإحلال للمستهلك (1) أي  $TMS_{C/E}^1$ ، و الإشارة السلبية لـ  $TMS_{C/E}^2$  يقود الى حجم تلوث في الحالة المثلى أقل من حجمه في حالة اختيارات المستهلك (1) الفردي المنفصلة عن المستهلك (2)، وهن نخلص بأنه في حالة ما إذا

أخذ المستهلك (1) بعين الاعتبار التكلفة الاجتماعية التي يحدثها التلوث، أي الأضرار التي يتعرض لها المستهلك (2) تفودنا هذه الحالة إلى حجم مثالي من التلوث لكنه غير معدوم، وهو أقل من حالته الأولى عندما كان المستهلك (1) لا يراعي هذه الأضرار الجانبية للاستهلاك.

من خلال هذا التحليل يمكن القول بأن الحد الأمثل في اقتصاد البيئة هو ليس بالضرورة أن يتم إلغاء كلي للآثار الخارجية حتى السلبية منها، وهذه نتيجة عامة مهما يكن نوع الأثر الخارجي، لأن **باريتو** يفرق بين نوعين من نتيجة خفض الآثار الخارجية : فهناك آثار خارجية يؤدي إزالتها إلى رفع الرفاهية ( Pareto-relevant ou pertinent ) وأخرى لا يؤدي إزالتها إلى رفع مستوى الرفاهية تدعى ( Pareto- irrelevant ) وحسب التحليل الاقتصادي هنا فإن أي حد للتلوث أقل من الحد الأمثل سيخفض من مستوى الرفاهية الاجتماعية، وكما نلاحظ من التحليل السابق فالفرد بصفة عامة معني بالوصول للحد الأمثل فهو سيستفيد من خفض التلوث، ولكن قبل ذلك هو مطالب للمشاركة بدوره كمستهلك لتحقيق هذا الوضع للرفاهية الاجتماعية، بدلا من تمسكه بالرفاهية التي يغلب عليها طابع الأناانية<sup>(1)</sup>.

**ب اختيارات المستهلك في ظل الاهتمام البيئي<sup>(2)</sup> :** نفترض للمستهلك حياة غير منتهية ، يعظم منفعته

تحت قيد الميزانية عبر الزمن، يقسم استهلاكه في كل مرحلة بين السلع النمطية والسلع الخضراء،

وهذه الأخيرة تعتبر صديقة للبيئة لأن سيرورة انتاجها لا تولد أية نفايات ولا تلحق أضرارا بيئية.

معادلة تعظيم المنفعة عبر الزمن تنطوي على مؤشر بيئي على مستويين:

- نوعية البيئة (عامل خارجي للمستهلك ولكن داخلي للاقتصاد) يؤثر على المنفعة الزمنية؛

- نوعية البيئة تدخل في اختيار المستهلك بين المنتجات الخضراء والمنتجات النمطية.

<sup>1</sup> - محمد الوهابي شلي، (2010): دور المستهلك في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرحة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، ص 77.

<sup>2</sup> - Patrick Jolivet,(2001): représentation économique du comportement écologique des consommateurs, Thèse de doctorat, Université de Versailles- Saint-Quentin-En-Yvelines. pp 42-44.

فالمستهلك يتأثر بالآثار الخارجية السلبية الناتجة من تدهور البيئة التي تعتبر كمخزن للتلوث

الناتج عن عمليات الاستهلاك و الإنتاج، معادلة المنفعة الزمنية تكتب كما يلي:

$$U = \frac{1}{1 - \frac{1}{\gamma_0}} \sum_{t=1}^{\infty} \frac{1}{(1 + \delta)^{t-1}} E_t^{-\alpha} u(c_t, l_t)^{1-\frac{1}{\gamma_0}}$$

أين  $\gamma_0$  يعبر عن مرونة الاحلال الزمني ،  $\delta$  معدل التفضيل في الحاضر و  $\alpha$  معامل ايجابي يرمز

الى أهمية التدهور البيئي على المنفعة. مؤشر التدهور البيئي  $E_t$  يتطور كما يلي:

$$E_{t+1} = (1 + \aleph_t)E_t + d_t N_t$$

أين  $\aleph_t$  يمثل معدل معالجة التلوث المرتبط بالتقدم التكنولوجي،  $N_t$  مجموع السكان في الاقتصاد في

التاريخ  $t$  و  $d_t$  مؤشر للتلوث الذي تولده عمليات الاستهلاك و الإنتاج،  $d_t N_t$  تمثل اذا التراكم الكلي

للنفايات في التاريخ  $t$ .

على مستوى معادلة المنفعة الزمنية (utilité instantanée) تحدد على أساس الاستهلاك و الترفيه،

الاستهلاك اللطفي  $c_t$  ينقسم في كل فترة الى استهلاك سلع خضراء  $c_{v,t}$  أو نمطية  $c_{s,t}$ ، نوعية البيئة

تتدخل كمعيار للاختيار للسلع الخضراء  $\alpha(E_t)$ :

$$c_t = \left[ c_{s,t}^{1-\frac{1}{\gamma_2}} + \alpha(E_t) c_{v,t}^{1-\frac{1}{\gamma_2}} \right]^{\frac{1}{1-\frac{1}{\gamma_2}}}$$

أين  $\gamma_2$  تعبر عن مرونة الاحلال بين السلع النمطية والسلع الخضراء ، مع

$$\alpha(E_t) = -\alpha_0 \log \left( \frac{E_m - E_t}{E_m} \right) + \alpha_1 \quad \alpha_0, \alpha_1 \geq 0$$

هذا المؤشر يرتبط بالفرق بين مستوى التدهور البيئي الأعظم  $E_m$  و المستوى المسجل في

الواقع في اللحظة  $E_t$ ، فكلما ارتفع مستوى التدهور البيئي ليقترب من المستوى الأعظم المسموح به،

كلما زادت أهمية مؤشر تفضيل المنتجات الخضراء.

فيما يخص معيار التفضيلات يجب التمييز بين العناصر الذاتية المتعلقة بتفضيلات الفرد والعناصر الموضوعية المتعلقة بتدهور البيئة، ومنه فحساسية الفرد اتجاه نوعية البيئة تعطى من خلال المعلمة  $\alpha_0$ ، التفضيل الصريح للمنتجات الخضراء (أي بغض النظر عن التدهور البيئي) يعطى بالمعلمة  $\alpha_1$ .

زيادة الأهمية النسبية المتعلقة بالمنتجات الخضراء في الاستهلاك والتي تقاس من

خلال  $\alpha(E_t)$  لا تقيس كما يبدو تطور - النوعي - للتفضيلات ولكن تغيرات - كمية - لتدهور نوعية

البيئة، فإذا قبلنا بهذا التحليل، النموذج يسمح باعطائنا معلومة نوعية عن هيكل استهلاك الأسر

(بمعنى التقسيم بين السلع الخضراء والنمطية)، لكن لا يقدم شيء حول تطور تفضيلات الأفراد بالنسبة

للمنتجات صديقة للبيئة.

## المبحث الثاني: مفهوم الاستهلاك المستدام

إن التطورات البيئية في العقود الأخيرة أفرزت نقاشا جادا وحادا حول علاقة الاستهلاك بالمشاكل البيئية التي تعيشها الكرة الأرضية، فأصبح الاستهلاك في صلب الاهتمامات والنقاشات الخاصة بالتنمية المستدامة على المستوى الدولي، إلى أن جاء الاعتراف الرسمي في قمة ريو على أن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تعتبر السبب الرئيسي في التدهور الكبير والمستمر للبيئية، ومنه بزغ مفهوم جديد يبرز دور ومكانة الاستهلاك في عملية التنمية المستدامة وهو مفهوم الاستهلاك المستدام الذي يبحث عن علاقة توافقية بين الاستهلاك كمتغير سوسيو- اقتصادي والبيئة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

### المطلب الأول : نشأة الاستهلاك المستدام

رغم تأخر الاعتراف الرسمي بالعلاقة المباشرة بين أنماط الاستهلاك الغربية خاصة و التدهور البيئي، إلا أن الوعي بالمشاكل البيئية، ونشوء الحركة البيئية كان منذ زمن طويل نوعا ما، وهو ما أسس لهذا الاعتراف، وفيما يلي سنعرض التطور التاريخي للاستهلاك المستدام و أسباب نشأته.

#### 1 التطور التاريخي للاستهلاك المستدام

في نهاية القرن 19 برز مجتمع غربي جديد يتميز بالتصنيع في ظل تضاعف عوامل الإنتاج وتطور الإنتاجية، فعدد كبير من الأفراد أصبح بإمكانهم الوصول إلى عدد كبير من السلع الخاصة التي كانت فيما مضى حكرا على فئة النخبة من المجتمع، هذه الحقبة تعتبر مهد المجتمع الاستهلاكي، ففي هذا القرن أنشئت العديد من التعاونيات التي أسست أولى القواعد من أجل تحقيق



العدالة في الحصول على المزيد من السلع الاستهلاكية التجارية من أجل تجارة عادلة قائمة على شعار من «المنتج إلى المستهلك»<sup>(1)</sup>.

أما خلال القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية وبمساعدة برنامج مارشال في أوروبا ، انتشر نظام الانتاج والاستهلاك الموسع الذي وُضع في عدة مناطق من العالم، فالسيارة الشهيرة ( Fort-T noire ) مثلا أصبحت كعامل فعال، فسهلت التنقلات نحو أماكن العمل، أماكن التنزه وأماكن شراء السلع الاستهلاكية، مما سهل مجالات التعامل فظهرت الأسواق والمساحات الكبرى خاصة في سنوات الخمسينات ، ونظرا لإنخفاض أوقات العمل زادت مستويات الترفيه في سنوات الستينات، وكل هذه الظواهر رسمت التوجه نحو مجتمع الاستهلاك<sup>(2)</sup>.

وبدأ مفهوم الدفاع عن المستهلك يفضح و يكون أكثر تنظيما تزامنا مع تعميم نمط الانتاج الموسع والذي أدى إلى انخفاض جودة منتجات، بحيث منذ سنوات الستينات العديد من الدراسات والكتابات والأبحاث والمنشورات سلطت حول عيوب وعدم الأمان للمنتجات، التلوث، الأخطار على الصحة، وساهمت في توعية المستهلك من الغش والاحتيال والأخطار والمشاكل غير المعروفة بصورة كافية، فظهرت جمعيات لحماية المستهلك وأصبحت الدولة تعطي اهتمام لجودة المنتجات المباعة، وتدافع عن حقوق المستهلك ومصالحه وسيادته، وبهذا نشأت حقبة " الزبون الملك" والتي بقيت سائدة حتى الآن.

مع ارساء الثورة الصناعية القائمة على الانتاج الجماهيري الذي يعتمد على التتميط والتكرارية، فإن الانتاج الصناعي استتبع بضرورة وجود تغيرات في السلوك البشري والعلاقات الاجتماعية، والذان تم تسخيرهما لخدمة الانتاج وعمليات توسيع الاستهلاك من أجل استمرار النظام الرأسمالي في العالم،

<sup>1</sup> – Mouvement Vraiment Durable et cabinet Atefo, op cit, p 30.

<sup>2</sup> - Desjeux. D, (2006) : La consommation, , Presses Universitaires de France, coll. « Que sais-je ? », n°3754. Paris, france, p 54.

فمصطلح الاستهلاك الذي يشير في الأصل إلى فكرة "الإنهاك" (d'achèvement) مر إلى فكرة "الاستعمال" أي ما نقوم به من أشياء من أجل إشباع حاجتنا ، ليصبح الآن يشير إلى دلالات تتعلق بالمتعة والرضا و النجاح و المظاهر <sup>(1)</sup>، ففي المجتمعات الغربية الحديثة تجاوز الاستهلاك مجرد السعي البسيط إلى منفعة أو وظيفة، فأصبحت النزعة الاستهلاكية تقود إلى الإنخراط في التراكم المادي والرفاهية، والانفاق بلا حدود، ما يترتب على ذلك نضوب الموارد، وتلوث الماء والتربة والهواء، وارتفاع درجة حرارة المناخ، استغلال العمال.

العديد من المظاهر تزامنت مع تغير أنماط الاستهلاك ضخمت النتائج السلبية للاستهلاك المفرط: النمو الديموغرافي، ارتفاع عدد الأ سر الصغيرة الحديثة والصغيرة، ارتفاع نسبة الشيخوخة وطول مدة حياة الفرد نظرا لتطور الرعاية الصحية، ارتفاع حجم القروض الاستهلاكية والعقارية، زيادة مستوى التعلم، خروج المرأة للعمل... الخ، بالإضافة الى إدماج العديد من الدول مثل البرازيل والهند والصين وروسيا في طريق المجتمع الاستهلاكي بسبب العولمة الاقتصادية والثقافية والانفتاح التجاري والاعلامي، فنجد أن الدخل المخصص لإشباع الحاجات الأساسية كالتغذية مثلا و الأدوات المنزلية انخفض في العديد من الدول الناشئة ، بينما ارتفعت المصاريف الموجهة للوجبات المحضرة خارج المنزل، الهاتف النقال، السينما... الخ<sup>(2)</sup>.

منذ النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت التنمية والاستهلاك من أكثر الأسباب تأثيرا على البيئة والتي تجلت في نضوب الموارد وتلوث الماء والتربة والهواء، الكم الهائل من النفايات، تغير المناخ و ارتفاع درجة الحرارة، فضرورة إعادة النظر في أنماط الاستهلاك والانتاج التقليدية الناتجة من

<sup>1</sup> -Heilbrun. B. (2005), La consommation : une image originelle négative, La consommation et ses sociologies, Armand Colin. Paris, France, pp. 19-21.

<sup>2</sup> -UNEP (2008), Planning for change, Guidelines for National programmes on Sustainable Consumption and Production. [http://www.unep.org/pdf/UNEP\\_Planning\\_for\\_change\\_2008.pdf](http://www.unep.org/pdf/UNEP_Planning_for_change_2008.pdf), consulté le 24/01/2014.

أنماط التنمية للمجتمعات الصناعية في القرن 19 و 20 أصبحت في صلب الإهتمامات والنقاشات الخاصة بالتنمية المستدامة.

فوجد في المقام الأول المنظمات غير الحكومية المهتمة بحماية البيئة التي قامت منذ 1970 بعمليات توعية وتوفير المعلومات للمستهلكين، حول القلق من التهديدات المتزايدة لحالة كوكب الارض مستغلة تطور وسائل الاعلام والنفوذ إليها من طرف جماهير واسعة في نشر رسائلها، بالإضافة الى جمعيات حماية المستهلك التي تعمل على حماية المستهلك من الاحتيال وعدم الجودة وضم ان حقوقه وسلامته من خلال توفير جميع الضمانات والمعلومات المساعدة على توعيته وتوجيهه في عملية استهلاكه واقتناؤه لمختلف المنتجات والخدمات<sup>(1)</sup>، ومنذ بداية الألفية تم انشاء العديد من المنظمات غير الحكومية المهتمة بتغيير أنماط الاستهلاك ومثال ذلك بعض المنظمات الأروبية المنشأ منها: Ethical consumer ، وفي انجلترا le Reseau des Consommteurs Responsables في بلجيكا، وفي فرنسا Action Consumption وفي ألمانيا le Consommateur Initiative ... وغيرها من المنظمات، ما أدى الى ظهور شبكة أوروبية من اجل المستهلك المسؤول اجتم اعياء وبيئيا تعرف بلسم (Alliance for Social Ecological Consumer Organizations) ASECO وكان هدفها القيام بعملية تحسيس مختلف الفاعلين الاقتصاديين من حكومات ومؤسسات ومستهلكين بالانشغالات الحالية للبيئة والتنمية المستدامة، فالغاية الموحدة من انشاء هذه المنظمات غير الحكومية هو تغيير خارطة الحالية للاستهلاك بتحفيز الاختيارات التي تتضمن المعايير الاجتماعية والبيئية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - Mouvement Vraiment Durable et cabinet Atefo, op cit t, p 32.

<sup>2</sup> -Vincent Commenne, responsabilité sociale et environnementale : l'engagement des acteurs économiques, Mode d'emploi pour plus d'éthique et de développement durable. Edition Charles Leopold Mayer, Paris, pp 126-127. Lien : [http://www.aradel.asso.fr/fichier/bibliotheque/rse%20et%20acteurs%20economiques\\_200611915279490851811446377730049.pdf](http://www.aradel.asso.fr/fichier/bibliotheque/rse%20et%20acteurs%20economiques_200611915279490851811446377730049.pdf) , consulté le 20/10/2013.

في عام 1972 أشار تقرير نادي روما إلى أن المجتمع الحالي المتميز بالوفرة المادية قد أحدث آثار غير قابلة للتدارك على استنزاف الموارد والتدهور البيئي<sup>(1)</sup>، أما تقرير Brundtland للجنة الدولية للبيئة والتنمية سنة 1987 أكد في فصله الرابع على التأثير الكبير للسكان والوارد البشرية على البيئة والموارد الطبيعية، بحيث يبرز أن المشكل ليس فقط في النمو الديموغرافي (الزيادة السكانية)، فللفرد الاضافي في الدول الصناعية يستهلك السلع و يمارس ضغوط على الموارد الطبيعية أكبر من فرد اضافي في الدول النامية، ومنه فإنه في إطار الحفاظ على الموارد فإن خصائص الاستهلاك و تفضيلاتها أهمية مثل عدد المستهلكين<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من ذلك، نجد أن الارتباط الدقيق بين أنماط الاستهلاك والمشاكل البيئية المتمثلة في تغير المناخ، النفايات أو ثقب الأوزون لم يطرح بشكل رسمي إلا في بداية سنوات التسعينات، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بربو ديجانيرو سنة 1992، أخذت مسألة الاستهلاك حجم أكبر، فقمة الأرض (ربو 1992) رسمت مفهوم الاستهلاك المستدام وس جلته في أجندتها السياسية الأجندة 21 (وهي خطة العمل الخاصة بالتنمية المستدامة)، فوفقا لما جاء في الأجندة فإن السبب الرئيسي للتدهور المستمر في البيئة العالمية هو أنماط الاستهلاك والانتاج غير المستدامة، لا سيما في البلدان الصناعية، لذلك لاحظت الحكومات أنه من أجل تحقيق تنمية مستدامة وتحسين نوعية الحياة لجميع الشعوب، ينبغي على الدول أن تعمل على تقليل أو إزالة أنماط الانتاج والاستهلاك غير المستدامة، وتشجيع السياسات الديموغرافية الهلائمة (المبدأ 8 من إعلان ربو)، فمن خلال جدول

<sup>1</sup> - Élisabeth Laville (dir) (2011), Pour une Consommation Durable. Rapports & documents N= 33, Centre d'analyse stratégique, France, p 25.

<sup>2</sup>-Rapport Brundtland. P80. Lien : [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/sites/odysee-developpement-durable/files/5/rapport\\_brundtland.pdf](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/sites/odysee-developpement-durable/files/5/rapport_brundtland.pdf). Consulté le 12/01/2014.

أعمال القرن 21 يجب الالتزام بتشجيع أن ماط الاستهلاك والانتاج التي تقلل من الضغوط البيئية وتلبي الاحتياجات الأساسية للبشرية (الفصل 4: تغيير أنماط الاستهلاك)<sup>(1)</sup>.

في سنة 2002 عقدت القمة العالمية من أجل التنمية المستدامة SMDD في جوهانزبورغ، التي أكدت بقوة على أهمية التحول نحو أنماط استهلاك و انتاج متلائمة مع الحفاظ على البيئة الطبيعية: القيام بتغييرات جوهرية في الطريقة التي تنتج وتستهلك بها المجتمعات هو شيء ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة على المستوى العالمي . ووضعت مجموعة من الاقتراحات في برنامج عمل على مدى 10 سنوات (10YFP) يهدف إلى دعم المبادرات الجهوية و الوطنية من أجل تسريع المرور نحو انتاج واستهلاك مستدامين، هذا البرنامج تم تطويره في قمة مراكش تحت اشراف برنامج الامم المتحدة للبيئة UNEP وقسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة UNDESA، يعمل على وضع تدابير ملموسة وتشكيل مجموعات عمل مت خصصة حول مواضيع مثل: نمط الحياة المستدام، المنتجات الصديقة للبيئة، البناءات والهياكل، تعليم الاستهلاك المستدام، السياحة، ويحرص على ديناميكية العمل فتكون اقليمية وعالمية في نفس الوقت، بحيث تم تقسيم البرامج على الدول الأعضاء، ففرنسا مثلا تعمل على القضايا المعلقة بالسياحة المستدامة، وإيطاليا على تعليم الاستهلاك المستدام، أما السويد فتعمل على نمط الحياة المستدام<sup>(2)</sup>.

فلبعضتراف الحكومات والمجتمع الدولي بأن الاستهلاك سبب رئيسي للمشاكل البيئية، نشأ تحدي جديد يتمثل في وضع سياسات مناسبة على المستوى الدولي و الوطني لتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، وتشجيع الاستهلاك المستدام حتى يكون رافعة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جدول أعمال القرن 21، المصدر سبق ذكره..

<sup>2</sup> - Mouvement Vraiment Durable et cabinet Atefo, op cit, p 55.

## 2 أسباب نشأة مفهوم الاستهلاك المستدام:

إن التزايد في الوعي على المستوى العالمي بضرورة تغيير أنماط الاستهلاك الحالية والتحول إلى أنماط استهلاك مستدامة، يستند إلى عدة حقائق هي في الأساس ناتجة من الانتقادات التي تطال النمط الاستهلاكي الغربي بل بصورة أشمل نمط الحياة، والذي يشهد توسع وتبني في باقي أرجاء العالم مع توسع العولمة والنظام الرأسمالي الذين يروجان له :

- **اختلال مؤشرات التوازن البيئي:** إن التزايد في الوعي على المستوى العالمي بضرورة تغيير أنماط الاستهلاك الحالية والتحول إلى أنماط استهلاك مستدامة، يستند إلى عدة حقائق مرتبطة بتزايد الضغوطات على البيئة وندرة الموارد، فالإنتاج العالمي الإجمالي زاد بما يقرب من سبعة أمثال ما كان عليه منذ 1950، حيث بلغ 46 تريليون دولار في 2001، في حين زاد عدد سكان الكوكب بأكثر من الضعف حيث ارتفع إلى 6.2 مليار نسمة في 2001. وقد أدت هذه الاتجاهات الأساسية إلى حدوث زيادة سريعة في إنتاج واستهلاك الطاقة والمواد وطائفة واسعة من السلع الاستهلاكية . فعلى سبيل المثال، زاد الاستهلاك العالمي للنفط وإنتاج الورق بأكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ أوائل الستينات، في حين زاد إنتاج الألمونيوم بأكثر من خمسة أمثال ما كان عليه، في المجموع 60 مليار من الموارد تستخرج في كل سنة، وهي 50% أكثر من ثلاثين سنة مضت (1).

ولقد قرع الصندوق العالمي لحماية الطبيعة WWF في تقريره لعام 2006 (التقرير يحمل عنوان "الكوكب الحي" ويتم إعداده كل سنتين ) جرس الإنذار فيما يتعلق بمستوى استهلاك البشرية للموارد الطبيعية بشكّل يهدد قدرة الطبيعة على التجديد، التقرير أشار إلى أن مستوى استهلاك سكان

<sup>1</sup> - الأمم المتحدة، (2003): الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، نيروبي، 3 - 7 شباط/فبراير 2003، ص 15

الكرة الأرضية للموارد الطبيعية يفوق بثلاثين بالمائة ما تستطيع الطبيعة تجديده من موارد، وهو ما يهدد مستقبل الأجيال القادمة (1).

يعتمد الصندوق في قياس الأثر البيئي للسكان في دراسة مشتركة مع عدد من المعاهد الدولية، على ما يسميه " المعيار البيئي أو الإيكولوجي "، وهذا المعيار البيئي الذي أصبح وحدة قياس لدى الصندوق منذ عام 1999، يشمل نوعين من المؤشرات، الأول يتعلق بالسعة البيولوجية و تعرف بأنها قدرة النظام الحيوي على إنتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية في الوقت الراهن"، والثاني ويسمى البصمة البيئية و " هي إجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواء من الإنتاج الذاتي أو المستورد، وحجم الضرر الذي يولده استخدام هذه الموارد على الطبيعة من نفايات وثنائي أكسيد الكربون" (2).

وبمفهوم اقتصادي يمكن القول إن هذا المعيار يقارن ما بين "الطلب" والمتمثل في استهلاك الشري و"العرض" الذي يمكن للطبيعة أن تقدمه ، وبالتالي هذه المؤشرات تعتبر أداة محاسبية تجعل من التنمية المستدامة عنصرا قابلا للقياس عن طريق قياس الاستهلاك البشري من الموارد الطبيعية مقارنة بإمكانيات كوكب الأرض على إعادة توليد الموارد المستهلكة بشكل عام.

يشهد الميزان البيئي العالمي (السعة البيولوجية مطروح منها البصمة البيئية ) اختلالا كبيرا

بحيث تضاعف الطلب على الموارد الطبيعية، فالبشرية تستهلك الآن ما يعادل موارد كوكب ونصف من حجم كوكب الأرض، بحيث تقدر السعة البيولوجية للعالم بـ 13.4 مليار هكتار عالمي عام 2005، بينما سجلت البصمة البيئية لنفس السنة 17.5 مليار هكتار عالمي، وبذلك يلاحظ وجود

<sup>1</sup> - <http://cms.education.gov.il/NR/rdonlyres/CD4012FB-9991-44B8-BD6E-AF85B6BEEFEF/130457/regel1.doc> - 10 /10/2012.

<sup>2</sup> - خميس محمد الرحمن رحاد، (2009): المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، المنعقد بتاريخ 2-4 نوفمبر 2009، سرخ، الجماهيرية العربية الليبية، ليبيا، ص ص 88-89.

عجز في الميزان البيئي حجمه 4.1 مليار هكتار عالمي أي ما نسبته 30% من إجمالي السعة البيولوجية وهذا يعني أن الاستهلاك يزيد 30% عن قدرة الكوكب على التزويد بالموارد<sup>(1)</sup>.

بذلك يمكن القول أن البشرية تواجه تحديات حقيقية مرتبطة بكون مستويات استهلاكها تفوق

بكثير القدرة الانتاجية البيولوجية لكوكب الأرض وأن هذا الفارق يزداد تعمقا مع مرور السنوات، ولكي

تتمكن البشرية من تغطية العجز يتوجب عليه القيام بمجهودات كبيرة كالتقليص من استهلاك

البروتينات الحيوانية من لحوم وألبان وأسماك، والتخفيض من حجم إصدارات غاز ثاني أكسيد

الكربون، ومضاعفة حجم إنتاج الطاقة المتجددة والنظيفة كالطاقة الهوائية و الطاقة الشمسية لتعويض

البتروال والغاز، بمعنى آخر على البشرية أن تغير من نمط استهلاكها لمواجهة هذه التحديات الكبيرة.

#### ● نمط الاستهلاك الغربي والنمو الديموغرافي: إن تناول العلاقة بين الاستهلاك والمشاكل البيئية يعتبر

قضية معقدة، الشيء الذي انعكس في النقاش على المستوى السياسي بين دول الشمال المتقدمة ودول

الجنوب النامية، بحيث نجد أن الدول المتقدمة تطالب الدول النامية بالتحكم في نموها الديموغرافي

وتقليص استهلاكها لمواجهة المشاكل البيئية العالمية، لأنها ترى أن المشكله هي مشكله النمو السكاني

الكبير في هذه الدول، في حين الدول النامية ترى أن المشكله تكمن في الاستهلاك المفرط للفرد

الغربي، وبالتالي الحل يكمن في ضرورة تغيير النمط الاستهلاكي الغربي، وهو ما ترفضه الدول

المتقدمة كما يؤكد مقولة الرئيس الأمريكي بوش الأب "نمط الحياة الأمريكي غير قابل للتفاوض"<sup>(2)</sup>.

والجدير بالذكر أن هناك ثلاث عوامل تحدد البصمة البيئية لأي دولة : عدد المستهلكين،

الكمية المتوسطة من الموارد والسلع المستهلكة لكل فرد، و كثافة استهلاك الموارد وإنتاج النفايات<sup>(3)</sup>،

ومنه يمكننا أن نستنتج أن عدد السكان أو النمو السكاني لا يدخل مباشرة في البصمة البيئية ولكن

<sup>1</sup> - خميس محمد الرحمن رحاد، المصدر سبق ذكره، ص 90.

<sup>2</sup> - Elisabeth Laville (dir), op cit, pp 29-30.

<sup>3</sup> - Global Footprint Network (2009), Rapport sur l'Empreinte Ecologique, Afrique 2009, Assurer le développement humain dans un monde aux ressources limitées., Etats-Unis d'Amérique., p 111.



ارتفاعه أو انخفاضه يؤثر من خلال زيادة أو نقصان الاستهلاك الناتج من ارتفاع وانخفاض عدد المستهلكين، وبالتالي فإن وجود عدد كبير من المستهلكين (السكان) ولكن سلوكهم الاستهلاكي يكون رشيدا ونمط حياتهم يحترم البيئة فإن آثاره على البصمة البيئية تكون أقل بالنسبة لنفس عدد السكان ولكن سلوكهم الاستهلاكي غير رشيد وغير مستدام.

لذلك يمكن القول أن المسؤولية هي مشتركة، ولكن بدرجات متفاوتة، فالدول المتقدمة الرأسمالية ومن خلال نمطها التنموي المستفيد من الثورة الصناعية و التطور التكنولوجي وانهايار الاشتراكية بعد ذلك، عمل على الربط بين الانتاج الموسع المنمط و الاستهلاك كعامل أساسي لتحقيق التوازن الاقتصادي، فتدفق وزيادة الانتاج الذي يؤدي الى نمو الاقتصادي يرتكز على ثقافة النزعة الاستهلاكية (consumérisme)، والتي عرفها الاقتصادي البريطاني Paul Ekins 1991 "كتوجه ثقافي أين يعتبر الامتلاك والحصول على عدد متزايد ومتنوع من السلع والخدمات الطموح الأساسي (...). والسبيل الذي يضمن الوصول الى الرفاهية الفردية والمكانة الاجتماعية والتقدم الوطني"<sup>(1)</sup>، ويعني ذلك أن زيادة الاستهلاك (تحت شعار استخدامه وتخلص منه) كضرورة اقتصادية يعتمد عليها البناء الاقتصادي الرأسمالي والذي يتم الترويج له في كل بقاع العالم في ظل العولمة. فتمت التصنيع الرأسمالي الغربي يعتمد في وجوده على ضرورة غرس وزرع رغبات واحتياجات جديدة ومتنوعة بشكل دائم، واقناع المستهلكين بضرورة شراء واقتناء هذه المنتجات المتلاحقة والمتتالية كما لو كان لا مجال للحياة بدونها، أو أن المعيشة من غيرها ستكون أسوء، فبعد أن كان الاستهلاك يتم لضرورة استخدام الشيء أ مسى الاستهلاك يحدث من أجل الاستهلاك ذاته، وذلك من أجل أن ينفي الفرد عن ذاته كونه مرتبطا بأشياء قديمة أو شخصية متحجرة وبذلك يصبح مثالا للتطور

<sup>1</sup> - Ekins P, (1991): « The sustainable consumer society. A contradiction in terms? », International Environmental Affairs, V= 3, N=4, pp. 243-258.

والمواكبة لكل ما هو حديث و جديد، فالنزعة الاستهلاكية تقود الأفراد إلى الانخراط في التراكم المادي و الرفاهية، و انفاق بلا حدود.

أما بالنسبة للدول النامية، فهناك تناسب طردي بين الزيادة المرتفعة في السكان ومعدلات الاستهلاك، بل أن الأخيرة تشهد زيادة أكبر من زيادة السكان تحت تأثير عوامل عديدة منها ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، الميل للمحاكاة والتقليد للنمط الغربي، التحسن ال ذي يطرأ على مستويات الدخل... الخ، فالزيادة في الدخل تؤدي إلى تغير في هيكل الطلب لدى بعض الشرائح الاجتماعية في هذه الدول حيث يتحول إلى السلع المصنعة والمعقدة بدلا من البسيطة في ظل ما يعرف بثورة الآمال الصاعدة<sup>(1)</sup>، فعلى سبيل المثال تشهد هذه الدول زيادة في استخدام السيارات ما يؤدي إلى زيادة استهلاك الطاقة ومنه المزيد من الإنبعاثات وتلوث الهواء، كما أن الاهتمام الأساسي في هذه الدول يكون منصبا على تأمين الحاجيات الأساسية من غذاء ومسكن وغيرها وهو ما يؤدي إلى المزيد من الضغوط على الموارد الطبيعية، كما أن توفير هذه السلع وتلبية الاحتياجات المتزايدة غالبا ما يتم من خلال الاستيراد أو من خلال التوجه نحو التصنيع قصد الإحلال بأساليب إنتاج مضرّة للبيئة.

وبالرغم من ذلك يبقى تأثير الدول الصناعية المتقدمة على البيئة من خلال أسلوبها

الاستهلاكي أكبر وأعمق من الدول النامية التي لها نمو ديموغرافي كبير.

- غياب العدالة والمساواة، بحيث نجد أنه في الدول الغنية الدخل الفردي أكبر بـ 10 الى 100 مرة من الدول الأكثر فقرا في العالم، هناك فوارق في الحصول على الموارد الطبيعية، في أوروبا الفرد يستهلك يوميا 43 كيلو من الموارد بما يعادل أربع مرات أكبر من الفرد في أفريقيا وأقل بمرتين من الفرد في

<sup>1</sup> - أحمد محمد الخالق، المصدر سبق ذكره، ص 55.

أمريكا الشمالية<sup>(1)</sup>. يبلغ مقدار ما يستهلكه 12% من سكان العالم ممن يعيشون في شمال أمريكا وأوروبا الغربية 60% من إجمالي الاستهلاك الخاص العالمي، بينما لا يبلغ استهلاك النثث من الذين يعيشون في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الكبرى الأفريقية سوى 30% من إجمالي استهلاك العالم، ومع توسع الاقتصاد العالمي في التسعينيات وارتفاع مستويات المعيشة في العديد من البلدان، وبينما يستهلك السواد الأعظم من البشر اليوم المزيد من الموارد، ينخفض استهلاك المعيشة للأسرة الأفريقية في المتوسط بمقدار 20% عما كان عليه منذ 25 سنة مضت<sup>(2)</sup>.

● **زيادة الاستهلاك لا تؤدي إلى زيادة الرفاهية: على الرغم من أن العلاقة بين مستوى الرفاهية**

والاستهلاك تبقى غير دقيقة وأن الأدلة والقياسات المقدمة لا تعطي نتائج قطعية، إلا أن الملاحظات العامة الناتجة من الدراسات الاقتصادية تشير إلى أن مستوى الرفاهية والسعادة لدى الشعوب الغنية لم ترتفع بارتفاع مستويات الدخل، حتى أنها تميل إلى الانخفاض عند الحد الأقصى الذي يلبي الاحتياجات الأساسية وفي بعض الأحيان وفي بعض المناطق مستوى الرفاهية قد ينخفض رغم ارتفاع مستوى الاستهلاك<sup>(3)</sup>، فمستوى الاستهلاك في أمريكا عام 1994 هو ضعف ما كان علي ه سنة 1960، وثلاث أضعاف ما كان عليه سنة 1929، ومن المشكوك فيه أن يكون مستوى الرفاهية ارتفع بنفس المستوى<sup>(4)</sup>.

تحليل البيانات منذ سنوات 1970 يشير إلى ركود في متوسط الارتياح أو الرضا، على الرغم

من الزيادة التي لا يمكن إنكارها في الثروة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في البلدان المتقدمة<sup>(5)</sup>.

<sup>1</sup> - Élisabeth Laville (dir), op cit p 31.

<sup>2</sup> - أنظر: حقائق حول أنماط الاستهلاك والانتاج، قمة جوهانزبورغ 2006.

<http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/whatsnew/index.html>

<sup>3</sup> - Edwin Zaccāi, (2007): Sustainable Consumption, Ecology and Fair Trade, published by Routledge, New York, USA, pp 46-49.

<sup>4</sup> - Idem, p 22.

<sup>5</sup> - Élisabeth Laville (dir), op cit, p 36.

## المطلب الثاني: تعريف الاستهلاك المستدام:

بالرغم من مرور عشرينين من الزمن إلا أن التعاريف المقدمة للاستهلاك المستدام تعكس صعوبة ايجاد توافق و اجماع على مضمونه الدقيق، فالمفهوم يبقى غامض وغير جامع لكل من المستهلكين والمؤسسات والسياسيين و الاقتصاديين والمنظمات غير الحكومية ، و يمكننا أخذ بعض أهم التعاريف الرسمية للاستهلاك المستدام:

فحسب تعريف الاستدامة وفق تقرير لجنة ب روتلاند (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية للأمم المتحدة 1987): " هو الاستهلاك الذي يلبي إحتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة الأجيال في المستقبل على تلبية إحتياجاتهم"<sup>(1)</sup>. هذا التعريف يعتمد أساسا على تعريف مفهوم التنمية المستدامة لذات التقرير، وهو المنطلق الذي اعتمده ندوة *أوسلو* حول الاستهلاك والانتاج المستدام التي أقيمت سنة 1994 في تعريف الاستهلاك المستدام " بأنه استعمال المنتجات والخدمات التي تستجيب للحاجات الأساسية وتساهم في تحسين نوعية الحياة من خلال تقليص إلى الحد الأدنى كمية الموارد الطبيعية والموارد السامة المستخدمة، أيضا كمية النفايات والملوثات على طول دورة حياة المنتجات والخدمات، بطريقة تضمن تلبية حاجات الأجيال في المستقبل"<sup>(2)</sup>. في هذا التعريف نجد التركيز على ضرورة استهلاك المنتجات المستدامة، و بالتالي الاستهلاك المستدام هو مرادف للانتاج المستدام أو هما وجهين لعملة واحدة، وهو ما انعكس في الجهود و السياسات الرامية الى تحقيق أنماط استهلاك مستدامة، من خلال التركيز على ضرورة توفير عرض لمنتجات خضراء، تصميم بيئي، التكنولوجيا الخضراء، كفاءة استخدام الموارد، تحقيق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات .. الخ، وبالتالي فإن التركيز حول سلوكيات المستهلكين وأنماط الحياة يكون ثانوي، فالاستهلاك المستدام ليس كهدف لسياسة خاصة، فهو مرتبطة بالإنتاج المستدام في إطار توجهات التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> - Edwin Zaccāi, op cit, p 35.

<sup>2</sup> - Mouvement Vraiment Durable et cabinet Atefo, op cit, p46.

منظمة OCDE بدورها اعتمدت نفس النهج في تعريفها للاستهلاك المستدام " هو استهلاك السلع والخدمات التي تستجيب للحاجيات الأساسية وتساهم في تحسن نوعية الحياة بطريقة تضمن لأجيال المستقبلية القدرة على تلبية حاجياتهم، مع التأكيد على أن المفهوم قابل للتطور وديناميكي وذلك حسب تطور المعارف والأفكار حول التنمية المستدامة، وتحديات وأولويات العمل المتعلقة بالبيئة (انبعاثات CO2، استهلاك الطاقة، الماء، التنوع الحيوي، الثروة السمكية...)، أو متطلبات إجتماعية (الفقر والعدالة الاجتماعية، عمالة الأطفال ، التمييز العنصري...)<sup>(1)</sup>.

بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة للبيئة (PNUE) 1999 : " الاستهلاك المستدام لا يعني الاستهلاك أقل، بل الاستهلاك بطريقة مختلفة، الاستهلاك بكفاءة من أجل تحسين نوعية الحياة"<sup>(2)</sup>. هذا التعريف يحاول ايجاد توافق حول المفهوم نظرا للتباينات والممثلة في عدة حركات التي تطالب بضرورة توقيف النمو décroissance أي التخلي عن الاستهلاك وتقليصه، والمطالبة بإعادة توطين الأنشطة الاقتصادية من أجل تخفيض تكاليف الطاقة والبصمة البيئية، وهو ما لا يتوافق مع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتطوير القدرة الشرائية، فهو تعريف يتجنب فكرة استهلاك أقل والتأكيد على ضرورة الاستهلاك بطرق أفضل وأكثر مسؤولية.

وبالنسبة للمعهد الدولي للبيئة والتنمية (IIED 1999): "مفهوم الاستهلاك المستدام يركز على النشاط الاقتصادي المتضمن اختيار، استعمال وضمان نهاية خدمة المنتجات والخدمات، ودراسة كيف يمكن تعديل وتغيير هذه الأنشطة من أجل الحصول على فوائد اجتماعية وبيئية"<sup>(3)</sup>.

أما بالنسبة لقاموس التنمية المستدامة لـ AFNOR فالاستهلاك المستدام هو " إستراتيجية تركز على الطلب من أجل تغيير استخدام الموارد البيئية والخدمات الاقتصادية بطريقة تلبي الاحتياجات

<sup>1</sup> - l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques (OCDE), (2002), Vers une consommation durable des ménages ? Tendances et politiques dans les pays de l'OCDE, OCDE . France, p19.

<sup>2</sup> - Élisabeth Laville (dir), op cit, p 26.

<sup>3</sup> - Idem, p 27.

وتحسين نوعية الحياة للجميع، بينما يتم تجديد الرأسمال الطبيعي للأجيال المستقبلية<sup>(1)</sup>، هذا التعريف يركز على دور سلوكيات المستهلكين وأنماط الحياة التي تعتبر محورا أساسيا في إستراتيجية التنمية المستدامة، ومنه فالمشكلة هي في السلوكيات الاستهلاكية وليست فقط في رفوف المتاجر، فتغيير هذه السلوكيات هو المنطلق نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الملاحظ في هذه التعاريف الرسمية للاستهلاك المستدام أنها وإن كانت كثيرا ما تستعمل المفهوم الموسع للتنمية المستدامة كمرجعية، فإنها تركز على التحديات البيئية للاستهلاك أكثر من الرهانات الاجتماعية والاقتصادية، كما أنها لا تتفق حول ما يشكل مضمون الاستهلاك المستدام : استهلاك أفضل ( بطريقة مسؤولة)، استهلاك أقل، فالبعض يؤكد على تقليص الاستهلاك والبعض الآخر يؤكد على الاستهلاك بطرق أفضل، وتعاريف أخرى لم تساهم بعد في هذا الجانب، كما أنها لا تعطي نفس الوزن حول دور اختيارات المستهلك وأنماط الحياة ومجتمع الاستهلاك، فبعض التعاريف تبقى على ضبابية الحدود بين الاستهلاك المستدام والانتاج المستدام، وتعتبرهما وجهين لعملة واحدة، وأخرى أكثر وضوح حول دور العملية الاستهلاكية في حد ذاتها من خلال سلوكيات المستهلك.

لعل من بين أهم الأسباب لعدم الاتفاق حول مضمون الاستهلاك المستدام نجد الأسباب السياسية من خلال الخلاف بين الدول الغنية والدول النامية حول أسباب المشاكل البيئية هل هو النمو الديموغرافي أم هو نمط استهلاك الفرد في الدول الغنية، وهو ما ينعكس في الاختلاف حول طبيعة السياسات المتبعة في جعل الاستهلاك صديق للبيئة، هل السياسات توجه لقليل من النمو الديموغرافي (خاصة في الدول النامية) أم في تغيير النمط الاستهلاكي (تمس أكثر الدول المتقدمة)، سواء بتقليل الاستهلاك أو تغيير نمط الحياة أو إعادة هيكلت النظام الاقتصادي وهو ما ترفضه الدول الرأسمالية الغربية.

<sup>1</sup> - Consommation Durable, (2007) : Synthèse des recherches menées dans le cluster consommation durable du PADD II, Quel rôle pour le consommateur ? Politique scientifique fédérale, Belgique, p 10.

- ومنه يمكن القول أن الدول الصناعية والمجتمعات الغربية تتجنب تعريف الاستهلاك المستدام من جوانبه الاجتماعية والاقتصادية ، وبالتالي تجنب التركيز على أن المشكلة (كما ترى العديد من الأطراف التي تعتبر متشددة) لا تكمن فقط في رفوف محلات المتاجر ولكن في الاتجاهات والمعايير الاجتماعية، في الاصرار على ثقافة النزعة الاستهلاكية، باختصار القدرة على التغيير ليس فقط في نموذج الشراء ولكن في تغيير نمط الحياة، لذلك فإن البعض يرى أن تعريف الاستهلاك المستدام يجب أن يقوم على ضرورة إحداث ثلاثة تغييرات على عادات المجتمع الاستهلاكي<sup>(1)</sup>:
- التغيير في الهدف من الاستهلاك والذي أصبح كتعبير عن السعادة و الرفاهية، وكرمز أساسي في العلاقات الاجتماعية في الدول المتقدمة (وحتى الدول النامية التي تسعى الى التقليد)، لذا يجب البحث عن أسلوب جديد في الحياة يحترم الحاجات الحالية كما يحترم حاجات الأجيال في المستقبل.
  - التغيير في الممارسات والسلوكيات: التي يجب إعادة توجيهها نحو استهلاك السلع والخدمات الأكثر احتراماً للبيئة و الإنسان ، اقتصادية في الموارد، أقل تلويثاً، تشجع على الاسترجاع و التدوير للمخلفات، والتوجه إلى استهلاك السلع التي تكون غير مادية .
  - التغيير في الثقافة وأنماط الحياة، من خلال إيجاد توازن بين القيم المادية وغير المادية التي قد تكون أو لا تكون موضوع تبادلات تجارية (الروابط العائلية و الاجتماعية، الثقافية، الرياضة، الترفيه، القيم الدينية...).

<sup>1</sup> - Elisabeth Laville (dir), op cit, p 5.

### المطلب الثالث: متطلبات تحقيق الاستهلاك المستدام

هناك العديد من الإجراءات والسياسات التي تتخذها السلطات العمومية من أجل التأثير في

الأنماط الاستهلاكية وجعلها أكثر استدامة، فالأجندة 21 في فصلها الرابع تطرقت إلى أهم السياسات

والإستراتيجيات الوطنية الضرورية لإحداث تغييرات على أنماط الاستهلاك غير المستدامة كما يلي<sup>(1)</sup>:

- تشجيع زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد عن طريق تشجيع استعمال التكنولوجيات النظيفة وأعمال البحث والتطوير المتعلقة بها، م ساعدة الدول النامية على استخدام هذه التكنولوجيات واستحداثها وفقا لظروفها الخاصة، وتشجيع الاستخدام السليم بيئيا والمستدام للموارد الطبيعية ولمصادر الطاقة الجديدة و المتجددة؛
- التقليل من توليد النفايات إلى الحد الأدنى من خلال مساهمة كل من الحكومات والصناعة والأسر في ذلك، بتشجيع إعادة التدوير في العمليات الصناعية وعلى مستوى الاستهلاك، و تخفيض تعبئة المنتجات بطريقة تتسم بالتبذير، و كذلك تشجيع استحداث منتجات أسلم من الناحية البيئية؛
- تقديم المساعدة للأفراد والأسر لاتخاذ قرارات شراء سليمة بيئيا، من خلال التشجيع على ظهور جمهور مستنير من المستهلكين، و توفير المعلومات المتعلقة بالآثار المترتبة على خيارات الاستهلاك، بغية تشجيع الطلب على المنتجات السليمة بيئيا، أيضا التوعية بالآثار الصحية والبيئية للمنتجات عن طريق وسائل مثل: قانون المستهلك، وضع العلامات البيئية وكيفية استعمال المنتجات، تشجيع البرامج الموجهة نحو المستهلك على وجه التحديد، مثل نظم إعادة التدوير واسترداد التأمين؛
- ممارسة القيادة عن طريق الشراء الحكومي، خاصة في الدول التي يكون فيها دور كبير للقطاع العام في الاقتصاد، لذلك يجب تحسين المضمون البيئي لسياسات الشراء الحكومية من خلال إدارتها ووكالاتها؛

<sup>1</sup> - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جدول أعمال القرن 21، المصدر سبق ذكره .



- التحرك نحو تحديد الأسعار بصورة سليمة بيئياً، وذلك في إطار استخدام الوسائل الاقتصادية المناسبة للتأثير في سلوك المستهلك كالرسوم والضرائب وغيرها، وهذه العملية تكون في ضوء الظروف الخاصة بكل بلد؛
  - تعزيز القيم التي تدعم الاستهلاك المستدام، بحيث يجب على كل الأطراف (الحكومات، منظمات الأعمال وغيرها ) أن تعمل على تهيئة مواقف أكثر إيجابية للتأثير في سلوك المستهلك، عن طريق الإعلام، التربية، التثقيف والتوعية، الإعلان بشكل إيجابي عن المنتجات البيئية.
- إن العمل على تعميم الاستهلاك المستدام وترسيخه في المجتمع يواجه عدة صعوبات لأنه مرتبط بتغيير نمط الحياة والسلوكيات لدى الأفراد والمجتمع، لذلك نجد عراقيل سلوكية وثقافية واجتماعية و نفسية، بالإضافة الى العراقيل الاقتصادية والمالية و المؤسساتية و المعلوماتية، ومنه فإن نجاح السياسة الوطنية للاستهلاك المستدام كما أكدت اللجنة الأوروبية مرتبط بستة عوامل أساسية تتضمنها الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة<sup>(1)</sup>:
- ✓ يجب التأكيد على أن الاستهلاك المستدام مستقل عن السياسات والبرامج التي تركز على الانتاج المستدام، فوضع الاستهلاك الأسري كأولوية في موضوع التنمية المستدامة يعتبر كأول خطوة حاسمة في تحديد سياسة للاستهلاك المستدام.
  - ✓ يجب الأخذ بعين الاعتبار كل مراحل العملية الاستهلاكية للسلع (مرحلة الشراء، الاستعمال، نهاية الاستعمال)، وتحسين الفعالية الطاقوية والبيئية للمنتجات والخدمات لا يجب أن يقابله زيادة في الاستهلاك، سياسة الاستهلاك المستدام لا يجب أن تقوم فقط على تطوير عرض مستدام وإعادة توجيه الطلب لتلك الأسواق، و إنما تهدف إلى تغيير وبصورة واضحة أنماط استخدام المنتجات ومستويات الاستهلاك.

<sup>1</sup> - Élisabeth Laville (dir), op cit, pp 41-42.

- ✓ في ظل غياب تعريف متفق عليه وجامع للاستهلاك المستدام يجب أن تستند السياسة الوطنية على مختلف المقاربات، وأن تكون مرنة، خاصة في المجالات أين يكون التطور التكنولوجي سريع، مع توفير الآليات الضرورية التي تضمن المتابعة الدقيقة.
- ✓ الاعتماد على الرواد الثقافيين من أجل إعادة توجيه المنظمات المفتاحية في مجالات التعليم، الاعلام، وأيضا المؤسسات والدولة من أجل تغيير ثقافة النزعة الاستهلاكية المسيطرة الشيء الذي يتطلب وقت طويل (عدة عقود).
- ✓ إن الضرورة البيئية والاجتماعية تفرض العمل بسرعة، فكمرحلة أولى يجب أن تركز سياسة الاستهلاك على بعض التحديات الواضحة والمحددة، مثل مواجهة التغيرات المناخية، واعدالة في التبادلات التجارية، بحيث من المفيد التركيز على مجالات الاستهلاك التي أكبر تأثيرا، بحيث أكدت الدراسات في أوروبا أن هناك ثلاث قطاعات تمثل من 70% الى 80% من الضغوط الممارسة على البيئة وهي: الغذاء، السكن (بما في ذلك الأدوات الكهرومنزلية)، و النقل (بما في ذلك السفر والسياحة). وبذلك السياسة العمومية يجب أن تستهدف هذه القطاعات الثلاثة كأولوية.
- ✓ إن هذه السياسة لن تكون فعالة على المدى الطويل إذا لم تغير في سلوكات المنتجين و المستهلكين، من الأفضل أن تركز على المجالات التي يكون فيها الاستهلاك رافعة حقيقية، مع الأخذ بعين الاعتبار قيود الانفاق في ميزانية الأسرة.

## المبحث الثالث: الاستهلاك المستدام وتفعيل التنمية المستدامة

لقد أصبح الاستهلاك المستدام كمحور أساسي وحجر الزاوية في السياسات والجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى الدولي أو المحلي، وللتعرف أكثر على الروابط الموجودة بين الاستهلاك والتنمية المستدامة، هناك ثلاث تيارات رئيسية من الأبحاث تتابعت وتقاطعت في العقود الأخيرة تتميز بمجموعة واسعة من الممارسات، فالاستهلاك المستدام أو المسؤول يحشد بطريقة فعالة الأسس النظرية المختلفة المتمثلة في : الاستهلاك الأخلاقي، الاستهلاك الأخضر أو البيئي، الاستهلاك المسؤول إجتماعياً<sup>(1)</sup>، يضاف إليها تيار المواطنة البيئية أو المستهلك كمواطن.

إن هذا التنوع والاختلاف في الأبحاث يعود إلى عدم وصول كل تيار إلى معالجة قضية الاستهلاك المستدام من جميع جوانبها، لذلك فإننا نعتقد أن الاستهلاك في إطار المنهج الإسلامي هو أشمل نظراً لما يتضمنه من أحكام وتوجيهات تضبط العملية الاستهلاكية من جميع نواحيها الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والبيئية طبعاً.

### المطلب الأول: الاستهلاك وأبعاد التنمية المستدامة

لمواجهة التحديات والمشاكل الكامنة في نمط المجتمع الاستهلاكي، يمكننا أخذ الركائز الثلاث للتنمية المستدامة كمرجع أساسي ومباشر لوضع نمط استهلاك يدمج التوجهات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بتوحيد مختلف التيارات الفكرية والعملية للاستهلاك (التي تركز على جانب واحد أو بعد واحد من الأبعاد الثلاثة) بغية تحقيق الاستدامة المنشودة على المستوى المحلي والعالمي، ومنه تحديد مسؤولية المستهلك في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

يمكننا تلخيص مكانة الاستهلاك المستدام من منظور التنمية المستدامة في الشكل التالي:

<sup>1</sup> -Binninger Anne-Sophie et Robert Isabelle,(2008) : « Consommation et développement durable » Vers une segmentation des sensibilités et des comportements, La Revue des Sciences de Gestion, 2008/1 n°229, pp 51-59.

## الشكل (4-2) : الاستهلاك من منظور التنمية المستدامة

### الاستهلاك محرك النمو الاقتصادي:

- خفض الاستهلاك الطفيلي و التخلص من الانفاق الزائد؛
- تحقيق العدالة في توزيع الدخل وذلك لزيادة الطلب الفعال؛
- نمو الاستهلاك يجب أن يكون أقل من نمو وسائل الانتاج؛
- توفير المنتجات الخضراء (العرض) والتحفيز لشرائها (الطلب) وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر؛
- الكفاءة في استخدام الموارد وترشيد استهلاكها؛



### الاستهلاك البيئي:

- الحفاظ على الرأس المال الطبيعي وعدم استنزافه؛
- الحفاظ على التنوع الحيوي؛
- تقليص التلوث (الهواء والتربة) الناتج من الأنشطة الاستهلاكية؛
- الحد من النفايات وتصنيفها وإعادة تدويرها؛
- الوعي البيئي للأفراد و سلوك استهلاكي يراعي الآثار البيئية؛
- المسؤولية البيئية للمؤسسات؛
- العدالة الاجتماعية و تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء؛
- التضامن والمشاركة الشعبية، المقاطعة؛
- نشر قيم ومبادئ جماعية من أجل تكوين طلب مستدام؛
- المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات؛

### الاستهلاك المسؤول اجتماعيا:

### المصدر: من إعداد الباحثة

**1- الاستهلاك والنمو الاقتصادي :** على الرغم من أن الاستهلاك يعتبر من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تشجع على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن هناك اختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين والبيئيين وحتى بين الاقتصاديين بين أنفسهم حول دور الاستهلاك والطريقة التي لا بد من إتباعها لتحقيق النمو الاقتصادي ، فمنهم من يشجع على الاستهلاك ولكن بطرق أفضل تحافظ على البيئة وتحقق النمو الأخضر، ومنهم من يطالب بتقليص الاستهلاك للحفاظ على الموارد المحدودة للأرض<sup>(1)</sup>.

إلا أنه وبصفة عامة نجد الاتفاق على أهمية تراكم رأس المال كعامل أساسي من عوامل

تحقيق النمو الاقتصادي، إضافة إلى التوصل إلى زيادة الانتاج السلعي وتكوين سوق داخلية لتحقيق

<sup>1</sup> - Consommation Durable, Synthèse des recherches menées dans le cluster consommation durable du PADD II , Quel rôle pour le consommateur ?, op cit, p 11.

الطلب الفعال، والحقيقة أن الزيادة في التراكم الرأسمالي ينبغي أن توفر باستمرار من خلال رفع انتاجية العمل، إضافة الى خفض الاستهلاك الطفيلي والإنفاق غير المنتج، والعمل على توسعة السوق الداخلية عن طريق تحقيق العدالة في توزيع الدخل وذلك لزيادة الطلب الفعال، ويجب أن ينمو الاستهلاك بمعدل أدنى من معدل نمو وسائل الإنتاج<sup>(1)</sup>، وكل ذلك يجب أن يتم في إطار مراعاة القيمة الكاملة للرأس المال الطبيعي.

ويمكننا إبراز طبيعة الدور الذي يلعبه الاستهلاك في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المقارنة بين التجربة الآسيوية وتجربة الدول الصناعية الأوروبية ، فهذه الأخيرة اعتمدت على مبدأ « زيادة استهلاك اليوم هو تنمية للغد »، وأيدت أفكار كينز هذا التوجه بزيادة الإنفاق العام لكي يرفع الاستهلاك الشعبي فيزداد الطلب الذي يشجع بدوره على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات النمو الاقتصادي. وعلى عكسها قامت تجربة دول آسيا اليابان ودول النمر على مبدأ معاكس هو: « تأجيل استهلاك اليوم هو تنمية للغد » ، أي إذا خفض المواطنون استهلاكهم فإن السلع سوف تعد للتصدير، وإذا أجل المواطنون استهلاكهم سوف يزداد ادخارهم حيث وصلت معدلات الادخار ما بين 30-40% وهي من أعلى المعدلات العالمية، ووظفت هذه الأموال في المصارف وبالتالي في إقامة المنشآت الصناعية الوطنية، حيث كانت جميع دول النمر لا تمتلك شركة واحدة على المستوى العالمي، في حين وصلت في عام 2005 إلى مستوى كبير، حيث تمتلك كوريا عشر شركات ضمن 500 شركة الأولى في العالم وتمتلك ماليزيا 10 شركات تم تصنيفها ضمن هذه الشركات و جميعها أنشئت بجهود وطنية وملكية وطنية<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - سعد حسين فتح الله، (1995): التنمية المستقلة ، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان، ص 63.  
<sup>2</sup> - علي كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سورية، ص 31-32.. متاح على الرابط:  
www.mafhoum.com/syr/articles\_07/kanaan.pdf اطلع عليه بتاريخ: 2014/03/20

وتفسير ذلك أن المواطنين إذا زادوا استهلاكهم اليومي ولم يدخروا فإن التراكم السريع الذي حصل لن يسرع عمليات البناء السريعة، أي أن الاستثمار والتراكم كان سيتطلب فترة أطول أين تحتاج دول النمر إلى 50 سنة لإنجاز ما أنجزوه خلال 25 سنة. إن العادات الاستهلاكية الآسيوية وطبيعة الديانة القائم على مبادئ الكونفوشية وتقديس العمل والاكتفاء بالاستهلاك الميسور والاهتمام بالادخار والبناء، ساعد على إنجاز تنمية اقتصادية واجتماعية كانت نموذجية في العالم حيث اعتبرها جون بيج الخبير الاقتصادي في صندوق النقد الدولي ( المعجزة الآسيوية) حيث أصبحت مثالا ونموذجاً يمكن للجميع تطبيقه<sup>(1)</sup>.

## 2- الاستهلاك البيئي (الأخضر): ركز هذا الجانب على العلاقة بين الاستهلاك والبيئة من خلال

إبراز دور الاستهلاك الشخصي للفرد في التدهور البيئي ، والعلاقة بين الاهتمام البيئي «environmental concern» والسلوك البيئي، وتحديد خصائص السوسيو - اقتصادية وال نفسية للشخص المهتم بحماية البيئة، فالمستهلك المهتم بالبيئة يعرف "كفرد له سلوك شرائي يتسق مع الحفاظ على النظام البيئي"، ما يدل على ان الشخص المهتم بالبيئة يحاول من خلال سلوكاته التقليل من التكاليف السلبية عليها، كما يلخص J.L. Giannelloni "الاستهلاك هو الفعل الذي تكون عواقبه متعددة على البيئة، والمستهلك المهتم بالبيئة يدمج هذه العواقب في قراره الشرائي"، داخل هذا التيار نجد تطور الأبحاث حول مفهوم التسويق الأخضر بمختلف أوجهه.

تيار آخر من الأعمال أكثر تشدد يعتمد على مقارنة المحافظين conservationniste ، التي تستند على تصور العالم منتهي محدود يستفيد من موارد محدودة وغير متجددة، وبالتالي هذا التيار يقترح ظهور مجتمع محافظ يسعى للحفاظ أو تحسين مستوى المعيشة من خلال تقليص الاستهلاك أو

1- على حنغان، المصدر سبق ذكره، ص 32.

الاستهلاك بطريقة مختلفة، كما يؤكد G. Fisk الذي أوصى بالحد من الاستهلاك الفردي ودعا إلى "الاستهلاك المسؤول" الذي يراعي الاعتبارات البيئية<sup>(1)</sup>.

لقد مكنت الأبحاث التي تناولت مواضيع الاستهلاك البيئي من فهم الجوانب النفسية والسوسيو ديموغرافية للمستهلكين المهتمين بقضايا البيئة، بحيث ينظر إلى الاستهلاك باعتباره مصدر المشكلة البيئية والحل يتمثل في إعلام وتربية المستهلك، فالهدف هو جعل المستهلكين مسؤولين عن بيئتهم الخاصة لذلك كان تركيز الاستراتيجيات حول الحملات الاعلامية بهدف توعية وتربية وتعليم المواطنين حول الآثار البيئية لسلوكنا نهم الاستهلاكية، على اعتبار أن اتجاهات المسته لكن تتأثر بدرجة الوعي البيئي لديهم.

تعتبر الدراسات التي تناولت المشاكل البيئية الناتجة من الأنشطة الاستهلاكية (تلوث الهواء والانبعاثات، النفايات، استنزاف الرأسمال الطبيعي، تدهور التنوع الحيوي) هي الأبرز في تحليل العلاقة بين الاستهلاك والتنمية المستدامة، وهو ما أهمل نوعا ما الجوانب الأخرى للتنمية المستدامة.

### 3- الاستهلاك المسؤول اجتماعيا : في هذا الجانب انقسمت نظرة الباحثين بين من يتبنون نظرة

موسعة للاستهلاك المسؤول اجتماعيا يأخذ بعين الاعتبار عدة أبعاد : البعد البيئي والاجتماعي والأخلاقي، والباحثين الذين يحرصون المفهوم في شراء المنتجات حسب درجة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، حسب F. Webster المستهلك المسؤول اجتماعيا هو فرد يأخذ بعين الاعتبار الآثار العمومية المترتبة عن استهلاكه الخاص، والذي يحاول استخدام قوته الشرائية لإحداث تغييرات في المجتمع<sup>(2)</sup>. أما François-Lecompte et Valette-Florence يعرف الاستهلاك المسؤول اجتماعيا

<sup>1</sup> - Binninger Anne-Sophie et Robert Isabelle, « Consommation et développement durable » Vers une segmentation des sensibilités et des comportements, op cit, p p 51-59.

<sup>2</sup> - François-Lecompte Agnès, (2009) : « La consommation socialement responsable : oui mais... », Reflets et perspectives de la vie économique, 2009/4 Tome XLVIII, p 91.

بأنه " شراء السلع والخدمات التي يعتقد بأن لها آثار إيجابية (أو أقل سلبية) على البيئة المادية أو على المجتمع، و/أو استعمال القوة الشرائية للتعبير عن الاهتمامات الاجتماعية والبيئية"<sup>(1)</sup>.

هذا فضلا عن الكتابات التي تركز على البعد الأخلاقي للاستهلاك، فحسب N.C. Smith استهلك "أخلاقيا" يعني استهلاك وفق مبادئ المجتمع والعمل ضمنا وفق ما يُعترف به بأنه "جيد"<sup>(2)</sup>، بالنسبة (1992) J.A. Muncy et S.J. Vittel الاستهلاك الأخلاقي يقاس بدرجة الصدق والأمانة في سلوك الفرد في فضاء الاستهلاك، بالنسبة لهم أخلاقيات الاستهلاك تعني: المبادئ والمعايير الأخلاقية التي توجه سلوك الافراد أو الجماعات عندما يحصلون ويستخدمون ويتخلصون من السلع والخدمات. فللعديد من الاتجاهات و الممارسات المرتبطة بالاستهلاك المسؤول تم إقتراحها في ال عديد من الدراسات (1997) Hansen et Schrader ، حيث إقترحوا نموذجاً للاستهلاك المسؤول ، يستند إلى إعتبرات أخلاقية هذا النموذج يميز بين أربع خصائص مطورة إنطلاقاً من التمييز بين الحاجة والرغبة<sup>(3)</sup>:

✓ الامتناع عن الاستهلاك بالبحث عن تلبية الحاجات دون استخدام المنتجات ( في بعض

الحالات إعادة النظر في الحاجات الأساسية)؛

✓ تقليص الاستهلاك؛

✓ شراء أو استخدام المنتجات والخدمات التي لها صفات (نوعية) مستدامة بيئياً واجتماعياً؛

✓ شراء أو استخدام منتجات وخدمات بديلة من طبيعة مختلفة التي تقدم حلول بيئية واجتماعية

مقبولة بيئياً.

<sup>1</sup> - Binninger Anne-Sophie et Robert Isabelle, op cit, p58.

<sup>2</sup> - idem, p 58.

<sup>3</sup> - Anne Marchand, Pierre De Coninck et Stuart Walker.(2005): La consommation responsable - perspectives nouvelles dans les domaines de la conception de produits, Nouvelles pratiques sociales, vol. 18, n° 1, 2005, p 44.



في نفس السياق نجد (Cooper 2000) حدد أهم خصائص هذا النمط من الاستهلاك ، والذي

إعتبره مغاير للاستهلاك الأخضر (تيار سنوات 80 )<sup>(1)</sup>، كما يوضح الجدول (2.2) الموالي:

**الجدول (2-2): خصائص الاستهلاك المسؤول اجتماعيا مقارنة بالاستهلاك الأخضر**

الاستهلاك المسؤول (المستدام)	الاستهلاك الأخضر
<ul style="list-style-type: none"> <li>• استهلاك أقل؛</li> <li>• يميل الى تطوير استهلاك يتجاوز الحاجات الاساسية السلبية؛</li> <li>• التأكيد على تغيير الاتجاهات وأنماط الحياة كعامل لتغيير: دور محدود للتكنولوجيا؛</li> <li>• التركيز على الاستهلاك: على الطلب؛</li> <li>• المستهلكون يبحثون عن تحديد بدائل للاستهلاك التقليدي؛</li> <li>• يفضل تغيرات كبيرة رئيسية والتي تعتبر ضرورية؛</li> <li>• يدعو الى تحسين نوعية الحياة من دون زيادة في الانتاج أو الاستهلاك للمنتجات والخدمات.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• شراء منتجات مختلفة؛</li> <li>• تصور إيجابي الى حد ما للاستهلاك، لكن تحت شكل مختلف؛</li> <li>• دور أساسي للتكنولوجيا كعامل للتغيير؛</li> <li>• التركيز على الجوانب المرتبطة بالإنتاج (المؤسسة)؛</li> <li>• المستهلكون يستجيبون للمعلومات التي قدمت لهم حول المنتجات "المناسبة"؛</li> <li>• يفضل التغيير التدريجي؛</li> <li>• النمو الاقتصادي التقليدي يستبدل بـ "النمو الأخضر"</li> </ul>

**Source** : Anne Marchand, Pierre De Coninck et Stuart Walker, La consommation responsable : perspectives nouvelles dans les domaines de la conception de produits, Nouvelles pratiques sociales, vol. 18, n° 1, 2005, p. 44

يمكن القول أن تيار البحوث التي تتناول " الاستهلاك المسؤول اجتماعيا " سلط الضوء على

جوانب عديدة من القضايا التي تثيرها التنمية ال مستدامة: حماية البيئة، العدالة، الأخلاق، التضامن

والمساواة...الخ، وبالتالي تبرز الدور الواسع للاستهلاك في سبيل تحقيق التنمية المستدامة،

<sup>1</sup> - Anne Marchand, Pierre De Coninck et Stuart Walker, op cit, p p 44-45.

فالإستهلاك المسؤول يتطلب تبني سلوكيات ومبادئ وقيم جماعية واسعة في المجتمع والتي في إطارها يصبح سلوك المستهلك نابع من مسؤوليته كمواطن اتجاه مجتمعه وبيئته التي يعيش فيها.

### المطلب الثاني: الإستهلاك وسلوك المواطنة البيئية

تركز المواطنة البيئية على إيجاد رادع ذاتي ينبع من داخل الإنسان ويدفعه الى حماية البيئة وصيانتها واحترامها وهذا هو جوهر المواطنة البيئية، وبهذا المفهوم فإن المواطنة البيئية تهدف بصفة عامة الى غرس مجموعة من القيم والمبادئ والمثل لدى أفراد المجتمع صغارا كانوا أم كبارا، لتساعدهم في أن يكونوا صالحين وقادرين على المشاركة الفعالة والنشطة في كافة قضايا البيئة ومشكلاتها، وبذلك يتطور مفهوم المواطنة ويصبح له مدلول أشمل يتعدى كون الإنسان مواطنا داخل وطنه، بل الى كونه عضوا نشيطا وفعالا وسط المجتمع البشري ككل، وبالتالي يصبح مواطن ذو صبغة عالمية يحمل على عاتقه مسؤولية أوسع نطاقا نحو بيئته ككل، ومنه يصبح مفهوم المواطنة البيئية والسلوك البيئي الصحيح ضرورة وجودية لبقاء الإنسان، ول يس فقط مجرد رغبة أو شعار له أن يختاره أو يرفضه.

وإن كان مفهوم المواطنة له تصورات مختلفة باختلاف المجالات والتخصصات : حقوق وواجبات، الاقتراع والتصويت، التطوع، النضال، التضحية،... الخ، فإن الإستهلاك المسؤول يعتبر من أهم مؤشرات المواطنة البيئية في الوقت المعاصر، بحيث يتضمن عدة ممارسات يقوم بها المستهلك كمواطن: فرز وإعادة تدوير النفايات، البساطة الطوعية، المقاطعة، شراء المنتجات الملتزمة<sup>(1)</sup>:

1- فرز وإعادة تدوير النفايات: فرز وإعادة تدوير النفايات من العمليات الاجتماعية المهمة في المجتمع،

فهي تعتبر مصدرا للتميز وتعكس درجة من الوعي والسلوك لدى المجتمع، فهي تسلط الضوء على

<sup>1</sup> - Nil Ozcaglar Toulouse (2005). Apport du concept d'identité à la compréhension du comportement du consommateur responsable : une application à la consommation des produits issus du commerce équitable, Thèse de Doctorat en Sciences de gestion, Université Lille II, France, pp 26- 32.

جانب مهم متعلق بـ: كيف يرى المستهلك ويمارس وطنيته، بحيث أن الانسان الذي يقوم بذلك يعتبر إنسان مسؤول أو أحسن مواطن لأن بتصرفه ذلك يسمح بإطالة عمر المنتجات التي تعتبر غير قابلة للاستعمال، تقليص حجم النفايات وبالتالي حجم الآثار البيئية التي يسببها نشاطه الاستهلاكي<sup>(1)</sup>، ففي دراسة لـ CREDOC-ADEME نصف الفرنسيين يعتبرون أن أحسن دور يمكن أن يلعبه المستهلك الفردي للحفاظ على البيئة هي " التخلص من النفايات وفرزها"<sup>(2)</sup>.

حسب Robert-Kréziak عملية إعادة تدوير النفايات تعتبر عملية أساسية انطلاقاً من ثلاث اتجاهات<sup>(3)</sup>:

- الأول متعلق بالحجم الكبير للنفايات، وعملية الدفن التي يمكن أن تشكل تهديداً على البيئة والحياة؛

- الثاني متعلق بتبذير وإضاعة الموارد الطبيعية والصحة؛

- الثالث يعكس التوجه نحو حماية الثروة على المدى البعيد.

إن التزام ومشاركة الأسر في عملية الفرز الاختياري ينقسم حسب Jolivet إلى طريقتين،

فالطريقة الأولى تكون على مستوى المنبع عن طريق اختياراتهم الاستهلاكية، بالالتزام بتقليص حجم

النفايات من خلال شراء المنتجات بالجملة أو عبوات صديقة للبيئة (éco-recharges) مثلاً، والثانية

على مستوى المصب عن طريق الاستغلال الجيد للبنية التحتية لتجميع النفايات مثلاً بوضع كل نوع

من النفايات في مكانها المناسب من أجل تجميعها، وعلى هذا المستوى تبرز كذلك دور الدولة من

<sup>1</sup> -Jolivet . P, (2001) : Le recyclage des déchets ménagers : une figure de citoyenneté, Le Courrier de l'environnement de l'INRA, n° 44. p 38.

<sup>2</sup> - Nil Ozcaglar Toulouse, op cit, p 27.

<sup>3</sup> -Robert-Kréziak . D, (1998) : Les motivations de la consommation verte - une approche par les chaînages cognitifs, Thèse de Doctorat en Sciences de gestion, Université de Grenoble 2, France, p 379.

خلال توفير هذه البنى التحتية، سياسة للضرائب مثلاً، ضريبة على النفايات تحفز على سلوك تقليص كمية النفايات والعقلانية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

أيضاً نجد أسلوب آخر يقوم به المستهلك المسؤول في إطار إعادة التدوير وهو "أحياء المنتجات" المستخدمة من خلال طريقتين : الأولى من خلال Bricoler اصلاح المواد المستخدمة (على سبيل المثال إعادة استخدام عبوات الزجاج أو البلاستيك في تخزين المواد الغذائية )، اصلاح الأثاث و الأجهزة الكهرومنزلية من أجل إطالة مدة استخدامها و عمرها، أما الثانية التردد على أسواق المنتجات المستعملة ( les marchés d'occasion )

إن تحليل سلوك فرز النفايات لا يقوم فقط على أساس احتساب المنافع أو ال فوائد، بل يتعداه الى تولد وعي بالمشاركة في سيرورة عملية شاملة، تتم في إطار التأسيس للمواطنة البيئية<sup>(2)</sup>.

من خلال التزام الفرد المواطن بصفة المستهلك المسؤول فإنه يبحث عن ايجاد طريقته المناسبة للتعبير عن احتجاجه والعمل على تحطيم النظام التقليدي القائم على الرزعة الاستهلاكية، وإيجاد روابط اجتماعية والتخلص من الفردية المعاصرة ، واستخدام المنتجات المستعملة وتجنب التبذير.

## 2- البساطة الطوعية ( La Simplicité Volontaire ) مفهوم البساطة الطوعية درس من زوايا مختلفة،

فهو اليوم يعبر عن الرغبة في ايجاد السعادة من خلال العمل أقل، الرغبة أقل، انفاق أقل، هذا المشروع ليس مستمد فقط من منطق التفكير الأخلاقي، بل أيضاً هو نتيجة زيادة الوعي بالآثار السلبية للرزعة الاستهلاكية على المجالين البيئي و الاجتماعي، فعبارة البساطة الطوعية تفسر من خلال : أولاً كلمة "طوعية" التي تؤكد على الجانب المقصود والمعتمد والارادي للسلوك، أما كلمة "بساطة" تلخص

<sup>1</sup> - Jolivet . P, op cit, pp 35-36.

<sup>2</sup> - idem, p36.

مشاعر أنصار هذا التيار الذين يجدون النزعة الاستهلاكية أو عملية الاستهلاك "معقدة" وغير ضرورية لذلك فهم يبحثون عن العيش البسيط البعيد عن تعقيدات وأمراض المجتمع الاستهلاكي<sup>(1)</sup>. بالنسبة لـ Leonard-Barton الهساسة الطوعية تشير الى المستوى الذي يختاره الفرد لنمط حياته، بحيث يكون مصمم على تحقيق أقصى سيطرة على انشطته اليومية وتقليل استهلاكه ونفقاته، بالنسبة لـ Mazza هي الحركة التي تتضمن عدة اتجاهات وثقافات : الحياة البسيطة، التقشف، تقليص الاستهلاك، نمط حياة مستدام<sup>(2)</sup>.

بالنسبة لـ Elgin البساطة الطوعية هي مجموعة من أساليب الحياة تتميز بـ<sup>(3)</sup>:

- بساطة خارجية وغنى داخلي؛
- ايجاد تناسق وتناغم بين الأوجه الداخلية والخارجية للحياة؛
- القضاء على الجوانب السطحية للحياة من أجل الحفاظ على الوقت والطاقة لتطوير الجوانب الجوهرية.

عالم الاجتماع Etzioni يضيف ويؤكد بأن البساطة الطوعية هي أكبر من أن تكون مجرد حركة ضد الاستهلاك، فهي البحث بطريقة مقبولة سياسيا عن العيش في مجتمع مستدام، ويؤكد على أنها مفهوم معقد لأنها تعنى بتغيير أنماط الحياة، واقترح ثلاث أنماط من الأشخاص البسطاء حسب درجة انخراطهم والتزامهم<sup>(4)</sup>:

- البسطاء (*downshifters*) الذين يقلصون من حجم استهلاكهم ودخلهم من دون احداث تغييرات عميقة في أسلوب حياتهم.

<sup>1</sup> - Nil Ozcaglar Toulouse, op cit, p 27.

<sup>2</sup> - idem, pp 27-28.

<sup>3</sup> - idem, p 28.

<sup>4</sup> - idem, pp 28-29.

- البسطاء بقوة: وهم الذين يعيدون هيكله حياتهم بطريقة كبيرة، ويشير أساساً للأشخاص الذين لهم مهنة ذات راتب ولكن مرهقة، يقررون الانسحاب بحياتهم نوعاً ما أي بمكاسب أقل، وانفاق أقل ويكون لهم وقت أكبر للترفيه والتنزه.
- البسطاء بالكامل: الذين يرفضون تماماً النزعة الاستهلاكية، فلسفة متماسكة أو أخلاقيات الحياة، يقررون العيش في المدن الصغيرة أو في الأرياف من أجل تبسيط حياتهم وهناك العديد من التنظيمات لهذه الحركة خاصة في العالم الغربي، فنجد مثلاً في كيبك (كندا)، مجموعة البساطة الطوعية لكيبك (GSVQ) التي تعتبر البساطة الطوعية بأنها<sup>(1)</sup>:
- حركة اجتماعية تسعى لمعالجة مشاكل متعددة في المجتمع متعلقة من جهة بالافراط أو الزيادة (الافراط في الاستهلاك، الافراط في القروض، الافراط في العمل، الافراط في استغلال الموارد... الخ)، ومن جهة أخرى الحرمان من (الوقت، الصحة البدنية والذهنية، العلاقات الانسانية المتناغمة، الروحانية... الخ).
- البحث عن التوازن في تحقيق السلم والوثام على المجال الفردي والجماعي، وتحقيق الغاية بالوصول الى مستوى الحكمة.
- التنمية الشخصية من أجل الحد من الفوضى - المادية وغير المادية - التي تشوش علينا وتصرفنا عن تطلعاتنا العميقة، وأن نكون أكثر اتساقاً مع قيمنا.
- تنمية اجتماعية، من خلال ممارسات جماعية تهدف الى تحقيق مجتمع مستدام، قائم على العدالة الاجتماعية والتضامن والاحترام الضروري للطبيعة.
- البساطة الطوعية ليست جديدة أو تراجع للوراء، ليست طائفية أو دينية، لا تبحث عن الكمال، ولا الحكم على الآخرين أو هي مصدر ازعاج للاقتصاد.

<sup>1</sup> - www.gsvq.org . consulté le : 01/04/2014.

- حركة البساطة الطوعية هي متعددة الاتجاهات والبدائل مثل: البيئة، اعادة التدوير والاسترجاع، الاستهلاك العقلاني المسؤول، الزراعة العضوية، التنمية الشخصية والروحية... وما الى ذلك .

وفي فرنسا نجد أتباع عدم النهو (décroissance) ومكافحة الاعلان والتي تحمل اسم (Casseurs la Pub) بحيث تعتبر الناطق باسم هذه الحركة مبدأها : " اعادة اكتشاف متعة العيش عن طريق الحد من احتياجاتك، المقاومة غير العنيفة هي البساطة الطوعية، أية متعة ستجدها عندما تعيش متحررا بالتخلي عن السيارة والتلفاز والهاتف النقال والثلاجة وغيرها من المواد التي يفرضها الاعلان، أية سعادة عند تنمية الذات والعلاقات الاجتماعية وانتحار النمو الاقتصادي، إذا ارفض التلاعب والمضاربة، التعبئة و الاعلان، كونوا أطرافا فاعلين في حياتنا، ساهموا في عدم النمو الذي يضمن الاستدامة، يعيش الوفاء، الاعتدال، يعيش التقشف السعيد"<sup>(1)</sup>.

إن رواد هذا التيار يؤكدون على ضرورة تحول المستهلك السلبي الى مواطن فعال ومسؤول من خلال التعبير عن اختياراته لنمط الحياة و الاستهلاك، هذا المواطن المسؤول لا ينظر اليه "كمحكوم" بل يجب أن يكون "كحاكم" له قوة ونفوذ ناتج " من سلطته الشرائية"، وهناك العديد من الأفكار لتحقيق ذلك منها: الامتناع عن الاستهلاك في بعض الحالات، اعادة تقييم الاحتياجات والرغبات، تقليص الاستهلاك، حيث تكون للنوعية الاسبقية عن الكمية، أيضا بالبحث عن بدائل في الشراء أو استخدام المنتجات لإيجاد حلول مقبولة نسبيا اجتماعيا وبيئيا وثقافيا، رواد هذا الفكر يريدون تحقيق هدفين :

العيش بطريقة جيدة كأفراد أو كمواطنين والمشاركة في بناء مجتمع مستدام<sup>(2)</sup>.

ولقد حدد Burch 09 خصائص لهذا التيار<sup>(3)</sup>:

- نبذ ثقافة الاستهلاك؛

<sup>1</sup> – Rémy E. (2004), De Que Choisir ? à Casseurs de Pub: L'émergence de nouvelles figures consoméristes, Actes des 9èmes Journées de Recherche en Marketing de Bourgogne, Dijon (4-5 Novembre 2004), p 19.

<sup>2</sup> –Anne Marchand, Pierre De Coninck et Stuart Walker. Op cit, p48.

<sup>3</sup> – idem, p 49.

- الاستقلالية المبنية على الوعي الاجتماعي؛
- مراجعة اختيارات الاستهلاك وتفضيل أنماط صديقة أكثر للبيئة؛
- تبني نهج واعي ومدروس للحياة بدلا من سلوك غير واعي ومتهور ومندفع ومتسرع؛
- اختيار الأنشطة التي تعزز التنمية البشرية؛
- تطبيق مبادئ تعكس سبيلا صحيا شاملا؛
- التعاون؛
- الوعي والحياة الروحية؛
- انشاء علاقات تبادلية غير عنيفة ورحيمة ومستدامة بين الأفراد، تسهم في تحقيق الرفاه الفردي والجماعي.

وفي اطار التأكيد على ضرورة تحمل المسؤولية كمواطنين، يعتقد الأفراد طوعيا اتجاهات ومواقف وأنماط حياة تعزز انماط الاستهلاك المستدامة، وعند القيام بذلك فإن المواطنين يشاركون بفعالية وإيجابية في مشروع أكبر وهو التنمية المستدامة.

### 3 - المقاطعة Le Boycott : تعتبر المقاطعة ظاهرة ذات تأثير كبير في ظل تطور تكنولوجيايات

الاعلام والاتصال، فالمقاطعة تظهر الجانب السلبي للاستهلاك المسؤول وبمثابة عمل ايجابي في مجال الاستهلاك.

وفي تحديد لمفهوم المقاطعة يجب التمييز بين سلوكين يتخذهما المستهلك في عملية الشراء :  
الأول المقاطعة كعملية مقاومة ايجابية Buycott تهدف للدفاع عن المصالح البيئية والاجتماعية ، فهي عملية تشجع المؤسسات التي لها ممارسات ايجابية من خلال شراء منتجاتها والتي تسمى المنتجات الملتزمة (العنصر الموالي) ، أما الثاني بمفهوم Boycott فهو العكس بحيث المقاطعة هنا كما يعرفها Laidler بأنها " جهود منظمة لجذب وإقناع الآخرين لقطع علاقاتهم الاقتصادي والاجتماعية مع أطراف



أخرى"، بالنسبة لـ Smith "استعمال المستهلك بطريقة منظمة لسلطته في الامتناع عن الاستهلاك".  
بالنسبة لـ Friedman "الرفض الجماعي لشراء سلع وخدمات مؤسسة ما أو موزع ما له ممارسات تجارية أو اجتماعية تعتبر غير صحيحة"<sup>(1)</sup>.

ومن هنا فإن أهم العناصر التي تتضمنها المقاطعة بمفهومها الثاني تتمثل في:

• كسر العلاقة التجارية؛

• من طرف المستهلكين من خلال عملياتهم الشرائية؛

• بطريقة جماعية؛

• بطريقة منظمة، من خلال جماعات رسمية، أو جماعات عفوية ظرفية.

بالنسبة لـ Kozinets et Handelman يؤكدان على جانبين من جوانب المقاطعة: الأول أنه يميل للسلوك "الفردية" بحيث انها تسمح بالتعبير عن "التفرد" للشخص وعدم الامتثال (عملية خارجية) والجانب الثاني يتمثل في سلوك "التحول الأخلاقي من خلال الوصول الى السمو الاخلاقي (عملية ذاتية)، بصفة عامة يمكن القول أن المقاطعة تعتبر كمحاولة الأفراد و المجتمع لفرض الرقابة على عالم الأعمال<sup>(2)</sup>.

هناك العديد من التوجهات في انشاء المقاطعة، بحيث يمكن أن تكون لسبب محدد (الاحتجاج

على قرارات حاوية للمؤسسة ) أو للتعبير عن مطالب أكثر عمومية (الاحتجاج ضد المجتمع

الاستهلاكي والتوجهات الاحتكارية للرأسمالية)، كما انها قد لا توجه مباشرة الى المستهدف الذي يجب

عليه تغيير ممارساته، بل يمكن أن تكون هناك مرحلة وسيطة حتى يكون هناك نوع من الضغط على

<sup>1</sup> -Karine Depardon, Catherine Papetti,(2013) : Influence du consommateur socialement responsable sur l'engagement éco-citoyen des entreprises. le cas CarrotMob, Working paper n° 3-2013, Laboratoire REGARDS (EA 6292), Université de Reims Champagne-Ardenne , France , pp 2-3.

<sup>2</sup> - Nil Ozcaglar Toulouse, op cit, p35.

المستهدف. بصفة عامة فإن الأسباب الرئيسية الكبرى التي تحت المستهلكين على المقاطعة حسب

Fourest يمكن شملها في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:

- سياسة دولة ما (مقاطعة المنتجات الاسرائيلية على خلفية القضية الفلسطينية، والشركات الأمريكية التي ينظر لها كرمز للامبريالية الأمريكية)؛
- الدفاع عن الصحة؛
- الدفاع عن البيئة؛
- عدم الاتفاق مع السياسات الاجتماعية و/أو الاجرة للشركة؛
- الدفاع عن الحيوانات ضد التجارب عليهم مثلا أو استعمالهم في انتاج منتجات الزينة وغيرها؛
- التمييز الجنسي او العنصري؛
- انتهاكات أخلاقية.

يمكن تقييم المقاطعة من خلال عنصرين : فعاليتها ونجاحها، ففعالية المقاطعة تقاس

بالانخفاض في حجم المبيعات للمنتجات المستهدفة، أما نجاحها فيقاس بمدى تحقيق الاهداف السياسية الموضوعة.

تجدر الاشارة الى أن تحليل المقاطعة يتم وفقا للإهتمامات الأخرى للمستهلكين والتي تتعلق بعلامة

واحدة خاصة بالمؤسسة او بالمؤسسة ككل، بحيث تؤكد دراسة الميدانية لـ Burke, Milberg et Smith

(1993) بأن المقاطعة يمكن أن تمس علامة واحدة ولا نفس العلامات الاخرى للشركة (حتى لو كانت

العلاقة بينهم معلومة) غير ان هذه الدراسة شملت المؤسسات التي لها منتجات وعلامات متنوعة وجد

متمايزة ، لذلك فان هذه النتيجة لا يمكن ان تكون صحيحة في كل القطاعات<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> -Fourest C, (2005) : Face au boycott - l'entreprise face au défi de la consommation citoyenne, Edition Dunod, Paris, France , p45 .

<sup>2</sup> - Nil Ozcaglar Toulouse, op cit, p33.

وعلى سبيل المثال العلامة Lu قررت غلق مصنعها Evry وتسريح 570 عامل في مارس 2001، حركة المقاطعة التي نظمت لم تستهدف Lu فقط بل Danone (التي تعتبر كمسؤول عن هذا التسريح بالرغم من أرباحها العالية )، فالمقاطعة استهدفت كل مجمع Danone وبالخصوص فرع منتجات الألبان لأنه يعتبر الأكثر تمثيلا للمجمع، وهو ما تسبب في انخفاض 10% من مبيعات المنتجات الطازجة<sup>(1)</sup>.

#### 4 - شراء المنتجات الملزمة: <sup>(2)</sup> ان المستهلكين في اطار المقاطعة لهم توجه لعدم شراء منتجات

لمؤسسات التي تعتبر في نظر المجتمع لها ممارسات غير سليمة، وبالتالي فإن عملية شرائهم توجه لشراء واستهلاك منتجات المؤسسات التي تعتبر جيدة في نظر المجتمع، وبالتالي فإن هذا الشراء الملتمزم يعتبر كفرصة لتطوير المنتجات الملتمزمة لها قيمة اخلاقية مضافة. يعتبر Tey بلق عملية شراء المنتجات الملتمزمة يدخل في إطار الاستهلاك المسؤول أين يتطلب وجود إدراك و ورغبة من المستهلك لدعم المقاصد التي يصبوا اليها المنتج.

وفي مختلف الدراسات نجد هناك نموذجين من الالتزام : الالتزام بشراء منتجات لها خصائص

بيئية والتي تسمى في الأ دب التسويقي المنتجات الخضراء، والثاني الالتزام بشراء منتجات لها خصائص اجتماعية.

بتزايد الوعي البيئي العالمي و المحلي، طرحت في الأسواق العديد من المنتجات الجديدة تزامنا

مع بروز سلوكيات شرائية جديدة كلها تدمج الاعتبارات البيئية، فبيما يتعلق بالمواد الغذائية مثلا، فالأخذ بلاعتبارات البيئية نجده في جوانب: المزروع محليا، الزراعة العضوية و /أو مراعات المواسم

(لتجنب التجميد والافراط في استغلال الطاقة )، أيضا م نتجات مختلفة ذات تصاميم بيئية وهي

المنتجات الخضراء تحمل مختلف العلامات البيئية.

<sup>1</sup> - Nil Ozcaglar Toulouse .op cit, p31.

<sup>2</sup> - idem, p36.

ففي ظل تطور تقنيات الاتصال والانفتاح العالمي و الدور الكبير الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية مع تطور معايير و قواعد التجارة الأ خلاقية والتي يجب على منظمات الأ عمال احترامها (مثل حقوق الإنسان تشغيل واستغلال الأطفال، الاحتيال، العنصرية ...)، مع تزايد الوعي لدى المستهلكين بضرورة الالتزام الاجتماعي والأ خلقي، نجد توجه استراتيجي من طرف المؤسسات نحو ابراز القيمة الاجتماعية لأعمالها في منتجاتها من أجل الاستجابة لتوجهات المستهلكين الذين يلتزمون اجتماعيا من خلال شراء منتجات الشركات التي تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية وتمارس تجارة أخلاقية وعادلة، فمنتجات هذه الأخير تسمى منتجات ذات خصائص اجتماعية.

### المطلب الثالث: الاستهلاك في إطار المنهج الإسلامي

ينظر الاسلام للاستهلاك على أنه أمر فطري للانسان، وكل ما كان كذلك فلا يمن ع منه الاسلام، بل يقف منه موقف الحث والترغيب، ذلك لأن بقاء الانسان و استمرارية نوعه، ليعمر الأرض ويكون خليفة فيها ويعبد الله لا يتأتى إلا بالاستهلاك، و لهذا فالاستهلاك في نظر الاسلام، ومن ثمة نظر الاقتصاد الإسلامي أمر فطري وديني، لما يتوقف عليه من مطلوبات دينية.

#### 1 +الاستهلاك وسيلة لا غاية وهو عبادة من العبادات: الاستهلاك في الغرب هو الغاية النهائية من حياة

الانسان، وفي إطار ذلك فإن الفرد يستهلك ما شاء بهدف المتعة الدنيوية، حتى أصبح المستهلك في الغرب يقول : أنا موجود بقدر ما أملك و أستهلك، بينما الانسان المسلم، و ان استمتع باستهلاكه إلا أن الاستهلاك يبقى وسيلة وليس هدفا في حد ذاته، فالمسلم يستهلك ليعيش وهو يعيش ليعمر الأرض ويعبد الله ويسعى في نيل الثواب.

إن الاستهلاك في الاسلام انما هو استجابة لأمر الله عز وجل ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من

طيبات ما رزقناكم و اشكروا الله ان كنتم اياه تعبدون ﴾ (سورة البقرة آية 172)، والمقصود بالطيبات

نتاج العمل الطيب الصالح فقط، أما الخبائث فهي نتاج الأعمال غير الصالحة، لذا فإن المسلم عند استجابته لهذه الدعوة باستهلاك الطيبات فقط يحقق أمرين، أولهما ما يترتب ع ليه من منافع مادية ملموسة تقيم حياة الانسان وتعمل على استمرارها (تحقيق قيمة أخلاقية في دنيا الأعمال )، وثانيهما تقويم الانسان لنفسه وجوارحه لتنتم العبادة بالشكل السليم الصحيح، وبهذا يكون من أبرز سمات المنهج الاسلامي في الاستهلاك أنه عبادة من العبادات الشرعية التي يتقرب بها العبد الى الله تعالى والعمل وفق أحكام الشريعة وتوجيهاتها.

## 2- ضوابط الاستهلاك في الاسلام : وفي مجال ضوابط الاستهلاك الاسلامي الأخذ بمبدأ الاعتدال

والترشيد الذي يعني الالتزام بالوسطية كما في قول الله سبحانه وتعالى ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ (سورة الفرقان آية 67)، وقوله عز وجل ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (سورة الأعراف آية 31)، وقوله تعالى ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ (سورة الاسراء آية 29)، وبذلك يكون سلوك المستهلك المسلم بعيدا عن الافراط أو التفريط فلا مجال في الاسلام للتقتير والبخل و للاسراف والتبذير، لأن الاسراف هو الجهل بمقادير الحقوق، أما التبذير فهو الجهل بمواقع الحقوق وكلاهما يعني استهلاك الأموال واستخدامها في طرق غير مشروعة سواء كان هذا الاستخدام في مباح تم تجاوز الحد فيه أو فيما هو محرم أصلا.

كما أن مفهوم اللذة والمتعة والمنفعة - والتي أدت في المجتمع الاستهلاكي الغربي الى النزعة الاستهلاكية المادية وما نتج عنها من أثار سلبية على البيئة والمجتمع- ، ترتبط في الاقتصاد الاسلامي بالحكم الشرعي اتفاقا واخت لافا و إن من الخطأ أن توضع اللذة كغاية قصوى للأفعال الانسانية، كما أن صيغ المفاضلة وفق النظرية الاسلامية ترتبط بإدخال عامل الثواب والأجر في الحياة الآخرة باعتباره احدى المؤثرات على شكل المفاضلة وطبيعتها، كما أن اشباع حاجات الآخرين

والقيام بالالتزامات العقائدية يدخل عاملاً مؤثراً في سلم المفاضلة والاختيار في الاقتصاد الإسلامي، في حين تعتبر القيود الشرعية عاملاً من عوامل الهداية والتوجيه لتحقيق السلوك المتزن للمستهلك في الاقتصاد الإسلامي، وهو ما يدل على مكانة اشباع المنفعة الروحية في سلوك المستهلك المسلم (1). كما جاء في حديث للنبي صلى الله عليه وسلم رواه الترمذي عن أنس بن معاذ أنه قال "من ترك اللباس تواضعاً لله وهو يقدر عليه دعاه الله يوم القيامة على رؤوس الخلائق حتى يخيره من أي حلل الإيمان شاء يلبسها"

والزهد في الإسلام حالة خاصة من التعامل مع النعم والطيبات التي أباحها الله تعالى لبني البشر، هذه الحالة لم تصل إليها جميع الأفكار والأيدولوجيات الوضعية على اختلاف فلسفاتها وطروحاتها، فهو يعني التنازل عن جزء من سلة السلع الاستهلاكية المحددة بحد الكفاية، فإذا ما تم التنازل عن هذا الحد الذي هو القوام إلى القدر المسموح به وهو حد الكفاف فإنه يمثل حالة من أحوال التربية الروحية في الفكر الإسلامي والذي نجده في قوله سبحانه وتعالى ﴿اعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال و الأولاد﴾ (سورة الحديد الآية 20)، وقوله صلى الله عليه وسلم "كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل"، أما إذا تم التنازل عن حد الكفاف بحجة الزهد فهذا ما لا تقره أحكام الشريعة لأنه يؤدي إلى تعطيل وهدر الموارد البشرية بأبعادها عن حلبة النشاط الاقتصادي والذي يتمثل في عمارة الأرض (2)، كما في قوله تعالى ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحاً﴾ (سورة المؤمنون آية 51)، كما في قوله تعالى: ﴿قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق﴾ (الأعراف آية 32)، وقول النبي صلى الله عليه وسلم "إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده" رواه الترمذي، وبهذه الحالة يربط الاستهلاك بالدخل، فكلما

<sup>1</sup> - عبد الستار إبراهيم الميمني، المصدر سبق ذكره، ص 422.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 420.

ارتفع الدخل يزداد استهلاك الفرد من السلع ولا يجوز التقشف أو البخل لمن لديه الامكانيات والظروف المناسبة وكانت السمة الأساسية للاستهلاك هي التوسط في الإنفاق .

كما أن الاستهلاك في الاسلام يهدف أولاً الى توفير الاحتياجات الأساسية للفرد والمجتمع وهي السلع الضرورية التي بها يتم حفظ الحياة وأداء الواجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن، ويجب أن يتعاون جميع أفراد المجتمع على توفيرها، مع قيامهم بأداء الحقوق عليهم لمن يعولهم من اقربائهم وجيرانهم، وقد جعل الاسلام ذلك في مرتبة الجهاد في سبيل الله نصرته لدينه، ويقول جل جلاله ﴿ علم ان سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم خير تجوده عند الله هو خيراً وأعظم أجراً واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ﴾ (سورة المزمّل آية 20).

ويقول عليه الصلاة والسلام " ان الأشعرين<sup>(1)</sup> إذا أرملوا في الغزو أو أقل طعام عيالهم بالمدينة جعلوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم أقتسموا بينهم في إناء واحد، فهم مني و أنا منهم"<sup>(2)</sup>.

مثل هذه الاستنتاجات المبنية على الآيات القرآنية وسنة محمد صلى الله عليه وسلم ، تعتبر اشارة تسبق بقرون كثيرة ما تحاول النظريات الاقتصادية و الادارية والاجتماعية المعاصرة الوصول اليه (أو وصلت اليه) من أن النزعة الاستهلاكية و الانفاق الزائد يؤدي في ظروف محدودية العرض الى تضخم من ثم ارتفاع أسعار الفائدة في ا لاقتصاديات المبنية على الربا، كما حصل في الأ زمة

<sup>1</sup> - هو قبيلة أبي موسى الأشعري.

<sup>2</sup> - الامام الحافظ بن حجر العسقلاني، (2004): فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت، لبنان، ص130.

المالية العالمية 2008 أن الانفاق الناقص يؤدي الى الكساد والانكماش ومن ثم الركود كما وقع سنة 1929 مما دفع جون كينز الى التفكير ضمن سياسة الانفاق الحكومي لتعويض انفاق الأفراد<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> - بشير مصيطفي، (2011): دور الوسطية في تحقيق السلم الاجتماعي- ملامح الوسطية في السلوك الاقتصادي للإنسان المسلم ، مجلة الإرشاد والاطلاع، المداوي الأول ، الجزائر، ص28.



إن التطورات البيئية في العقود الأخيرة أفرزت نقاشا جادا وحادا حول علاقة الاستهلاك بالمشاكل البيئية التي تعيشها الكرة الأرضية، فأصبح الاستهلاك في صلب الاهتمامات والنقاشات الخاصة بالتنمية المستدامة على المستوى الدولي، إلى أن جاء الاعتراف الرسمي في قمة الأرض (قمة ريو 1991) على أن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تعتبر السبب الرئيسي في التدهور الكبير والمستمر للبيئة.

إن التزايد في الوعي على المستوى العالمي بضرورة تغيير أنماط الاستهلاك الحالية والتحول إلى أنماط استهلاك مستدامة، يستند إلى عدة حقائق مرتبطة بتزايد الضغوطات على البيئة وندرة الموارد، فالإنتاج العالمي الإجمالي زاد بما يقرب من سبعة أمثال ما كان عليه منذ 1950، حيث بلغ 46 تريليون دولار في 2001، في حين زاد عدد سكان الكوكب بأكثر من الضعف حيث ارتفع إلى 6.2 مليار نسمة في 2001. وقد أدت هذه الاتجاهات الأساسية إلى حدوث زيادة سريعة في إنتاج واستهلاك الطاقة والمواد وطائفة واسعة من السلع الاستهلاكية.

فلقد زاد الاستهلاك العالمي للنفط وإنتاج الورق بأكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ أوائل الستينات، في حين زاد إنتاج الألمونيوم بأكثر من خمسة أمثال ما كان عليه، في المجموع 60 مليار من الموارد تستخرج في كل سنة، وهي 50% أكثر من ثلاثين سنة مضت.

أصبح الاستهلاك المستدام كمحور أساسي وحجر الزاوية في السياسات والجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة سواء على المستوى الدولي أو المحلي، وهو ما تحاول العديد من الدول تجربته، كما تم تناوله في الفصل الرابع من الأجندة 21 التي تطالب دول العالم والدول المتقدمة بصفة خاصة من تبني سياسات تشجع على الاستهلاك المستدام.

# الفصل الثالث

## مقدمة الفصل

عند الحديث عن دور الاستهلاك في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة كما تطرقنا في الفصل السابق، فإن المقصود هو جميع التصرفات والسلوكيات التي يقوم بها المستهلك عند قيامه بالعملية الاستهلاكية، وحتى يساهم هذا المستهلك في الحفاظ على البيئة يجب أن يكون سلوكه الاستهلاكي موجه بيئياً.

ويعتبر السلوك البيئي للمستهلك جزء من الأفعال والتصرفات والقرارات التي يتخذها المستهلك في حياته اليومية، وفي حقيقة الأمر أن ال سلوك البيئي للمستهلك ( سلوك المستهلك الأخضر ) لا يختلف بشكل جوهري عن سلوك أي مستهلك آخر، ولكن الاختلاف الأساسي أن المستهلك الأخضر يأخذ بعين الاعتبار النتائج والآثار التي قد تحدثها تصرفاته وقراراته الاستهلاكية على البيئة.

كما تعتبر دراسة سلوك المستهلك البيئي جزء لا يتجزأ من دراسة السلوك البشري العام، حيث تهتم دراسة سلوك المستهلك بالأنشطة والتصرفات والقرارات التي يقوم بها المستهلك من أجل اشباع حاجاته و رغباته، وفهم الآليات والعوامل التي تؤثر في تلك التصرفات والقرارات، وبالتالي تتميز دراسة السلوك البيئي للمستهلك بالصعوبة والتعقيد الذي يميز طبيعة السلوك البشري.

السلوك البيئي للمستهلك مثله مثل أية سلوك استهلاكي، يتأثر بعدة عوامل، وإن فهمه وتحليله ومحاولة التنبؤ به والتأثير فيه يمر حتما عبر تحديد هذه العوامل والمؤثرات، وهو ما سوف نحاول معالجته في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول : مدخل لدراسة السلوك البيئي للمستهلك؛

المبحث الثاني: الوعي البيئي كاتجاه محدد للسلوك البيئي؛

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السلوك البيئي للمستهلك.

## المبحث الأول: ماهية السلوك البيئي للمستهلك

إن مساهمة المستهلك في الحفاظ على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون من خلال سلوكياته الاستهلاكية والشرائية، لذلك فإن السلوك البيئي هو جزء لا يتجزأ من الأفعال والتصرفات والقرارات التي يتخذها المستهلك في حياته اليومية، وفي حقيقة الأمر أن السلوك البيئي للمستهلك أو سلوك المستهلك الأخضر لا يختلف بشكل جوهري عن سلوك أي مستهلك آخر، ولكن الاختلاف الأساسي أن المستهلك الأخضر يأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية أو الإيجابية التي قد تحدثها تصرفاته وقراراته الاستهلاكية على البيئة

### المطلب الأول : تحليل ودراسة سلوك المستهلك

تعتبر دراسة سلوك المستهلك جزء لا يتجزأ من دراسة السلوك البشري العام، وبالتالي تتميز دراسة سلوك المستهلك بالصعوبة والتعقيد الذي يميز طبيعة السلوك البشري.

- 1 - مفهوم سلوك المستهلك: المستهلك في جوهره هو الانسان الذي يتعايش مع المجتمع وفي ظل بيئة مفتوحة ومتواصلة لكي يبقى ويستمر في الحياة، ولكن عندما تطلق كلمة مستهلك فان تلك التسمية سوف ترتبط بمعنى ملاصق له وهو الاستهلاك، أي أن الفرد يتعامل مع الآخرين ومن خلال السوق للحصول على ما يحتاجه من سلع وخدمات وعلى وفق ما يمتلكه من قوة شرائية لكي يبقى بديمومة الحياة، وعليه يمكن تعريف المستهلك على أنه "ذلك الشخص الذي يقفني البضاعة أو الخدمة بهدف اشباع حاجاته المادية او النفسية أو لأفراد عائلته" وهذا يعني ارتباط معنى المستهلك بعملية الاستهلاك لبضاعة أو الانتفاع من الخدمة التي تم شراؤها، وليعاود مرة أخرى الشراء للاستهلاك تبعا الى درجة حاجاته من جهة وقدرته المالية في تسديد قيمة تلك المشتريات من جهة أخرى.

وهنا لابد من القول أن عملية الاستهلاك لا تتم بشكل اعتباطي بل هي تعبير عن سلوك وعن سلسلة من الإجراءات الداخلية للفرد التي تقوده للتصرف حيال اشباع الحاجة، لذا فان السؤال المطروح ما هو سلوك المستهلك؟

مما لا شك فيه أن السلوك الاستهلاكي هو جزء من السلوك الانساني ولا يمكن ان يفصل أو ينعزل عنه، وهو يتأثر بالبيئة المحيطة، وعلى ذلك فان عملية اختيار المستهلك لسلع والخدمات التي يستعملها لا يعكس فقط الخصائص الشخصية للفرد كعضو في المجتمع ، بل أيضا المتغيرات الاجتماعية والحضارية والبيئية الأخرى.

يعرف السلوك بوجه عام "بأنه سلسلة متعاقبة من الأفعال وردود الأفعال التي تصدر عن الانسان في محاولاته المستمرة لتحقيق أهدافه واشباع رغباته المتطورة و المتغيرة ، كذلك هي الأفعال والاستجابات التي يعبر عنها الانسان عن قبوله او رفضه لمحاولات التأثير الموجهة اليه من عناصر المناخ المحيطة به سواء كانت عناصر بشرية أو مادية"<sup>(1)</sup>.

أما سلوك المستهلك بصورة عامة يمكن تعريفه بأنه "كل التصرفات التي يبديها فرد ما من أجل شراء و استعمال منتجات معينة و المتضمنة لعملية ا اتخاذ القرار"، و يعرف أيضا بأنه ذلك التصرف الذي يبرزه المستهلك في البحث عن شراء أو استخدام المنتجات أو الأفكار أو الخبرات التي يتوقع أنها ستشبع رغباته و تلبى حاجاته و هذا حسب إمكانياته الشرائية المتاحة"<sup>(2)</sup>.

من الملاحظ في هذه التعاريف السابقة أنها تتفق على مسألة جوهرية تتعلق في أن تحديد سلوك المستهلك يتم على أساس أنه مجموعة من التصرفات و الانشطة التي تؤمن الحصول على منتج ما، إلا أن تلك التعاريف أغفلت مسألة جوهرية تتعلق بطبيعة تلك التصرفات أو مسبباتها، وبناءا على ذلك يمكن تعريف سلوك المستهلك بأنه " ذلك التصرف النابع لدى المستهلك من مجموعة من

<sup>1</sup> - علي السلمي، (1979): السلوك التنظيمي، مكتبة غريب، مصر، ص 55.

<sup>2</sup> - محمد إبراهيم محيّد، (2012): سلوك المستهلك - مدخل استراتيجي، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر: عمان، الأردن ، ص 15.

المؤثرات والدوافع والمحفزات الداخلية والخارجية والموجهة نحو اشباع حاجته من سلعة أو خدمة أو فكرة وعلى وفق مجموعة من المعايير والاختلافات التي تميزه عن غيره"<sup>(1)</sup>.

ويعرف أيضا سلوك المستهلك باعتباره نظام تفاعلي فيه مجموعة من الأنظمة الفرعية و التي تتمثل بشكل أساسي في الدوافع، الإدراك، الشخصية، التعلم والاتجاهات إضافة إلى تفاعلها مع البيئة المحيطة بالشكل الذي يقود إلى تكوين الصورة، الموقف، القرار... الخ"<sup>(2)</sup>.

في تعريف آخر لسلوك المستهلك نجد بأنه " تلك العملية المرتبطة بقيام فرد ما أو جماعة من الأفراد باختبار ، شراء، استخدام والتخلص من منتج ما أو خدمة ما، بما في ذلك عملية اتخاذ القرارات التي تسبق و تحدد هذه التصرفات"<sup>(3)</sup> ، في هذا التعريف الذي يركز على جميع مراحل العملية الشرائية والاستهلاكية، نجد السلوك الذي يكون ما بعد شراء و استخدام المنتج والتخلص منه كنفائات أو ربما إعادة استخدامه، وهو ما يوسع دائرة دراسة السلوك الاستهلاكي ويعطيها بعدا حيويا ، نظرا لأهمية هذه السلوكات في ظل التحديات والرهانات الكبيرة التي يعيشها العالم بسربب المشاكل البيئية الكبيرة.

ما تحاول أن تركز عليه هذه التعاريف هو أن :

- سلوك المستهلك ينصب نحو اشباع حاجة أو رغبة ويتمثل بالحصول على سلعة أو خدمة أو فكرة ؛

- سلوك المستهلك لا يتوقف فقط في الحصول على السلع والخدمات التي من المفترض أنها تشبع حاجات المستهلك، ولكن يتضمن التصرفات التي تحدد كيفية الاختيار والاقتناء والاستخدام والتخلص من الفائض والنفائات ؛

<sup>1</sup> - ثامر البصري، أحمد نزار النوري، (2009): التسويق الأخضر، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص102.

<sup>2</sup> - عنابي بن عيسى، (2003): سلوك المستهلك عوامل التأثير البيئية، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ص65 .

<sup>3</sup> - فريد الصحن، إسماعيل السيد، (2001): التسويق ، الدار الجامعية الاسكندرية: الاسكندرية، مصر ، ص145 .

- السلوك الشرائي للمستهلك ينبع من خصوصية ذلك المستهلك واختلافه عن غيره من المستهلكين على وفق معايير خاصة تقوده لهذا السلوك؛
- السلوك الشرائي للمستهلك ينبع من مؤثرات ودوافع داخلية ومحفزات خارجية تثيره باتجاه اقتناء السلع والخدمات؛
- سلوك المستهلك هو نتيجة تفاعل بين الخصائص الشخصية للفرد مع بيئته الخارجية.
- إن دراسة سلوك المستهلك تعتبر جزء من دراسة السلوك البشري، ويتفق الجميع على أن المميزات العامة للسلوك الانساني تتلخص أساسا في النقاط التالية<sup>(1)</sup>:
- كل سلوك لا بد أن يكون وراءه دافع أو عدة دوافع؛
- السلوك الانساني سلوك هادف، فلكل سلوك غرض يهدف اليه، والذي يحدد هذا الغرض هو حاجات الفرد ورغباته جسدية كانت أم نفسية؛
- السلوك الذي يقوم به الأفراد ليس سلوكا منعزلا و قائما بذاته، بل مرتبط بأحداث و أعمال تكون قد سبقته و أخرى قد تتبعه؛
- السلوك في كثير من الأحيان يحدده اللاشعور، اذ في كثير من الحالات لا يستطيع الفرد أن يحدد الأسباب التي أدت به الى أن يسلك سلوكا معيناً؛
- السلوك عملية مستمر ومتصلة فليس هناك فواصل تحدد بدء كل سلوك ولا حتى نهايته، فكل سلوك جزء أو حلقة من سلسلة من حلقات متكاملة مع بعضها البعض ومتممة لبعضها البعض؛
- السلوك مرن ويعني ذلك أن السلوك يتعدل ويتبدل طبقا للظروف والمواقف المختلفة التي يواجهها الفرد؛
- صعوبة التنبؤ بالسلوكيات والتصرفات التي يأتيها الفرد في غالبية الاحيان إن لم يكن جميعها.

<sup>1</sup> - مخناوي بن محيسى، المصدر سبق ذكره، ص 12.

كما يمكن تصنيف السلوكيات حسب التقسيمات التالية<sup>(1)</sup>:

يمكن أن يأخذ السلوك أحد الشكلين :

- سلوك **ضمني** مستتر أو باطني غير ملموس ولا يمكن مشاهدته، مثل التفكير الادراك والتأمل.
- سلوك **ظاهري** حسي ملموس، وهو التصرفات والأفعال الظاهرة التي يمكن ملاحظتها من الخارج كالأكل، الشراء والبيع...الخ.

وأيضاً يمكن تقسيم السلوك حسب طبيعته الى:

- سلوك **فطري** غريزي وهو السلوك الذي غالبا ما يصاحب الانسان منذ ميلاده من دون الحاجة الى تعلم او تدريب، مثل بكاء الطفل للحصول على الطعام، يهدف لإشباع الحاجات الفطرية.
- سلوك **مكتسب** يتعلمه الفرد من خلال تفاعله مع البيئة التي يعيش فيها ومن خلال مراحل حياته المختلفة (التدخين، ممارسة الرياضة...) لإشباع حاجات مكتسبة.

أما من ناحية الشكل العددي فيمكن تصنيف السلوك الى الأنواع التالية:

- **السلوك الفردي**: ويمثل الاستجابة الفرد لمنبه خارجي معين وهذه الاستجابة تختلف من فرد لآخر وتختلف عند الفرد نفسه وذلك حسب مراحل عمره وتفاعله مع البيئة.
- **السلوك الجماعي** و يتمثل بقدرة الجماعة على تطوير قواعد وعادات سلوكية بصورة تلقائية، وهو السلوك الذي يخص مجموعة من الافراد وليس الفرد بمفرده، كالأسرة، وأصدقاء النادي او المدرسة...الخ.

## 2- نماذج تفسير سلوك المستهلك : لا شك بأن زيادة الاهتمام بدراسة سلوك المستهلك أدت الى ظهور

عدد من النماذج المبنية على توجهات نظرية مختلفة مثل : علم النفس، و علم الاجتماع، والاقتصاد...الخ، والتي حاولت فهم السلوك لدى المستهلكين وتفسيره، ويعتبر النموذج ذ لك التمثيل

<sup>1</sup> - حاسر نصر المنصور، (2006): سلوك المستهلك - مدخل الاعلان-، الطبعة الأولى، دار الجامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص ص 59-60 .



المبسط لواقع ظاهرة ما مع تبيان أهم المتغيرات وكذا طبيعة العلاقة الموجودة بين مختلف عناصر الظاهرة وكيفية تفاعلها، وبغية تفسير سلوك المستهلك برزت عدة نماذج يمكن تصنيفها الى نماذج جزئية ونماذج شاملة:

2 ± - **النماذج الجزئية:** وهي النماذج التي تعتمد على عامل أو عاملين في تفسير سلوك المستهلك وقراره الشرائي، فمنها التي تركز على المدخل الاقتصادي ومنها من تركز على المدخل النفسي، ومن أهمها:

أ - **نموذج Lancaster:**<sup>(1)</sup> 'يعتبر الاقتصاديون أول من حاول دراسة و تحليل سلوك المستهلك والوقوف على العوامل المؤثرة عليه ابتداء من A.Smith الى Lancaster، حيث انهم اعتمدوا على مفهوم العقلانية واعتبروها الأساس في دراسة سلوك المستهلك، مع الأخذ بعين الاعتبار لدخل الفرد بحيث يريان أن هذا الأخير له دخل محدود يقوم بإنفاقه من أجل الحصول على أكبر إشباع لحاجاته و رغباته، و ذلك اعتمادا على إزالة المنفعة و الأسعار السائدة .

ظهر نموذج Lancaster بداية السبعينات و اعتبر بمثابة نظرية حديثة للطلب يمكن تطبيقها لمعالجة بعض المشاكل التسويقية، وفق هذا النموذج يقوم المستهلك بتقسيم المنتجات وذلك من خلال المنافع والخدمات التي سوف يحصل عليها من هذه المنتجات، من ثم يقوم بتقدير مستوى هذه المنافع بمستوى الإشباع والرضا الذي سوف يحصل عليه، ويعتمد في ذلك على هذه المنافع ويعتبرها القاعدة الأساسية لاتخاذ قرار الشراء، إن المستهلك وفق هذا النموذج يقوم بالبحث عن الخصائص المطلوبة والتي تحقق له مستوى الرضا والإشباع وعلى ضوءه يتحدد سلوكه الاستهلاكي ولا يقوم بالبحث عن المنتج، من هذا نجد ما يلي:

<sup>1</sup> - محمود جاسم الصمغدي، مدينة مثمان يوسف، سلوك المستهلك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الاردن، ص 22-23.

- بالنسبة للنظرية الكلاسيكية فإن المنفعة تكون على النحو التالي:

$$U=U(x) \text{ بحيث أن } (x_1 \dots x_n) \text{ تمثل الكمية المستهلكة من كل منتج.}$$

- بالنسبة للنظرية الاقتصادية الحديثة المنفعة تكون على النحو التالي:

$$U=U(z) \text{ بحيث أن } (z_1 \dots z_n) \text{ تمثل كمية الخدمات التي يحصل عليها الفرد من خلال استخدام المنتجات.}$$

إن هدف المستهلك هو الحصول على أعلى مستوى ممكن من الإشباع والذي يحصل عليه

في ضوء دخله وسعر المنتجات، من خلال حصوله على الخصائص التي تحقق له الإشباع، فجميع

عناصر اتخاذ القرار يرتبطون بمدى ادراك خصائص المنتج وأن هذا الادراك يختلف من مستهلك

لآخر وذلك حسب المعلومات التي يحصل عليها وعلى قدرته على التحليل والتفسير والانتقاء وعلى

تفضيله الذي يحدد وفق دالة المنفعة.

ب - نموذج فرويد **Freud** : تعتمد هذه النظرية في تحليلها للسلوك الانساني على عدة مبادئ أهمها أن

الانسان يرث عدد كبير من الخصائص و أن سلوكه يتأثر بهذه الخصائص الوراثية وان تأثير البيئة

يتمثل أساسا في الفترة الأولى من حياة الانسان، ويعتقد فرويد أن الحاجات الانسانية تظهر عند

مستويات مختلفة من الشعور، وهي غير قابلة للملاحظة المباشرة، انما يستدل عليها عن طريق

التحليل النفسي حيث يبين فرويد أن هناك ثلاثة أجزاء لنفسية الانسان:

- اللاشعور أو العقل الباطن: ويقصد بها ذلك الجزء الذي يخزن فيه الفرد دوافعه القوية الملحة؛

- الذات أو الأنا : وهو المركز الواعي المخطط للتنفيس عن الانفعالات الداخلية؛

- الذات العليا: هي حصيلة القيمة والقواعد السلوك والضمير التي تساعد الذات على التصرف السليم

المقبول اجتماعيا.

وتحرص الذات داخل الانسان على التصرف طبقا لتعليمات الذات العليا وإلا تعرضت للشعور بالذنب بطريقة أو بأخرى، وقد ترتب على دراسة نمط التفاعل ومظاهرة سلوكية بين هذه العناصر الثلاثة ما يعرف بدراسات ونظريات الدوافع والشخصية من وجهة نظر التحليلي النفسي.

تشير نظرية التحليل النفسي الى أن سلوك الانسان يرجع إما لدوافع مدفونة لديه أو لدوافع لا يدركها ولكنها مؤثرة على سلوكه في نفس الوقت، لذا يتطلب تحليل سلوك الفرد تحديد لكل من الدوافع المدركة (الشعورية) وغير المدركة (اللاشعورية) التي تدفع الفرد لهذا السلوك، ومن هنا ظهرت دراسات ونظريات الدوافع<sup>(1)</sup>.

**ج- نموذج فيبلين Fiblin:** وهو عبارة عن النموذج الاجتماعي النفسي، فبالرغم من الخلفية الاقتصادية الجيدة لهذا العالم إلا أنه قد خرج عن المفهوم الاقتصادي لتفسير سلوك المستهلك، حيث نظر إلى المستهلك كمخلوق اجتماعي، وهذا المخلوق الاجتماعي يواجه أشكالاً عدة من الضغوط النابعة من ثقافته العامة، ومن معايير محددة من ثقافته الفرعية، ومن جماعات الاتصال التي ترتبط بحياته اليومية، حيث تتعدد رغباته وسلوكيات المستهلك بانتمائه الى الجماعات الحالية وتطلعاته للجماعات المستقبلية، ولا يمكن تفسير سلوك الفرد اذا اقتصرنا على النظر اليه كفرد مستقل بذاته لأنه مخلوق اجتماعي متأثر بما يحيط به، وبالتالي فإن هذا سيؤدي الى اختلاف في سلوك الأفراد على أساس ما يتطلعون اليه وما يسعون الى تحقيقه.

ولتوضيح ذلك أجرى هذا العالم تحليلاً لسلوك طبقة معينة في المجتمع ثم حاول تعميم ذلك لتفسير مختلف الطبقات الاجتماعية أو الفئات على أساسه، وقد كان مثاله حول الطبقة المرفهة في المجتمع أو الطبقة المترفة، حيث حاول ان يشرح على أساسها سلوك باقي الطبقات، فتبين أن معظم سلوك هذه الطبقة الاستهلاكي مدفوع بعوامل داخلية مثل التفاخر والشهرة وحب الظهور وحب الذات.

<sup>1</sup> - أيمن علي عمر (2006)، قراءات في سلوك المستهلك، الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر، ص 76-77.

قد أوضح أن العوامل الذاتية التفاخرية هي التي توجه سلوك الأفراد في هذه الطبقة عند بحثهم

عن بعض السلع وشرائها، وال تي يمكن أن تعكس هذا السلوك، مثال ذلك شرائهم المنازل الفاخرة والسيارات الغالية والمميزة والملابس ذات العلامات المشهورة<sup>(1)</sup>.

2 - **النماذج الشاملة** : على عكس النماذج الجزئية التي تتسبب سلوك المستهلك لنوع واحد من

المؤثرات تحاول النماذج الشاملة ادخال عدد كبير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لتحليل وتفسير سلوك المستهلك، وتختلف أهمية كل نوع من العوامل، وعددها و أولويتها باختلاف نموذج كل باحث، ونذكر أهمها:

- **نموذج انجل و بلاك و ويل ( Engel et Blackwell )** : يعتبر هذا النموذج أول نموذج عام لدراسة

سلوك المستهلك فقد نشر أول مرة في سنة 1968 وتم تعديله 1974، ليظهر في شكله الاخير سنة 1978، ويرتكز هذا النموذج على شرح ثلاث توجيهات في تحليل سلوك المستهلك<sup>(2)</sup>:

• يقوم أولاً بتحليل المتغيرات التي تؤثر على القرار الشرائي للمستهلك وذلك من خلال ثلاث مجموعات:

- الخصائص المتعلقة بالفرد؛

- الخصائص المتعلقة بمحيطه الاجتماعي؛

- الخصائص الموقفية.

• يقوم بتحديد المراحل التي تمر بها عملية الادراك والحوافز (من التعرف، الملاحظة، الفهم، التقبل،

الحفظ)

• كما قام هذا النموذج بدراسة مراحل القرار الشرائي.

ونقطة الارتكاز في هذا النموذج تتمثل في نقطتين أساسيتين:

<sup>1</sup> - خالد محمد الرحمن البريسي، المصدر سبق ذكره، ص 54-55.

<sup>2</sup> - محمد بن محسن، المصدر سبق ذكره، ص 287.

● معالجة المعلومات بعد الحصول عليها، والمعلومات التي يتم معالجتها في هذا النموذج هي معلومات مثيرة ومحفزة يمكن مقارنتها بالمدخلات في نماذج أخرى، وعند معالجتها فإن هذه المعلومات (المنبهات، المحفزات) تعمل على التأثير على القرار الشرائي لتحديد مدى الاستجابة المطلوبة، والنقطة الأساسية هنا تتمثل في الوحدة المركزية أو وحدة الرقابة الداخلية المستخدمة في توجيه البحث عن المعلومات ومعالجتها وتخزينها، هذه الوحدة المركزية التي تتكون ذاكرة الفرد ذكائه وشخصيته واتجاهاته.

● مراحل اتخاذ القرار والتي قسمها الى خمس مراحل و هي : التعرف على المشكلة، البحث عن المعلومات، تقييم البدائل، السلوك وقرار الشراء ثم تقييم نتائج السلوك. بصفة عامة نجد أن هذا النموذج ينطلق من المنبهات ومدى تقبلها من طرف المستهلك، حيث يصل الى مراحل القرار الشرائي المختلفة، كما لا يهمل تأثير العوامل البيئية سواء الذاتية الداخلية أو الخارجية على كل مراحل القرار الشرائي.

كما أن نتائج السلوك في هذا النموذج تأخذ أحد الشكلين : الرضا بحيث أن المستهلك الراضي يقوم بتخزين المعلومات عن القرارات الشرائية المستقبلية في ذهنه ليقوم مرة أخرى بشراء السلعة عينها في المستقبل، أو النتيجة تكون عدم الرضا والذي ينتج من عدم اقتناع المستهلك بالقرار المتخذ والذي يكون مصدره اما عدم المعرفة بالبدائل الاخرى أو عدم الثقة بأن البديل الذي تم اختياره هو البديل الأكثر أهمية من بين البدائل الأخرى (1).

- نموذج الصندوق الأسود **Black Box** (2) : وهو من النم اذج الحديثة و الاكثر شمولية وتطور في سلوك المستهلك، حيث قدم العالم النفساني Tort Levien والذي كان مهتما في تحديد كيفية تفاعل الحاجات الداخلية و الافكار الخاصة بشخص ما مع العوامل البيئية لتحديد السلوك النهائي للمستهلك،

<sup>1</sup> - خالد محمد الرحمن البريسي، المصدر سبق ذكره، ص ص 60-61.

<sup>2</sup> - ثامر البصري، أحمد نزار النوري، المصدر سبق ذكره، ص ص 105-106.

وفي نموذج الصندوق الاسود التسويقي يوجد عدد من العوامل البيئية الخارجية المؤثرة في الأ فرد، الذين يقومون بمعالجة المعلومات في ظل العوامل الشخصية في حياتهم، وتقود أخيرا الى عملية اتخاذ القرار لشراء سلعة معينة، كما يوضح الشكل (3-1).

ويتكون الشكل من ثلاث مكونات أساسية الأول المتمثل بالعوامل الخارج ية المؤثرة في سلوك المستهلك مثل المزيج التسويقي ، وهو يمثل ما تقوم به المنظمة من جهود تسويقية للتأثير في السلوك والقرار الشرائي للمستهلك، أما بقية العوامل الخارجية فهي العوامل المحيطة بالفرد والمؤثرة في سلوكه، وهذه العوامل تؤثر على تفكير المستهلك وقراره وهو المكون الثاني للنموذج، حيث أن تعبير الصندوق الأسود هو تعبير مجازي عن المستهلك للدلالة على صعوبة تحديد ما في ذهن الزبون، حيث تتم المعالجة للمعلومات المستلمة والتأثيرات الناجمة بفعل المؤثرات الخارجية، والتي تتفاعل مع العوامل الداخلية للفرد مثل حاجاته ورغباته وقيمه وشخصيته، وناتج هذا التفاعل يتمثل في القرار وتحقيق الاستجابة الممثلة للجزء الثالث من النموذج، وهذه الاستجابة قد تتوج نحو الرغبة بذلك المنتج والقيام بشرائه، أو عدم الرغبة وعدم القيام بالشراء، وان تحقق قد يتكرر أو لا يتكرر، أيضا الاستجابة قد تكون اتجاهات ومواقف الفرد اتجاه السلعة مثلا، وأيضا قد تكون خبرة ومعرفة مكتسبة، وبالتالي يمكن القول أن الاستجابة قد تكون سلوكية او عاطفية أو معرفية.

### الشكل (3-1): نموذج الصندوق الأسود لسلوك المستهلك



**المصدر:** ثامر البكري، أحمد نزار النوري (2009)، التسويق الأخضر، الطبعة العربية، دار البيازوري للنشر والتوزيع: عمان، الأردن ص 106.

### المطلب الثاني: تعريف وخصائص المستهلك الأخضر

قبل تحليل سلوكيات المستهلك اتجاه قضايا البيئة يجب أولاً تحديد من هو المستهلك البيئي أو كما يسمى أيضاً بالمستهلك الأخضر، الذي يساهم من خلال سلوكياته في الحفاظ على البيئة ومنه المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

#### 1 تعريف المستهلك الأخضر:

منذ نشأة التيار الإيكولوجي ومنذ الستينات، لم يتوقف قلق الأفراد كمستهلكين عند الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل الحفاظ على الرفاهية المستقبلية، هذا القلق المتزايد ترافق مع تزايد ما يسمى المستهلكين الأخضر، ويفسر Skezenski هذا التزايد في أعداد المستهلكين الأخضر وتأثيرهم في السوق بقوله: بأن الجيل الأول الذي تربي على احترام البيئة وإعادة استعمال المواد واستخدام المواد

غير الضارة بالبيئة قد دخل الآن الى السوق كمستهلك واعي وراشد التصرف<sup>(1)</sup>. وهو ما يعني أن هذا النوع من المستهلكين أصبحوا كقوة دافعة لمنظمات الأعمال من أجل تحسين أدائها البيئي، ومنه كرافعة أساسية في إطار تفعيل جهود تحقيق التنمية المستدامة.

إن موضوع المستهلك الأخضر أو كما يسمى أيضا المستهلك البيئي تم تناوله بعدة معاني في إطار تيارات بحثية مختلفة : الاستهلاك المسؤول، الاستهلاك المستدام، البساطة الطوعية، المواطنة البيئية، "consom'action" ، لذلك نجد عدة تسميات لهذا المستهلك : المستهلك البيئي، المستهلك المهمت ايكولوجيا، المستهلك المسؤول اجتماعيا، المستهلك المسؤول بيئيا، المستهلك الواعي بيئيا، المستهلك الواعي اجتماعيا، المستهلك-المواطن، المستهلك -الفاعل "consom'acteur".

وهو ما يبرز لنا مشكلة تحديد من هو المستهلك الأخضر أو البيئي؟، فالتوجه البيئي غير موحد لدى جميع الأفراد، بل يختلف من فرد لآخر، ليس من الصحيح القول أن المستهلك الاخضر هو المعني بالاستهلاك الاخضر للمنتجات والخدمات فقط، بل أيضا بعمليات انتاج هذه المنتجات "الخضراء" لضمان جودتها واحترامها للبيئة، بل ان المعنى أبعد من ذلك ليشمل اهتمام المستهلك بمختلف القضايا البيئية التي يتحسسها ويعيها ويشعر بمخاطرها المستقبلية إن استمرت على حالها، ويعمل بذات الوقت على الاسهام بمعالجتها من خلال سلوكه الاستهلاكي<sup>(2)</sup>.

يعرف (1996) Roberts المستهلك الأخضر أو الواعي بيئيا بأنه " المستهلك الذي يقوم بشراء السلع والخدمات التي يدرك بأن لها أثر ايجابي أو اثر أقل سلبية على البيئة"<sup>(3)</sup>، هذا التعريف يركز على التوجه البيئي للمستهلك الأخضر والبحث في أن تكون المنتجات التي يشتريها لا تحدث أضرارا

<sup>1</sup> - ثامر البكري، (2012): استراتيجيات التسويق الأخضر، تطبيقاته، حالات دراسية، دراسات سابقة، الطبعة الأولى، اثرء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 208.

<sup>2</sup> - ثامر البكري، استراتيجيات التسويق الأخضر، المصدر سبق ذكره، ص 209.

<sup>3</sup> - Dominique Marguerat and Ghislaine Cestre, (2002) : Le Consommateur "Vert"- Attitude et Comportement, Working Paper 0211, Institut Universitaire de Management International (IUMI) École des HEC Université de Lausanne, Suisse , p 9.



سلبية على البيئة بل أن تكون ايجابية، والأثر الايجابي يبرز عندما تكون المنتجات من مصادر طبيعية مثلاً.

كما عرف المستهلك الأخضر من زاوية أخرى على أنه " ذلك الفرد الذي يكون مهتم بالبيئة وملتزم بالقضايا التي تتناولها وله الاستعداد للتحويل من منتج أو جهاز إلى آخر حتى إذا استلزم الأمر لأن يدفع سعر أعلى في سبيل الحصول على سلع صديقة للبيئة"، هذا التعريف امتداد للتعريف الأول في التركيز على التوجه البيئي والبحث عن منتجات صديقة للبيئة، ولكن الشيء المضاف هو الاستعداد لدى المستهلك للتحويل من مؤسسة لأخرى أو حتى دفع سعر أعلى في سبيل الحصول على سلع صديقة للبيئة (خضراء)<sup>(1)</sup>.

وفي تعريف آخر للمستهلك الأخضر عرف على أنه "الفرد الذي يأخذ الحذر الكاف لشراء المنتجات القابلة للتحلل في التربة ولها القدرة على إعادة تدويرها وتكون امنة ولديه قلق نحو بقاء الموارد الطبيعية" هذا التعريف ينظر في جوهره الى أن المستهلك الأخضر عند اتخاذه لقرار الشراء فانه ينظر الى السمات التي تتعلق بدورة حياة المنتج من حيث طبيعة المواد المستخدمة في المنتج ومدى جودتها وتوافقها مع المواصفات البيئية، و أن لا تكون مصدرا خطيرا ومسببا لإحداث التلوث البيئي، فضلا عن اتسام المنتج أو غلافه بقدرته على إعادة الاستخدام أو التدوير أو تحلله في التربة ودون احداث ضرر بالطبيعة<sup>(2)</sup>.

كما يعرف ثامر البكري المستهلك الأخضر بأنه " الزبون أو المستهلك ذو الوعي البيئي العميق والذي يتعامل بشكل أساسي بالاعتماد على القيم التي يؤمن بها والتي تدفعه الى تجنب شراء منتجات أي شركة مشكوك بتوجهها البيئي، وليس فقط عدم استهلاك السلع المضرّة بالبيئة<sup>(3)</sup>، هذا

<sup>1</sup> - ثامر البكري، استراتيجيات التسويق الأخضر، المصدر سبق ذكره، ص 209.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 210.

<sup>3</sup> - ثامر البكري، (2006)، التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة الأولى، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 252.

التعريف يتعمق أكثر في العوامل المؤثرة في قرار الشراء للمنتجات الصديقة للبيئة والمتمثلة في القيم والوعي البيئي الكبير والذي يتضمن المعارف حول المشاكل البيئية ومتطلبات حمايتها، وحول الشركات و المنتجات نفسها، بالإضافة الى مواقفه نحو القضايا البيئية وهي العوامل التي تحدد السلوك الشرائي للمستهلك.

عرف Elkington المستهلك الأخضر بتعريف شامل لجميع القضايا البيئية التي يمكن أن تسببها عملية شراء المنتجات، بأنه : الفرد الذي يتجنب شراء المنتجات التي تشكل خطرا على صحته كمستهلك و صحة المستهلكين الآخرين، و يمكن أن تشكل هذه المنتجات ضرارا كبيرا على البيئة عند انتاجها او استخدامها أو إتاحتها، تستهلك الطاقة بدرجة غير مناسبة، تتسبب في نفايات غير قابلة للدوران، تستخدم مواد مستمد من موارد مهددة بالاندثار و الانقراض ، تنطوى على الاستخدام القاسي للحيوانات، تؤثر سلبا على بلدان أخرى<sup>(1)</sup>.

عموما ومما سبق يمكن القول أن المستهلك الاخضر حسب Webster هو "الذي يأخذ بعين الاعتبار العواقب التي تترتب عن عملياته الشرائية على البيئة والمجتمع" ، وبالتالي المستهلك الاخضر هو الذي تتأثر سلوكياته الاستهلاكية بالقضايا البيئية، كما أن البعد البيئي يندرج في جميع مراحل القرار الشرائي، كما أن المستهلك الأخضر هو الذي يتميز بمستوى من الوعي البيئي الذي يسمح له بإدراك المشاكل البيئية وحلولها وعواقب سلوكياته وقراراته الشرائية على البيئة.

## 2 خصائص وتصنيفات المستهلك الأخضر:

إن الأفراد مختلفون في الخصائص والصفات والتوجهات وهو أمر جد طبيعي، وه و ما ينعكس في الاختلاف في سلوكياتهم في الحياة اليومية وخاصة الاستهلاكية، بذلك فانه من البديهي أن نجد هناك اختلاف وتباين بين المستهلك الاخضر والمستهلك التقليدي، بل وحتى بين المستهلكين الخضر

<sup>1</sup> - Elkington J. (1994). Toward the Sustainable Corporation- Win-Win-Win Business Strategies for Sustainable Development, California Management Review, vol 36, n= 2, pp 90-100.

انفسهم، ولقد وصف Anderson et Cunningham (1972) المستهلك المسؤول اجتماعيا بأنه شخص ناضج في متوسط العمر، وضعيته و مكانته السوسيو-اقتصادية جد مرتفعة، أما Webster (1975) فيصوره بأنه شخصية مستقلة تنتمي للطبقة العالية والمتوسطة ومع ارض ثقافي، في سنة 1990 اعتبرت دراسة Environics Research Group Ltd أن مستهلكي المنتجات الصديقة للبيئة غالبيتهم من النساء، سنهم أقل من 55 سنة، درسوا في الجامعات ودخلهم العائلي يفوق \$40000، يرتادون الحدائق والمحميات الايكولوجية.

وفي اطار تحديد خصائص وصفات المستهلك الأخضر التي تميزه عن غيره من المستهلكين، وهو ما من شأنه أن يسهل الأمر على المؤسسات ذات التوجه البيئي في التعامل معهم بشكل دقيق ومناسب، نجد الخصائص التي حددها المعهد الدولي للتنمية المستدامة في أمريكا للمستهلك الأخضر وهي<sup>(1)</sup>:

- الالتزام الذاتي والواضح بأساليب ونمط الحياة الخضراء؛
- رافض لأي ممارسات سلبية تلحق الضرر بالبيئة وأن يضع ممارساته الحياتية تحت مستوى التحكيم والتقييم لكي لا تكون ضارة بالبيئة؛
- البحث للتعامل مع الشركات ذات التوجه الأخضر والتي تدمج ما بين مبادئها الخضراء التي تؤمن بها، وممارساتها التسويقية الفعالة وعبر منتجاتها المقدمة؛
- يسعى للعمل على تحقيق حماية للبيئة، وذلك من خلال سلوكه الشرائي الاستهلاكي وأن يكون توجهه حقيقي في تعامله مع منتجات خضراء؛
- لديه الرغبة في التعليم بما يخص القضايا البيئية والتي تقوده لأن يكون سلوكه أخضر في التعامل مع مفردات الحياة اليومية؛

<sup>1</sup> - ثامر البصري، استراتيجيات التسويق الأخضر، المصدر سبق ذكره، ص 211.

- يمتلك مستوى معين من التعلم والثقافة والمعرفة التي تقوده لإقرار وتقييم الأعمار والمنتجات ومدى توافقها مع البيئة.

في دراسة لمعهد Roper Starch Worldwide تمت ما بين 1990-1997 في الولايات المتحدة الأمريكية حول نمط الحياة المستهلكين الخضراء، وتوصلت الدراسة الى تحديد 05 أصناف من المستهلكين نظرا لسلوكهم اتجاه المشاكل البيئية ودرجة التزامهم البيئي، بحيث يتميز كل صنف بخصائص ونمط حياة معين<sup>(1)</sup>:

أ - **الخضراء شديدا الاخلاص True-Blue Greens** : أو المستهلكون الخضراء الحقيقيون، ويتميزون بـ:

- أكثر التزاما في عدد كبير من النشاطات البيئية، ويعتبرون نشطاء وقادة؛

- لهم مركز اقتصادي واجتماعي مرتفع؛

- يشاركون في القضايا البيئية عن طريق المساهمات المالية ويتدخلون سياسيا.

ب - **المشترون الخضراء Greenback-Greens** ويتميزون بـ:

- الرغبة في دفع أسعار عالية من أجل الحصول على منتجات صديقة للبيئة؛

- لهم مركز اقتصادي واجتماعي مرتفع وهم أكثر شبابا؛

- حتى ولو كانت مساهمتهم المالية أقل من سابقتهم ، إلا أنهم ليسوا أقل من الفئات الباقية.

ت - **البراعم Sprouts** : وتتميز هذه الفئة بكونها:

- المجموعة الأكثر عددا، ويستطيعون الانضمام الى الفئتين السابقتين من خلال المساعدة بتحركات

استراتيجية؛

- لهم مستوى اقتصادي واجتماعي مرتفع؛

<sup>1</sup> - Dominique Marguerat and Ghislaine Cestre, op cit, p p 10-11.

-في بعض الأحيان تكون لهم سلوكيات بيئية م تثل إعادة التدوير، ولكنهم لا يلتزمون بأي نشاطات اجتماعية رائدة في الجانب البيئي.

ث -المتذمرون Grouser بحيث يتميز المستهلكون المتذمرون بـ:

-أقل اهتماما بالمشاكل البيئية ولا يتبنون تقريبا أي سلوكيات بيئية؛  
-لهم مستوى اقتصادي واجتماعي أقل ارتفاعا.

ج -اللامبالون Basic Browns بحيث نجد أن أهم ما يميز المستهلكون اللامبالون ما يلي:

-ليس لديهم أي اهتمام بالقضايا البيئية؛  
-لديهم مستوى اقتصادي و اجتماعي منخفض جدا؛  
-اهتمامهم الأساسي يتمثل في اشباع حاجاتهم اليومية مثل تسديد الديون.

هذا التصنيف للمستهلكين الخضر اعتمد وأنفق عليه من قبل العديد من الباحثين والدراسات التي انجزت في هذا المجال، وما يلاحظ من هذه الدراسات هو الاختلاف النسبي الحاصل في تحديد حجم كل فئة من فئات أو أصناف المستهلكين الخضر الى المجموع العام للمستهلكين كما يتضح التباين بين دراسة وأخرى، والجدول (3-1) يوضح النتائج النهائية التي توصلت اليها الدراسات في تحديد النسبة المئوية لتمثيل كل فئة من الفئات السابق ذكرها على المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية.

### الجدول (1-3) : التوزيع النسبي للمستهلكين في أمريكا حسب توجههم البيئي

الفاعلية البيئية للمستهلك	الدراسة				فئة المستهلكين	ت
	Baverstan & Larsson 2009	Ginsberg & Btoom 2004	Robert 2000	Ottman 1993		
فاعلون بيئيا	% 13	% 11	% 11	% 20	الخضر شديدي الاخلاص True-Blue Greens	1
	% 10	% 6	% 6	% 5	المشترون الخضر Greenback-Greens	2
وسط	% 34	% 31	% 31	% 31	البراعم Sprouts	3
غير فاعلين بيئيا	% 20	% 19	% 19	% 9	المتذمرون Grouser	4
	% 23	% 23	% 23	% 35	اللامبالون Basic Browns	5

المصدر: ثامر البكري (2012)، استراتيجيات التسويق الأخضر تطبيقات، حالات دراسية، دراسات سابقة، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع: عمان ، الأردن ص 216.

يلاحظ من الجدول (1-3) أن الفاعلين البيئيين من المستهلكين للفئة الأولى والثانية، وعلى

الرغم من التطور الحاصل في أعدادهم، إلا أنهم لا يمثلون بأحسن الأحوال سوى 25% من مجموع

المستهلكين وتحثل الفئة الوسطى (البراعم) النسبة الأكبر إلى مجموع التصنيفات الخمسة وبنسبة تصل

إلى الثلث تقريبا، أما النسبة الأكبر فكانت للمجموعة غير الفاعلة بيئيا والتي تصل بمعدل عام إلى

تمثيل نصف المستهلكين في أمريكا، وهذا ما يعطي مؤشر على أن مفهوم التسويق الأخضر لا زال

في مراحله الأولى رغم مرور ما يقرب من 30 عام على طرحه وتبنيه في سوق الأعمال.

صنفت مجموعة Groupe Angus Reid 1991 المجتمع الكندي إلى 07 فئات :

➤ **النشطاء** (15% من السكان): وهم من الشباب المتعلمين يتمنون أن تكون لهم السيطرة على المشاكل

البيئية، يعتبرون بأن المؤسسات والحكومات يمكن أن تكون المبادرة لتحقيق التغيير المجتمعي.

➤ **المتحمسون** (16%) : وهم المتفائلون الذين يعتبرون أن وضع حلول للمشاكل البيئية يتم بسلاسة ،

لديهم سلوك مثالي تجاه البيئة، لديهم ثقة واعتماد على العلم و التكنولوجيا والتعاون مع المؤسسات

والحكومات.

- **القلقون ( 13%)** : وهم المتخوفون ، والذين يلومون أنفسهم اتجاه المشكلات البيئية، فهم يشعرون بالعجز عن اتخاذ اجراءات ومبادرات فردية، حيث أنهم يدعمون جميع التدابير الحكومية وهم بحاجة الى مساعدة من أجل توجيه جهودهم وأعمالهم.
- **المتفائلون المتميزون (19%)** : وهم الفئة المتعلمة و المتطورة، واثقون من ناحية استمرارية كوكب الارض، مستعدون لدفع المال أكثر للحصول على منتجات تحترم البيئة، لكنهم أقل استعداد لتقديم تضحيات متعلقة بنهط حياتهم.
- **المستسلمون للوضع Les fatalists (15%)** : وهم المتشائمون نحو البيئة، يعتقدون ان الوضع لا رجعة فيه، لا يؤيدون الاجراءات التشريعية لأنهم على قناعة بأن الوضع ميؤوس منه وبدون مخرج.
- **غير المبالين (13%)** : وهم ذوي الدخل المحدود ومستوى تعليم منخفض، يركزون على احتياجاتهم الفيزيولوجية.
- **العدوانيين (9%)** : وهم في متوسط العمر، متطورين ومحافظين، يتفاعلون سلبا مع أية مبادرة بيئية ويعتقدون أن المشكلات البيئية لا توجد و انما هي من تضخيم النشاط و وسائل الاعلام.
- كذلك مجموعة Environics Rechearch Group Ltd قامت بتميز 05 فئات انطلاقا من قاعدة البيانات التي جمعتها من الاستقصاء:
- **المناضلون النشطاء (17%)** يمثلون المعارضين الحقيقيين والمتشددين لكل أشكال التلوث، وهم مستعدون للدفع أكثر مقابل المنتجات البيئية، يعيشون في المناطق الحضرية، وهم من المتعلمين وذوي تأثير ونفوذ.
- **المعتدلين (29%)** لهم اتجاهات عاطفية أقل من الفئة الاولى (المناضلون) ، استعدادهم متوسط لدفع ثمن عالي للمنتجات البيئية، هم في الأغلغ من النساء، نقابيين، مهنيين موظفين في الوظائف العمومية.

➤ **المترددون (28%)** وهم الأشخاص المتناقضون في مواقفهم اتجاه البيئة، هم شباب، مهنيين، وذوي دخول مرتفعة.

➤ **المتشائمون (11%)** هم الذين يمنعون أية تغيير في نمط حياتهم، فهم من المتقاعدين، الذين يقضون كل وقتهم في المنزل ولهم دخل ضعيف.

➤ **المنكرون 15%** ينكرون ويكفرون بوجود مشاكل بيئية، ويعتقدون أن وسائل الاعلام تضخم الأمر، وهم من الذكور تقل أعمارهم عن 25 سنة.

### المطلب الثالث: السلوك البيئي للمستهلك

ان مساهمة المستهلك في الحفاظ على البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة تكون من خلال سلوكياته الاستهلاكية والشرائية، لذلك فإن السلوك البيئي هو جزء لا يتجزأ من الأفعال والتصرفات والقرارات التي يتخذها المستهلك في حياته اليومية، والفرق بين السلوك العادي والسلوك الموجه بيئياً هو أن المستهلك يأخذ بعين الاعتبار الآثار السلبية أو الايجابية التي قد تحدثها تصرفاته وقراراته الاستهلاكية على البيئة .

1 **تعريف السلوك البيئي للمستهلك:** السلوك البيئي للمستهلك أو سلوك المستهلك الأخضر لا يختلف بشكل جوهري عن سلوك أي مستهلك آخر، ولكن الاختلاف الأساسي أن المستهلك الأخضر قد يتأثر بمجموعة من العوامل بشكل يختلف عن غيره وهذا الاختلاف نابع وبشكل أساسي من ايمان هذه الفئة من المستهلكين بمجموعة من الأمور منها<sup>(1)</sup>:

- أن البيئة تعاني من مجموعة من المشكلات المؤثرة على سلامتها وديمومتها؛

- هذه المشكلات يجب التعامل معها بأسلوب فاعل للحفاظ على البيئة؛

<sup>1</sup> - ثامر البكري، أحمد نزار النوري، المصدر سبق ذكره، ص 103.



- بإمكان الفرد أن يشارك ولو بشكل يسير في حل تلك المشكلات عبر توجهاته الاستهلاكية للحفاظ على البيئة و ما هو أبعد من ذلك؛

- استعمال منتجات ذات خصائص ومواصفات بيئية أفضل سيسهم وبشكل أساسي في الحفاظ على صحة الفرد والمجتمع.

يعرف JL Giannelloni السلوك البيئي بتعريف عام " بأنه السلوك الذي يسمح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتجنب تدهور البيئة أو المساهمة في حماية و /أو تأهيل البيئة"<sup>(1)</sup>، وبالتالي فإن جميع السلوكيات التي يقوم بها المستهلكين و التي قد تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشر في الحفاظ على البيئة وحمايتها، تدخل في إطار السلوك البيئي، من البحث واختيار المنتجات الى كيفية الاستعمال الى ما بعد الاستعمال بالتخلص منها كنفائات أو اعادة استعمالها كمنتجات مرة أخرى، الى مقاطعة بعض المنتجات، التي تكون طريقة انتاجها لا تحافظ على البيئة، الى فرز وإعادة تدوير النفايات، الى المشاركة في التنظيمات الجموعية لتوعية المستهلكين ..الخ من السلوكيات والتصرفات التي يمكن أن يقوم بها المستهلك ويكون لها أثر على البيئة، لكن هذا التعريف العام لا يبرز العوامل المحددة لهذا السلوك أو هذه التصرفات.

كما يعرف سلوك المستهلك الأخر بأنه " مجموعة من التصرفات التي تدفع الفرد نحو

تفضيل المنتج ذي الخصائص البيئية عن غيره، والناعبة من مجموعة من المتغيرات وفي مقدمتها الأفكار والآراء التي يحملها أولئك الافراد والتي تدفعهم نحو ذلك السلوك"، والملاحظ في هذا التعريف أن المستهلك يساهم بسلوكه في حماية البيئة من خلال شرائه للمنتجات الصديقة للبيئة، ويتم ذلك من خلال محاولة جمع قدر كبير من المعلومات حول الخصائص البيئية لكل منتج قبل تفضيله عن غيره،

<sup>1</sup> - Giannelloni. J.L. (1998) : les comportements liés à la protection de l'environnement et leurs déterminants - un état des recherches marketing, Recherches et Applications Marketing , vol 13, n=2, p 66.

ومن ثم شرائه واستعماله لذلك فإنهم متأنون قبل اتخاذ القرار بشراء منتج معين، كما أن عملية الشراء مرتبطة بالأفكار والآراء وبالتالي بالمعارف والمواقف التي يمتلكها الفرد حول القضايا البيئية<sup>(1)</sup>.

اجمالا يمكن القول أن سلوك المستهلك الأ خضر يمتاز بكونه حساس نسبيا حيال الأ مور البيئية، بحيث أنه في بعض الأحيان قد ينتفي تأثير بعض العوامل الاخرى المؤثرة في سلوك المستهلك الاعتيادي نتيجة لهذا التوجه، فعلى سبيل المثال قد لا يهتم المستهلك الفروق السعرية بين المنتج التقليدي والمنتج الاخضر على الرغم من أنها قد تؤثر في سلوك المستهلك الاعتيادي وبشكل كبير.

بالنسبة ل P C. Stern تعريف السلوك البيئي يتم من خلال مدخلين : الموجه بالأثر والموجه بالنية، ففي التعريف الموجه بالأثر، فان السلوك هنا يعرف حسب درجة تأثيره و احداثه تغيير في البيئة، أي إلى أية مدى يمكن أن يكون السلوك مهم من الناحية البيئية: فالحفاظ على الموارد الطاقوية و الطبيعية، أو احداث تغيير في دينامي كيات النظم الايكولوجية، مثلا ازالة الغابات أو التخلص من النفايات المنزلية هذه السلوكات تحدث أثرا مباشرا على البيئة بينما وضع سياسات للتنمية الدولية، أو سياسات بيئية وطنية وسياسات ضريبية، فيعتبر سلوك مهم من الناحية البيئية ولكن بأثر غير مباشر لأنه يعتبر كإطار الذي تحدث فيه السلوكات التي لها الأثر المباشر على البيئة<sup>(2)</sup>.

بينما التعريف الموجه بالنية Intention أو القصد ليس نفسه الموجه بالأثر، وذلك من ناحيتين هامتين: لأنه يسلط الضوء على النية باعتبارها قضية منفصلة عن السلوك، وأن وجود النية قد لا يؤدي بالضرورة الى أثر أي أن النية قد لا تتحول الى سلوك له أثر على البيئة، إن هذا التناقض المحتمل بين الهممة البيئية والأثر البيئي أدى الى إثارة تساؤلات هامة حول المعتقدات والقي م التي يحملها الأفراد حول القضايا البيئية ومحددات السلوك البيئي لديهم.

<sup>1</sup> - تأمر البكري، أحمد نزار النوري، المصدر سبق ذكره، ص 103.

<sup>2</sup> - Stern, P C, (2008). Toward a Coherent Theory of Environmentally Significant Behavior, Journal of Social Issues, vol 56, n=3, p 408.

إن الجانبين في تحديد مفهوم السلوك البيئي مهمين، من جهة تحديد السلوك من وجهة نظر الأثر مهم من أجل تحديد واستهداف السلوكات التي يمكن أن تحدث اثرا على البيئة، و أيضا من وجهة نظر النية التي تركز على معتقدات الناس ودوافعهم فهو مهم من أجل فهم السلوك وكيفية تغييره.

إن الخاصية البيئية للسلوك مرتبطة بعاملين أساسيين، المعرفة الذاتية للمشاكل البيئية والحساسية الشخصية لدى الفرد نحو هذه المشاكل:

- المعرفة الذاتية للمشاكل ذات الصلة بالبيئة: معرفة الفرد للمشاكل المتعلقة بالبيئة تؤثر بشكل كبير على سلوكه البيئي، في الواقع، كلما تم اعلام المستهلك حول مشاكل التلوث تأثير بعض سلوكاته على البيئة سواء الايجابي منها أو السلبي، كلما كان اتجاهه نحو تبني سلوك صديق للبيئة قوي.

- الحساسية الشخصية للمشاكل البيئية: حساسية المستهلك للمشاكل البيئية تؤثر أيضا على سلوكه، هذه السياسة تشكل من خلال قيم الفرد، ميزات شخصيته وأيضا الوسط الذي نشأ فيه.

ومنه فإن السلوك البيئي خاضع قبل كل شيء للاهتمام البيئي والذي يتحدد من خلال:

- مجموع المعارف المتعلقة بالجانب الايكولوجي؛

- درجة العاطفة نحو البيئة؛

- مستوى الالتزام اللفظي (النية البيئية) والالتزام الفعلي (السلوك البيئي).

وبذلك يمكن القول أن السلوك البيئي هو خاضع أو تابع للجانب المعرفي (المعرفة الشخصية) والجانب العاطفي ( الحساسية الشخصية) التي من شأنها أن تحفز نية السلوك أو السلوك، وبالتالي فإن السلوك البيئي يتأثر بدرجة كبيرة بمستوى الاهتمام البيئي الذي يعتبر كاتجاهات تتشكل لدى الفرد نحو البيئة، والتي تتأثر بدورها بعدة عوامل ثقافية و اجتماعية ونفسية وشخصية.

## 2 - مميزات السلوك البيئي : إن السلوك البيئي بصفة عامة يتميز بوجود فجوة أو فارق بين السلوك

المعلن أي "النية"، والسلوك الفعلي، هذه الخاصية هي سمة البشر، الذي لديه خاصية بعدم القيام او فعل كل ما يقوله أو ينوي القيام به، ويمكن تفسير ذلك بكون السلوك البيئي يتميز بظاهرة الاستحسان والتناقض الاجتماعي، وأيضاً بارتباط السلوك البيئي بالخصائص الفردية<sup>(1)</sup>.

فالدراسات حول الاهتمام البيئي لدى الأفراد وجدت نفسها في مواجهة الفجوة بين النية البيئية والقيام بالسلوك البيئي، بعض الأفراد بقصد أو بدون قصد قد يكذب أو يزين الواقع أو يببالغ في التقدير من أجل أن يعطي صورة ايجابية عن نفسه، أو من أجل ارضاء وعدم اثاره الاستياء من طرف الغير وهو ما يدعى بالاستحسان الاجتماعي، فالدراسات تؤكد أن 96% من الأوروبيين يؤكدون على أن حماية البيئة شيء مهم بالنسبة لهم، و الفجوة بين هذا التعبير الصريح والسلوكات الفعلية يمكن ملاحظتها بسهولة في اطار الاستهلاك المستدام عند ملاحظة سلة مشترياتهم وكيفية تسيير نفاياتهم. أيضاً السلوك يتميز بظاهرة تناقض اجتماعي، فالفرد يواجه تناقض اجتماعي لأنه في مواجهة اختيار بين السلوك الذي يكون مريح له شخصياً وسلوك أقل فائدة بالنسبة له ولكنه يصب في المصلحة والفائدة الجماعية، هذه المعضلة أو التناقض الاجتماعي يؤدي في العادة الى فخ اجتماعي، مثلاً في حالة تسيير النفايات، المشاركة في هذه الخدمة العمومية عن طريق فرز النفايات ينطوي على تكاليف للفرد في حين أن الفوائد الكبيرة تعود على المجتمع ككل، وبذلك فإن جميع الأفراد سواء مشاركين أم غير مشاركين سيستفيدون من الإدارة الفعالة للنفايات وبالتالي من خلال توسيع نطاق حماية البيئة، بعض الأفراد يفضلون أن يكونوا كالمسافر خلسة (passager clandestin) لا يساهمون في تامين فرز النفايات في حين يتمتعون بفوائد العملية، وهم وما يطرح قضية اجتماعية حقيقية: لماذا

<sup>1</sup> - Sempels C. et Vandercammen M, (2009). Oser le marketing durable - Concilier marketing et développement durable, Pearson Education, Paris, France , p 25.

أساهم وأبذل جهد وأدفع تكاليف من أجل حماية البيئة والتي تعتبر كسلعة عامة، في الوقت الذي يغش فيه الآخرين ولا يشاركون في ذلك، بل يستفيدون دون مساهمة ؟

إن الفجوة بين ما يصرح به الفرد اتجاه البيئة وما يقوم به فعليا، يمكن تفسيره من خلال ظاهرة الاستحسان والتناقض الاجتماعي، أيضا من خلال وجود عراقيل خا رجية وعوامل ظرفية وبالإضافة الى ذلك يوجد أيضا عوامل شخصية، ففهم السلوك ومحالة تغييره والتأثير فيه يتطلب التعرف على الخصائص والدوافع الفردية التي تفسر الاختلاف بين الأفراد الذين يعتقدون سلوكات بيئية<sup>(1)</sup>.

كما حدد P C Stern نوعين من السلوك المسؤول بيئيا، والتي يمكن تناولهما من حيث الأثر الذي يحدثانه على البيئية، سلوكات ضمن نطاق الحياة العامة، وسلوكات ضمن نطاق الحياة الخاصة<sup>(2)</sup>:

- السلوكات المسؤولة بيئيا المتعلقة بالحياة العامة وتسمى أيضا "المواطنة البيئية"، وتعنى بصفة خاصة بالنشاط (الحراك) البيئي، أي المشاركة الفعالة في المنظمات والتظاهرات البيئية (أي أن يكون الفرد عضوا فعالا في الأحداث)، أو أن يكون أقل التزاما و فعالية في هذه المنظمات والتظاهرات (مساهمة مالية فقط)، هذه السلوكات تتعلق بدعم أو الانضمام لسياسات العامة المتعلقة بالبيئة تؤثر على البيئة بطريقة غير مباشرة من خلال التأثير على توجهات السياسات العامة، ولكن أثارها يمكن ان تكون جد مهمة، فهذه السلوكات تظهر في اطار جماعي ومرئية من قبل افراد المجتمع.

- السلوكات المتعلقة بالحياة الخاصة أو المنزلية، وهي في الأساس تتجه نحو استهلاك واستعمال المنتجات في اطار خاص، لأنها تمارس في اطار خصوصية البيت وبالتالي ليست عرضة لأنظار الآخرين، والاستهلاك هنا يتضمن اختيار السلع الصديقة للبيئة، وبمجرد شراء هذه السلع يمتد السلوك

<sup>1</sup> -Amélie Fiorello,(2011) : Le Comportement de Tri Des Déchets Ménagers - Une Approche Marketing, Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Nice-Sophia Antipolis, France, pp 101-102.

<sup>2</sup> -Stern. P C, op cit, pp 409-410.

الى كل الممارسات المتعلقة بالاستخدام المسؤول بيئياً، ففيما يخص الاستعمال المسؤول بيئياً للمنتجات وخاصة تجهيزات المنزل، يمكننا التمييز بين نوعين من السلوك: سلوك التقليل أو الترشيد للاستهلاك بما في ذلك استعمال كل التغيرات التي طرأت على طريقة استخدام بعض التجهيزات (استعمال أقل للمياه، القليل من الكهرباء...)، في حين نجد النوع الآخر من السلوك المعتمد على الكفاءة والمرتبط بشراء التجهيزات الأقل استهلاكاً للموارد. إن سلوكيات الفضاء الخاص لها تأثير مباشر على البيئة هذه السلوكيات التي تتم بصفة فردية لها أثر ضعيف، لكن تجميع سلوكيات افراد المجتمع ككل بالرغم من استقلاليتها عن بعض سوف يكون له أثر كبير ومهم على البيئة.

## المبحث الثاني: الوعي البيئي كاتجاه محدد للسلوك البيئي للمستهلك

قبل أن يسلك الفرد سلوكا بيئيا يجب أن يكون واعيا وحساسا اتجاه القضايا البيئية، هذا الوعي والحساسية تعتمد بشدة على ادراكاته، و معارفه، ومعتقداته، ومواقفه نحو البيئة والمشاكل التي تعاني منها. إن الوعي البيئي مصطلح له دلالات واسعة، فهو لا يعني فقط المعارف حول البيئة ولكن أيضا المواقف والاتجاهات، القيم والمهارات اللازمة لحل المشاكل البيئية، علاوة على ذلك فإن الوعي البيئي يمثل الخطوة الأولى التي تؤدي الى تشكل اتجاهات بيئية التي تقود في النهاية الى قيام الفرد بسلوكات مسؤولة بيئيا، و مفهوم الاتجاه يعتبر أساسيا من أجل تحديد مدى تبني الفرد لسلوك ايجابي نحو القضايا البيئية، فالاتجاه يعرف بأنه الاستعداد للعمل أو التحرك نحو سلوك، منتج، شخص أو قضية ما، هذه النزعة أو الاستعداد ينتج من مزيج من المعلومات والمشاعر والنوايا وعادة ما تؤدي الى سلوك ما، فيتصرف الفرد من تلقاء نفسه بطريقة ايجابية أو سل بية نحو المنتجات الصديقة للبيئة، أو نحو القضايا البيئية بشكل عام.

### المطلب الأول : مفهوم الوعي البيئي

يعرف الوعي لغويا بأنه " الإدراك والإحاطة، ويعني أيضا الفهم وسلامة الإدراك، والوعي هو إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكا مباشرا، وهو أساس كل معرفة<sup>(1)</sup>، كما يعرف الوعي : بأنه الشعور أو الاحساس النابع من ادراك الفرد للقضايا و الأمور المحيطة به، والمرتبطة بالعمليات العقلية الوسيطة وتوجيه هذا الادراك للقيام بسلوك ايجابي<sup>(2)</sup>. كما يعرف أيضا " بأنه ادراك الفرد لطبيعة

<sup>1</sup> - لعمى أحمد و مزاولي أعمار، (2012): الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة، المؤتمر العلمي الدولي حول: سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 43.

<sup>2</sup> - ستيا ارام لنيورنك، مقياس الوعي البيئي للمرأة العراقية بحامل فناتها العاملة (الموظفة، ربة البيت، والطالبة)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد 9، العراق، ص 220.

الظروف والمخاطر والمعوقات المحيطة به وكيف يستطيع التفاعل معها والتجاوب مع مفرداتها بحيث يكون متكيفا مع البيئة أو الوسط الذي يعيش فيه" (1).

فالمقصود بالوعي أن يكون الانسان واعيا دائما بنفسه وهو يفكر، فالوعي هو الأ فكار التي نقر في عقل الانسان، كما أنه عملية أو حالة من الادراك لخبرات ذاتية في لحظة معينة، معنى هذا أن الوعي يستلزم ادراك المرء لذاته، والإنسان صاحب الوعي هو الانسان المدرك لما حوله من مظاهر الحياة ومكوناتها ويدرك الأبعاد بين الأشياء ومنافعها وأضرارها ويقيس كل شيء بمقياس علمي صحيح حتي تأتي أفعاله بعد ذلك بنتائج طيبة(2).

إن الوعي عملية معقدة تتأني من خلال علاقة الانسان بوسطه الاجتماعي والبيئي، لأن هناك علاقة تبادلية بين الوعي والمحيط الاجتماعي، فالإنسان يؤطر تفكيره من وجوده الاجتماعي وبقدر تطور معرفته يستطيع أن يعكس المعرفة على الواقع الاجتماعي وعلى شكل تطوير وتغيير وإبداع. من خلال مختلف التعاريف للوعي يمكن القول أن الوعي هو القاعدة الأ أساسية التي توجه سلوكيات الفرد، كما أن الوعي مرتبط بعناصر أساسية إن اختلفت ترتبها في تشكيل الوعي فهي مترابطة مع بعضها لتشكل الوعي الكامل لدى الفرد الذي يوجه سلوكه فيما بعد: وهي الادراك، المعرفة والوجدان، كما أن الوعي الانساني له نوعان من الخصائص(3):

- خصائص فردية تجعله يعي بشكل فردي، ويميز الأحداث والظواهر المختلفة، ويثمن على طريقته وقائع الحياة الاجتماعية جاعلا اياها بهذا القدر أو ذاك موضوعا لمعاناته الفردية الخاصة.

<sup>1</sup> - بشير ناظر الجشي، (2012): البيئة والوعي - قراءة سوسولوجية، مجلة آداب المستنصرية، جامعة المستنصرية، العراق، العدد 58، ص 12.

<sup>2</sup> - المصدر نفسه، ص 12.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه، ص 13.



- خصائص اجتماعية يكتسبها الانسان في مجرى علاقاته الضرورية والمستمرة بالآخرين في مجالات الحياة المادية والروحية كلها، وهذه الخصائص تشكل الاساس الذي يقوم عليه الوعي الاجتماعي.

في ظل تزايد حدة المشاكل البيئية وعلى النطاق العالمي زاد الاهتمام بمفهوم الوعي البيئي، ويقصد بالوعي البيئي " انه تلك العملية القائمة على المعرفة والإدراك بالمشكلات البيئية وأسبابها وأثارها وكيفية مواجهتها والوقوف على الإمكانيات المتوفرة واللازمة لذلك، مما يؤدي إلى سلوك مغاير وتعديل المفاهيم الخاطئة حول البيئة لكي يصبح الأفراد أكثر تأثراً وإيجابية في مواجهة مشكلات بيئتهم<sup>(1)</sup>، ويعرف Simmons & others الوعي البيئي بأنه حالة عقلية مستندة الى المعرفة بالقضايا البيئية ينتج عنها سلوك واع وإيجابي<sup>(2)</sup>، ويعرف أيضا الوعي البيئي : بأنه كل النشاطات العقلية التي تعمل على زيادة الإدراك والشعور والاحساس بالمشاكل البيئية كافة استنادا على تربية بيئية مخطط لها تعمل على مساعدة الفرد على اكتساب السلوكيات المعرفية للابتعاد عن السلوكيات الخاطئة تجاه البيئة والالتزام بخلق بيئي ايجابي<sup>(3)</sup>.

كما يعرف أيضا الوعي البيئي " بأنه موقف (اتجاه) الفرد نحو المشكلات البيئية والتي تكون لديه باحتكاكه وتفاعله مع هذه المشكلات ، وهذا الموقف يظهر في صورة الموافقة أو الرفض كما يظهر في سلوك الفرد بالسلب أو الايجاب نحو البيئة"<sup>(4)</sup>.

يقصد بالوعي البيئي "أنه ذلك الإحساس المتنامي بالمعرفة والفهم والإدراك والتدخل المقصود بكل ما يحيط بالإنسان من بيئات على اختلاف أنواعها أو مكوناتها، ولا يتأتى هذا إلا من خلال

<sup>1</sup> - لعمى أحمد و عزويي أحمد، المصدر سبق ذكره، ص 43.

<sup>2</sup> - مآريه محمد أحمد المولى، (2009): مستوى الوعي لدى طلبة كلية التربية في ضوء بعض المتغيرات، مجلة التربية والعلم جامعة الموصل، المجلد 16، العدد 3، العراق، ص 288.

<sup>3</sup> - ستيا ارام خيورك، المصدر سبق ذكره، ص 220.

<sup>4</sup> - ايمن شريف، (2004): دراسات الوعي الاجتماعي في مصر المفاهيم والمناهج، مجلة كلية الدراسات الانسانية، جامعة الأزهر، العدد 22، مصر، ص 808.

العديد من المؤسسات المسؤولة عن توجيه وتوعية وتربية الإنسان، وهو عملية عقلية يمارسها الإنسان في حياته اليومية تتفاعل فيها الجوانب الشخصية والاجتماعية للإنسان، وتستهدف التعامل تعاملًا إيجابيًا، وبذل الجهود والمشاركة في حل المشكلات البيئية، الإحساس بالمسؤولية الكاملة نحو تحسينها، ومقاومة كل ما من شأنه أن يهدد أمنها وسلامتها<sup>(1)</sup>.

يتضح من هذه التعاريف أن مفهوم الوعي البيئي ليس له تعريف موحد في الأدبيات، فهذا المصطلح يستخدم على نطاق واسع في وسائل الإعلام، والسياسة، وفي الحياة اليومية للإشارة إلى مجموعة واسعة من المفاهيم المتعلقة بالقضايا البيئية: الإدراك، المعرفة، المشاعر، الاتجاهات، القيم، السلوكيات، فبعض التعاريف تعرف الوعي البيئي من خلال الجانب المعرفي والإدراكي لدى الفرد والذي يساعد في توجيه سلوكياته البيئية، والبعض الآخر يعرف كمفهوم يعكس المشاعر والعواطف نحو القضايا البيئية، وآخر يعتبرها كاتجاه قوي نحو حماية البيئة، يتضمن مجموعة من القيم البيئية. ومنه يمكن القول أن التعريف الشامل للوعي البيئي يتضمن الجانب المعرفي مع الوجداني فيما يتعلق بالبيئة، وهذه هي أولى خطوات تكوين الاتجاهات البيئية التي تحكم سلوك الفرد في المستقبل، وبذلك فإن أهم جوانب وأبعاد الوعي البيئي تكون<sup>(2)</sup>:

- تهيئ المعرفة البيئية وكشف الحقائق المتصلة بالمشاكل البيئية وخطورتها؛
- تكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة، ويمكن تعريف الاتجاه البيئي بأنه الموقف الذي يتخذه الفرد إزاء بيئته، من حيث استشعاره لمشكلاتها واستعداده للمساهمة في حل هذه المشكلات؛
- المشاركة الإيجابية بتبني سلوكيات تؤدي إلى الإقلال من الأخطار التي تتعرض لها البيئة.

<sup>1</sup> - محمود محمود عرفان، (2003): التحذير الممنهج للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي للتفتية بالمجتمعات العشوائية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 11، العدد 1، ص 132.

<sup>2</sup> - سناء محمد الجبور، (2011): الإعلام البيئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن، ص 119.

وعلى الرغم من أهمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع باعتباره البداية الحقيقية لتغيير الواقع الذي يعيشونه، والوصول إلى تعاون وتماسك المجتمع أو الثورة على الأوضاع القائمة، إلا أنه توجد مجموعة من المعوقات تؤدي إلى انخفاض مستوى وعيهم منها: انتشار الأمية وانخفاض معارفهم حول البيئة ومخاطر تلوثها وسبل مواجهتها، لذا يجب إثارة وعيهم على أن يكون لديهم فهم أساسي للبيئة والمخاطر المتعلقة بتلوثها، وإتباع الأساليب السلوكية المرغوبة التي تؤدي إلى المحافظة عليها، وأن يكون لديهم القدرة على إقناع الآخرين بضرورة التخلي عن الممارسات التي تؤدي إلى تلوثها، والتعاون مع الآخرين في الحفاظ عليها من التلوث، ويتحقق ذلك من خلال نشر المعلومات البيئية بين الأفراد بمختلف الوسائل الإعلامية والتعليمية، تهدف إلى إيجاد حساسية بيئية لديهم تربطهم بالبيئة التي يعيشون فيها وتدفعهم للعمل على حمايتها. ويترتب على زيادة الوعي البيئي وإدراكهم لأهمية عملية ترك البيئة نظيفة والمحافظة على سلامتها والمشاركة في تميمتها، لذلك نجد أن الوعي البيئي في أصله يتكون من ثلاثة حلقات منفصلات ومتداخلات في أن واحد وهي<sup>(1)</sup>:

- **التربية والتعليم البيئي** : ويبدأ بالتعليم من رياض الأطفال ويستمر خلال مراحل التعليم العام إلى التعليم الجامعي، بشرط أساسي وهو وجود تكامل لأهداف البرامج التعليمية والتربوية.
- **الثقافة البيئية** : تبدأ من توفير مصادر المعلومات كتب ونشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورات، وفي الحوادث والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بالمجتمع، خاصة ذات المردود الإعلامي.
- **الإعلام البيئي** : هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية وهو أداة إذا أحسن استثمارها كان لها مردود إيجابي للوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية. ويعمل الإعلام البيئي في تفسير وفهم وإدراك المتلقي لقضايا البيئة المعاصرة وبناء قنوات معينة اتجاه البيئة وقضاياها.

<sup>1</sup> - سناء محمد الجبير، المصدر سبق ذكره، ص 40-41.

## المطلب الثاني: الاتجاهات البيئية

يأخذ مفهوم الاتجاه مكانة أساسية في تحليل سلوك المستهلك سواء على المجال النظري (نمذجة سلوك المستهلك) أو على المجال العملي (من أجل وضع الطرق التي تهدف للتأثير على اختيارات المستهلكين أو توجيههم نحو منتج معين أو سلوك معين)، فعندما يتعلق الأمر بالتوصل إلى سلوك محدد نحو قضية ما أو منتج ما مثل المنتجات البيئية، فإن العامل الأكثر تأثيراً يعتبر الاتجاه. مختلف الدراسات حول السلوك البيئي للفرد، سواء في الإطار النفسي أو التسويقي تستخدم الاتجاه كمفهوم أساسي، فللمنطلق هو من الافتراض الأساسي أن الأفراد الذين لديهم اتجاه إيجابي نحو البيئة هم أكثر من يمكنهم أن يتبنوا سلوك بيئي، من الذين يكون لديهم اتجاه سلبي وغير مباليين، بحيث يؤكد Filser أن الاتجاه هو احسن مؤشر يسمح بالتنبؤ بالسلوك.

### 1 - تعريف الاتجاهات البيئية:

الاتجاه مفهوم ولد في علم النفس ولا يوجد تعريف شامل وموحد له، فكما يبين Olson et Zannan يعرف الاتجاه من طرف الكتاب كمفهوم: للتقييم، المشاعر، المعرفة، النزعة للسلوك، كل هذه العناصر تدخل في وصف وتعريف الاتجاه وهو ما يجعل منه مفهوم متعدد الأبعاد<sup>(1)</sup>. بالنسبة لـ Engel الاتجاه لا يتشكل إذا لم يقيم الفرد الشيء المعين، ويضيف بأن الاستجابة المرتبطة بالتقييم يمكن أن تكون عاطفية، معرفية أو سلوكية، ويمكن أن تكون صريحة معبر عنها لفظياً أو ضمنياً<sup>(2)</sup>.

1 - Amélie Fiorello, op cit, p 117.

2 - idem, p 117.

وحسب G.W.Allport الاتجاهات هي " حالة استعداد عقلية ونفسية وعصبية تتكون لدى الفرد من خلال الخبرة والتجربة التي يمر بها الفرد، وتؤثر هذه الحالة تأثيراً ملحوظاً على استجاباته أو سلوكه إزاء جميع الأشياء والمواقف التي تتعلق بهذه الحالة<sup>(1)</sup>.

أما Hilgard،Alkinson الاتجاهات هي " نزعة أو ميل نحو شيء أو فكرة أو موقف، وهي استعداد للاستجابة أو عدم الاستجابة أو التصرف بأسلوب معين عندما يواجه الشخص متغيرات معينة<sup>(2)</sup>.

حسب التعاريف العديدة التي قدمت للاتجاه يمكن القول أن الاتجاه يركز حول عناصر أساسية تشكل ثلاث مكونات رئيسية : وجدانية ومعرفية وسلوكية، ويتألف المكون المعرفي من معلومات الفرد وخبرته عن موضوع الاتجاه أو معرفته بالوقائع حوله، أما المكون الوجداني للاتجاه فيتعلق بتقويمات الفرد (مشاعره، استجاباته العاطفية) الإيجابية أو السلبية نحو شيء ما أو شخص ما، في حين يشير المكون السلوكي للاتجاه إلى السلوكيات أو نية القيام بالسلوكيات التي يقوم بها الفرد وتتعلق بموضوع الاتجاه، فيشمل السلوك الظاهر للفرد الموجه نحو موضوع الاتجاه.

مختلف الدراسات حول السلوك البيئي للفرد، سواء في الإطار النفسي أو التسويقي تستخدم الاتجاه كمفهوم أساسي، المنطلق هو من الافتراض الأساسي أن الأفراد الذين لديهم اتجاه إيجابي نحو البيئة هم أكثر من يمكنهم أن يتبنوا سلوك بيئي، من الذين يكون لديهم اتجاه سلبي وغير مباليين، بحيث يؤكد Filser أن الاتجاه هو أحسن مؤشر يسمح بالتنبؤ بالسلوك، فلالاتجاهات تيسر للفرد القدرة على السلوك واتخاذ القرارات في المواقف النفسية المتعددة في شيء من الاتساق والتوحيد دون تردد أو تفكير في كل موقف لأن الاتجاه ينظم العمليات الدافعية والانفعالية والإدراكية حول بعض النواحي

<sup>1</sup> - محمد عبد الرحمان، ( بدون سنة ) : دراسات في علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، مصر، ص 194

<sup>2</sup> - جمال الدين محمد المرسي و ثابت عبد الرحمان ادريس، (2001): السلوك التنظيمي، نظرياته ومناهج، تطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، ص 126.

الموجودة في المجال الذي يعيش فيه الفرد ، كما أن الاتجاه يحمل الفرد على أن يحس ويدرك ويفكر بطريقة محددة إزاء موضوعات البيئة الخارجية وبالتالي يسمح بتبلور وتوضيح صورة العلاقة بين الفرد وبين عالمه الاجتماعي.

إن الاتجاه المناصر للبيئة تم تناوله بعدة تسميات ففي اللغة الانجليزية اصطلح عليه

Environnement concern والذي ترجم بالغة الفرنسية préoccupation pour l'environnement أو attitude pro-environnementale ، و لا تختلف الاتجاهات البيئية عن غيرها من الاتجاهات النفسية العامة من حيث طبيعتها وخصائصها و تصنيفها وكيفية تكوينها وتغييرها ، وقد ظهرت عدة تعريفات للاتجاه البيئي، حيث جاء تعريفه بأنه "استعداد الشخص الذهني الذي يجعله يسلك سلوكاً معيناً في المواقف البيئية المختلفة"<sup>(1)</sup>، ويعرف Bamberg الاتجاه البيئي بأنه الاتجاه العام الذي يركز على تقييم معرفي وعاطفي لحماية البيئة <sup>(2)</sup>، كما يعرفه Schultz الاتجاه البيئي بأنه مجموعة المعتقدات، العواطف، والنوايا السلوكية لدى الفرد التي يبدونها اتجاه الأنشطة أو القضايا البيئية<sup>(3)</sup>.

كما يعرف الاتجاه البيئي بأنه "الموقف الذي يتخذه الفرد إزاء بيئته الط بيئية من حيث استشعاره لمشكلاتها ، واستعداده للمساهمة في حل هذه المشكلات والمشاركة الايجابية من قبله من خلال تبنيه لسلوكيات تؤدي الى الإقلال من المشكلات والأخطار التي تتعرض لها البيئة"<sup>(4)</sup>.

وينظر أيضا إلى الاتجاهات البيئية باعتبارها "محصلة المفاهيم والمعلومات البيئية لدى الفرد التي اكتسبها وتعلمها بالوسائل المختلفة وترسخت في وجدانه وتنعكس على مشاعره وانفعالاته وتظهر في سلوكه وتعبيراته واستجابته نحو الموضوعات والقضايا البيئية، وتتميز بالقابلية للتنمية والتعديل"<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد بن عليّة الأحمدي، (2006): دور علم النفس في تعديل الاتجاهات نحو البيئة، العلوم الاجتماعية والدراسات البيئية من منظور تكاملي، المؤتمر الدولي الثالث لطلبة العلوم الاجتماعية، انعقد بتاريخ 3\_5 ديسمبر 2006، جامعة الكويت، الكويت، ص 10.

<sup>2</sup> -Bamberg S, (2003). How does environmental concern influence specific environmentally related behaviors? A new answer to an old question, Journal of Environmental Psychology, vol 23, n= 1, p 21.

<sup>3</sup> -Schultz P.W, Shriver C., Tabanico J. et Khazian A, (2004): Implicit connections with nature, Journal of Environmental Psychology, vol24, n=1, p 31.

<sup>4</sup> - سناء محمد الجبور ، المصدر سبق ذكره، ص 127 .

إن مختلف التعاريف للاتجاه البيئي تناولت المفهوم من خلال مكوناته الرئيسية والتي هي :  
المعرفة، المشاعر والسلوك هذا الأخير هو محصلة المعارف والمشاعر نحو القضايا البيئية، لذلك فإن  
التعريف الشامل للاتجاه البيئي يبني على ثلاثة أبعاد أو مكونات:

المكون المعرفي : ويتضمن مجموعة الأفكار، التخمينات والمعارف التي يحملها الفرد حول البيئة،  
تتضمن سيرورة معلوماتية وتعنى بامتلاك معرفة ذاتية أو موضوعية من طرف الفرد حول الآثار البيئية  
لمختلف الأنشطة مثلا، في الأدبيات هناك نقاش حول درجة تأثير المعارف حول البيئة على السلوك،  
من جهة البعض يجد أن هناك علاقة ضعيفة بين المعرفة البيئية ونية الفعل والسلوك، والبعض الآخر  
يعتقد أن المعرفة لا يمكن فصلها عن الاتجاه البيئي ويجدون تأثيرا ملموسا للبعد المعرفي على السلوك  
البيئي.

المكون العاطفي : الاهتمام البيئي يمكن اعتباره بأنه مجموع العواطف، ومشاعر القلق، الاستجابات  
الوجدانية للفرد اتجاه القضايا البيئية، اشكالية تدهورها وآليات حمايتها، أيضا الأحكام العاطفية نحو  
عواقب تصرفات الفرد على البيئة، هذا يعني أن السلوك المسؤول بيئيا ليس بالضرورة نتيجة تفكير  
عقلاني حول المشاكل البيئية وحول الإجراءات المناسبة لتقديم الحلول، بل ان الاتجاهات العاطفية  
نحو القضايا البيئية هي التي تدفع الأفراد بتبني سلوكيات بيئية.

المكون السلوكي: هذا البعد يمكن تحديده من السلوك نفسه أو نية تبني هذا السلوك، فالتوجه السلوكي  
يترجم اهتمامات الفرد بالبيئة، كما أن السلوك يجب أن ينسجم مع الحفاظ على البيئة، إذ أن التعبير  
اللفظي للاهتمام البيئي لا يكفي، بل يجب أن يكون للفرد امتدادات سلوكية مجسدة (واقعية) ومشاركة  
شخصية في حل المشاكل البيئية.

<sup>1</sup> - محمد بن عليّة الأحمدي، المصدر سبق ذكره، ص 11.

## 2 - قياس الاتجاهات البيئية:

هناك العديد من أدوات القياس تم تطويرها من أجل قياس الاتجاهات والاهتمامات البيئية لدى

الأفراد، ولعل من أوائل أدوات القياس التي تم تطويرها نجد نموذج *Ecological Attitude Scale*

للباحثين (Maloney et Ward (1975 ، والذي يتشكل من 45 فقرة مقسمة على أربع محاور<sup>(1)</sup>:

- الالتزام اللفظي: يقيس ما يقوله الشخص حول رغبته للقيام بحماية البيئة، هذا المحور يتضمن 10

فقرات مثل: أنا أؤيد الذهاب للعمل عن طريق الدراجة أو الحافلة من أجل تقليل تلوث الهواء.

- الالتزام الفعلي: تقيس ما قام به الفرد فعليا من أجل حماية البيئة في 10 فقرات، مثل لم أحضر

أبدا منتدى أو لقاءات حول البيئة، أو لا أبذل أي جهد خاص من أجل شراء منتجات لها أغلفة

قابلة للاسترجاع.

- التأثر العاطفي: تقيس درجة التأثر العاطفي بالمشاكل البيئية من خلال 10 فقرات مثل أعتقد أن

الأفراد قلقون للغاية فيما يخص استعمال المبيدات وتأثيرها على الغذاء.

- المعرفة: يقيس المعارف الخاصة والحقيقية التي يمتلكها الفرد حول المشاكل البيئية، 15 فقرة مثل

الأسئلة الاختيارية: أكبر جزء من النفايات في مدننا تتأتى أساسا من السيارات / الطائرات

/الصناعة/ الشاحنات/ معالجة النفايات.

في الواقع الميداني الاتجاه الصديق للبيئة مرتبط بمواضيع عديدة وغير متجانسة في بعض

الأحيان، فالاهتمام البيئي ليس واحد بل توجد هناك عدة اهتمامات بيئية لدى الأفراد أو على الأقل

اهتمام بمشاكل أو قضايا بيئية محددة، فالاتجاهات الفرد نحو البيئة يمكن أن تشير الى الاهتمام

بمختلف القضايا البيئية والذي عرف تطور عبر الزمن ( استرجاع ودوران النفايات، الحفاظ على طبيعة

الأوزون، اقتصاد الطاقة، الاستهلاك الأخضر...) أو قد تكون مرتبطة بمنطقة جغرافية أو فترة زمنية

1 - Amélie Fiorello, op cit, p 123.



محددة ( التلوث الموضعي، حماية المناطق الشاطئية... )<sup>(1)</sup>. و منه يمكن القول أن الاتجاه البيئي هو مفهوم يشير أو يعكس الشعور نحو مختلف القضايا البيئية ويشتمل على حقائق مختلفة، وبالتالي يتكون لدى الفرد اتجاهات عديدة تختلف حسب اختلاف القضايا البيئية، وحسب ادراكاته ومعارفه ومشاعره نحو هذه القضايا البيئية المختلفة.

من خلال استعراض الأدبيات و الأبحاث التي تناولت الاهتمام البيئي، أبرز Zimmer M.R et al أهم التطورات لمختلف أنواع الاهتمامات التي تشكل الاتجاهات البيئية<sup>(2)</sup>:

- في سنوات 1970 بدأ الباحثون الاهتمام بالبيئة وتحديدًا بالتلوث، اقتصاد الطاقة، فهي فترة بداية اتساح الفرص التجارية للاهتمام البيئي، فأنشأت العديد من الدراسات حول الفوسفات، فرز وإعادة تدوير الزجاج والعلب والنفايات المنزلية.
- في سنوات 1980 تميزت بنظرة أكثر شمولًا للقضايا البيئية، فوجد العديد من الأعمال حول حماية المستهلك، حول المصادر الجديدة للطاقة، اقتصاد الطاقة، تلوث الهواء، الاسترجاع وإعادة تدوير النفايات، حماية المحيط الحيوي.. الخ، اهتمامات جديدة برزت في هذه السنوات مثل : نوعية الهواء، دور الغابات في حماية الغلاف الحيوي، تغير المناخ الغازات الدفيئة والاحتباس الحراري.
- تميزت سنوات 1990 بدراسات أكثر حول استهلاك المنتجات البيئية والتي تحترم البيئة وأيضًا المنتجات العضوية أو الخضراء ومشاكل النفايات المنزلية والتخلص، الفرز، اختيار التعبئة والتغليف و إعادة التدوير... الخ
- أما في نهاية 1990 وبداية 2000 تميزت بدراسات متزايدة حول الاستهلاك الأخضر أو المستدام واقتصاد الطاقة وأيضًا حول الاستهلاك السياحي و النقل.

<sup>1</sup> - Zimmer M.R., Stafford T.F. et Royné-Stafford M. (1994). Green issues - dimensions of environmental concern, Journal of Business Research, vol 30, n= 1, pp. 63-74.

<sup>2</sup> - idem, p 67.

بصفة عامة يمكن القول أن الاهتمام البيئي يتضمن العديد من الحقائق المتنوعة، ومنه يجب

على الباحثين قياس الاتجاهات الصديقة للبيئة بنفس مستوى خصوصية السلوك، مثلاً قياس

الاتجاهات والسلوك نحو قضية محددة مثل شراء المنتجات الخضراء، أو أثر النقل على البيئة أو

اعادة تدوير النفايات... الخ.

### 3- تشكل الاتجاهات نحو البيئة<sup>(1)</sup>:

يخضع تكوين الاتجاهات نحو البيئة غالباً لنفس مبادئ التعلم التي تكمن وراء تكوين

الاتجاهات كما أوضحتهما النظريات والدراسات المتخصصة في علم النفس الاجتماعي خاصة ، يمكن

تفسير عملية تكوين الاتجاهات نحو البيئة وفقاً لمبادئ التعلم بالا اشتراط الكلاسيكي، فالفرد قد يكتسب

اتجاهاً إيجابياً نحو موضوع البيئة إذا اقترن هذا الموضوع بمثير سار، كما قد يكتسب اتجاهًا سلبيًا إذا

اقترن الموضوع بمثير غير سار. فالاتجاه الإيجابي أو السلبي نحو البيئة ككل أو نحو الشاطئ أو البر

أو نحو مدينة من المدن أو نحو شارع أو حي أو مبنى أو مستشفى أو غيرها، إنما يعتمد إلى حد كبير

على الخبرات الإيجابية أو السلبية التي تقترن بها.

يفترض نموذج "بيرني و كلور" المعروف (بنموذج التدعيم الانفعالي للاستجابات التقويمية )،

إن المثيرات التدعيمية المرتبطة بالإثابة والعقاب من البيئة الطبيعية أو الاجتماعية إنما تستدعي

استجابات انفعالية غير صريحة لدى الأفراد ، فالمثيرات المثبتة تجعلنا نشعر شعوراً طيباً، والمثيرات

الضارة أو المنفرة تجعلنا نشعر شعوراً سيئاً ، وتكون الاستجابة التقويمية الصريحة سواء نحو المثيرات

التدعيمية أو المثير الشرطي دالة لدرجة الارتياح للحالة الوجدانية المرتبطة بذلك المثير . ووفقاً لنموذج

"بيرني و كلور" \_ كما هو الحال في الاشتراط الكلاسيكي \_ يعمل أي مثير محايد يرتبط بأحداث بيئية

سارة أو غير سارة على استدعاء انفعالات إيجابية أو سلبية ، كما يجري تقويمه على هذا النحو . تلك

<sup>1</sup> - محمد بن خليفة الأحمدي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

هي ظاهرة تعميم المثير التي تعني أن مجموعة من المثيرات التي تشبه المثير المحايد سوف تستدعي نفس الاستجابة.

قد تتكون الاتجاهات وفقاً لمبادئ التعلم بالاشتراط الوسيلى أو الإجرائي كما قرره سكينر، وبناء على هذه النظرية تكون الاتجاهات متعلمة وسيلية، حيث يؤدي التعبير عن الاتجاه إلى نواتج إيجابية أو سلبية، والاتجاه الذي يلقي إجابة على ما يترتب عليه من نواتج إيجابية هو الاتجاه الذي يبقى ويتقوى. فما تلقاه نواتج سلوك الفرد في البيئة من إثابة أو عقاب، إنما يحدد اتجاهاته نحو البيئة . وبمعنى آخر، يكون الاتجاه نحو البيئة دالة للنواتج الإيجابية أو السلبية المترتبة على التمسك بذلك الاتجاه.

وتقدم نظريات التعلم الاجتماعي تفسيراً لبعض الطرق التي بها تتكون الاتجاهات نحو البيئة . ووفقاً لهذه النظريات كما يرى باندورا ، فإذا لاحظنا شخصاً آخر (نموذج) يسلك بطريقة معينة، فربما نقلد ذلك السلوك . وإذا لاحظنا أن النموذج يلقي إثابة على سلوكه أو إذا تلقينا نحن إثابة على تقليد ذلك السلوك، فمن المحتمل كثيراً أن نكرر ذلك السلوك . والعكس صحيح في حالة العقاب ، فمثلاً إذا لاحظ طفل أن والده لا يهتم بنظافة الشوارع والطرق أو لا يهتم بالمحافظة على المياه والكهرباء في المنزل، فإنه قد يقلد هذا النموذج السلوكي الملاحظ . هذا الشكل من أشكال التعلم يعرف بالتعلم بالملاحظة الذي به يمكن تفسير تعلم الكثير من الاتجاهات نحو البيئة.

تكوين الاتجاهات نحو البيئة هو هكذا، نتاج عملية تعلم من خلال الخبرة الاجتماعية المعاشة للأفراد في بيئتهم. والاتجاهات في ذلك تتضمن عدة مكونات متكاملة: المكونات الانفعالية أو الوجدانية (الشعور بالارتياح أو عدم الارتياح، بالحب أو الكراهية ، بالتأييد أو الرفض لموضوع من الموضوعات)، والمكونات المعرفية أو مجموعة المعارف والمعتقدات المرتبطة بموضوع الاتجاه،

والمكونات النزوعية أو السلوكية وهي مجموعة الأنماط السلوكية أو الاستعدادات السلوكية التي تتسق أو من المفروض أن تتسق مع الانفعالات والمعارف المتعلقة بموضوع الاتجاهات. وثمة علاقة وثيقة بين الاتجاه البيئي والسلوك البيئي، بقدر ما يتضمن الاتجاه نزعة سلوكية أو استعداداً سلوكياً، حيث تكشف العديد من الدراسات عن إمكانية التنبؤ بأنماط سلوكية بيئية معينة من اتجاهات معينة نحو البيئة.

### المطلب الثالث : علاقة الاتجاهات البيئية بالسلوك البيئي

تعد طبيعة العلاقة بين الاتجاه والسلوك مشكلة تقليدية في البحوث النفسية الاجتماع . فالاتجاه الإيجابي أو السلبي للشخص نحو قضية ما لا يعني بالضرورة أن سلوكه العملي سوف يتسق تماماً مع هذا الاتجاه الذي عبر عنه ، ففي بعض الأحيان يمكن أن تنتبأ الاتجاهات بالسلوك الظاهر بينما لا تستطيع القيام بهذه المهمة في أحيان أخرى . وقد اقترحت الدراسات المبكرة في هذا الصدد أن الاتجاهات تعد منبئات ضعيفة بالسلوك الإنساني ، بينما أشارت الدراسات الحديثة إلى أن الاتجاهات فيما يبدو تستطيع التأثير بقوة على السلوك الظاهر ، وهناك عدة عوامل تؤثر في العلاقة بين اتجاهات الفرد وسلوكياته، ولعل أهمها ما يلي<sup>(1)</sup>:

1 - قوة الاتجاه : (قوة الارتباط بين موضوع أو هدف الاتجاه ومكونات الاتجاه المعرفية والوجدانية والسلوكية، وكلما ازدادت هذه الروابط قوة أصبحت علاقة الاتجاهات بالسلوك لصيقة ) . وقد أظهرت بعض الدراسات أن الاتجاهات المتكونة من خلال الخبرة المباشرة بموضوع الاتجاه ترتبط بعلاقة أكثر قوة بالسلوك الظاهر وذلك بالمقارنة بالاتجاهات المتكونة بأسلوب آخر . وقد يكمن السبب في التأثير الأكبر للاتجاهات القوية على السلوك بالمقارنة بالاتجاهات الضعيفة في قدرتنا على التذكر فالالاتجاهات التي نستطيع تذكرها يمكنها أن توجه سلوكنا.

<sup>1</sup> - محمد بن خليفة الأحمدي، المصدر سبق ذكره، ص ص 7-8 .

2 -نوعية الاتجاه: (ويرتبط بدرجة تركيز الاتجاه على موضوع معين مقارنة بالاتجاهات العامة ) وارتفاع نوعية الاتجاه وارتباطه بموضوع محدد يقوي العلاقة بينه وبين السلوك الظاهر.

3 -مدى اتصال الاتجاه بحياة الفرد : ( أي درجة تأثير مكونات الاتجاه السلوكية على حياة الفرد ) وكلما ازدادت هذه الصلة قويت العلاقة بين الاتجاه والسلوك.

ومن ثم تعد كل من قوة الاتجاه، وارتباطه بموضوع محدد، وكونه وثيق الصلة بحياة الفرد ، من المحددات المهمة التي قد تكفل تأثير الاتجاه على السلوك الإنساني.

إن أهمية الاتجاه في النهاية تكمن في قدرته على التنبؤ بسلوك الأفراد، ولقد تعددت النظريات

التي حاولت معالجة هذه الإشكالية عبر تقديم نماذج نظرية تفسر شبكة المتغيرات التي تؤثر على

العلاقة بين الاتجاه والسلوك، ومن أحدث هذه النماذج التي حازت قبولاً واسعاً بين الباحثين من خلال

تطبيقها في دراسة سلوكيات متنوعة، من بينها السلوكيات البيئية، نظرية التصرف المنطقي la théorie

(Fishbein et Ajzen, 1975) "de l'action raisonnée" ثم قاما بتطويرها بعد ذلك اعتماداً على نتائج

البحوث الميدانية، وأصبح يطلق عليها الآن "نظرية السلوك المخطط" la théorie du comportement

.planifié

تستند نظرية السلوك المنطقي على افتراض أن المحددات المباشرة للسلوك هي نية القيام أو

عدم القيام بالسلوك المعني ، وهذه النوايا تتأثر بعاملين : الأول الاتجاه، و الثاني: يتمثل في معيار

شخصي، وفق هذه النظرية، معظم السلوكيات هي تحت السيطرة الإرادية والطوعية، لأن الفرد يمكن

أن يقرر بنفسه ما إذا كان سيبنى السلوك أم لا. ومع ذلك يؤكد Liska (1984)، على أنه في كثير

من الحالات، تكون هناك قيود على تنفيذ السلوك بسبب عدم وجود الفرص والمهارات والموارد

وبالتالي، فإن نظرية السلوك المخطط تكمل نظرية السلوك المنطقي بإدماج متغير ثالث : الرقابة السلوكية المدركة، وهو متغير يقيس إدراك الفرد لقدرته على القيام بالسلوك المعني<sup>(1)</sup>.

وفقا لنظرية السلوك المخطط، الأفراد يتصرفون بصفة عامة وفقا لنواياهم، وحتى يكون السلوك فعال يجب أن يخطط له. وبالتالي فإن النية أو القصد L'intention تقع في صميم النموذج الذي هو نتيجة مزيج من ثلاثة عناصر رئيسية تتأثر بالمعتقدات هي<sup>(2)</sup>:

(1) *الاتجاه* : هو تقييم إيجابي أو سلبي (مع أو ضد) الذي يحمله الفرد حول السلوك المعني، ويعني جاذبية السلوك، والاتجاه هو نتيجة المعتقدات المختلفة المتعلقة بالسلوك.

(2) *القاعدة الاجتماعية المدركة أو المعيار الذاتي*: و تمثل إدراكات الفرد حول تأثير الضغوط الاجتماعية على اختياراته السلوكية، فهي مرتبطة بمعتقدات الفرد حول توقعات الآخرين والتي أصبحت بالنسبة للفرد كمعايير اجتماعية للسلوك، وبالتالي هذه المعتقدات تعكس تأثير الآخرين، فالسلوكات التي يقوم بها الفرد يمكن تحليلها انطلاقا من الرغبة الاجتماعية أو التقليد، وهو ما يفسر تساؤل الفرد حول: ماذا كان سيفعل الآخرون مكاني؟ كيف سيكون الحكم على سلوكي؟ بصفة عامة، سوف يتبين أن الفرد السلوك الذي يتوافق مع اتجاهاته آخذا بعين الاعتبار توقعات الآخرين.

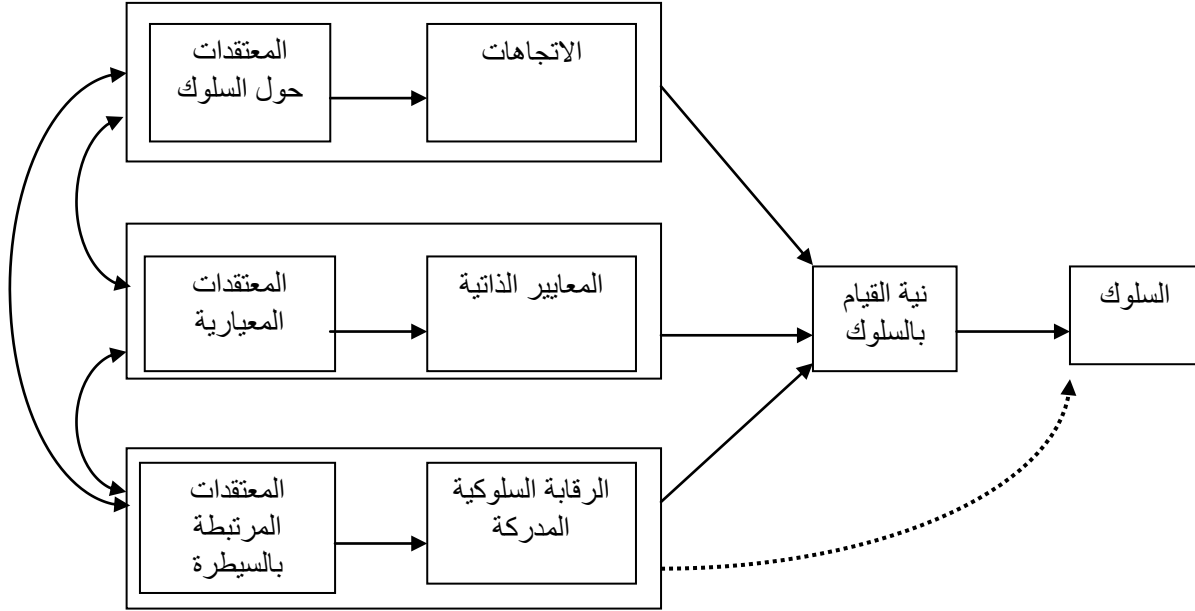
(3) *الرقابة السلوكية المدركة* : وتمثل تصور الفرد لمدى سيطرته وقدرته على تنفيذ سلوكياته، وهذا يعني إدراكات الفرد حول درجة السهولة أو الصعوبة التي سيواجهها عند تبني سلوك ما، وتتشكل من جميع الاعتقادات حول قدرة هذا السلوك على التحقق، أي مدى وجود العوامل التي تعزز أو تعيق فعالية السلوك، ويتم تحديد السيطرة السلوكية المدركة من خلال عاملين اثنين: الأول الظروف "المسهلة" التي تعكس مدى توافر الموارد والامكانيات، والعامل الثاني الكفاءة الذاتية، والتي تمثل إيمان الفرد بقدرته على تنفيذ سلوكه بنجاح.

1 - Amélie Fiorello, op cit, pp 155-156.

2 - idem, pp 156-157.

الرسم البياني في الشكل (2-3) يوضح العلاقات الرئيسية التي حددتها نظرية السلوك المخطط.

الشكل (2-3) : نموذج نظرية السلوك المخطط



Source : <http://www.people.umass.edu/aizen/tpb.diag.html> : 12/02/2014

الاتجاه نحو السلوك، المعيار الاجتماعي المدرك و الرقابة السلوكية المدركة، تقود إلى تشكيل نية سلوكية، ونية القيام بالسلوك تحدد العوامل المحفزة التي تؤثر على السلوك، فهي تشير إلى مدى استعداد الأفراد لبذل الجهد من أجل تبني السلوك، والنية هي محاولة، ولا تتوجم تلقائيا إلى سلوك فعلي ومع ذلك فهي تسبقه.

أيضا من أهم النظريات التي تدرس العلاقة بين الاتجاهات والسلوك نجد نظرية التعارض

المعرفي (1957) *théorie de la dissonance cognitive* de Festinger ، والتي تفترض وجود علاقة

معكوسة بين الاتجاهات والسلوك بحيث أن السلوك هو من يؤثر في الاتجاه، وليس العكس، فحسب

هذه النظرية يحدث التعارض عندما يتلقى المستهلكون معلومات جديدة - عن علامة ما أو قضية ما-

تمثل تعارضا واضحا مع آرائهم واتجاهاتهم الحالية نحوها . فالمستهلك مثلا يشعر بعدم الارتياح

والتناقض بعد شرائه لسلعة ما، أي التناقض بين اتجاهه السابق حول هذه السلعة نفسها وسلوكه الفعلي نحوها بعد الشراء، خلاصة القول أن المستهلك قد يكون مستعدا وبشكل تلقائيا لاتخاذ كل الاجراءات اللازمة للوصول الى حالة من حالات التوازن عند محاولته التخلص من حالة عدم ال توازن النفسي أو عند اجراء تعديل أو تغيير اتجاهه الى اتجاه جديد يتناسب مع السلوك الذي يتخذه فعلا، وفي الواقع من أجل تقليل التعارض الذي ينشأ والذي قد يؤدي الى حالات عدم الراحة فإن المستهلك لعلامة ما بإستطاعته أن يتبع احدي أ و كلا الاستراتيجيتين التاليتين : الأولى أن يقتنع بالمعتقدات الجديدة التي تدعم اتجاهه، والثانية أن يقوم بإعادة تقييم الأفكار المتعارضة من خلال الحصول على المزيد من المعلومات الجديدة تزيل حالة التعارض التي يعاني منها ، وصولا الى حالة من حالات الراحة والطمأنينة نتيجة لاستخدامه سلعة معينة أو قيامه بسلوك استهلاكي معين<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - محمد ابراهيم عبيدات، المصدر سبق ذكره، ص 319-320 .



## المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في السلوك البيئي للمستهلك

لقد تعددت الدراسات بغية تحديد العوامل والمؤثرات التي تقع وراء سلوك المستهلك، وإن اختلف الباحثون في تحديد أهمية ومستوى تأثير كل عامل من العوامل إلا أن هناك اتفاق حول طبيعة هذه العوامل وتصنيفها الى عوامل داخلية متعلقة بالفرد، وعوامل خارجية متعلقة ببيئة الفرد. و السلوك البيئي للمستهلك مثله مثل أية سلوك استهلاكي، يتأثر بعدة عوامل، وإن فهم السلوك وتحليله ومحاولة التنبؤ به والتأثير فيه يمر حتما عبر تحديد هذه العوامل و لمؤثرات، وعموما يمكن تفسير السلوك البيئي للمستهلك من خلال العوامل الاجتماعية والثقافية والعوامل النفسية والشخصية.

### المطلب الأول: العوامل الاجتماعية والثقافية

العوامل الاجتماعية والثقافية هي العوامل أو المؤثرات التي يفرضها المجتمع وأفراده على السلوك الاستهلاكي للفرد، ونذكر منها:

#### 1 - الشريحة الاجتماعية: وهي عبارة عن تصنيف أو تقسيم المجتمع الى عدة شرائح من قبل أعضاء

المجتمع أنفسهم او عبارة عن مجموعة من الافراد الذين يمتلكون الخصائص الاجتماعية نفسها. ويمكن القول هنا عموما أن الشريحة الاجتماعية تؤثر في توجهات الأفراد الانتاجية والادخارية وتؤثر في توجهاتهم نحو طلب بعض المنتجات التي قد تحتاجها شريحة لا تحتاجها شريحة أخرى. والملاحظ أن عددا من البحوث الخاصة بمدخل التسويق الأخرى قد توصلت الى أن الشرائح الاجتماعية الأعلى هم غالبا ما يمثلون أكثر الشرائح انجذابا للمنتجات الصديقة للبيئة<sup>(1)</sup>.

العديد من الدراسات توصلت الى وجود ارتباطا إيجابيا بين الطبقة الاجتماعية والاهتمام البيئي

والسلوكات المسؤولة بيئيا (Arbuthnot et Lingg, 1975 ; Lyons et Breakwell, 1994, Buttlet et

<sup>1</sup> - تأمر البصري، أحمد نزار النوري، المصدر سبق ذكره، ص 107

( Flinn 1978 ، وبالتالي، فإن أصحاب الطبقات العليا يظهرون المزيد من القلق حول القضايا البيئية وهم أكثر من يمكنهم أن يتبنوا سلوكيات تتسق مع هذا القلق<sup>(1)</sup>).

المنطلق هو من افتراض أن الاهتمام البيئي يرتبط إيجابياً مع الطبقة الاجتماعية من خلال مستوى التعليم، والدخل والمكانة المهنية"، ويفسر (Andrews 1978)، هذه الفرضية استناداً إلى حقيقة أن الناس حالما يصلون إلى إشباع متطلباتهم واحتياجاتهم الأساسية، يتجهون بالمزيد من الاهتمام إلى الجانب الجمالي للوجود الإنساني أو "توعية الحياة"، مثل العيش في بيئة أفضل<sup>(2)</sup>.

بينما نجد أن دراسة Diamantopoulos et al 2003 توصلت بأنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الطبقة الاجتماعية والاهتمام البيئي، ولكن وجدت علاقة إيجابية بين الطبقة الاجتماعية وسلوك فرز النفايات<sup>(3)</sup>.

**2 الجماعات المرجعية:** أي جماعة تصبح جماعة مرجعية يقوم الأفراد بمقارنة سلوكهم الشرائي بتوجهات تلك الجماعة، أو عندما يتأثر الأفراد بقيم تلك الجماعة وتفضيلاتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفرد لا يحتاج أن يكون فرداً من تلك الجماعة حتى يتأثر بها، إذ أنه قد يُعجب بمجموعة معينة لكنه لا يستطيع الانتساب لها مثل الفرق الرياضية أو الفنانين.

ويسعى عدد من الجماعات البيئية إلى الاستعانة بعدد من الرياضيين أو الفنانين أو حتى السياسيين لدعم حملاتهم البيئية، لما يمتلكه هؤلاء الأفراد كجماعات مرجعية من تأثير في سلوك المستهلك لذلك

1 - Amélie Fiorello, op cit, p 149.

2 - Michiko Iizuka (2000), Role Of Environmental Awareness In Achieving Sustainable Development, This document was prepared under the project "Enhancement of Citizen's Awareness in Formulation of Pollution Control Policies in Major Latin American Cities", 23 November, 2000, Economic Commission for Latin America and the Caribbean. Japan, p 19.

3 - Amélie Fiorello, op cit, p 149.

نلاحظ أن بعض منظمات الأعمال تستعين بتلك الحركات بما تحويه من رموز شخصية عند تلبيتها لمدخل التسويق الأخضر ومحاولة منها في التأثير على تفضيلات ورغبات الزبائن<sup>(1)</sup>.

3 الأسرة: تعد أكثر منظمات الشراء الاستهلاكية في المجتمع، وهي مجموعة تتألف من شخصين أو أكثر مرتبطين برابطة الدم أو الزواج، وتعتبر العائلة المجموعة الأولى التي يتصل بها الفرد وبشكل مستمر أيضاً، وهذا يعني بأن الفرد سيؤثر ويتأثر بالعائلة المحيطة به في قرارات الشراء المتخذة. ونتيجة للتأثير الكبير للأسرة في سلوك الشراء وتفضيلات الأفراد وتوجهاتهم فمن الطبيعي أن يكون سلوك الشخص كفرد يختلف عن سلوكه كفرد عضو في أسرة، ولعل هذا الاختلاف يبرز بشكل واضح في التوجه نحو شراء المنتجات الخضراء، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الأفراد المسؤولين عن الأسرة لاسيما إن كانت تملك أطفالاً، يميلون إلى اقتناء المنتجات الخضراء، حرصاً منهم على صحة أطفالهم كما أن الأطفال يمارسون ضغطاً على آبائهم من أجل احترام البيئة كون أنه يتم تحسيسهم في المدارس حول المشاكل البيئية، وبالتالي لا يريد الآباء تخييب ظن أبنائهم في سلوكياتهم المحترمة للبيئة<sup>(2)</sup>.

ومن جهة أخرى فإن تأثير الأسرة في سلوك المستهلك الأخضر يبرز إن كان أحد أفرادها متبنياً لهذا التوجه، لأن من سمات المستهلكين الأخضر محاولة التأثير في المحيطين بهم لتبني وجهة نظرهم، ومن ثم فإن أفراد الأسرة يكونون أقرب المحيطين وربما من أكثر المتأثرين<sup>(3)</sup>.

4 الثقافة: تعد من العوامل المهمة المؤثرة في سلوك المستهلك كونها تمثل أهم الاسس والمبادئ التي يتم تبنيتها من قبل المجتمع والعمل على أساسها، فالثقافة هي مجموعة من الرموز والحقائق التي يورثها

<sup>1</sup> - ثامر البصري، أحمد نزار النوري، المصدر سبق ذكره، ص 108.

<sup>2</sup> - Michiko Iizuka, op cit , p20.

<sup>3</sup> - ثامر البصري، أحمد نزار النوري، المصدر سبق ذكره، ص 110.

المجتمع وتتوارث جيلا بعد جيل، وهذه الرموز قد تكون غير ملموسة مثل القيم والعادات أو ملموسة من الأدوات والمنتجات وما شابه ذلك.

ويرى كل من Hopper and Nelsen أن المعايير السلوكية الاجتماعية التي تضعها الثقافة تعتبر من الأدوات الفعالة في اثاره وحث المستهلكين على أداء السلوكيات الصحيحة عندما يعتقدون أن عدم قيامهم بهذه السلوكيات سوف يترتب عليه آثار سلبية سواء لهم أو لغيرهم . كما يرى Peattie أن المستهلكين في الدول المختلفة سوف يتأثرون بالقيم والمعايير الثقافية التي ترتبط بالبيئة والمجتمع وقد يؤدي ذلك الى وجود أنماط عديدة من السلوكيات الخضراء لذلك فإن التحدي الأخر الذي يواجه رجال التسويق والحكومات يتمثل في تغيير وقلب الثقافة التي لا تقوم على مبدأ الاستدامة<sup>(1)</sup>. فعلى سبيل المثال يعد احترام البيئة وحمايتها أحد السمات المميزة للثقافة الألمانية، فالألمان يرون ضرورة بذل كل جهد ممكن لحماية البيئة وهذا التوجه انعكس على ممارستهم اليومية وعاداتهم الاستهلاكية. تهتم الثقافة البيئية بنشر الوعي البيئي في المجتمع وذلك بنشر المفاهيم والمعلومات والقضايا البيئية، وتوضيح العلاقات البيئية القائمة في الكون من حيث تحديد موقع الانسان ودوره في هذه العلاقات، ومن خلال تقديم نماذج ايجابية للسلوكيات البيئية المتميزة التي تكون معيارا أخلاقيا يحدد علاقة الناس بالبيئة الطبيعية والمشيدة المحيطة بهم.

إن الغرض الأساسي الذي تهدف اليه فلسفة الثقافة البيئية يتمثل في تنشئة مواطن يتمتع بصفة الالتزام البيئي الذي يحتم عليه اتباع ما يعرف أنه صواب، ويتجنب ما يعرف أنه خطأ بيئيا دون وجود رقابة خارجية على سلوكه، مع الاهتمام بضرورة احتواء أخلاقيات هذا المواطن على جانب من الاهتمام الكوني والانساني بحيث يتحرك تلقائيا نحو الاهتمام ببيئته وبالكون بغض النظر عن الفواصل السياسية أو العلاقات الدولية، ويكون مؤمنا تماما بأن الطبيعة لا تعرف هذه الحدود والفواصل، وهو

<sup>1</sup> - حليلة السعدية قريشي، (2009): محددات سلوك المستهلك الأخضر - دراسة حالة المستهلك الجزائري -. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 103.

يتعامل مع القضايا البيئية من خلال منظور عالمي وإنساني، إذ أن الثقافة البيئية عادة ما تفرز توجهها جديدا لربط علاقة الانسان ببيئته، من خلال طرح تصور أخلاقي رشيد يع مل على تطوير المجتمع وتغيير النموذج الحضاري القائم على الاستغلال غير المحدود و علاقات السيطرة من أجل الانتاج الذي يعتمد على مبدأ حق البشر في استغلال موارد البيئة بدون حدود.

وبذلك تنطلق الثقافة البيئية من مبدأ الحقوق البيئية للإنسان و للأنواع و للأنظمة البيئية، وواجبات الانسان نحوها باعتبار أن المحافظة على الأنظمة البيئية وعلى الأنواع هي محافظة على القيم والأخلاق البيئية التي يجب أن يتحلى بها الانسان أثناء تعامله مع البيئة ومكوناتها، وهو الأساس للمسؤولية البيئية النابعة من هذه الثقافة المميزة، وبذلك تعيد الـ ثقافة البيئية النظر في مفاهيم حقوق الانسان والعدالة الاجتماعية والتعاقد الاجتماعي ، وتأخذ في اعتبارها حياة الكائنات الأخرى وحقوق البيئة وحقوق الأجيال القادمة، فتعمل بشكل فاعل على تحقيق المواطنة الواعية بيئيا والذكية والفاعلة القادرة على تعميم حب الانتماء للأرض وللوطن في إطار الأخلاق البيئية، وبذلك تسهم هذه الثقافة في ترسيخ قيم المشاركة في حماية البيئة وصيانتها ليصبح السلوك البيئي المسؤول جزءا لا يتجزأ من أخلاق الانسان وثقافة المجتمع، وتساعد في إعداد مواطن يمارس حماية البيئة فهما وسلوكا، وليس مجرد انسان يستطيع التحدث بطلاقة عن معنى البيئة وأهميتها وضرورتها<sup>(1)</sup>.

حيث توصلت دراسة Chan الى أن القيم الثقافية لها تأثير طردي ومعنوي على الاتجاهات

نحو شراء المنتجات الصديقة للبيئة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - سناء محمد الجبور، المصدر سبق ذكره، ص 109 - 110.

<sup>2</sup> - حليلة السعدية قريشي، المصدر سبق ذكره، ص 103.

## المطلب الثاني: العوامل النفسية

العوامل النفسية هي تلك العوامل المرتبطة بالمستهلك ذاته، فهي عديدة ومترابطة وتتفاعل فيما بينها كما أنها تختلف من مستهلك لآخر كونها متعلقة بالجانب النفسي للمستهلك، وتعتبر القيم وصفات الشخصية من أهم العوامل النفسية تأثراً على السلوك البيئي للمستهلك.

### 1- القيم:

تعد القيم واحدة من أهم خصائص الشخصية الإنسانية، وأبعادها ذات تأثير كبير في الفعل اليومي للأفراد والجماعات ونظرتهم للحياة، فهي تعد الموجه لسلوك الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم، حيث أن سلوك الفرد في مختلف مجالات حياته توجهه قيم معينة، كما أن المجتمع لا يمكنه أن يستمر ويحقق أهدافه ويقوم بوظائفه بصورة متوازنة من دون وجود قيم، فعلماء النفس يرون أن القيم تمثل اهتمامات ورغبات وأهداف ومعتقدات واتجاهات وسمات الشخصية، في حين علماء الاجتماع يركزون على دور القيم في تحقيق التوافق الداخلي للفرد وتوافقه مع البيئة الخارجية<sup>(1)</sup>.

إن القيم تمثل قناعات أساسية تحتوي على مضامين خلفية، بمعنى أنها تعبر عن أفكار الفرد حول ما هو صواب وجيد ومرغوب، ولكل فرد نظامه القيمي الذي يتضمن أولوياته القيمة ضمن إطار أهميتها النسبية له<sup>(2)</sup>. وعرف Schwartz القيم بأنه الهدف المرغوب والمتعددة الظروف وهي تمثل المبدأ التوجيهي في حياة الشخص أو أي كيان اجتماعي آخر<sup>(3)</sup>.

يتفق العديد من الكتاب على أن القيم هي الموجه الأساسي لأنماط السلوك والتصرفات واتخاذ القرارات، وأنها توفر الأساس الموضوعي للاختيار بين العديد من الأساليب والتصرفات، فمجموعة

<sup>1</sup> - أهل إسماعيل عايز، (2010): قياس القيم الاجتماعية وعلاقتها بتقبل الذات لدى طلبة الجامعة، مجلة الفتح، العدد 45، العراق، ص 8.

<sup>2</sup> - علاء صاحب عسكر و محمد عبدالله محمد، (2012): مدى تمثل القيم في سلوك العاملين بالمؤسسة الطبية في مدينة كركوك، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 3، العراق، ص 7.

<sup>3</sup> - Schwartz S.H, (1992): Universals in the content and structure of values - theoretical advances and empirical test in 20 countries, in M. Zanna (coord.), Advances in Experimental Social Psychology, San Diego Academic Press, p 21.

القيم التي يدين بها شخص (أو جماعة) هي التي تحركه نحو العمل (الفعل) وتدفعه نحو السلوك بطريقة معينة ويتخذها مرجعه في الحكم بأن سلوكه مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه (مستهجن من قبل الجماعة أو المجتمع). وبالتالي فإن القيم تجذب الانتباه إلى ما هو مهم وتساعد الناس على الاختيار وتبري أفعالهم واختياراتهم وتقييمها<sup>(1)</sup>، إلا أن هذا التأثير (تأثير القيم على السلوك) غير مباشر، بل بوساطة محددات أقرب وأكثر تأثيراً على السلوك مثل المعايير والمعتقدات والاتجاهات.

إن العلاقة بين القيم والاتجاهات والسلوك، تشير إلى أن القيم والاتجاهات تقع على مستويات مختلفة، ولكنها مترابطة، فالقيم تسبق المعتقدات كما الاتجاهات وتعمل على تشكيلها، كما أن القيم مجردة و قليلة جداً، تقع في مركز النظام الاعتقادي لدى الفرد، تعمل على توجيه السلوك من خلال تحديد الاتجاهات الخاصة. وبالتالي فإن القيم هي عامة ومستقرة ومركزية، وهي أكثر استدامة من الاتجاهات، كما أنها ترتبط بمفاهيم مجردة بينما ترتبط الاتجاهات بمواضيع خاصة.

ومن المسلم به أن السلوك البيئي يقوم على مجموعة من القيم، هذه الأخيرة تساعد في تحديد الاتجاهات المناصرة للبيئة والتي بدورها تعمل على توجيه سلوك الفرد نحو سلوك مسؤول بيئياً، لذلك فإن السؤال الأساسي الذي يطرح هنا ما هي هذه القيم البيئية التي يُسترشد بها في تشكيل الاهتمام البيئي لدى المستهلكين؟

في هذا الإطار يعتبر Dembrowsui et all أن الاهتمام البيئي هو كعنصر من نظام المعتقدات الفردية، بل هو جزء من الوعي الاجتماعي للفرد ويمثل في حد ذاته نظام معقد من القيم والاتجاهات. وبالتالي، الأفراد الذين لديهم اهتمام بيئي يتقاسمون رؤية للعالم البيئي في إطار النموذج القيمي الذي يسمى "الباراديغم الهيئي الجديد" (New Ecological Paradigm). فالأفراد يميل اعتقادهم نحو ضرورة المساواة بين الإنسان والطبيعة وبأن هناك حدود للنمو الاقتصادي، يصورون الأرض

<sup>1</sup> - Schwartz S.H, op cit, p21.

بأنها "سرفينة الفضاء" التي يوجد بها عدد محدود من الأماكن و الموارد، مثل هذه الاعتقادات هي التي تحكم حياتهم اليومية وتؤثر في سلوكياتهم وتعاملهم مع مختلف القضايا البيئية والاجتماعية .

وفقا لجرد Schwartz ، القيم المرتبطة بالاهتمام البيئي هي تلك المتعلقة بالمجالات التالية: التقاليد (ومعه تكون علاقة سلبية)، تلقائي التوجيه (القيمة ذات طابع فردي)، التعاطف (القيمة ذات طابع جماعي) والكونية (قيمة ذات طابع مختلط)، هذه النتائج تتوافق مع التوجهات القيمة الثلاثة التي حددها عمل Stern et Dietz (1994) وطرحت لاحقا في العديد من البحوث : التوجه الإيثاري، والتوجه الأناني والتوجه بالمحيط الحيوي، ومنه فالاتجاهات ومنها السلوكيات نحو القضايا البيئية تستند على الأهمية النسبية التي يعطيها الشخص لنفسه، أو لآخرين أو إلى الحيوانات والنباتات، كما يلي<sup>(1)</sup>:

1) إذا كان الاهتمام البيئي يتم تفسيره من خلال القيم المتعلقة بالمحيط الحيوي، إذن فهو يعكس اعتماد القيم البيئية الجديدة" ( New Ecological Paradigm ) ، هذا النموذج الاعتقادي الجديد يكون بديل للنموذج المهيمن على عقول الأفراد و الذي يتميز بكونه بشري التوجه، إن النموذج القيمي الجديد يعزى بزيادة الوعي البيئي ويميل إلى المحافظة على توازن الطبيعة كغاية في حد ذاته أو ل تحقيق قيمة روحية، وهو يعني الاهتمام بالبيئة ككل أي بجميع مكونات النظام البيئي : النباتات والحيوانات والحياة البحرية...الخ، أين يعتبر الانسان كجزء منها .

2) إذا تم تفسير الاهتمام البيئي من خلال قيم الأنانية، فإنه يعبر عن مصلحة شخصية، الأفراد لا يهتمون لنوعية البيئة إلا إذا كانوا يعتقدون أنها سوف تؤثر على رفاههم ورفاه أحبائهم، فالقلق يكون من المخاوف الصحية، القلق على المستقبل وعلى نمط الحياة، فالاهتمام البيئي هنا هو "مصلحي"، الأفراد يقومون بالمقارنة بين التكاليف والمنافع الشخصية لبعض التصرفات البيئية . فالإدراك

<sup>1</sup> - Stern P.C. et Dietz T, (1994): The value basis of environmental concern, Journal of Social Issues, vol 50, n=3, pp 65-84.



الشخصي للتهديدات الناجمة عن التدهور البيئي هي أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير على تربي سلوك مسؤول بيئيا.

(3) وأخيرا، إذا ما فسر الاهتمام البيئي بواسطة قيم الإيثار، فالناس هنا يهتمون بالبيئة لأنهم يعتقدون أن البيئة المتدهورة تشكل تهديدا لصحة ورفاه البشرية بشكل عام ، الشغل الشاغل هو ليس التهديدات التي تكون على البيئة، ولكن التهديدات التي تكون على البشرية، بما في ذلك الفرد وأولاده والأجيال القادمة، الشعب، المجتمع، والعالم بأسره.

وقد ربط كتاب آخرين الاهتمام البيئي بقيم ما بعد المادية post-matérialiste، فبحثوا في كيفية تأثير المادية (1) على الاهتمام البيئي، و أثبتوا أن المادية بأبعادها، لديها تأثير سلبي على المعتقدات البيئية، فكلما كان التوجه المادي كبير ، كلما كان الاعتقاد بأن المادية أكبر وسيلة لتحقيق النجاح وكمقياس للرفاهية، وبالتالي كان الاعتقاد بوجود مشاكل بيئية منخفضة، وهذا اعتقاد يؤثر بدون شك على تشكّل الاتجاهات البيئية ومنه تربي سلوكيات مسؤولة بيئيا(2).

لذلك فإن زيادة الاهتمام البيئي يعتبر من المظاهر الناتجة عن "تحول في القيم" من "الثقافة المادي" إلى "ما بعد المادية"، وهذا يعني أن هناك "تحولا" بعيدا عن الانشغال الذي ساد طويلا مع الرفاه والأمن الماديين، نحو المزيد من الاهتمام بنوعية الحياة ونوعية البيئة، التي تعتبر عنصرا مهما لتحسين نوعية الحياة(3).

التحول الى القيم البيئية نجده أيضا في أعمال دنلاب وكاتون التي تؤكد على ضرورة التحول من "باراديغم الإنسان الاستثنائي Human Exceptionalism Paradigm" الى " البراديغم البيئي الجديد

<sup>1</sup> - المادية Le matérialisme تعكس مجموعة القيم المتعلقة بأهمية الامتلاك المادي، فالمادية تربط الأفراد بالسلع والأشياء التي يمتلكونها، وتتميز بحقيقة أن الناس يهتمون بالعملية الاستهلاك أكثر مقارنة بالمنفعة أو القيمة العملية للمنتجات التي يشترونها، فالعلاقة بين الشيء والفرد تساهم في تشكيل هويته ورفاهيته الذاتية، وهو التوجه الشبه عالمي لاعتبار المادية كوسيلة لتحقيق الرفاهية.

2 - Amélie Fiorello, op cit, p 133.

3- Michiko Iizuka, op cit, pp 23-24

"New Ecological Paradigm"، هذه النظرية تركز على القيم البيئية وتقييم علاقاتها مع العوامل الاجتماعية والديموغرافية، وتعتبر أن علم الاجتماع التقليدي غير قادر على إيجاد حل للمشاكل البيئية لأنّه ينطلق من قيمة مبنية على " فكرة الإنسان الاستثناء " التي لا تعترف بلقواعد الفيزيوي-حيوية من البنية والحياة الاجتماعية، ويؤكد الباحثون على ضرورة "التحول" الى نموذج جديد من القيم البيئية و الذي هو على عكس النموذج البشري السابق ، ينظر الى البشر كجزء من النظام البيئي ، وعملية التحسين البيئي يمكن تحقيقها من خلال انتشار القيم البيئية الجديدة بين جمهور الناس، الجدول(2-3) يلخص الفرق بين قيم النموذجين<sup>(1)</sup>.

### الجدول (2-3): الفرق بين نموذج القيم البيئية الجديدة ونموذج الانسان الاستثنائي

نموذج القيم البيئية الجديدة New Ecological Paradigm	نموذج الانسان الاستثنائي Human Exceptionalism Paradigm
1) البشر هم فقط احد الأنواع التي تعتمد عليها الحياة المجتمعية،	1) يصبح الإنسان في وضع استثنائي لأن لديه الثقافة،
2) في الشبكة الطبيعية توجد علاقات معقدة بين العوامل والنتائج وردود الفعل ، الأنشطة البشرية في هذه الشبكة يجب أن تخلق نتائج غير متوقعة و مختلف،	2) لديه ثقافة متنوعة غير محدودة ويتغير أسرع بكثير من الخصائص البيولوجية،
3) العالم محدود، وهناك حدود فيزيائية وبيولوجية للنمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والعوامل الأخرى، التي تنظم الظاهرة الاجتماعية.	3) وبالتالي، اختلاف البشر ينع من عملية التنشئة الاجتماعية وهذه الاختلافات يمكن أن تكون ثابتة اجتماعيا،
	4) وبالتالي التراكم الثقافي يسمح للإنسان من حل كل المشاكل الاجتماعية فضلا عن إحراز تقدم غير محدود.

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على: Michiko Iizuka, op cit,p25

تعتبر دراسات Dunlap عن الاهتمام البيئي مهمة من أجل معرفة ما إذا كان "التحول" قد وقع في المجتمع أم لا، كما أن هذا "التحول" الذي يعكس زيادة الاهتمام البيئي، ليس فقط يعطي الشرعية للحركة الاجتماعية المناصرة للبيئة، ولكن أيضا ضغوطا على الحكومات من أجل وضع السياسات وتنفيذ الأنظمة البيئية.

كخلاصة يمكن القول أن الاهتمام البيئي الذي يمكن أن يتحول الى سلوك بيئي يرتبط بوجود القيم الإيكولوجية، والانفتاح على التغيير والإيثار والقيم ما بعد المادية.

2 الشخصية: يمكن تعريف الشخصية بأنها تلك الصفات والخصائص النفسية الداخلية والتي تحدد وتعكس كيفية تصرف الفرد وسلوكه نحو كافة المنبهات الداخلية أو الخارجية التي يتعرض لها بشكل دوري<sup>(1)</sup>، والشخصية هي المحدد السيكولوجي الرئيسي الذي عادة ما يعبر عنه في شكل صفات: الثقة بالنفس، والاستقلال، وموانسة، القدرة على التكيف، الانطواء والاندفاع،... الخ، يمكن أن تكون بمثابة دليل في توجيه السلوك لتحقيق أهداف معينة في حالات مختلفة، فللشخصية مستدامة وتضمن الاستمرارية في الزمن، فهي أكثر اتصالا بالسلوكيات المتكررة من السلوك الظرفي.

هناك ارتباط بين الشخصية والسلوك المسؤول بيئيا وقد تم اختبار مختلف سمات الشخصية في الأبحاث، فبعض الدراسات أدت الى نتائج أكثر أهمية من البعض على الآ خر، ولعل أهم سمات الشخصية التي لها علاقة كبيرة بالاتجاهات البيئية والسلوكات المسؤولة بيئيا وحضيت باهتمام الباحثين نذكر: الفعالية المدركة من المستهلك، الايمان بالتحكم، والاعتراب .

● **الايان بالتحكم** : الايمان بالتحكم هي الدرجة التي يعتقد الفرد أن حالته تعتمد بشكل كبير على خصائصه وأفعاله، مقابل الدرجة التي يعتقد أن ما يحدث له هو نتيجة عوامل خارجية، فالإيمان بالتحكم يعتبر من سمات الشخصية، والتي يمكن من خلالها التمييز بين الأفراد وفقا لاعتقادهم بشأن

<sup>1</sup> - محمد ابراهيم عبيداه، المصدر سبق ذكره، ص 259 .

مصدر التحكم الداخلي أو خارجي، فالشخص الذي لديه اعتقاد بالتحكم الداخلي يفسر أن ما يحدث هو نتيجة لقدراته وجهوده وخصائصه (أنا المسؤول)، على العكس من ذلك، فرد له اعتقاد بالسيطرة الخارجية يفسر ما يحدث بأنه نتيجة العوامل الاجتماعية الأخرى (على سبيل المثال تأثير قوى من أناس آخرين)، أو عوامل بيئية أخرى لا يمكن السيطرة عليها من قبل الفرد (مثل: الحظ، فرصة، قضاء وقدر)<sup>(1)</sup>.

إن مصدر التحكم يعتبر متغير نفسي هام يسمح بالتنبؤ بالسلوك البيئي للمستهلكين الخضر، فهو يقوم بتوفيق العلاقة بين الاتجاه والسلوك، فهو الوسيط بينهما، بحيث يتم تحديد تأثير الاتجاه على السلوك حسب درجة الإيمان بالتحكم الداخلي، فالأفراد الموجهين داخليا أكثر ثقة بالنفس ويتحملون المسؤولية، ويميلون لاتخاذ التصرفات والسلوكيات الاجتماعية الأكثر جدية لتغيير الأوضاع<sup>(2)</sup>.

وهكذا، فإن الأفراد الذين لديهم اتجاه إيجابي نحو البيئة، ولديهم اعتقاد بالتحكم الداخلي فإن سلوكهم سوف يتماشى مع اتجاههم، خلافا لأولئك الذين لديهم اتجاه إيجابي تجاه حماية البيئة، ولكن إيمانهم بالتحكم هو خارجي، وبذلك سوف تكون سلوكياتهم لا تتماشى واتجاهاتهم.

قد أكدت نتائج الدراسة التي قام بها McCarty et Shrum أن الإيمان بالتحكم الداخلي قد ارتبط إيجابيا مع الأهمية المعطاة لإعادة تدوير النفايات، وفي دراسة Schwepker end Cornwe أكدت على الصلة بين الإيمان بالسيطرة الداخلية والاستعداد لشراء المنتجات التي يكون لديها تعبئة وتغليف صديق للبيئة.

<sup>1</sup> - Gierl H. et Stumpp S. (1999) : L'influence des convictions de contrôle et des attitudes globales sur le comportement écologique du consommateur, Recherche et Application en Marketing, vol 14, . = 2, pp 72-73.

<sup>2</sup> - idem, p 73.

• **الفعالية المدركة للمستهلك:** إن الفعالية المدركة للمستهلك هي "الاعتقاد بأن الجهود الفردية يمكن أن تحدث فرقا من خلال تقديم حلول لمشكلة ما" (1)، و هي "الدرجة التي يعتقد المستهلك أن جهوده الفردية يمكن أن تحدث فرقا" (2)، ويمكن تعريفها على أنها تقدير لدرجة مساهمة الاستهلاك الشخصي في حل المشاكل البيئية (3).

إن الأفراد الذين يرون أنفسهم بأنهم "فعالين" يبدون ارتباطا كيمي بين الاتجاه والسلوك من أولئك الذين يشعرون بأنهم "أقل فعالية"، وبالتالي فإن ادراك الفعالية من طرف المستهلك هي كوسيط يعدل درجة العلاقة بين الاتجاه البيئي والسلوك المسؤول، وبالتالي الفعالية المدركة للمستهلك تعتبر أحسن مؤشر على سلوكه المسؤول بيئيا.

وقد وجدت دراسة Webster أن الفعالية المدركة للمستهلك تعتبر بناءا صالحا في القدرة على التمييز بين الوعي البيئي المرتفع والوعي البيئي المنخفض، وأنه المتغير الوحيد من بين المتغيرات الأخرى التي لها قدرة تنبؤية عالية بالسلوك الصديق للبيئة (4).

كما أظهرت دراسة Ellen P.S et all. (1991) أن الفعالية المدركة للمستهلك ترتبط إيجابيا مع استعداد المستهلكين لتقديم تضحيات فردية إذا كانت تساهم في تحسين البيئة ، ولكن وفقا لهؤلاء الكتاب، إذا كانت الفعالية المدركة للمستهلك لها تأثير على السلوك الفردي (كما على سبيل المثال فرز النفايات) فإنه ليس بالضرورة مشاركة المستهلك في الأنشطة الجماعية (الانضمام الى جمعية لحماية البيئة) (5).

1- Ellen P.S, Wiener J.L, Cobb-Walgren C, (1991) : The role of perceived consumer effectiveness in motivating environmentally conscious behaviors, Journal of Public Policy & Marketing, vol 10,n= 2, p103.

2- Ellen P.S, (1994) : Do we know what we need to know? Objective and subjective knowledge effects on pro-ecological behaviors, Journal of Business Research, vol 30, p44.

3 - Ellen P.S, Wiener J.L, Cobb-Walgren C, op cit, p103.

4-Webster F.E, (1975), Determining the Characteristics of Socially Conscious Consumer, Journal of Consumer Research, December 1975, vol 2, p 197.

5 - Ellen P.S, Wiener J.L, Cobb-Walgren C, (1991), op cit, p 103.

فالاتجاهات البيئية والاستجابات السلوكية مبنية على الاعتقاد بأن يكون الفرد قادر على أن يؤثر إيجاباً على حل المشاكل المتعلقة بالبيئة، بحيث قد يشعر الفرد بقلق بالغ جراء مشاكل بيئية معينة ولكن يشعر بأنه عاجز تماماً على أن يكون له تأثير إيجابي لحل هذه المشاكل من خلال أفعاله، وبالتالي قد يؤثر ذلك على تبنيه سلوك بيئي.

• الاغتراب<sup>(1)</sup>: الاغتراب هو مفهوم مستعار من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي، يعرف ببساطة

بعض الكتاب الاغتراب بأنه " شعور المرء كونه غريباً عن بيئته المحلية، أو مجتمعه أو ثقافته".

وقد تم اعتماد هذا التعريف لفهم الاتجاهات المناصرة للبيئة لكن النتائج كانت متباينة: بالنسبة

لبعض، الفرد المغتراب يكون لديه اهتمام إزاء البيئة ( Webster, Anderson, Henion et Cox 1974 ;

Balderjahn, 1988 ; 1975) وبالنسبة لآخرين فإنه عكسا لذلك ( ; Anderson et Cunningham, 1972

Cornwell et Schwepker, 1995). فوفقاً (Cornwell et Schwepker, 1995) الأفراد الأقل عزلة أو

اغتراباً، أي الأكثر انخراطاً واندماجاً في مجتمعهم، هم الأكثر اهتماماً بحماية البيئة المحيطة بهم

(الخاصة) بدلاً من حماية البيئ العامة.

في الواقع، الاغتراب هو حالة ذاتية للفرد تتضمن خمس أبعاد حسب (Seeman 1959):

الضعف (powerlessness) ، اللامعنى (meaninglessness) ، وغياب المعايير ("normlessness")

العزلة الاجتماعية *social isolation* ، القطيعة الذاتية *self-estrangement*.

هناك العديد من الدراسات ذات الاهتمام بالوعي البيئي تناولت مفهومي الضعف وغياب

المعنى، فمفهوم الضعف ينعكس في نوعين من المعتقدات: الاعتقاد بأن سلوك الفرد لا يمكن أن

يحقق النتائج التي ينتظرها، والاعتقاد بأن التصرف الفردي للشخص لا يستطيع أن يقدم الشيء الكثير

من أجل حل المشاكل الاجتماعية، وبذلك يظهر أن الضعف هو شعور عكسي للتحكم الداخلي و

1 - Amélie Fiorello, op cit, pp 137-139.

الفعالية المدركة للمستهلك، التي تناولناها سابقا، وبالتالي فهو يتطابق مع الاعتقاد بالسيطرة الخارجية، بحيث يقيس (Neal et Groat (1974) الضعف بعبارات مثل "من الوهم أن نتصور أن شخص واحد يمكن أن تؤثر حقا ما يدور في المجتمع"، وأيضا "هناك عدد قليل من الأشياء التي يمكن القيام به لتجنب ارتفاع الأسعار".

كما يعرف (Neal et Groat (1974) مفهوم غياب المعنى لدى الفرد بأنه ادراك أو تصور الفرد بأن الأحداث الاجتماعية والاقتصادية والسياسية و..الخ معقدة بشكل لا يصدق، ليس لها غرض وغير متوقعة، ويأتي هذا الشعور عندما يغرق الفرد وتطغي عليه تعقيدات العالم. كما أن الضعف وغياب المعنى مفهومين مترابطين بشدة، بحيث من غير الممكن أن يشعر الشخص بأنه قادر على حل المشاكل الاجتماعية إذا لم يفهم الآليات التي يمكنها أن تؤدي إلى تغيير اجتماعي.

العديد من الدراسات في العلوم السياسية أظهرت أن الاغتراب يرتبط بالسلبية السياسية، الناخب الذي ينفرد يتميز بأنه الشخص الذي "يمقت كونه عاجز، قليل الاهتمام والارتباط بل لا ينظم تماما إلى تنظيمات جماعية، غير مدرك للوسائل التي يمكن أن يمارس بها السلطة، هذا ما أظهرته نتائج دراسة (Crosby, Gill et Taylor (1981) ، بحيث أظهرت أن الاغتراب ارتبط سلبيا مع نية التصويت لصالح القانون الخاص بالنفايات في ولاية ميشيغان بالولايات المتحدة الأمريكية.

البعد الآخر للاغتراب هو غياب المعايير، ويعتبر حالة ذهنية أو جانبا من جوانب الشخصية، ففي حالة إعادة تدوير النفايات مثلا، نجد أن بعض الأفراد، لا يعتبرون إعادة التدوير كمعيار، سواء كان ذلك في إطار المجتمع بشكل عام أو وفي ما يتعلق بلخلاقهم الخاصة، ذلك ما يؤدي إلى فكرة أن بعض الناس في بعض الأحيان قد لا يدركون المعايير الفعالة وبالتالي لا يكون هناك احترام لهذه المعايير، غياب المعايير هو شعور معمم من سوء الاندماج والاحساس بالغربة من الجماعة المحلية

(عكس الشعور بالانتماء)، ومنه يمكن القول أن غياب المعايير يمكن أن يعكس في عدم وجود توافق في الآراء بشأن السلوكيات الصحيحة.

وفي الأخير نجد أن البعدين الآخرين للاغتراب يمثلان القطيعة الذاتية والعزلة الاجتماعية، فالقطيعة الذاتية تظهر من الشعور بالقطيعة مع الذات وتترجم من خلال حالات المتاعب العميقة وغياب لتقدير الذات، أما العزلة الاجتماعية فتتميز بالإحساس بالقطيعة مع الآخرين و مع المجتمع بصفة عامة، تنعكس في الاحساس بالوحدة وانقطاع الروابط مع الآخرين.

في دراسة قام بها (Bennett, Savani et Ali-Choudhury (2008) لسلوك الفرز وإعادة التدوير للنفايات جرت في حي فقير في ضواحي لندن، واستخدم الباحثون مقياس الاغتراب بأبعاده الخمس، وأثبتت نتائج الدراسة أن الاغتراب له تأثير سلبي وكبير على وتيرة الفرز، ويفسر الباحثون هذه النتائج من حقيقة أن الناس في الأحياء الفقيرة، تشعر بأنها مستبعدة من النشاط الاجتماعي السائد ولا تتقاسم نفس الاتجاهات والقيم مثل غيرهم من أفراد المجتمع، وهذا يعني أنهم يشعرون با لعزلة الاجتماعية ويرون أنفسهم كعاجزين، بحيث يتجاهلون السياسات البيئية الفعالة ويفضون حتى التوافق مع المعايير الاجتماعية للسياسات التي هم على دراية بها.

### المطلب الثالث : تأثير العوامل الديموغرافية

تعتبر العوامل الديموغرافية أو الشخصية من العوامل التي حظيت باهتمام كبير من الدارسين و الباحثين في مجال دراسة سلوك المستهلك بصفة عامة وسلوك البيئي للمستهلك بصفة خاصة، بغية تحديد خصائص ومميزات المستهلك الأخضر حتى يمكن التنبؤ بالسلوكيات البيئية، وتعتبر العوامل الديموغرافية سهلة القياس والملاحظة مقارنة بالعوامل النفسية أو الاجتماعية، ولكن تبقى أنه لا يكون هناك اجماع على نتائجها في تحليل وفهم السلوك البيئي للمستهلك، وأهم هذه العوامل نذكر:



1 السن: إن الأحداث التي يعيشها ويراها الفرد من لحظة ميلاده الى أن يكبر تؤثر تأثيرا كبيرا في تركيبة ذلك الشخص وتكوينه، بعبارة أخرى إن السن عامل يختزل مجموعة من العوامل الداخلية والشخصية الخاصة بالفرد لأن مرحلة العمر التي يمر بها كل إنسان تعطيه خصائص وعادات سلوكية في الشراء تختلف عن غيرها من المراحل الأخرى، كما هو الشأن في سلوك الشراء عند الشاب المراهق الذي يختلف عنه عند الشيخ الكبير.

فيما يخص تأثير عامل السن على السلوك البيئي لدى المستهلك فإن نتائج الدراسات كانت متضاربة ، فقد أظهرت بعض الدراسات عدم وجود ارتباط بين العمر والاهتمام بالبيئة (Kinnear, 1972 ; Taylor et Ahmed, 1974). في حين وجدت دراسات أخرى علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الاهتمام البيئي والعمر وهذا يعني أن الأفراد الذين يشعرون بالقلق إزاء البيئة هم من فئة الشباب بدلا من كبار السن (Van Liere et Dunlap, 1980 ; Grunert et Kristensen, 1992 ; Zimmer, et al, 1994).

ويفسر Van Liere et Dunlap العلاقة من خلال فرضية أن الحلول للمشاكل البيئية ينظر إليها كتهدي للتعدي للنظم الاجتماعية القائمة وتتطلب تغييرات في القيم التقليدية القائمة و أنماط السلوك والمؤسسات، ولذلك فمن المنطقي أن نتوقع أن الشباب أكثر من يدعم الإصلاحات البيئية وأكثر استعدادا لبنى الأيديولوجيات المناصرة للبيئة من الشيخوخة و كبار السن (1)، ذلك بسبب عملية الشيخوخة، أو " كبر السن "، فالاعتقاد عموما هو أنهم مع الشيخوخة ومرور السنوات التي يكبر فيها الإنسان، يحدث هناك تراكمات مادية وفكرية واجتماعية، وبالتالي يصبح الفرد أكثر انخراطا في النظم الفرعية الدينية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة، الشيء الذي يدفعه لاتخاذ إجراءات من أجل الحفاظ على الوضع الراهن ، وبالتالي أصبح ينظر ل قضايا البيئة باعتباره ا "تهديدا" للنظام

1 - Amélie Fiorello, op cit, p 147.

الاجتماعي القائم، لذلك تعتبر الأجيال الشابة أكثر انفتاحا على القضايا البيئية من تلك الأجيال القديمة أو من كبار السن (1).

2 **الجنس:** من البديهي القول أن الرجال والنساء والأولاد والبنات، لهم حاجات مختلفة ويقومون باستعمال منتجات مختلفة، هذا ما يفسر أهمية الدور الذي يلعبه عامل الجنس في تحديد طبيعة السلوك الاستهلاكي لدى الجنسين، ولدى دراسة أثر الجنس في سلوك المستهلك البيئي، نلاحظ هناك إرتسام وعدم إتفاق في نتائج الدراسات حول تحديد أي من الرجل أو المرأة ذو توجه إستهلاكي بيئي؟ ومع ذلك يمكن ملاحظة ميلان الكفة نحو المرأة واعتبارها أقوى توجهها نحو البيئة بحكم تركيبتها النفسية والعاطفية ومسؤوليتها الأسرية(2).

وتؤيد ذلك دراسة (Harris 1991) التي أظهرت أن العديد من النساء يشعرن بالقلق إزاء نوعية البيئة، ويتقدن السياسة التي تتخذتها الحكومة، وعلى استعداد لقبول انخفاض في مستوى المعيشة من أجل مخاطر صحية أول.

مع ذلك، تشير التحقيقات التجريبية الأخرى الى نتائج غير متناسقة مع هذه الفرضية، على سبيل المثال، هناك دراسات أقيمت في وقت سابق أظهرت أن الرجال هم أكثر قلقا بشأن البيئة من النساء، بسبب مستواهم العالي من التعليم والمشاركة مع المجتمعات المحلية والقضايا السياسية ، في حين تظهر بعض الدراسات أن النساء أكثر من يشعر بالقلق إزاء البيئة من الرجال، لأن الرجال قلقهم الكبير حول النمو والاستقرار الاقتصادي واعتبار البيئة كعائق أمام النمو الاقتصادي(3).

أما (Eckgberg 1989) فيركز على تأثير " دور" الأم و الأب، وتستند هذه المناقشة على الاختلاف في الأدوار بين الجنسين في المجتمع، فالأمهات أكثر قلقا حول المشاكل البيئية المحلية من

<sup>1</sup> - Michiko Iizuka, op cit, pp17-18.

<sup>2</sup> - دأمر البصري أحمد نزار النوري، المصدر سبق ذكره، ص 112.

<sup>3</sup> - Michiko Iizuka, op cit, pp 19-20 .

الآباء، الأمهات يعطون الأولوية لرفاه وصحة الأسرة (كل ما يرتبط بشكل وثيق مع نوعية البيئة المحلية مثل الماء والهواء والنفايات الصلبة)، في حين أن الآباء يعطون الأولوية للقضايا الاقتصادية والمادية و لرفاه الأسرة<sup>(1)</sup>.

إن العديد من الدراسات تشير إلى احتمال وجود علاقة بين نوع الجنس والاهتمامات البيئية، ومع ذلك، هذه العلاقة يجب أن تعالج بحذر، جميع التحقيقات تشير إلى أن هذا الجمع بين نوع الجنس والبيئية لديه صلة كبيرة مع طبيعة الدور الاجتماعي الذي تلعبه المرأة أو الرجل في المجتمع، والذي يتغير من وقت لآخر ومن مجتمع لآخر، وبالتالي نتائج دراسة العلاقة بين البيئة و نوع الجنس تكون مختلفة باختلاف السياقات الثقافية والاجتماعية والفترة الزمنية.

3 **الدخل:** بصفة عامة يمكن القول أن الدخل مرتبط بشكل إيجابي مع الاهتمام البيئي وفق ما تؤكد عدة دراسات: (Kinnear, Taylor et Ahmed, 1974 ; McEvoy, 1972 ; Zimmer et al 1994)، الأساس المنطقي لهذه النتيجة هو أن الأفراد ذوي الدخل العالي يمكنهم تحمل التكاليف المرتبطة بالسياسات الداعمة للبيئية مثل شراء المنتجات الخضراء، وقد وجدت دراسات أخرى قليلة أن الدخل يرتبط سلبيا مع الاهتمام بالبيئة (Roberts, 1996; Sandahl et Robertson, 1989)، و يفسر Roberts ذلك من حقيقة أن مستوى التدهور البيئي قد وصل إلى مرحلة حرجة حيث أصبحت البيئة تهم كل الناس من جميع مستويات الدخل<sup>(2)</sup>.

4 **مستوى التعليم:** يعتبر التعليم عاملا من بين أهم العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد ومدركاته ودوافعه، حيث يوسع التعليم أفق تطلعات الفرد ويعزز معارفه، ويفتح أمامه مجالات عدة، كما يؤثر التعليم في سلوك الفرد بصفة عامة، و في سلوكه الاستهلاكي بصفة خاصة، حيث يجنح الفرد المتعلم الى التأثر

<sup>1</sup> - Michiko Iizuka, op cit, p 19.

<sup>2</sup> - Amélie Fiorello, op cit, p 149.

بدوافع تتسم بالعقلانية، أكثر من كونها عاطفية في اتخاذ قراره الشرائي، ويهتم بجودة المنتج وإعتماديته وقدرته كما يقل اهتمامه بنواح أخرى- يعتبرها ثانوية- مثل جذب الانتباه والتفاخر، كما أن مستوى التعليم المرتفع يزيد عادة في المطالعة لدى الفرد، وقراءاته، بما يمكنه من الاطلاع على ما يحدث في العالم، وعلى المستجد في اطار المواد وأساليب الانتاج والمنتجات المختلفة، وبالتالي يكون لديه اطلاع على كم كبير من المعلومات، كما تكون له القدرة على الاستيعاب لكل المتغيرات سواء تعلقت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمجال اهتمامه من السلع والخدمات<sup>(1)</sup>.

فيما يخص السلوك البيئي للمستهلك، يبدو أن مستوى التعليم هو المتغير السوسيو-ديموغرافي الذي له قوة تفسيرية و الأكثر أهمية من باقي المتغيرات الديموغرافية التي ذكرناها حتى الآن، و على الرغم من أن بعض الكتابات قد وجدت علاقة عكسية بين مستوى التعليم الإهتمام البيئي (Sandahl et Robertson, 1989 ; Arbuthnot et Lingg, 1975)، إلا أن هناك شبه إجماع حول حقيقة أن الإهتمام البيئي يرتبط ارتباطا إيجابيا مع مستوى التعليم، بحيث أظهرت الغالبية العظمى من البحوث وجود علاقة إيجابية بين مستوى التعليم و الإهتمام البيئي، ويفسر Maloney, Ward et Braucht هذه النتيجة، كون أن "طبيعة البيئة، والتفاعلات المعقدة بين الكائنات الحية والنظم البيئية تجعل من الصعب فهم واستيعاب هذا الموضوع"، هذا يعني أن الأفراد الأكثر تعلما هم الأفضل فهما للمسائل المتعلقة بالتدهور البيئي والتي سوف تجعلهم أكثر اهتماما بنوعية البيئة وأكثر حاسما لتبني سلوكيات مسؤولة بيئيا، ويرتبط التعليم العالي بقلق بيئي كبير لأن ذلك يرتبط مباشرة بالحصول على معلومات عن البيئة والقدرة على معالجة المعلومات وتحويلها إلى معرفة بيئية التي سوف تبني الاتجاهات والسلوكيات البيئية.

<sup>1</sup> - خالد محمد الرحمن الجرسني، المصدر سبق ذكره، ص 134.

ومع ذلك، ينبغي توخي الحذر لربط مباشرة المستوى الت علمي إلى مستوى عال من ال اهتمام البيئي حيث المستوى التعليمي يجب أن يتضمن أيضا عوامل اجتماعية الأخرى . على سبيل المثال، تعليم أفضل يعني عموما العمل و الوظيفة الجيدة وبالتالي وجود الوفرة الاقتصادية لدى الفرد والتي قد تسمح للأفراد لدفع المزيد من لتحقيق "الترف الجيد" مثل نوعية البيئة التي يعيش فيها، يمكن أيضا للخلفية الاجتماعية التي تسمح للأفراد أن يكون تعليم هم أفضل أن يكون له بعض التأثير على عملية تفكيرهم<sup>(1)</sup>.

5 **الوظيفة:** ينعكس العمل الوظيفي الى حد كبير على التوجه السلوكي للمستهلك بشكل عام، وبما تفرضه الوظيفة من قيود أو حرية في التعامل مع المكان أو الزمان الذي يكون فيه مع الآخرين ضمن مفردات الحياة اليومية . وهذا ما ينطبق أيضا على المستهلك الأخضر الذي يتأثر الى حد كبير في الموقع الوظيفي الذي يكون به . وقد وجدت العديد من الدراسات بأنه من السمات الأساسية للمستهلك الأخضر هو في حصوله على درجة متقدمة نسبيا من التعلم، الثقافة، الدخل، العمر .. الخ. وقد كان للمركز الوظيفي أثر واضح أيضا على السلوك الاستهلاكي لهم وفي توجيههم الأخضر للتعامل مع المتطلبات الوظيفية وما تفرضه من تأثير.

لذلك من المؤلف أن نلاحظ مكاتب المدراء ورؤساء الأقسام ومن هم بدرجات وظيفية أعلى سواء كانوا في القطاع الحكومي أو الخاص أكثر تألفا مع البيئة والشروط الصحية، والالتزام بالمعايير الرقابية لسلامة الاجراءات السائدة فيها من حيث سعة المكان والإضاءة الطبيعية والتهوية... الخ. وهذا الأمر لا يقتصر على المكان الوظيفي فحسب، بل يمتد الى المنزل والأماكن الأخرى التي يتعامل معها ومن أبرز الأسواق.

<sup>1</sup> - Michiko Iizuka, op cit, p 20.

حيث غالبا ما نجد هؤلاء في الأسواق التي تكون أكثر نضجا والتزاما بالشروط الصحيحة في التعامل التسويقي، وبسلامة وجودة المنتجات التي تقدمها والتي تكون خضراء أو حتى قريبة لان تكون بالهوصفات الخضراء، وهذا ما يصب في عملية تجزئة سوق المستهلك الأخضر<sup>(1)</sup>.

6 مكان الإقامة<sup>(2)</sup>: سعت الكثير من الأبحاث لدراسة وجود علاقة بين مكان السكن والاهتمام البيئي، وأن

الناس الذين يعيشون في المناطق الحضرية هم أكثر ميلا للقلق حول القضايا البيئية ; (Antil, 1984) McEvoy, 1972 Sandahl et Robertson, 1989 ; Schwartz et Miller, 1991 ; Van Liere et Dunlap, 1981 ; Zimmer Stafford et Royne-Stafford, 1994)

وجدت دراسة (Schwepker et Cornwell (1991) أن نية شراء المنتجات التي لديها تعبئة وتغليف صديق للبيئة هي أعلى بين الأفراد الذين يعيشون في المدن الكبيرة، كما أظهرت Berger (1997) أيضا أن حجم المنطقة السكنية ارتبط إيجابيا بنشاط فرز النفايات، فمكان الإقامة له تأثير على مدى توفر معدات و وسائل الفرز، كما أن الفرز يرتبط أيضا بنوع السكن (إيجار أو ملكية)، فصاحب المنزل أو الشقة أكثر انخراطا في عملية الفرز من المستأجر (Jacobs , Bailey et Crews, 1991 ; Granzin et Olsen, 1991 ; Oskamp et alii, 1984).

<sup>1</sup> - تأمر البكري، استراتيجيات التسويق الأخضر، المصدر سبق ذكره، ص 229.

<sup>2</sup> - Amélie Fiorello, op cit, pp 151-152.

## خاتمة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل لتحليل مفهوم السلوك البيئي للمستهلك كأحد أنواع السلوك الاستهلاكي، وتحديد أهم المتغيرات والعوامل المؤثرة في تبني الفرد كمستهلك لسلوك موجه بيئياً، وإجمالاً يمكن القول أن المستهلك البيئي هو الذي يأخذ بعين الاعتبار العواقب التي تترتب عن عملياته الشرائية على البيئة والمجتمع، وبالتالي المستهلك الأخضر هو الذي تتأثر سلوكياته الاستهلاكية بالقضايا البيئية، كما أن البعد البيئي يندرج في جميع مراحل القرار الشرائي، أما السلوك البيئي فيعرف بشكل عام بأنه السلوك الذي يسمح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتجنب تدهور البيئة أو المساهمة في حمايتها وتأهيلها، وبالتالي فإن جميع السلوكيات التي يقوم بها المستهلكين والتي قد تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحفاظ على البيئة وحمايتها، تدخل في إطار السلوك البيئي.

وقبل أن يسلك الفرد سلوكاً بيئياً يجب أن يكون واعياً وحساساً اتجاه القضايا البيئية، هذا الوعي والحساسية تعتمد بشدة على إدراكاته، ومعارفه، ومعتقداته، ومواقفه نحو البيئة والمشاكل التي تعاني منها. كما أن الوعي البيئي يمثل الخطوة الأولى التي تؤدي إلى تشكل اتجاهات بيئية تقود في النهاية إلى قيام الفرد بسلوكيات مسؤولة بيئياً، فلأفراد الذين لديهم اتجاه إيجابي نحو البيئة هم أكثر من يمكنهم أن يتبنوا سلوكاً بيئياً، من الذين يكون لديهم اتجاه سلبي وغيبي مبالين.

بشكل عام، يمكن القول أن المشاكل المتعلقة بالبيئة، أصبحت لها أهمية كبيرة لدى عموم الناس، بغض النظر عن السن أو الجنس أو مستوى التعليم... الخ، إذ أن الجميع أصبح ينتابه القلق لما وصلت إليه أوضاع البيئة ولو بنسب متفاوتة، لذا يبدو أن العوامل النفسية تعطي أكبر قدرة على التنبؤ باتجاهات وسلوكيات الأفراد نحو القضايا البيئية من العوامل الديموغرافية، وهو ما توصلت إليه نتائج معظم الدراسات التي تناولناها في هذا الفصل.

# الفصل الرابع



## مقدمة الفصل

لقد أصبح الاستهلاك المستدام كمحور أساسي وحجر الزاوية في السياسات والجهود الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن والتكامل بين النمو الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة، سواء على المستوى الدولي أو المحلي، وهو ما تحاول العديد من الدول تبنيه، كما تم تناوله في الفصل 1 لرابع من الأجنحة 21 التي تطالب دول العالم بتبني سياسات تركز على ضرورة تغيير الأنماط الاستهلاكية الحالية وتشجيع الاستهلاك المستدام كسياسات مكملة لسياسات الانتاج المستدام، فهذه الأخيرة لن تقدم نتائج كبيرة إن لم تترفق بالسياسات التي تستهدف الاستهلاك.

الجزائر مثلها مثل الدول النامية، وإن اختلفت عن الدول الغنية، إلا أنها في إطار سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وحماية البيئة، تواجه تحديات مرتبطة ليس فقط بالنمو السكاني ولكن أيضا بالنمط الاستهلاكي السائد، نظرا للآثار البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي يحدثها.

لذلك يأتي هذا الفصل الذي نحاول من خلاله تحليل واقع وتحديات الاستهلاك المستدام في

الجزائر من خلال ثلاث مباحث، كما يلي:

المبحث الأول: النمو السكاني وتطور النفقات و العادات الاستهلاكية في الجزائر؛

المبحث الثاني: التحديات البيئية المرتبطة بالاستهلاك في الجزائر؛

المبحث الثالث: جهود الجزائر من أجل تحقيق استهلاك مستدام وحماية البيئة؛

## المبحث الأول: النمو السكاني، وتطور النفقات والعادات الاستهلاكية في الجزائر

نتناول في هذا المبحث تطور معدلات النمو السكاني في الجزائر، وكذا تطور مستويات

الانفاق الأسري حسب احصاء ثبات الديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1988، 2000، 2011، وما صاحب ذلك من تحولات في العادات و الثقافة الاستهلاكية للأسر الجزائرية، فهذه التحولات والتطورات السكانية والثقافية والاستهلاكية تمارس ضغوطات متزايدة على البيئة.

### المطلب الأول : النمو السكاني

إن من أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك و تمارس ضغوطات على البيئة والموارد الطبيعية هو النمو السكاني وتمركزهم في المدن، حيث نجد أن في الجزائر بلغ معدل النمو السكاني السنوي خلال الفترة ما بين 1975- 2004 معدل 2.4%. وتشير الإحصائيات أن عدد السكان في الجزائر يتزايد بوتيرة ملحوظة إذ انتقل من 16 مليون نسمة في سنة 1975 إلى 32,05 مليون نسمة سنة 2004، ليصل إلى 38,297 مليون نسمة سنة 2013، والجدول (1-4) يوضح تطورات معدلات النمو السكاني في الجزائر للمرحلة 1990 إلى غاية 2013.

#### الجدول (1-4): تطور عدد السكان المقيمين ومعدل النمو

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
عدد السكان	25 022	30 416	34 591	35268	35978	36717	37495	38 297
معدل النمو السكاني %	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07

Source: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/demog2013.pdf>, consulte 30/11/2014

الملاحظ هو أن معدل النمو السكاني شهد تراجعاً ملحوظاً في الفترة 1990-2000، وهو ما

تزامن مع فترة الأزمة الأمنية التي عرفت الجزائر، بحيث نجد أن أكبر قيمة لمعدل النمو هي 2.49%

سنة 1990، و أدنى معدل هو 1.49% سنوية 2000، ليعرف بعدها المعدل منحى تصاعديا في الإثنى عشر سنة التي بعدها ليسجل معدل قدره 2.16% سنة 2012 .

هذه الزيادة في عدد السكان ومعدلات النمو تؤدي حتما الى زيادة حجم الاستهلاك و المزيد من الضغوط من خلال تزايد حجم الطلب على الموارد الطبيعية كالماء والموارد الطاقوية وغيرها من السلع الاستهلاكية، ( بحيث هناك علاقة طردية بين الزيادة في السكان وزيادة الطلب والاستهلاك ) ما ينتج أيضا مزيدا من الآثار البيئية من خلال النفايات والغازات الملوثة.

بالإضافة الى النمو السكاني نجد عامل آخر مهم في الجزائر وهو التوزيع الإقليمي والجغرافي غير المتساوي بين المدن والأرياف وما بين الشمال والجنوب ، بحيث تقدر نسبة التمدن في الجزائر بأكثر من 66% سنة 2010 بينما كانت سنة 1966 تقدر بـ 31.4% ومن المتوقع أن تصل الى أكثر من 74% سنة 2025. هذا من جهة ومن جهة ثانية هو التمركز في المدن الشمالي ة للبلاد، بحيث أنه في مساحة قدرها 4% من مساحة البلاد يقطن حوالي 65% من مجموع السكان منهم 37% على الشريط الساحلي (الجزائر، وهران، عنابة، قسنطينة) هذه المدن سوف يقطن بها حوالي 12.000.000 نسمة في حلول عام 2020 أي ما يعادل عدد سكان الجزائر سنة 1966 (1) .

هذا التزايد في عدد سكان المدن أدى إلى ظهور ضغوطات ديموغرافية كبيرة على مستوى المدن والذي أدى الى المزيد من الطلب على الموارد الأساسية كالماء والطاقة والنقل والغذاء وغيرها من المواد الاستهلاكية، بالإضافة الى الطلب على الخدمات الاجتماعية ما أدى إلى خلق مشاكل اجتماعية وثقافية واقتصادية كبيرة على المدن، مع المزيد من الضغوط على البيئة من نفايات و تلوث للمياه والهواء والتربة والتوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وهو ما شكل عبئا ثقيلا من أجل تلبية متطلبات العدد الكبير والمتزايد لسكان المدن.

<sup>1</sup> - عميرة جوييدة، (2005): المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الانسانية، العدد 06 جويلية 2005، الجزائر، ص 124.

## المطلب الثاني : النفقات الاستهلاكية للأسر الجزائرية

يشير الجدول (2-4) إلى مستوى الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية وفق نتائج المسح الذي

قام به الديوان الوطني للإحصاء سنوات 1988 و 2000 و 2011:

**الجدول رقم (2-4) : تطور إنفاق الأسر الجزائرية ما بين 1988 و 2000 و 2011 (بالمليار دينار)**

معامل المضاعف بين سنتي 2000 و 2011	2011		2000		1988		الإنفاق
	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
2.9	%100	4489,5	%100	1531.4	%100	207.4	الإنفاق الكلي
3.2	%71,1	3194,1	%65	995.6	%52.6	109.2	الإنفاق الحضري
2.4	%28,9	1295,4	%35	535.8	%47.5	98.2	الإنفاق الريفي

**Source :** - ONS: Données Statistiques les dépenses des ménages en 2000, № 352, p02

- ONS: premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, № 642. p 1.

من الجدول السابق نجد أن الإنفاق الكلي للأسر الجزائرية ارتفع من 207.4 مليار دينار سنة

1988 إلى 1531.4 مليار سنة 2000، ليصل إلى 4489,5 مليار دينار جزائري سنة 2011، أي

أنه تضاعف أكثر من سبع مرات خلال 12 سنة، وثلاث مرات خلال الفترة 2000-2011.

كما أن هذه الزيادة والنمو في الاستهلاك هي أكبر من النمو في عدد السكان، بحيث بلغ عدد

السكان في الجزائر سنة 1987 حوالي 23.375.000 نسمة وارتفع إلى 30.416 مليون نسمة في

سنة 2000، ليبلغ سنة 2011 حوالي 36,717 مليون نسمة، وبالتالي فإن الزيادة في عدد السكان لا

يفسر بنسبة كبيرة الزيادة الكبير في حجم الإنفاق الاستهلاكي للعائلات الجزائرية، بل يعود أيضا إلى

انخفاض قيمة الدينار الجزائري، مع تحرير الأسعار بعد سنة 1988، بالإضافة إلى التحسن في القدرة

الشرائية الناتج من الزيادات في الأجور خلال العشرية الأخيرة، وزيادة الانفتاح التجاري و الإعلامي ما أدى إلى تغيير السلوك الاستهلاكي للأسر الجزائرية.

الملاحظة التي يمكن تسجيلها هنا هي ارتفاع نسبة الاستهلاك للأسر الحضرية بالنسبة للإنفاق الكلي بحيث إرتفعت هذه النسبة من 52.6 % في سنة 1988 إلى 65 % في سنة 2000، لتصل الى 71.1 بالمائة سنة 2011، أما نسبة الإنفاق للأسر الريفية قد انخفضت من 47.4 % في سنة 1988 إلى 35 % في سنة 2000 ، ليصل الى 28.9 % سنة 2011 وهذا راجع إلى معدل التمدن الذي يشهد ارتفاع مستمرا بحيث قفز من 58.3 % سنة 2000 ليصل الى 66.3 % سنة 2011.

أما في الجدول (3-4) فنلاحظ أن معدل الانفاق الاستهلاكي السنوي للفرد الجزائري قد تضاعف بمعدل 5.6 ما بين سنتي 1988 و 2000 ، بحيث قفز من 8873 دينار سنة 1988 الى 49928 دينار سنة 2000، وسجل سنة 2011 رقم 122274 دج ، أي أنه تضاعف بمعدل 2.4 مقارنة بسنة 2000.

#### الجدول رقم (3-4) : معدل الإنفاق الاستهلاكي السنوي للفرد

قيمة الإنفاق الاستهلاكي الفردي بـ دج			
سنة 2011	سنة 2000	سنة 1988	
122274	49928	8873	الإنفاق الكلي
131231	55718	9884	الإنفاق الحضري
104660	41846	7967	الإنفاق الريفي

**Source:** -ONS: Données Statistiques " les dépenses des ménages en 2000, № 352, 2002.p02.

- ONS: premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, № 642 p 11.

فيما يخص توزيع النفقات على مختلف السلع الاستهلاكية فنجدها في الجدول التالي حسب

نتائج مسح الديوان الوطني للإحصاء سنة 2000 و سنة 2011

**الجدول (4-4): توزيع النفقات على مختلف السلع الاستهلاكية لسنتي 2000 و 2011**

الفرق	النسبة سنة 2000	إحصائيات سنة 2011						
		المجموع		ريف		حضر		
		النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	
2,8-	44.6%	41.8	1875.3	45.9	594.3	40.1	1281.1	مواد غذائية ومشروبات
0,5-	8.6%	8.1	363.5	7.8	101.6	8.2	261.9	ألبسة وأحذية
6,9+	13.6%	20.4	915.5	16.3	211.7	22.0	703.9	السكن وأعبائه
0,7-	3.4%	2.7	122.2	2.5	32.1	2.8	90.1	أثاث وأدوات منزلية
1,4-	6.3%	4.8	214.2	4.3	55.9	5.0	158.2	الصحة والنظافة الجسدية
2,6+	9.4%	12.0	540.0	13.4	173.2	11.5	366.8	النقل والاتصال
0,7-	3.9%	3.2	142.7	2.2	29.1	3.6	113.6	التعليم الثقافة والتسلية
3,4-	10.4%	7.0	316.1	7.5	97.5	6.8	218.5	منتجات مختلفة ونفقات أخرى
	100%	100	4489.5	100	1295.4	100	3194.1	المجموع الكلي

**Source** : ONS: premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, N 642. pp 2-3.

كما يوضح الجدول أعلاه توزيع مخصصات الاستهلاك للأسر الجزائرية على ثماني فئات،

الملاحظ أن أغلبية النفقات توجه للسلع الغذائية بنسبة 41.8% بالرغم من تراجع هذه النسبة مقارنة

بسنة 2000 أين قدرت بـ 44.6% إلا أنها ببقية تتراوح ما بين 41% إلى 58% من الاستقلال إلى

آخر إحصاء سنة 2011، هذا المؤشر هو جد مهم لمتابعة مستويات المعيشة والفقير بحيث كلما ارتفع

كلما تقلصت النفقات على الصحة التعليم والترفيه وغيرها وبالتالي تعتبر كمؤشر على زيادة نسبة الفقر

وتدني مستوى المعيشة ، بحيث نجد أن هذه النسبة في كندا مثلا تتراوح ما بين 26.7 % كأعلى نسبة و 17.9% كأدنى نسبة ما بين سنة 1969 وسنة 1999<sup>(1)</sup>.

يأتي بعد مصاريف التغذية مصاريف السكن وأعبائه بنسبة 20.4% والتي عرفت زيادة مقارنة بسنة 2000 أين قدرت بـ 13.6 %، ثم نجد النقل والاتصالات بنسبة 20% والتي هي الأخرى عرفت زيادة جد مهمة مقارنة بسنة 2000 أين كانت تقدر بنسبة 9.4%، بينما نجد أن مجموعة الصحة والنظافة الجسدية عرفت تراجعاً في نسبتها من الاستهلاك العام للأسر الجزائرية بحيث سجلت نسبة 4.8% سنة 2011 في حين كانت 6.3 % سنة 2000.

إن توزيع مخصصات الانفاق الاستهلاكي يشير إلى أن الاستهلاك موجه للسلع الاستهلاكية غير المعمرة أكبر من استهلاك السلع المعمرة (الدائمة)، هذه الأخيرة تكون طويل الأجل ما فوق ثلاث سنوات وتضم (النقل، الأثاث، السكن، التعليم، الثقافة)، أما مخصصات الاستهلاك غير الدائم فتضم (مواد غذائية، ملابس والأحذية، الاتصال، الصحة والنظافة الجسدية، التبغ مواد التجميل....الخ).

الجدول الموالي يبين أن 72.8 % بالنسبة لاستهلاك السلع غير الدائمة مقابل 27.2% استهلاك سلع دائمة و هذا سنة 2000، بينما نجد في كندا مخصصات السلع الدائمة أكبر من مخصصات السلع غير الدائمة بحيث تتراوح هذه الأخيرة تقريبا ما بين 40 الى 50%<sup>(2)</sup>.

#### الجدول (4-5): مخصصات الانفاق الأسرى على السلع المعمرة وغير المعمرة

السنوات	1967	1979	1980	1988	1995	2000
استهلاك سلع غير دائمة	71.21	75.96	79.73	79.39	88.83	72.8
استهلاك سلع دائمة	28.79	24.04	20.27	20.16	11.77	27.2

المصدر: بن عطية محمد، (2006): دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنة 1969 و 2005 ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص88.

<sup>1</sup> - Développement Humain, sur le site : [www.ceneap.com.dz/Pdf/DevHum.pdf](http://www.ceneap.com.dz/Pdf/DevHum.pdf). consulté le 26/072012

<sup>2</sup> - نسبة تقديرية من طرفه الباحث انطلاقاً من جدول توزيع النفقات الاستهلاكية للعائلات الجزائرية، أنظر: بن عطية محمد، المصدر سبق ذكره، ص 89.

أما الجدول (4-6) فيوضح توزيع النفقات الاستهلاكية حسب فئات المجتمع ، هذه الأخيرة يتم تشكيلها باستعمال متوسط النفقات السنوية للفرد، ففئات المجتمع تتشكل مجموعات لـ 10 % من السكان ترتب تصاعديا حسب متوسط النفقات السنوية للفرد، فالفئة الأولى تضم 10 % من السكان الذين لديهم أقل متوسط للنفقات السنوية للفرد (السكان الأكثر حرمانا في المجتمع)، الفئة الثانية تتشكل من 10 % من السكان الذين لديهم متوسط انفاق سنوي للفرد أكبر مباشرة من الفئة الأولى، وهكذا يتم تحديد الفئات تصاعديا حتى الفئة العاشرة والأخيرة والتي تمثل 10 % من السكان الذين لديهم أكبر متوسط إنفاق سنوي للفرد (فئة السكان الأكثر يسرا وغنى).

**الجدول (4-6): توزيع النفقات الاستهلاكية حسب فئات المجتمع**

إحصائيات سنة 2011			
تراكم	النسبة	القيمة	
3.5	3.5	157.1	الفئة 1
8.4	4.9	220.2	الفئة 2
14.3	5.9	263.7	الفئة 3
21.0	6.7	301.7	الفئة 4
28.7	7.7	345.7	الفئة 5
37.5	8.8	394.6	الفئة 6
47.5	10.0	449.2	الفئة 7
59.3	11.8	529.2	الفئة 8
74.0	14.7	661.0	الفئة 9
100	26.0	1167.2	الفئة 10
	100	4489.5	المجموع

**Source:** ONS: premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, №642. pp 2-3.



نلاحظ أنه في سنة 2011 ، الفئة الأولى التي تمثل 10 % من الأسر الأكثر حرمانا في المجتمع لا تمثل إلا 3.5 % من الانفاق الإجمالي، في حين نجد أن الفئة التي تمثل 10 % من الأسر الأكثر يسرا في المجتمع (الفئة العاشرة) تمثل أكثر من ربع ( 26 % ) الانفاق الإجمالي، بعبارة أخرى السكان الأكثر يسر لهم إنفاق أكثر بـ 7.4 مرة من السكان الأكثر حرمانا، وهو ما يؤكد الجدول (4-7):

**الجدول(4-7): تطور الإنفاق السنوي حسب فئات المجتمع بين سنتي 2000 و 2011**

2011		2000		
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
28.7	1288.3	27.0	412.6	50 بالمائة من السكان الأقل يسر
71.3	3201.2	73.0	1118.8	50 بالمائة من السكان الأكثر يسر
100	4489.5	100	1351.4	المجموع

الوحدة: مليار دينار جزائري

**Source** : ONS: premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, N 642. pp 2-3.

فالجدول (4-7) يوضح أن مستوى انفاق الفئات الضعيفة (50 % من السكان الأكثر حرمانا) عرف تحسنا ملحوظا بـ 1.7 نقطة في احصاء سنة 2011 مقارنة بسنة 2000، إلا أن النسبة العامة لا تمثل إلا 28.7 % من مجموع الإنفاق الكلي (أقل من الثلث) في حين أن 50 % من السكان الأكثر يسرا يمثلون 71.3 % من مجموع الإنفاق الكلي.

## المطلب الثالث: التحول في العادات والثقافة الاستهلاكية في المجتمع الجزائري

عرف المجتمع الجزائري عدة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية منذ الاستقلال إلى يومنا

هذا، ولقد كان لهذه التحولات تأثيرات واضحة وجلية على الأنماط الاستهلاكية للأفراد والأسر

الجزائرية، فالملاحظ لأرقام إنفاق الأسر الجزائرية يجدها تأخذ منحى تصاعديا كبيرا، كذلك يلاحظ

تغير واضح في السلوك الاستهلاكي للمواطنين والأفراد، جعل المختصين يتساءلون هل المجتمع

الجزائري تحول إلى مجتمع استهلاكي سيطرت عليه ثقافة النزعة الاستهلاكية؟

فبعد أن سادت ثقافة السياسة الاشتراكية بعد الاستقلال أين سعت الدولة إلى البناء والتشييد

وتحقيق تنمية شاملة ومستقلة بعد فترة استعمارية طويلة وإلى غاية سنوات الثمانينات، جاءت الأزمة

الاقتصادية والسياسية والأمنية التي عرفتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات إلى غاية

بداية الألفية الثالثة وما خلفته من انعكاسات اجتماعية وثقافية واقتصادية في المجتمع، شهدت الجزائر

انتعاشا اقتصاديا بفعل الطفرة في أسعار البترول، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما

كان له انعكاسات على الأنماط الاستهلاكية للمجتمع الجزائري.

ففي هذه المرحلة تضاعف حجم الاستهلاك بثلاث مرات، وليس ذلك فقط بل عرف تغير في

اتجاهات وأنماط الاستهلاك الفردية والجماعية في المجتمع، فتخصيص العائلة الجزائرية أكثر من

60% من دخلها الشهري للألبسة والأحذية ومستحضرات الهاتف والانترنت، بحيث تحول الهاتف إلى

وسيلة أساسية في حياة الجزائريين لا يمكن الإستغناء عنها، فالإحصائيات تقول انه في العائلة الواحدة

تجد أربع هواتف ومتوسط الفاتورة هو ما بين 1000 و 2000 دينار جزائري للهاتف الواحد، وإن كان

هذا يدل على التحسن في مستوى المعيشة الناتجة من الزيادات المعتبرة في أجور العاملين، بدليل

مستويات الطلب المتزايدة على السيارات الجديدة رغم الضرائب التي أقرتها الدولة علي ها وارتفاع أسعارها<sup>(1)</sup>.

إلا أن هذا الوضع يشير أيضا إلى أن هناك تحولا في ثقافة استهلاك العائلة الجزائرية التي باتت تهتم بالمظاهر والكماليات أكثر مقارنة بمراحل السابقة، وإلا كيف يمكن تفسير انتشار ظاهرة الاستدانة أو الكريدي والتي تعني أن الفرد ينفق أكثر من دخله الشهري بسبب عدم مراعاته للأولويات فالموظف البسيط يستدين لشراء جهاز تلفاز من النوع الحديث أو تغيير ديكور المنزل، ويغرق في اقتناء الكثير من الأغذية و الأجهزة الكمالية على حساب قدرته الاقتصادية.

هناك عدة عوامل و أسباب أثرت في الثقافة الاستهلاكية للمجتمع الجزائري أحدثت تحولات ويسرعة معتبرة، ولعل من أبرزها نذكر الآتي:

➤ التحولات الاجتماعية والديموغرافية التي يعرفها المجتمع الجزائري، ولعل أهمها المتعلق بدور المرأة، بحيث أن زيادة مستوى تعلم المرأة وخروجها للعمل مقارنة بفترات سابقة من مراحل تطور المجتمع الجزائري، يعتبر عامل مهم جدا في عملية الاستهلاك، بحيث أن مسؤولية الإشراف واتخاذ القرارات الاستهلاكية والشرائية للأسرة لم تعد حكرا على الرجل بحكم الدور والمكانة والقيمة التي يحظى بها في المجتمع ككل وليس الأسرة فقط، فأصبح للمرأة دور أساسي بالمشاركة في اتخاذ القرارات ال شرائية للأسرة بل ربما تتصرف بمفردها بالخروج للأسواق و شراء بعض السلع، بل ربما الخروج للسوق دون شراء، ولا يكمن التغيير في طبيعة السلع والاحتياجات الاستهلاكية بل حتى في طريقة الطبخ والثقافة الغذائية بحيث اختفت الطقوس القديمة ، وظهرت تقاليد أخرى لها علاقة بالسوق والأنماط المستوردة من الفضائيات والإنترنت بعد أن تحولت هذه الوسائط إلى مرجع استهلاكي للمجتمع ، وجعلت المرأة تتبعد عن تقاليد أجدادها تدريجيا وتنساق نحو ما هو معروض.

<sup>1</sup> - voire : ONS : Premiers resultats de l'enquete nationale sur les depones de consommation et le niveau de vie des menage 2011.

إن مشاركة المرأة ولعبها دورا أساسيا في المجتمع ومنه في العملية الاستهلاكية يعتبر عاملا في غاية الأهمية في التأثير على العادات و الثقافة الاستهلاكية للمجتمع الجزائري، التوسع والانتشار محلات ومنتجات الأكل الجاهز والسريع، زيادة مصاريف تجهيز البيت وتغيير الأواني والديكور... الخ، فالمرأة بحكم تركيبها ودوافعها النفسية والاجتماعية تعتبر المستهدف الأول من طرف المؤسسات بغية غرس قيم الثقافة الاستهلاكية في أي مجتمع.

أيضا، من أهم معالم التغيير ، نجد التحول من مفهوم العائلة الموسعة إلى العائلة الصغيرة، وهو ما غير الأسس الاجتماعية وخلف حركة عمران واسعة وأدى إلى بروز احتياجات جديدة، وهي معطيات تفسر التحول الكبير لنمط الاستهلاك بالمجتمع الجزائري.

➤ الانفتاح التجاري والإعلامي، بحيث عرفت الأسواق الجزائرية انفتاحا تجاريا كبيرا وأصبحت متشعبة من منتجات قادمة من مختلف مناطق العالم، ما أعطى عديد من بدائل أمام المستهلك الجزائري وزاد في شرهه الاستهلاكي، والدليل هو أرقام الاستيراد المخيفة التي تنهك كاهل الاقتصاد الجزائري على حساب الاستثمار والإنتاج المحلي، بالإضافة إلى ذلك نجد الدور الكبير الذي يلعبه الإشهار والإعلان في التأثير على سلوك المستهلك وتوجيهه نحو المزيد من الإستهلاك خاصة مع الإفتاح الإعلامي والعدد الهائل من القنوات الفضائية الأجنبية و المحلية، وتوسع استخدام الانترنت لدى شرائح عديدة في المجتمع، فأصبح المستهلك الجزائري غير متوقف عند ضرورياته الاستهلاكية فقط وإنما تعداها إلى الكماليات وأشياء أخرى لم تكن في قائمة استهلاكه من قبل، من خلال تقليده للثقافات الأجنبية و كان ذلك على حساب إطاره القيمي و كذا على البناء الاجتماعي والاقتصادي والسلوكي للمجتمع الجزائري ككل، حيث نجد أن بعض المستهلكين يظهرون إرادتهم لأجل التميز عن الآخرين والتقليد و التجديد أما العامل الثالث وهو مصاحب لهذه العوامل هو انتشار وتوسع المحلات الكبيرة مراكز التسوق، فبعد أن كان التسوق يتم في الأسواق الأسبوعية و المحلات الصغيرة في الأحياء، أصبح

الآن المستهلكين الجزائريين سواء كأفراد أو أسر يتسوقون في هذه الأسواق والمحلات الكبيرة التي يجد فيها بدائل عديدة من المنتجات والسلع خاصة الأجنبية أو حتى المحلية والتي يراها يوميا في الإشهار و الإعلانات، بالإضافة الى الترفيه والتسوية التي تقدمها عملية التسوق خاصة للنساء، وهو ما كان له تأثير كبير في الاتجاهات الاستهلاكية وحجم الاستهلاك المفرط على حساب الحاجات الحقيقية للأسر الجزائرية.

➤ التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوق وسيطرت الاقتصاد الموازي على مفاصل الاقتصاد الجزائري، فللغراغ الناجم عن الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر كان سببا في تفشي هاجس الندرة وثقافة التهافت التي أفرزت حالة من الفوضى التجارية في ظل النقص الكبير في فضاءات التوزيع الكبرى، حيث أنه وبعد حل الأروقة وأسواق الفلاح لم تبق هناك فضاءات كبرى تلبي حاجيات المواطن مما جعل الأسواق الصغرى المتوفرة تبدو مكتظة لعدم تلبية احتياجاتها، مشيرا بأن الخواص مؤخرا فقط بدأوا يستثمرون في المجال التجاري و بفضاءات تبقى صغيرة ومتوسطة، وهو ما ولد ثقافة تهافت وانسياق وراء ما يستهلكه الآخرون و الافتقار للقناعة التي جعلتنا نبدا دائما في حالة بحث دائم عن السلع ، حالة التوجس المسيطرة على شعور المستهلكين للهوة التي خلفها التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق والتي جعلت المواطن برأيه يفتقد للثقة في السوق ويعيش هاجس الندرة الذي تحول تدريجيا إلى ثقافة، سيادة الاقتصاد الموازي وال فوضى التجارية والعشوائية أثرت بدرجة كبيرة على الثقافة الاستهلاكية في المجتمع الجزائري، جعلت المستهلك يقتني دون وعي ويهتم بالسعر على حساب النوعية وعلى حساب صحته وصحة عائلته . وما يحدث في شهر رمضان والمناسبات والأعياد في الأسواق الجزائرية خير دليل.

الترسبات الناجمة عن الفترة الصعبة التي مرت بها الهلاد لها دور في محو الجوانب الأخلاقية التي كانت تحكم المجتمع وفي تفشي العشوائية في كل شيء أيضا نقص الاستثمار الخاص لعدم

ثبوت القوانين والتخوف من المغامرة بتفضيل الاستيراد وما يوفره من سهولة في تصريف السلع وبتكاليف أقل، حيث أن الدولة فتحت الاستثمار منذ 2009 لكن الإقبال يبقى محدود، بالإضافة الى ضعف في الفعالية إن لم نقل غياب المجتمع المدني يعتبر عنصرا أساسيا في تفشي اللاوعي الاستهلاكي.

## المبحث الثاني : التحديات البيئية المرتبطة بالاستهلاك في الجزائر

نحاول من خلال هذا المبحث تحليل أهم الآثار البيئية التي تحدثها الأنماط الاستهلاكية في الجزائر، من خلال تحليل مؤشرات الميزان البيئي و البصمة البيئية، وكذا استنزاف الموارد الطاقوية والمائية، الآثار الناتجة عن تنقلات الأفراد، فضلا عن المخلفات والنفايات الناتجة عن العمليات الاستهلاكية وتأثيراتها البيئية.

### المطلب الأول: الميزان البيئي و البصمة البيئية للجزائر

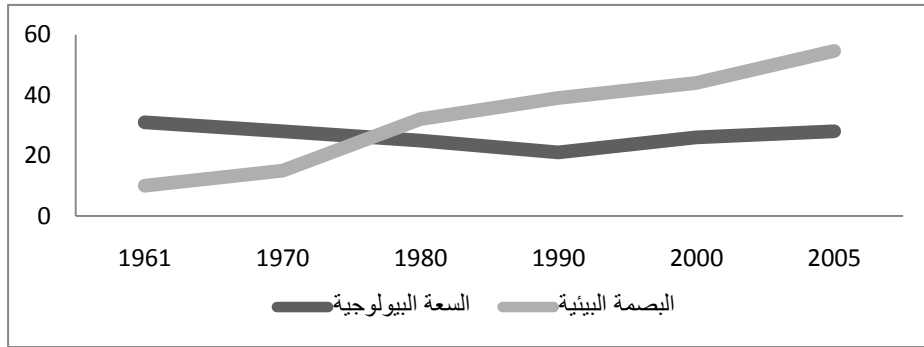
يعتمد الصندوق العالمي لحماية الطبيعة WWF في قياس الأثر البيئي للسكان في دراسة مشتركة مع عدد من المعاهد الدولية، على ما يسميه " المعيار البيئي أو الإيكولوجي"، وهذا المعيار البيئي الذي أصبح وحدة قياس لدى الصندوق منذ عام 1999، يشمل نوعين من المؤشرات، الأول يتعلق **بالسعة البيولوجية** و تعرف " بأنها قدرة النظام الحيوي على إنتاج مواد بيولوجية نافعة واستيعاب النفايات الناتجة عن الأنشطة البشرية في الوقت الراهن"، والثاني ويسمى **البصمة البيئية** و هي إجمالي ما يستهلكه سكان دولة معينة من الموارد سواء من الإنتاج الذاتي أو المستورد، وحجم الضرر الذي يولده استخدام هذه الموارد على الطبيعة من نفايات و ثاني أكسيد الكربون<sup>(1)</sup>.

وبمفهوم اقتصادي يمكن القول إن هذا المعيار يقارن ما بين "الطلب" والمتمثل في استهلاك البشرية و"العرض" الذي يمكن للطبيعة أن تقدمه، وبالتالي هذه المؤشرات تعتبر أداة محاسبية تجعل من التنمية المستدامة عنصرا قابلا للقياس عن طريق قياس الاستهلاك البشري من الموارد الطبيعية مقارنة بإمكانيات كوكب الأرض على إعادة توليد الموارد المستهلكة بشكل عام.

<sup>1</sup> - خميس محمد الرحمن رحاد، (2009): المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، المنعقد بتاريخ 4-2 نوفمبر 2009، سرب، ليبيا، ص 88-89.

إن مؤشر الأثر الايكولوجي للجزائر يشير إلى وجود عجز في الميزان البيئي منذ سنة 1976، فوفقا لتقرير Global Footprint Network بلغت السعة البيولوجية للجزائر سنة 2005 حوالي 30.6 مليون هكتار عالمي (gha) وهي أقل من البصمة البيئية التي بلغت مستوى 54.6 مليون هكتار عالمي، وبالتالي فإن الميزان البيئي للجزائر سجل عجزا قدره 24 مليون هكتار عالمي سنة 2005. فكما يوضح الشكل (1-4) فإننا نلاحظ تزايد مستمر في مستوى البصمة البيئية على حساب السعة البيولوجية وهذا منذ السبعينيات من القرن الماضي.

الشكل (1-4): البصمة البيئية والسعة البيولوجية للجزائر



**Source :** Global Footprint Network (2009), Rapport sur l'Empreinte Ecologique, Afrique 2009, Assurer le développement humain dans un monde aux ressources limitées, , Etats-Unis d'Amérique, p 20.

ومعنى ذلك أن مستويات الاستهلاك للفرد داخل الجزائر للموارد الطبيعية بطريقة مباشرة و/أو

غير مباشرة يفوق قدرة الطبيعة داخل البلد على توفير وتجديد تلك الموارد ، وقدرتها أيضا على

استيعاب مخلفات العمليات الاستهلاكية من نفايات وغاز ثاني أكسيد الكربون، بحيث بلغت البصمة

البيئية المتوسطة للفرد الجزائري 1.66 هكتار عالمي سنة 2005 وهي أعلى بكثير من القدرات

البيولوجية للفرد الجزائري المقدرة بـ 0.93 هكتار عالمي لنفس السنة وبالتالي فإن العجز في الميزان

البيئي للفرد في الجزائر يبلغ 0.73 هكتار عالمي وذلك في سنة 2005، كما يوضح الجدول (4-8).



**الجدول (4-8) : البصمة البيئية والسعة البيولوجية للفرد في الجزائر لسنة 2005**

المكون	السعة البيولوجية	البصمة البيئية	الميزان البيئي
- أراضي زراعية	0.42	0.62	-0.20
- الكربون	0.08	0.69	-0.61
- المراعي	0.37	0.17	+0.20
- مساحات صيد السمك	0.01	0.02	-0.01
- الغابات	-	0.13	-
- أراضي للبناء	0.05	0.05	توازن
<b>المجموع</b>	<b>0.93</b>	<b>1.66</b>	<b>-0.73</b>

**Source :** Global Footprint Network(2009), Rapport sur l'Empreinte Ecologique, Afrique 2009, Assurer le développement humain dans un monde aux ressources limitées, , Etats-Unis d'Amérique, p 20.

والملاحظ من الجدول أعلاه أن أهم مكون للبصمة البيئية والعجز البيئي للجزائر هي بصمة

الكربون والتي تمثل 41 % من مكونات البصمة البيئية تليها الأراضي الزراعية، أما الفائض الوحيد

التي تسجله الجزائر في ميزانها البيئي هو في المراعي.

و الجدير بالذكر أن هناك ثلاث عوامل تحدد البصمة البيئية لأي دولة<sup>(1)</sup>:

- عدد المستهلكين؛

- الكمية المتوسطة من الموارد والسلع المستهلكة لكل فرد؛

- كثافة استهلاك الموارد و انتاج النفايات.

ومنه يمكننا أن نستنتج أن عدد السكان أو النمو السكاني لا يدخل مباشرة في البصمة البيئية

ولكن ارتفاعه أو انخفاضه يؤثر من خلال زيادة أو نقصان الاستهلاك الناتج من ارتفاع وانخفاض عدد

المستهلكين. وبالتالي فإن وجود عدد كبير من المستهلكين (السكان) ولكن سلوكهم الاستهلاكي يكون

رشيد ونمط حياتهم يحترم البيئة فإن أثاره على البصمة ا لبيئية تكون أقل بالنسبة لنفس عدد السكان

ولكن سلوكهم الاستهلاكي غير رشيد وغير مستدام.

<sup>1</sup> - Global Footprint Network, op cit, p 111.

إن مؤشرات البصمة البيئية، والميزان البيئي للجزائر تبرز بوضوح مدى الأثر الذي تحدثه الأنماط الاستهلاكية على استنزاف الموارد الطبيعية والمزيد من التلوث وانبعاث الكربون، وهو ما يجعل من البحث عن تغيير هذه الأنماط والعمل على تشجيع الاستهلاك والانتاج المستدام كضرورة وحتمية إستراتيجية في سبيل تحقيق تنمية مستدامة للجزائر.

### المطلب الثاني : استنزاف الموارد المائية والطاقوية

1 استهلاك الماء: يشهد الطلب على الماء في الجزائر تزايدا ملحوظا، بحيث قدر سنة 1962 ب1.2 مليار م<sup>3</sup> في السنة وبلغ 5.2 مليار م<sup>3</sup> في السنة هذا سنة 2000<sup>(1)</sup>، مع ما تشهده الجزائر من نمو سكاني بحوالي 2 إلى 2.5 % سنويا ما يؤثر حتما بزيادة الاحتياجات من الموارد المائية للاستعمالات المنزلية والزراعية والصناعية، فنجد أن الطلب على المياه العذبة يشهد نموا سنويا بحوالي (4-5%)<sup>(2)</sup>، بحيث يقدر الطلب على الماء في الجزائر للاستعمالات المنزلية سنة 2010 ب1900 م<sup>3</sup>/السنة ومن المتوقع أن يصل إلى 2100 م<sup>3</sup>/السنة في غضون 2015 و 2400 م<sup>3</sup>/السنة لعام 2025، كما أن هذا القطاع يمثل 22 % من إجمالي استعمالات المياه في الجزائر في حين الزراعية تمثل 65% والاستعمال الصناعي 13 %<sup>(3)</sup>.

هذه الزيادة في معدلات الطلب على الماء يقابلها محدودية في الموارد المائية في الجزائر، بحيث نجد أن نصيب الفرد من المياه يشهد تناقصا مستمرا وبشكل كبير، بحيث كان نصيب الفرد من المياه في سنة 1960 يقدر ب1704 م<sup>3</sup>/السنة/الفرد ثم بلغ 676 م<sup>3</sup>/السنة/الفرد سنة 2000 وفي سنة

<sup>1</sup> - أحمد تبي و السعيد بوشول، (2010): إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر في ظل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى

الوطني الأول حول: آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية، المنعقد يومي 10-11 ماي 2010، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 13.

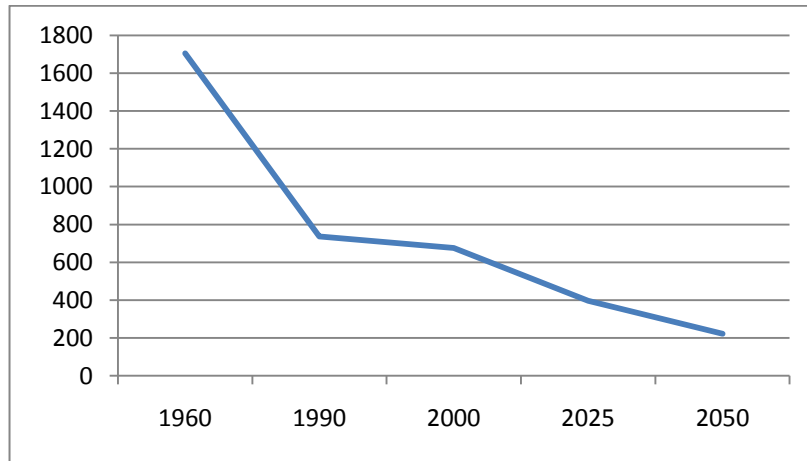
<sup>2</sup> - Ahmed Kettab, (2001) : Les ressources en eau en Algérie- stratégies, enjeux et vision, Desalination, n=136, Tunis, p 28.

<sup>3</sup> - FAO, L'irrigation en Afrique en chiffres, Rapports sur l'eau 29, 2005, p 86.

2004 بلغ 361 م<sup>3</sup>/السنة/للفرد، ومن المتوقع وصوله إلى مستوى 223 م<sup>3</sup>/السنة/للفرد سنة 2050<sup>(1)</sup>.

كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل (4-2): متوسط نصيب الفرد من المياه في الجزائر



**المصدر:** من اعداد الباحثة بالاعتماد على: محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، المنعقدة أيام 22-23-24 مارس 2008، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر.

وهو ما يجعل من الجزائر تصنف ضمن قائمة الدول الفقيرة من حيث الإمكانيات المائية، أي تحت مستوى خط الأمان المائي المقدر بـ 1000 م<sup>3</sup>/السنة/للفرد، حسب مؤشرات الأمم المتحدة (بحيث إذا كانت النسبة ما بين 1000-500 م<sup>3</sup>/السنة/للفرد تعتبر الحالة ندرة مائية بينما إذا كانت أقل من 500 م<sup>3</sup>/السنة/للفرد تعتبر المؤشر على أنها حالة من الفقر المائي )، وهو ما انعكس في نسبة السحب للمياه الجرد مرتفعة والتي تضعها في خانة الإجهاد المائي (le stress hydrique) حسب معيار المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، بحيث تبلغ نسبة السحب للمياه في الجزائر حوالي 52 % من

<sup>1</sup> - محمد بلغالي، (2008): سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر - تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، المنعقدة أيام 22-23-24 مارس 2008، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر، ص 77.

إجمالي مصادر المياه المتجددة سنة 2000<sup>(1)</sup>، في حين نجدها في ألمانيا تمثل 23 % وفي المكسيك 17 %<sup>(2)</sup>.

إن كان النمو السكاني من أسباب زيادة الطلب على المياه وبالتالي المزيد من الضغوط على الموارد المائية المتاحة ، إلا أن طبيعة السلوك البشري من خلال سوء الاستغلال وعدم رشادة الاستهلاك تعتبر من أهم أسباب المشكلة المائية، فمعدل الاستهلاك اليومي للفرد الجزائري بلغ سنة 1990 حوالي 123ل/يوم ثم ارتفع إلى 165ل/يوم سنة 2008<sup>(3)</sup>، وهذا المعدل يعد من أعلى المعدلات مقارنة بدول كألمانيا 129 ل/يوم وهولندا 131ل/يوم<sup>(4)</sup>، علما أن المعايير الدولية للمنظمات العالمية كمنظمة الصحة العالمية تقدر بأن يكون الحد الأدنى للوفاء بالاحتياجات الأساسية للفرد 20ل/يوم وقد يرتفع إلى 50ل/يوم كأعلى حد<sup>(5)</sup>.

إن استهلاك المياه في الجزائر يتسم بالتبذير والهدر وعدم الرشادة في استخدامه فنجد على سبيل المثال لا الحصر التبذير الذي يطال المساجد جراء استعمال الحنفيات بشكل مستمر دون اللجوء إلى الإناء في عملية الوضوء، فذلك يؤدي إلى ضياع 03 لترات من الماء للفرد الواحد، وهو ما لا يطابق سنة الرسول صلى الله عليه وسلم ، نجد كذلك الإستهلاكات غير المشروعة كسرقة المياه من القنوات الرئيسية، كما أن العديد من عمليات الربط بشبكة العمومية للمياه ليست مجهزة بالعدادات، هذا بالإضافة إلى التهرب وعدم دفع المستحقات عن استهلاك المياه، ففي ولاية تيارت على سبيل المثال تبلغ المستحقات المالية للجزائرية للمياه نحو 11 ألف زبون يرفضون تسديدها بحوالي 100 مليار

<sup>1</sup> - FAO, op cit, p 85.

<sup>2</sup> - Vers une consommation durable des ménages ? Tendances et politiques dans les pays de l'OCDE, op cit, p 56.

<sup>3</sup> - محمد بلغالي، الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي، ص 2 متوفر على الرابط: [http://search.4shared.com/postDownload/QeMCAiZI/\\_\\_\\_\\_\\_html](http://search.4shared.com/postDownload/QeMCAiZI/_____html) اطلع عليه يوم: 2013/05/12.

<sup>4</sup> - Vers une consommation durable des ménages ? Tendances et politiques dans les pays de l'OCDE, op cit, pp 54-57.

<sup>5</sup> - محمد بلغالي، الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي، المصدر سبق ذكره، ص 2

سنتيم<sup>(1)</sup>، يضاف إلى ذلك ضياع أو تسرب المياه من شبكات التوزيع العمومية، والتي تتراوح نسبته بين 20% إلى 40% في الجزائر، أي ما يقدر بحوالي 400 ألف متر مكعب يومياً، وهذه النسبة تعتبر مرتفعة جداً مقارنة بدول أخرى كاليابان التي نقل عن 10%<sup>(2)</sup>.

وبالتالي فإن طبيعة الاستهلاك المائي تؤثر لا محالة على الندرة المائية في الجزائر، أي أنها تؤثر مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد كما أنها تؤثر على البيئة من خلال السحب والاستنزاف الكبير للموارد المائية خاصة الجوفية والتلوث.

فالسحب الزائد للمياه الجوفية له آثار كبرى على البيئة من خلال هبوط الأرض فوق المستودعات المائية الجوفية كما يؤدي إلى جفافها، بالإضافة إلى التداخل مع مياه البحر في المناطق الساحلية ما تسبب في تلوث المياه العذبة الجوفية وتملح الأراضي الساحلية، فالاستغلال المفرط لطبقات المياه الجوفية الساحلية أدى بشكل متزايد لتسرب الملوحة بدرجة لا يمكن إصلاحها بشلف وهران وجيجل والجزائر، كما نجد تلوث المياه الجوفية لمتيجة في أجزائها الشرقية والغربية بالنترات، وهي نفس النتائج التي توصلت إليها التحقيقات حول المياه الجوفية لسيدي بلعباس وأعالى الشلف<sup>(3)</sup>.

من ناحية أخرى نجد أن أهم ما يهدد الأ من المائي للجزائر هو تزايد معدلات التلوث إلى درجات تثير القلق لا سيما في الشمال أي تتوفر معظم هذه الموارد المائية، والقطاع المنزلي له دور مهم في التلوث وإن كان أقل من القطاع الزراعي والصناعي، من خلال السلوكات الاستهلاكية ورمي الفضلات والنفايات من المواد الكيميائية والزيوت التي تصرف في قنوات الصرف، و أيضا من خلال المنتجات التي يتم اقتناؤها من غسل وصابون وغيرها من المنتجات التي تحتوي على مكونات وتركيبات كيميائية مضرّة وملوثة، وبالرغم من أن نسبة ربط المواطنين بشبكة الصرف الصحي تتجاوز

<sup>1</sup> - [http://www.vitaminedz.com/Article/Articles\\_18300\\_1013092\\_0\\_1.html](http://www.vitaminedz.com/Article/Articles_18300_1013092_0_1.html), consulté le: 29/01/2013.

<sup>2</sup> - محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر، تشخيص الواقع وأفاق التطوير، المصدر سبق ذكره، ص 80.

<sup>3</sup> - FAO, op cit, p 91.

86% سنة 2006 بحجم مياه مستعملة تقدر بـ 900 مليون م/سنة<sup>(1)</sup>، فإن ما نسبته 8% فقط من عدد السكان قنوات صرف مياههم المستعملة تحول إلى محطات التصفية أما الباقي فيتم تصريفها في البحر والأودية والمجاري، ما أدى إلى تلوث المياه السطحية والجوفية والترية<sup>(2)</sup>.

ان خرائط نوعية المياه المنشورة من قبل ANRH تشير إلى أن قطاعات كبرى لمجاري الماء في أحواض: تفتنة، ماكتة، شلف، صومام، سييوس، أصبحت الآن ملوثة، فحوض شلف يتعرض للتلوث ما يمكن أن يشكل خطرا على إمدادات المياه الشروب لكل المواقع التي يخدمها الحوض<sup>(3)</sup>، كما أن معدلات المغنيز والكلور في إمدادات المياه في قسنطينة هي قريبة من الحد الأقصى المسموح به من قبل منظمة الصحة العالمية.

هذه الظروف المائية في الجزائر تفسر استمرار الأمراض المترقلة عبر المياه فالفئة العمرية 5-29 سنة هي الأكثر تضررا من هذه الأمراض، الإحصائيات الصادرة عن المعهد الوطني للصحة العمومية INSP تظهر زيادة في حدوث التهاب الكبد الفيروسي سنة 1997 دون وجود انخفاض كبير في الفترة (1997-2000) وهو نفس ما ينطبق على أمراض التيفوئيد والإسهال<sup>(4)</sup>.

**2- استهلاك الطاقة:** إن معدل استهلاك الطاقة في الجزائر تضاعف بحوالي 04 مرات ما بين 1980-2000، بحيث بلغ سنة 2005 استهلاك الطاقة النهائية الإجمالي 17 مليون طن مكافئ من النفط (MТep)<sup>(5)</sup> ووصلت إلى 20 (MТep) سنة 2007 مسجلا ما بين 2000-2007 معدل نمو سنوي بلغ 6.32%<sup>(6)</sup>.

<sup>1</sup> - Ministère des Ressources en Eau, Algérie : [www.mre.dz/eau/aep\\_centre\\_mre.htm](http://www.mre.dz/eau/aep_centre_mre.htm). Consulté le: 30/07/2012

<sup>2</sup> - أحمد تي، السعيد بوشول، المصدر سبق ذكره، ص15.

<sup>3</sup> - FAO, op cit, p 91.

<sup>4</sup> - idem, p91.

<sup>5</sup> - Consommation Énergétique Finale, Chiffres clés Année 2005, APRUE, Ministère de l'Énergie et des Mines, Édition 2007, Algérie, p3.

<sup>6</sup> - Consommation Énergétique Finale, Chiffres clés Année 2007, APRUE, Ministère de l'Énergie et des Mines, Édition 2009, Algérie, pp3-4.

وسيناريوهات تطور الطلب على الطاقة تتوقع في ظل معدل نمو اقتصادي سنوي 3% ومعدل

نمو سكاني 1.6% سنويا للفترة ما بين 2007-2030 أن يصل الطلب على الطاقة الأولية في

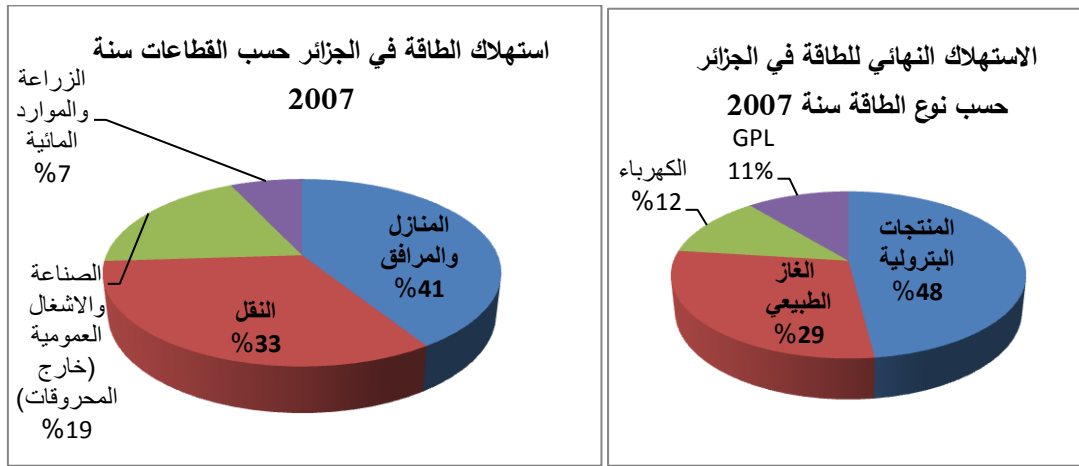
حالة السيناريو القوي (MTep) 61.5 في 2020 ثم إلى 91.54 (MTep) سنة 2030 مقابل 52

(MTep) سنة 2020 و 66.45 (MTep) سنة 2030 في حالة السيناريو المنخفض<sup>(1)</sup>.

ولقد كان توزيع الاستهلاك النهائي للطاقة حسب نوع الطاقة والقطاعات المستهلكة كما في

الشكل (3-4).

الشكل (3-4) : الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر حسب القطاعات ونوع الطاقة المستهلكة



**Source:** Consommation Energétique Finale, Chiffres clés Année 2007, APRUE, Ministère de l'Énergie et des Mines , Edition 2009 , Algérie , p3.

الملاحظ في استهلاك الطاقة في الجزائر أن المنتجات البترولية تمثل 48% من إجمالي

الطاقة النهائية المستهلكة، يليها منتجات الغاز بنسبة 29% ثم الكهرباء بنسبة 12% ، كما أن

استهلاك قطاع المنازل يمثل 33% من الاستهلاك الوطني النهائي للطاقة وبمعدل نمو سنوي بلغ

<sup>1</sup> - Souhila cherfi, (2010) : L'avenir Énergique de L'Algérie : Quelles seraient les perspectives de Consommation, de production et d'exportation du pétrole et du gaz en Algérie, à l'horizon 2020-2030 ?, Recherches économiques et managériales, N°7 - Juin 2010, p 15.

5.70%، كما أنه يمثل أول مستهلك للكهرباء على المستوى الوطني بنسبة 33% والأول أيضا في استهلاك منتجات الغاز بنسبة 70% من الاستهلاك الوطني، وذلك حسب إحصائيات سنة 2007<sup>(1)</sup>.  
النمو المتزايد للاستهلاك المنزلي للطاقة الكهربائية والغاز والذي انعكس في زيادة الاستهلاك الفردي للكهرباء التي قفزت من 162.2 كيلو واط سنة 1970 إلى 702 كيلو واط سنة 2002<sup>(2)</sup>، يعود لطبيعة استخداماتهما، فالغاز هو المصدر الرئيسي للتدفئة للمنازل الجزائرية بنسبة 60% من الاستهلاك المنزلي النهائي، والمطبخ 5%، بينما الكهرباء هو المصدر الرئيسي لاستخدامات الطاقة في الإضاءة والتبريد ومختلف التجهيزات المنزلية بنسبة 20% (بحيث نجد أن الإضاءة وحدها تستهلك 32% من استخدامات الكهرباء في المنازل الجزائرية<sup>(3)</sup> وهي نسبة جد مرتفعة )، أما تسخين مياه الحمام فمصدرها الأساسي هو الكهرباء والغاز بنسبة 15%<sup>(4)</sup>.

والجدير بالذكر أن متوسط الاستهلاك السنوي للطاقة للمنزل الواحد شهد انخفاضا طفيفا ما بين 2005-2007 بحيث كان Tep 1.050 وأصبح Tep 1.048، وبالتالي فإن ارتفاع الاستهلاك للطاقة في قطاع المنازل ما بين 2005-2007 من Mtep 6 إلى Mtep 6.5 يعود إلى الزيادة في عدد السكنات الناتج عن النمو السكاني والتوسع العمراني أي زيادة عدد الأسر.

إن النمط الاستهلاكي للطاقة في الجزائر يبين لنا بلقن قطاع المنازل هو أول مستهلك للكهرباء والغاز أمام كل من الصناعة والزراعة كما يفسر لنا المشاكل التي تواجهها الجزائر في الشتاء بسبب الطلب المتزايد على الغاز لأغراض التدفئة وفي الصيف أزمة كهرباء بسبب الطلب الكبير على الكهرباء لأغراض التبريد.

<sup>1</sup> - Consommation Énergétique Finale, Chiffres clés Année 2007, op cit, p 5.

<sup>2</sup> - Benhalilou Karima, (2008) : Impact de la Végétation Grimpante sur le Confort Hygrothermique Estivale du Bâtiment, Cas du Climat Semi Aride, Mémoire de magister, Université Constantine, algérie, p25.

<sup>3</sup> - La lettre, bulletin trimestriel de l'APRUE, N 14, avril 2009, p3.

<sup>4</sup> - Chitour Chems Edine, (1991) : L'énergie- Les enjeux de l'an 2000, Alger : Office des Publications Universitaires OPU, p 41.



كما أنه يعكس تحديات كبيرة تواجهها الجزائر كون أن البترول والغاز يشكلان 88% من مصادر الطاقة المستهلكة و هي مصادر غير متجددة وزائلة كما أنها ملوثة، ويقابلها ارتفاع متزايد لمعدلات نمو الاستهلاك والطلب على الطاقة (6.32% معدل نمو سنوي إجمالي)، ما سوف يؤدي إلى اختلال بين العرض والطلب على الطاقة تكون له آثار اقتصادية واجتماعية، لأن البترول والغاز لن يتمكننا من تلبية الطلب الداخلي في غضون 2025 حسب بعض الخبراء، وبالتالي الصادرات تقل بنسبة كبيرة، ومنه لا توجد مداخلي يمكنها تمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي (أكثر من 95% من الصادرات والمداخيل من البترول والغاز)، هذا فضلا عن الآثار البيئية لأن مصادر الطاقة الأحفورية (البترول والغاز) الأكثر استعمالا تعتبر الأكثر تلويثا للبيئة، بحيث أن انبعاث الغازات الناتجة من الاستهلاك النهائي للطاقة في الجزائر سجلت رقم 46 مليون طن من Co2 (TCO2) سنة 2007<sup>(1)</sup> بينما كانت سنة 2005 تقدر بـ 40 مليون TCO2<sup>(2)</sup>. وما يزيد في الأمر صعوبة هو النسبة الضعيفة جدا لاستغلال مصادر الطاقة المتجددة، فمساهمتها في إنتاج الكهرباء لا تتجاوز 0.006% من جدول الإنتاج و هذا حتى سنة 2007.

<sup>1</sup> - Consommation Energétique Finale, Chiffres clés Année 2007, op cit, p 5

<sup>2</sup> - Consommation Energétique Finale, Chiffres clés Année 2005, op cit, p 5.

## المطلب الثاني: الآثار الناتجة من التنقل وانتاج النفايات

1 - الآثار الناتجة من التنقل: إن النقل يشكل أحد أهم مصادر الضغط الممارسة من قبل الأفراد، فنمط

حياتهم واستهلاكهم و تحركاتهم هو مصدر العديد من الآثار السلبية على البيئة والاقتصاد من خلال التلوث والضجيج والحوادث.

ففي الجزائر نجد أن انبعاث الغازات الناتجة من استهلاك الطاقة في قطاع النقل تمثل 25% من الإنبعاثات، وهذه النسبة في تزايد مستمر لعدة أسباب أهمها : تزايد عدد السيارات حيث بلغ عددها سنة 2007 في الحظيرة الوطنية 3.655 مليون سيارة بينما سنة 2005 كانت 3 مليون سيارة<sup>(1)</sup>، تمثل السيارات الخاصة ما نسبته 60%، أما المعدل العمري للسيارات في الجزائر فيقدر بـ11.9 سنة، ومعدل دوران سنوي للسيارات بمختلف أنواعها (الخاصة والنفعية) 26879 كلم/سنة، مع العلم أن أكبر نسبة دوران هي لسيارات النقل العمومي والسيارات النفعية مقارنة بالسيارات الخاصة، كذلك أهم ملاحظة أن السيارات التي تسجل أكبر ن سبة دوران بالكيلومترات هي السيارات الأكبر سنا، كما أن نسبة الدوران هي أكبر من التي موجودة في أوروبا وهذا حسب الدراسات ما بين 1994-2005<sup>(2)</sup>.

وفي ما يخص طبيعة الطاقة المستخدمة من طرف المركبات نجد أن البنزين يمثل 48% و الديزل 46% أما الغاز المميع GPL فيمثل فقط 6% و الكهرباء 0.04% ، هذا يؤكد أن مصادر الطاقة الأكثر تلويثا (البنزين و الديزل) هي الأكثر استهلاكا من طرف قطاع النقل في الجزائر، والذي يستهلك 25% من الاستهلاك الوطني الإجمالي للطاقة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - Consommation Energétique Finale, Chiffres clés Année 2007, op cit, p 8.

<sup>2</sup> - Boughedaoui M, Chikhi S, Driassa N, Kerbach R et Joumard R, (2009): Caractérisation du parc de véhicule algérien et son usage, Actes du Colloque International Environnement et Transports dans des contextes différents, 16 - 18 February 2009. Ghardaïa, Algérie, pp 201-207.

<sup>3</sup> - Consommation Energétique Finale, Chiffres clés Année 2007, op cit, p 8.

تلوث الهواء الذي يعتبر النقل سببه الرئيسي يتسبب سنويا بـ 353000 حالة التهاب شعبي و54400 نزلة ربو، وقد يكون سبب 1500 حالة سرطان رئوي، وتم تقييم معدل الأمراض ومعدل الوفيات من حيث سنوات العمر المعدلة باحتساب مدد العجز وقدر أن 157000 سنة عمر معدلة باحتساب مدد العجز تفقد سنويا بسبب تلوث الهواء خارج الأبنية، وتبلغ الكلفة البيئية نحو 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني<sup>(1)</sup>.

من جهة أخرى تشهد الحركة المرورية نموا متزايدا، بحيث نجد أن النقل عبر الطرق الذي يعتبر الأكثر استهلاكاً للطاقة وتلويثاً للبيئة ينمو بشكلاً كبيراً، فحوالي 88% من تنقلات الأفراد و90% من حجم المبادلات التجارية (نقل البضائع) تتم عبر الطرق البرية، فالتنقل بمحرك قفز من 1 مليون/نهار سنة 1990 إلى 2 مليون/نهار سنة 2005، وفي آفاق 2025 السيناريوهات تتوقع نمواً قوياً بحيث من المتوقع تضاعف حركة الشحن البري بـ 2.6 مرة وتضاعف مرتين حركة مرور المسافرين<sup>(2)</sup>.

في دراسة لتحركات المواطنين في أكبر المدن الجزائرية وهي العاصمة، نجد أن الجزائريين يقومون بـ 5 ملايين تنقل في اليوم 56% منها عن طريق الأقدام و 44% عن طريق المحركات منقسمة كما يلي: 65% من التنقل يتم من خلال النقل الجماعي و 35% تنقل فردي منه 29% بسيارات خاصة و 6% بسيارات الأجرة<sup>(3)</sup>، ومقارنة مع مدن في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وحسب أرقام البنك الدولي نجد إسطنبول : 58% نقل جماعي، 42% فردي، الدار البيضاء : 50%

<sup>1</sup> - البيئة العربية، (2008)، تحديات المستقبل، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية: بيروت، لبنان، ص 51-52.

<sup>2</sup> - Boukhila Hamza, (2011) : Evaluation des gains énergiques et des émissions évitées lors de la mise en place d' une nouvelle organisation des déplacements avec étude de cas, mémoire de magister, université de Boumerdes, algérie, p26.

<sup>3</sup> - Lila Chabane, (2009) : La mobilité quotidienne et les transports urbains à Alger, Colloque international Environnement et transports dans des contextes différents, 16-18 fév 2009, Ghardaïa, Algérie, p232

جماعي و 50% فردي، تونس : 40% جماعي و 60% فردي، القاهرة: 74% جماعي و 26% فردي<sup>(1)</sup>.

بالرغم من أن النقل الجماعي في الجزائر يمثل الأغلبية من حيث أساليب تنقل الأفراد، إلا أن التحدي الكبير هو في استعمال السيارات الخاصة في التنقل الذي يشهد نموا سنويا بحوالي 8.1% ويزيد بدرجة كبيرة عن معدل النمو السكاني<sup>(2)</sup>، كما أن معدل النمو السنوي للمسافات المقطوعة في اليوم والذي يتراوح ما بين 3.8% و 5.7% حسب مختلف السيناريوهات، يتوقع زيادة في المسافات المقطوعة يوميا من طرف الأفراد من 6.52 كلم سنة 2004 إلى 7 كلم-8 كلم سنة 2020، وهو مستوى أكبر من الطرق السيارة الموجودة ما يؤدي إلى مزيد من الضغوط على الحركة المرورية<sup>(3)</sup>.

هذا ما انعكس في الزحمة والضجيج الكبير جدا الذي أصح يميز المدن الكبرى كالعاصمة وعنابة و قسنطينة ووهران وغيرها، بل وحتى الطرق الوطنية و الولائية، هذا فضلا عن حوادث المرور أين تحتل الجزائر المرتبة الثالثة عالميا فيما يتعلق بأعداد وفيات حوادث السير ، وتشهد البلاد حادثة كل عشرين دقيقة، ويقتل شخص كل ثلاث ساعات، وتبلغ تكلفة حوادث السير في الجزائر مائة مليار دينار جزائري سنويا أي ما يعادل مليارين وربع المليار دولار أمريكي<sup>(4)</sup>.

## 2 - إنتاج النفايات : إن دراسة النفايات المنزلية من حيث الحجم والنوع يبرز لنا طبيعة استهلاك الأسر

من حيث كمية الاستهلاك وطبيعته، فكلما كان الاستهلاك مستداما (العقلانية، النوعية، العادات) أمكن التحكم في مشكل النفايات في المجتمع بنسبة جد مهمة، لذلك نجد بأن حجم ونوع النفايات المنزلية تختلف من منطقة لأخرى لأنها مرتبطة بجوانب سلوكية .

<sup>1</sup> - Xavier Godard, Variété des systèmes de mobilité urbaine face aux enjeux de développement et d'environnement, Colloque international Environnement et transports dans des contextes différents, Ghardaïa, Algérie, 16-18 fév. 2009, p139.

<sup>2</sup> - Lila Chabane, op cit, p 232.

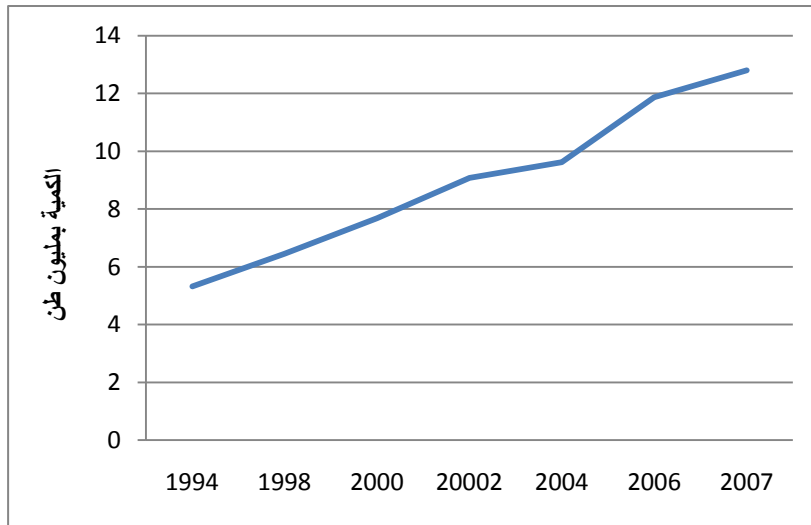
<sup>3</sup> - Boukhila Hamza, op cit. p41.

<sup>4</sup> -[http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2012/11/121113\\_accidents\\_arabs\\_comments.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2012/11/121113_accidents_arabs_comments.shtml). Consulté le: 10-12-2012.

تواجه الجزائر تحدي كبيراً يتعلق بالنفايات من حيث تزايد حجمها وإشكالية تسييرها والمخاطر الجمة الناتجة عنها، فهي تنتج سنوياً ما بين 10-12 مليون طن من النفايات المنزلية حسب تقديرات الوزارة الوصية، ففي سنة 2005 سجلت النفايات البلدية الصلبة 8.5 مليون طن، هذا الإنتاج شهد نمواً متزايداً أين تجاوزت عتبة 12 مليون طن سنة 2010 ومن المتوقع أن يتجاوز 17 مليون طن سنوياً في غضون 2030، بمعدل نمو يتجاوز 3% سنوياً<sup>(1)</sup> وهو ما سيؤدي حتماً إلى آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية كبيرة على الجزائر.

شكل النفايات المنزلية 67% من النفايات البلدية الصلبة، فالكمية انتقلت من 2.25 مليون طن سنة 1980 إلى 7.08 مليون طن سنة 2000 لتتجاوز 12 مليون طن سنة 2007، كما يوضح الشكل (4-4):

الشكل (4-4) : تطور حجم المخلفات المنزلية للأسر الجزائرية



**Source :** Brahim Djemaci et Malika Ahmed Zaid- Chertouk, La gestion intégrée des déchets solides en Algérie. Contraintes et limites de sa mise en œuvre, Working paper CIRIEC N° 2011/04, Liège, Belgium, 2011,p 26.

<sup>1</sup> - Kehila Youcef (2010), Rapport Pays sur la Gestion des Déchets Solides en Algérie, Réseau SWEEP-Net en Algérie, p8.

أما فيما يخص النسبة الفردية السنوية فقد قفزت من 130 كلغ/الفرد/السنة لعام 1980 الى 167 كلغ/الفرد/السنة لعام 2000 لتصل الى 266 كلغ/الفرد/السنة عام 2007، فالمعدل المتوسط للتطور السنوي لنسب المخلفات المنزلية يقدر بـ 4.62%<sup>(1)</sup>.

في دراسة وزارية حول حالة البيئة في الجزائر أشارت إلى أن إنتاج النفايات لكل فرد في الأماكن الحضرية تطور من 0.76 كلغ/الفرد/اليوم سنة 1980 إلى 0.9 كلغ/الفرد/اليوم سنة 2002 ليصل إلى 1.2 كلغ/الفرد/اليوم في المتوسط سنة 2005، أما المعدل الوطني فبلغ 0.85 كلغ/اليوم/لكل فرد، و من المتوقع أن يصل إلى 1 كلغ/يوم/الفرد في غضون سنوات قليلة في ظل معدلات النمو الحالية لكمية النفايات المنزلية، والنمو السكاني ومعدل التمدن<sup>(2)</sup> (نسبة الذين يعيشون في المدن حوالي 65%). وبالمقارنة بالدول المتقدمة نجد أن المعدل الوطني في فرنسا بلغ 1 كلغ/اليوم/ لكل فرد، ألمانيا 1.7 كلغ/يوم/فرد، أما الولايات المتحدة الأمريكية 2 كلغ/يوم/فرد<sup>(3)</sup>.

هذه الأرقام تؤكد النمو المتزايد لإنتاج النفايات في الجزائر أين نجد متوسط نموها أكبر من متوسط النمو السكاني، وبالتالي وإن كان هذا الأخير من الأسباب الرئيسة لتزايد حجم النفايات المنزلية في الجزائر إلا أنه ليس السبب المفسر الوحيد لهذا النمو المستمر والكبير، فالنمط السلوكي له التفسير الأعمق لذلك، وخير دليل هو كمية النفايات التي تتضاعف خلال شهر رمضان المبارك، ففي مدينة ورقلة على سبيل المثال وحسب الوكالة الوطنية للنفايات (AND) سنة 2007 معدل النفايات المنزلية تضاعف ثلاث مرات من 0.57 كلغ/الفرد/اليوم ليصبح 1.5 كلغ/فرد/يوم<sup>(4)</sup>، كما أن الجزائر تحتل حسب أرقام تقرير المنظمة الدولية للتغذية والزراعة (فاو) لعام 2010 المرتبة الأولى عالميا في

<sup>1</sup> – Brahim Djemaci et Malika Ahmed Zaid – Chertouk, (2011) : La gestion intégrée des déchets solides en Algérie.

Contraintes et limites de sa mise en œuvre, Working paper CIRIEC N° 2011/04.Liège Belgium, p 26.

<sup>2</sup> – Brahim Djemaci et Malika Ahmed Zaid – Chertouk, op cit, p 27.

<sup>3</sup> – Vers une consommation durable des ménages ? Tendances et politiques dans les pays de l'OCDE, op cit, pp 60-63

<sup>4</sup> – Brahim Djemaci et Malika Ahmed Zaid – Chertouk, op cit, p 27.

استهلاك الخبز بما يقارب 49 مليون قطعة خبز في اليوم<sup>(1)</sup>، ويرمى ما تقارب قيمته 50 مليون دولار في المزابل حسب دراسة للهيئة الوطنية لترقية الصحة وتطوير البحث (فورام)<sup>(2)</sup>، بحيث يعتبر الشعب الجزائري من أكثر شعوب العالم تذبذبا للخبز وخاصة في شهر رمضان، في وقت تصنف الجزائر من أكبر دول العالم استيرادا للقمح.

والجدير بالذكر أن تركيبة النفايات المنزلية للأسر الجزائرية تتشكل من 70% مواد عضوية غذائية يأتي بعدها البلاستيك 10% ثم الورق والكارتون بنسبة تقدر بـ 8%، والمعادن بلغت نسبتها 4% والزجاج 3% أما المنسوجات وباقي المخلفات فنسبتها حوالي 5%<sup>(3)</sup>.

أما نسبة جمع النفايات حسب البنك الدولي تقارب 85% في المدن و 60% في الأرياف، والجزائر تسعى للرفع من النسبة إلى 100% في حلول 2020 وهو تحدي يتطلب المزيد من الإمكانيات المالية والمادية والبشرية، وما يزيد في تأزم الوضع هو أن نسبة الاسترجاع للنفايات لا تزيد عن 5% ( بالرغم من أن البلاستيك يمثل 95% من التغليف مقابل 5% للمعادن ) أما 80% منها فيتم إلقاؤها في المفرغات و 15% في مراكز الردم التقني<sup>(4)</sup>.

فالمفرغات غير الشرعية في الجزائر تقدر بـ 3000 مفرغة على مساحة 150000 هكتار، تؤدي إلى خسائر بـ 0.19% من الناتج المحلي الخام PIB كآثار على الصحة، و 0.13% من PIB الناتج المحلي الخام خسائر اقتصادية ناتجة من عدم التدوير<sup>(5)</sup>، كما أن الوزارة المعنية وجهت ميزانية

<sup>1</sup> - <http://www.alriyadh.com/2011/08/13/article658595.html>. consulté le: 12/12/2012.

<sup>2</sup> - <http://ar.algerie360.com>. consulté le: 20/12/2012.

<sup>3</sup> - Guide des Techniciens Communaux pour la Gestion des Déchets Ménagers et Assimiles, Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, PNUD, Alger, p 44.

<sup>4</sup> - Kehila Youcef, op cit. p 5.

<sup>5</sup> - Guide des Techniciens Communaux pour la Gestion des Déchets Ménagers et Assimiles, op cit, p 46.

قدرها 3.5 مليار دولار أي 7% من PIB سنة 2002 لمعالجة النفايات وانخفضت هذه القيمة إلى 2.6 مليار دولار سنة 2007 بنسبة 5.21% من PIB<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> - <http://www.continentalnews.fr/> consulté le: 10/10/2012.



## المبحث الثالث: جهود الجزائر لتحقيق الاستهلاك المستدام و حماية البيئة

يتناول هذا المبحث الجهود التي قامت ولازالت تقوم بها الدولة الجزائرية بهدف حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وم كانه الاستهلاك في هذه الجهود و السياسات، لذلك سوف نتطرق الى السياسة الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، ثم الجهود الرامية الى حماية المستهلك والتوعية وحماية المستهلك وتحسين نوعية الحياة، وأيضاً السياسة الضريبية والجهود الرامية الى ترقية الانتاج المستدام، فضلا عن الاجراءات التي تهدف الى ترشيد استهلاك الموارد وتقليص التلوث.

### المطلب الأول : السياسة الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة

نتيجة للأزمة البيئية التي عاشتها الجزائر ومازالت تعيشها حتى الآن أصبح لزاماً عليها وبالتحديد على الوزارة المكلفة بحماية البيئة إعداد مخططاً وطنياً للنشاط البيئي والتنمية المستدامة، يحدد من خلاله مجمل الأنشطة التي تعتمده الدولة القيام بها في هذا المجال، وهكذا بدت الحاجة إلى إستراتيجية وطنية تتمحور حول التوافق بين التنمية الاقتصادية وتقليص نسبة الفقر، والحفاظ على توازن مختلف الأنظمة البيئية وإسنادها بمخطط وطني للبيئة والتنمية المستدامة .

وبالفعل لقد طرحت هذه الإستراتيجية إشكالية البيئة في سياق نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في الوطن بهدف إعادة ربط التحول البيئي بالتحول الاقتصادي الذي شرعت فيه الجزائر، ومواجهة التحديات الرئيسية للتنمية المستدامة، حيث أنها عملت جاهدة على إدماج العناصر الأساسية للتنمية المستدامة في إطار سياستها للإصلاح الاقتصادي ، منطلقاً من مبدأ أن النمو الاقتصادي يمكن أن يساهم بشكل أو بآخر في حماية البيئة بدلاً من أن يعمل على كبح هذا النمو وجعله نقيضاً للبيئة .

- انطلاقاً من معاينة نتائج التقرير الوطني حول البيئة لسنة 2000 ، كان من الضروري أن تشرع الحكومة الجزائرية في بناء إستراتيجية وطنية للبيئة والتنمية المستدامة (PNAE-DD) تمتد لعشرة سنوات (2001-2010) تركز على<sup>(1)</sup>:
- اشراك جميع الوزارات و المصالح غير المركزية ، الجماعات المحلية والمجتمع المدني، باعتبار دورها القوي في تقديم الاقتراحات؛
  - إدماج القابلية البيئية في إستراتيجية التنمية للبلاد قصد تشجيع النمو الدائم وتقليص الفقر؛
  - وضع سياسات عمومية فعالة ترمي إلى تسوية المظاهر الخارجية للبيئة للنمو الذي يعتمد بدرجة أكثر على مبادرات ومساهمات القطاع الخاص.
- تجسيد الإستراتيجية الوطنية للبيئة في الجزائر يواجه التحديات التالية :
- تشجيع النمو الدائم والسريع والمتنوع و المعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الخاص، وتقارب الانتقال الاقتصادي مع الانتقال البيئي؛
  - تقليص الفقر حيث أن البرامج الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف السكان الأكثر حرماناً لا بد أن تعمل على مكافحة التهميش وتحسين مصادر الدخل لكل فرد منهم؛
  - تحسين الصحة العامة ومستوى معيشة المواطنين، من خلال الاستعمال الأفضل للمياه الصالحة للشرب وخدمة التطهير، ومصادر الطاقة الأكثر نقاء، وتسريع أفضل للنفايات؛
  - حماية البيئة العامة من خلال التركيز على المشاكل الايكولوجية المحلية وربطها بالمشاكل الايكولوجية الجهوية والعالمية.

<sup>1</sup> - Rapport Nationale de l'Algérie, 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19), Mai 2011, p 6.

وتهدف الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة إلى تحقيق أربعة أهداف كبرى تتمثل فيما

يلي<sup>(1)</sup>:

1 تحسين نوعية الحياة و صحة المواطنين، و يتحقق ذلك بواسطة:

- تقليص المخاطر المرتبطة بالتلوث الصناعي والكيميائي والزراعي المصدر؛
- تحسين نوعية الهواء في المدن الكبرى وبضواحي المناطق الصناعية؛
- التخفيف من الملوثات في قطاع النقل عن طرق ترقية استخدام الوقود النظيف والبنزين بدون رصاص والغاز المميع والغاز الطبيعي المضغوط، و تحسين نوعية الديازيل؛
- تقليص إنتاج النفايات وإدخال تقنيات التسيير المتكامل للنفايات سواء على المستوى المؤسساتي أو المالي؛

- تهيئة المساحات الخضراء؛

- إعادة تأهيل التراث الثقافي المصنف؛

- تحسين الأطر القانونية والمؤسساتية لإدارة البيئة .

2 المحافظة على رأس المال الطبيعي وتحسين إنتاجيته، ويتحقق هذا الهدف من خلال ما يلي :

- توضيح الوضعية القانونية للعقارات أي حق الملكية والاستعمال للأراضي الفلاحية والسهبية؛
- التوزيع العقلاني للموارد واعتماد تكنولوجيات إنتاج واستعمال ملائمة للبيئة؛
- تحقيق أهداف الأمن الغذائي من خلال إنتاج زراعي ذو قيمة مضافة عالية ، واعتماد سياسة سقي مستدامة وتحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات في التجارة؛
- زيادة مساحة الغطاء الغابي والمناطق المحمية؛
- حماية الأنظمة البيئية الهشة وإعطاء أهمية للتنوع البيولوجي والمناطق الشاطئية؛

<sup>1</sup> - سالمى رشيد، (2006): أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 260.

- صياغة إطار قانوني لإشراك السكان المحليين والمجاورين وبقية الشركاء في المشاريع المرتبطة بحماية التراث الطبيعي .

### 3 -تقليل الخسائر الاقتصادية وتحسين التنافسية من خلال :

- ترشيد استعمال الموارد المائية؛
- ترشيد استعمال الموارد الطاقوية؛
- ترشيد استعمال الموارد الأولية الصناعية؛
- رفع قدرات رسكلة النفايات واسترجاع الموارد الأولية؛
- تحسين التسيير البيئي والتحكم في تكاليف الإنتاج ، تحسين صورة وسمعة القيمة التجارية للمؤسسات وترقية التكنولوجيات النظيفة؛
- تحويل وإغلاق المؤسسات العمومية الأكثر تلوثا والأقل مردودية ماليا .

### 4 حماية البيئة الشاملة من خلال:

- زيادة عدد الفضاءات المحمية والمناطق الرطبة ، ومناطق التنمية المستدامة ( التهيئة المتكاملة الفلاحية و الغابية والرعية)؛
- حماية الواحات من النفايات المنزلية والملوحة؛
- رفع كثافة الغطاء النباتي وتنوعه البيولوجي (غابات الانتاج والحماية)؛
- خفض الانبعاثات الغازية المؤدية للاحتباس الحراري؛
- بدء تنفيذ مخطط النشاط الوطني لمكافحة التصحر؛
- وضع حيز لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية ومخطط الاستعمال الدائم للوقاية والمحافظة على التنوع البيولوجي .

5 تجسيد هذه الاستراتيجية و تحقيق أهدافها ترجم من خلال<sup>(1)</sup>:

- تطوير الاطار القانوني والتنظيمي، تقوية القدرات المؤسسية، اعتماد الادوات الاقتصادية والمالية؛

- تسخير استثمارات جد مهمة من خلال الانطلاق في المشاريع الأولى المتعلقة بالبيئة، بغية صد التدهور البيئي وتحويل بعض الاتجاهات السلبية.

### المطلب الثاني : الجهود المرتبطة بحماية المستهلك والتوعية وتحسين نوعية الحياة

إن السياسة الوطنية في مجال الاستهلاك المستدام نجدها مندرجة بشكل ضمنى أو صريح في الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة، و تترجم في العديد من الإجراءات في مجالات مختلفة كما يلي:

**1- حماية المستهلك:** باعتبارها من الاهتمامات الرئيسية لأنماط الاستهلاك المستدامة، عملت الجزائر على اتخاذ عدة إجراءات وتدابير من أجل عصرنه تشريعاتها وتكييفها مع المعايير الدولية، نذكر من هذه الإجراءات أساساً<sup>(2)</sup>:

- إصدار القانون رقم 06/ 12 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بجمعيات المستهلكين الذي قلص من شروط التأسيس، القانون رقم 09-03 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، إنشاء مجلس للمنافسة، إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلكين بموجب نص تنظيمي، إنشاء 20 مخبرا لمراقبة النوعية وقمع الغش على المستوى الوطني و التي ستعزز بـ 29 آخر منها المخبر الوطني للتجارب، مع وجود 146 مخبرا خاصا في نفس المجال، والذي تم إنشاؤهم ضمن برنامج تدعيم الشباب ANSEJ، توظيف 7000 إطار جامعي على مدار 5 سنوات، إنشاء شبكة

<sup>1</sup> - Rapport Nationale de l'Algérie, op cit, p 6

<sup>2</sup> - كلمة وزير التجارة بمناسبة انعقاد الملتقى العلمي العربي حول الثقافة الاستهلاكية، وهران، أيام 20 و 21 و 22 مارس 2012 .

الإنداز السريع، إنجاز أول دليل للمستهلك الجزائري والذي تم توزيعه على كل القطاعات وكذا المجتمع المدني، بما فيه جمعيات حماية المستهلكين التي تعتبر شريكا أساسيا في تطوير العلاقة بين المواطنين والسلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين .

**2- التوعية والتربية البيئية :** من خلال مصالح التلفزيون الوطني والإذاعات الوطنية والجهوية، الصحافة المكتوبة، بالإضافة إلى القنوات التلفزيونية الخاصة، يتم توعف وتعليم بطريقة منتظمة المواطنين حول مواضيع متعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدام، من خلال تناول العديد من المواضيع حول قضايا: الاقتصاد في الماء، النفايات المنزلية، التغيرات المناخية، التبذير وترشيد الاستهلاك، تلوث الهواء، الصحة، التغذية، عادات الشراء وسلوكات الاستهلاكية، من جهة أخرى نجد تعميم التربية البيئية على جميع المدارس مع توفير الأدوات التعليمية من أجل تدريب جيل جديد بمبادئ وقيم مبنية على حماية البيئة، كما تم إدراج التربية البيئية ضمن قطاع التثقيف المهني حيث تم فتح تخصصات جديدة لتدريب تقنيين سامين في ثلاث مجالات (النفايات، البيئة، اقتصاد الماء)، وفي نفس الإطار العمل على تأسيس النوادي الخضراء: 100 نادي في الوسط المدرسي و 360 في أوساط دور الشباب، ومن المتوقع استكمال 5000 ناد أخضر، وإنشاء 48 دارا للبيئة "دنيا"، تشكيل أماكن اكتشاف وتبادل لاسيما في المجالات البيئية المفتوحة لكل الشباب<sup>(1)</sup>.

**3- تحسين نوعية الحياة للفئات المحرومة وتحقيق العدالة الاجتماعية:** في إطار سياسة التضامن الوطني تم وضع عدة برامج وإجراءات تهدف إلى تحسين ظروف الحياة للفئات الفقيرة و المحرومة، ومحاولة إحداث توازن وعدالة اجتماعية في توزيع الثروة، وتحقيق التنمية البشرية وبتجلى ذلك من خلال:

- مجانية التعليم في جميع الأطوار من الابتدائي إلى الجامعة، بل إجباريته في الأطوار الأولى؛

<sup>1</sup> - التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال النظافة، (2012) : الآلية الإفريفية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جويلية 2012، ص 200.

- سياسة دعم المواد الغذائية الأساسية من أجل ضمان توفير الحاجات الأساسية للفئات الفقيرة والمحدودة الدخل؛

- مراجعة الأجور و الزيادات التي مست معظم القطاعات من أجل تحسين القدرة الشرائية للجزائريين؛

- السكن الاجتماعي والسكن الريفي والقروض البنكية ، ومختلف أشكال الدعم من أجل تمكين خاصة الشرائح الفقيرة والضعيفة والمتوسطة الدخل من الحصول على سكن لائق؛

- العمل على تحسين الإطار المعيشي في المناطق المحرومة والمعزولة كالأرياف من خلال ربطها بالطرق الرئيسية والمرافق الضرورية، فالنقل الريفي الجماعي مثلا يعتبر ذا أولوية للبرنامج الخماسي 2010-2014 ، يمثل حاليا 18% من الحظيرة الوطنية، يضاف إليه الوسائل التي سخرتها وزارة التضامن الوطني بعنوان النقل المدرسي للمناطق المعزولة (2721 حافلة سلمت لـ 1541 بلدية في الفترة 1999-2008 )<sup>(1)</sup>؛

- إبرام اتفاقيات من أجل تخفيض الأسعار أو إلغائها حسب الفئات المستهدفة (الطلبة، ذوي الاحتياجات الخاصة)، الفارق تتحمله م ميزانية الدولة وبلغ سنة 2010 حوالي 110 مليون دينار لـ 203731 مستفيد<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - Rapport Nationale de l'Algérie, op cit, p 15

<sup>2</sup> - idem, p 15 .

### المطلب الثالث: الجهود المرتبطة بترقية الإنتاج المستدام و السياسات الضريبية

1- ترقية الإنتاج المستدام: تسعى الجزائر من خلال سياسة التأهيل البيئي إلى تحقيق نمو صناعي ذي جودة بيئية، وذلك من خلال تطبيق مرحلتين مترابطتين على التوالي : تخفيض النفايات السائلة الصناعية بالنسبة للمرحلة الأولى الممتدة من 2005-2010، وتحقيق الأداء البيئي بالنسبة للمرحلة الثانية الممتدة من 2011-2014. إن التأهيل البيئي في المرحلة الأولى يقوم على إرساء الآليات التي تسمح بتطبيق الأسس من أجل إنتاج نظيف ونقل التكنولوجيات والحرص التكنولوجي والعلامات الاقتصادية، ومن أهم النتائج المحققة هو إنجاز 46 محطة لتطهير المياه القذرة الصناعية، تخفيض بنسبة 40% من استهلاك المياه و 66% من العبء العضوي في الصناعة الغذائية، التقليل بـ 88% من أكسيد الكبريت في صناعة الأسمدة، أما بالنسبة للمرحلة الثانية والمتعلقة بتحقيق أهداف الأداء البيئي فتتم بواسطة وضع نظام إدارة بيئي تنافسي، والتدابير المتخذة في مجال الإعلام هي : تحديث التقرير الوطني حول البيئة كل سنتين، تعميم المعلومة المتعلقة بأفضل ال تكنولوجيات المتوفرة وأفضل الممارسات البيئية، من خلال تعزيز المؤسسات التابعة لوزارة البيئة وبشكل خاص المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة، حيث يتمثل الهدف في تشجيع المؤسسات على تصور وإعداد أدوات الإدارة البيئية المكيفة (ISO14000/ ISO18000/ISO900/ISO26000)، ومن أهم النتائج المحققة إلى حد الآن : 250 مؤسسة أبرمت عقود الأداء البيئي، 50 مؤسسة معتمدة ISO14000، حصول ثلاث مؤسسات على جائزة المواطنة البيئية سنة 2008، انضمام 265 صناعة إلى السياسة الجديدة للبيئة الصناعية من خلال الإمضاء على ميثاق البيئة، كل هذه التدابير وغيرها تبرز الإرادة من طرف الدولة في أن تضع في متناول المؤسسات الأدوات الضرورية التي تمكنها من زيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية وتحقيق أداء بيئي والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال توفير



منتجات خضراء، تقليص الآثار البيئية والمساهمة في المشاريع المتعلقة بأنشطة جمع، نقل وإزالة النفايات<sup>(1)</sup>.

**2- السياسة الضريبية :** حيث تم إقرار 10 رسوم بيئية، هذه الضريبة البيئية ترافق وتساعد الالتزام بالمواطنة البيئية وتحدد شكلها، وقد تم فرض الضريبة البيئية تطبيقاً لمبدأ "الملوث يدفع"، كخطوة أولى سعياً إلى تقريب نفقات أولئك الذين شجعوا الملوّثين على الاستثمار في حماية البيئة وكذلك المواطنين ذوي السلوك البيئي السليم وتخفيف الضغط عن ميزانية الدولة، ولقد تمت المعاينة الميدانية حيث أحرز تقدم خلال السنوات الأخيرة من أجل بلوغ الأهداف الإستراتيجية.

**3- الشراء الحكومي :** بالنسبة للأسواق العمومية وحتى تكون كرافعة حقيقية في التنمية المستدامة ، أدخلت معايير وقواعد جديدة أهم ما تتضمنه<sup>(2)</sup>:

- إدخال مفهوم التنمية المستدامة في الطلب العمومي من خلال الالتزام باللجان الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛

- إدماج البعد البيئي من خلال مصلحة التعاقدات في الأسواق العمومية، بإدخال شروط (قيود) في دفتر الشروط لعروض المناقصات، تشير بوضوح لخاصية توجه الإدارة نحو الاستعمال البيئي والعقلاني للموارد الطبيعية المتاحة واستعمال طرق وأساليب تكنولوجية غير ملوثة.

<sup>1</sup> - التقرير المرهلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال النظافة، المصدر سبق ذكره، ص 204-207.

<sup>2</sup> - Rapport Nationale de l'Algérie, op cit, p 28

## المطلب الرابع: الجهود المرتبطة بترشيد استهلاك الموارد وتقليص التلوث

1 برامج الفعالية الطاقوية والطاقات المتجددة : بهدف التحكم في تطور الطلب، برنامج الكفاءة

الطاقوية والذي سخرت له الدولة 141 مليار دولار، سجل 68 مشروع للمرحلة 2011-2013

حول<sup>(1)</sup>:

-توزيع 11 مليون من مصابيح الاستهلاك الضعيف (LBC) في حلول سنة 2015؛

-القيام بـ 200 تدقيق في حلول 2015 لصالح المصالح الأكثر استهلاكاً للطاقة؛

-تسخين المياه بالشمس، 170000 متر مربع من تسخين المياه الشمسي سوف توضع في حلول

سنة 2020؛

-إدخال استعمال التبريد الشمسي؛

-الكفاءة في الإضاءة العمومية، من خلال تبديل كل المصابيح بمصابيح الصوديوم في حلول سنة

2015؛

-العزل الحراري للمباني: 110000 شقة جديدة تضاف إلى 20000 شقة المبرمجة حالياً، وذلك

بحلول سنة 2020.

كما تعمل الجزائر للتحويل نحو نموذج طاقي يعتمد على تطوير الطاقات المتجددة مجسدة في القانون

حول الطاقات المتجددة في سنة 2004، والهدف هو أن تكون 14% حصة الشمس والرياح في

البرنامج الوطني للطاقة في غضون سنة 2020، برنامج تطوير الطاقات المتجددة والكفاءة الطاقوية

وضع من طرف الحكومة من أجل تجنب التبذير وتحقيق تنافسية جيدة للاقتصاد الوطني ، في هذا

الإطار أكثر من 65 مشروعاً للمرحلة 2010-2011، 10 مشاريع للمرحلة 2011-2013 في

مجالات إنتاج الكهرباء و تحلية المياه المالحة، بلغت الاستثمارات في هذا المجال 62 مليار دولار

<sup>1</sup> -News letter Presse n°13, Groupe Sonelgaz, Edition électronique – Avril 2011.pp 7-8 .

(440 مليار دينار) للمرحلة 2011-2030، إن المشاريع المتعلقة خاصة ببرنامج الكهرباء المتجددة تسمح بتوفير حوالي 570 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بقيمة 193 مليار دولار، فضلا عن مناصب العمل التي توفرها والديناميكية التي تدخلها في تطوير الصناعة الوطنية<sup>(1)</sup>.

**2- الموارد المائية:** في ظل الندرة المائية التي تعيشها الجزائر و الطلب المتزايد على هذا المورد الذي أصبح يعتبر إستراتيجي وضعت السلطات العمومية منذ بداية سنة 2000 إستراتيجية مياه تهدف إلى<sup>(2)</sup>:

-تحسين الاستفادة من الخدمات العمومية للمياه لضمان استمرارية الاستفادة الأسر والصناعة من المياه الشروب بكميات كافية وبالنوعية اللازمة وبأسعار عادلة ومتطورة، تسمح بتوسيع الطلب بطريقة جيدة؛

-تدعيم الربط بقنوات الصرف الصحي لضمان إطار معيشي صحي والحفاظ على النظم البيئية المائية؛

-من أجل حماية الموارد المائية وتأمين الموارد غير التقليدية وضع برنامج مهم لإنجاز محطات تصفية، حيث أن حظيرة محطات التصفية تضم حاليا 110 وحدة بقدرة إجمالية 660 مليون متر مكعب/السنة، مع مشاريع إنجاز 205 محطة بقدرة تصفية 800 مليون متر مكعب، على المدى المتوسط الوصول إلى 102 مليار متر مكعب/السنة؛

-تحريك الموارد السطحية والجوفية مع العودة الموسعة للمصادر غير التقليدية ( تحلية، وإعادة الاستعمال) ؛

-توسيع وتأهيل شبكات الربط بالمياه الشروب للمدن، إنجاز العديد من السدود وتحويل طبقات المياه الجوفية؛

<sup>1</sup> -Rapport Nationale de l'Algérie, op cit, p 31

<sup>2</sup> - Idem, op cit, p 33.

دعم وتطوير زراعة مسقية مقصدية للمياه لدعم السياسة الوطنية لتحقيق الأمن الغذائي.

### 3- النقل المستدام: من أجل أن يكون النقل محرك للتنمية المستدامة ، السياسة الوطنية أخذت ذلك

بعين الاعتبار من خلال العديد من التشريعات و الإجراءات<sup>(1)</sup>:

- تكثيف النقل الجماعي من خلال إنجاز مشاريع المترو و ترامواي الجزائر، مع تسجيل العديد من المشاريع المماثلة في العديد من الولايات، مع إعادة تأهيل النقل بالأسلاك، بتجديد محطات التيليفريك الموجودة، وتسجيل مشاريع لمحطات جديد ، بالإضافة إلى دعم الاستثمار في السكك الحديدية في خطوط تحاول الربط بين مختلف مناطق الوطن من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب؛
- التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص والذي له 83% من الحظيرة الوطنية، التي قفزت من 12000 سيارة سنة 1988 إلى 79700 سيارة نهاية سنة 2010 توفر قدرات لأكثر من 2530000 مكان ؛
- ترقية استعمال الوقود النظيف، البنزين بدون رصاص وغاز الطبيعي المسال كوقود GPL/C، والهدف تحقيق زيادة قدرها 20% في الحظيرة الوطنية للسيارات في حلول سنة 2030، والعملية النموذجية سنة 2013 من خلال توفير 100 حافلة تسير ب GN/C في العاصمة، و عمليات أخرى مشابهة سوف تمس المدن الكبرى من الوطن، فتكاليف البرنامج المتوقعة لتطوير القاعدة التحتية ووسائل التوزيع GPL كوقود تقدر بـ300 مليون دولار للمرحلة 2000-2020؛
- إدخال الرقابة التقنية الإلزامية للمركبات منذ سنة 2003 والتي عممت سنة 2005 لتشمل جميع المركبات، تقوم بها الوكالة الوطنية للرقابة التقنية للسيارات تحت رعاية وزارة النقل ، وهدفها الوقاية والسلامة في الطرق، أي المساهمة في تقليص حوادث المرور والحفاظ على الصحة العمومية وحماية البيئة من تلوث الهواء الناتج من انبعاث الغازات، و زيادة مدة حياة الحظيرة الوطنية للسيارات؛

<sup>1</sup> - Rapport Nationale de l'Algérie, op cit, pp 15-18 .

• الرقابة على نوعية الهواء، بحيث نجد 04 محطات للرقابة موجودة في: الجزائر العاصمة، وهران، عنابة و سكيكدة، بالإضافة إلى مخبر متنقل للولايات الأخرى كمرحلة أولية، هذه الشبكات تتشكل من 14 محطة حديثة، توفر بانتظام للمواطنين، للمستعملين، والمصالح تقارير دورية حول نوعية الهواء في المدن.

**4- إدارة النفايات المنزلية والمشابهة:** من خلال البرنامج الوطني لتسيير النفايات الصلبة المنزلية (PROGDEM) المجدد بالقانون 01-19 في ديسمبر 2001، والذي يترجم من خلال وضع أشكال جديدة لتسيير خدمات إدارة النفايات عن طريق تزويد البلديات بأنماط رئيسية لإدارة النفايات المنزلية والمشابهة، بحيث تم إنجاز 908 نمط يجرى تنفيذها، فضلا عن إنجاز 100 مركز دفن تقني على مستوى عواصم الولايات والمدن الكبرى، 90 مفرغة خاضعة للرقابة تم استكمال ثمانية منها، بينما تسجل 39 مفرغة أخرى نسبة تقدم 60% إلى 80%<sup>(1)</sup>.

لما تم تحديث و مكننة جمع النفايات والتي تميزت بإنجاز 100 محطة تحويل (من أجل الاقتصاد في النقل)، وإنجاز 08 مراكز ردم تقنية للنفايات الصلبة عبر التراب الوطني تسمح بتسيير عقلاني لهذه النفايات وإعادة تثمينها.

وتتمة للعمليات التي انطلقت فإن المقترحات في إطار برنامج 2010-2014 تهدف الى تزويد البلديات التي ليس لها خطوط توجيهية لإدارة النفايات بهذه الخطوط التوجيهية، وتدعيم وسائل الجمع والنقل لـ 1069 بلدية وتجهيزات لـ 218 مركز دفن تقني و 300 مفرغة مراقبة عبر القطر الوطني، وهو ما ييحم بمعالجة 75% من النفايات المنزلية والمشابهة.

<sup>1</sup> - التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال النظافة، المصدر سبق ذكره، ص 281.

كما تم اتخاذ إجراءات مالية وضرورية لتشجيع إنشاء وتطوير أنشطة الاسترجاع وتثمين النفايات، تساهم في تقليص كمية النفايات المدفونة وتسترجع جزء مهم من المواد الأولية وتساهم في خلق العمل الأخضر، و تتمثل في:

- تعزيز إنشاء مراكز للتخلص من النفايات على مستوى عاصمة كل ولاي من الوطن، 08 منها بدأ العمل، وتشكل مساحة تفاعل بين القائمين على الاسترجاع والتقييم؛
- إنجاز 100 مركز للفرز سيسمح على نحو أفضل بتحديد معالم النظام العام لاسترجاع نفايات التغليف "eco-jem"، واستخلاص الدروس من أجل تعميم العملية على باقي المدن في الوطن؛
- إنشاء وإعادة تجهيز محطات نموذجية للتسميد بحيث يسمح تنفيذ هذه المشاريع النموذجية من تعميم العملية؛
- تطوير برنامج اتصال وتوعية للمواطنين حول هذه الأنشطة.

## خاتمة الفصل

حاولنا في هذا الفصل من خلال مباحثه الثلاثة تحليل العلاقة بين السكان و الاستهلاك والبيئة في الجزائر، وتحليل التحديات التي تواجهها الجزائر والمتربطة أصلا بالآثار البيئية التي يحدثها الاستهلاك، من خلال مؤشرات تطور النمو السكاني والاستهلاكي، التحول في العادات والثقافة الاستهلاكية، تحليل مؤشرات الميزان البيئي، واستنزاف الموارد و تلوث، ثم تناولنا الجهود التي قامت بها الجزائر في اطار سياستها الوطنية لحماية البيئة والتنمية المستدامة، والأهمية التي توليها لترشيد الاستهلاك وسبل استدامته.

إن الجزائر تواجه تحديات كبيرة مرتبطة بالآثار التي يحدثها النمط الاستهلاكي على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، فمؤشرات الميزان البيئي تشير الى وجود عجز يقدر بـ 24 مليون هكتار عالمي سنة 2005، ومعنى ذلك أن مستويات استهلاك الأفراد للموارد الطبيعية بشكل مباشر أو غير مباشر يفوق قدرة الطبيعة داخل البلد على توفير وتجديد تلك الموارد، وقدرتها أيضا على استيعاب مخلفات العمليات الاستهلاكية من نفايات وغاز ثاني أوكسيد الكربون.

كما أن معدلات استنزاف الموارد الطبيعية والمياه والطاقة، التلوث الناتج من تنقل الأفراد والنفايات الناتجة من عمليات الاستهلاك، كلها مؤشرات تجعل من الجزائر تواجه تحديات كبيرة متعلقة بضرورة حماية البيئة وتقليص استنزاف الموارد الطبيعية، وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية لعدد متزايد من السكان وتحسين مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية.

والملاحظ في جهود الجزائر في سبيل تحقيق استهلاك مستدام نجدها تتدرج بطريقة ضمنية أو صريحة في الإستراتيجية الوطنية للبيئة وال تنمية المستدامة، من خلال العديد من الإجراءات التي تستهدف حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية كالماء والطاقة وتثمينها، استخدام التكنولوجيات النظيفة والإدارة البيئية، حماية المستهلك، دعم الطبقات الفقيرة والمحرومة.

# الفصل الخامس



## مقدمة الفصل

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على العلاقة بين التنمية المستدامة والسلوك البيئي للمستهلكين فبعد أن قمنا في الفصول السابقة بتناول مختلف الدراسات النظرية والميدانية والتي تمحورت حول الاستهلاك وعلاقته بالتنمية المستدامة ومحددات السلوك البيئي للمستهلك، واقع وتحديات الاستهلاك والبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر، وهو ما سمح لنا بتحديد الإطار المفاهيمي لمتغيرات قيد الدراسة الذي يعتبر أمر ضروري لتوضيح معالم وأبعاد هذه المتغيرات ومؤشرات قياسها.

حتى يتسرى لنا تحقيق الهدف من هذه الدراسة، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التصميم المنهجي للدراسة الميدانية من خلال عرض الإطار النظري المقترح للدراسة مع تبيان متغيراتها، كما سيتم استعراض فرضيات الدراسة المتمثلة في ترجمة للعلاقات بين المتغيرات، بالإضافة إلى المنهجية المستخدمة في الدراسة في شقها العملي، بتوضيح مجتمع وعينة الدراسة، توضيح أساليب قياس المتغيرات وجمع البيانات، فضلا عن أساليب التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة من أجل اختبار الفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة الحالية.

بعدها نقوم بمجموعة من العمليات التحليلية الإحصائية للبيانات المجمع، من تحليل وصفي للعينة المدروسة والقائمة الاستقصائية المستخدمة من خلال تحليل محددات جودتها، كما تم استخدام مجموعة أخرى من التحليلات الإحصائية من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياته، ويتضمن هذا الفصل المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: الخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية؛

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة؛

المبحث الثالث: تحليل ومناقشة نتائج اختبار الفرضيات.

## المبحث الأول: الخطوات المنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية

يتضمن هذا المبحث تبيان مراحل القيام بالدراسة عملياً بالإضافة إلى شرح متغيراتها وتعريفها مفاهيمياً أي وفقاً لما جاء في أدبياتها، وإجراءً من خلال توضيح كيفية قياسها بما يتوافق مع الدراسات السابقة وخصائص التحديات التي تواجهها الجزائر، بعد توضيح متغيرات الدراسة من الناحيتين النظرية والعملية سيتم توضيح فرضياتها والأساليب المستخدمة في معالجتها وتحليل نتائجها.

### المطلب الأول: التصميم النظري للدراسة

#### 1 متغيرات الدراسة:

ان التحليل في الفصول النظرية السابقة سمح لنا بتحديد الإطار المفاهيمي للمتغير قيد الدراسة وهو أمر ضروري لتوضيح معالم وأبعاد هذا المتغير من خلال ما يعرف بالتعريف الإجرائي الذي يتضمن كافة العمليات المؤدية لتوضيح الخصائص والعناصر المكونة للمتغير وبشكل يدل على كافة الأجزاء أو الفروع أو الاحتمالات المتعلقة بالمتغير موضوع الدراسة حتى يتسنى قياس هذا الأخير، مع ضمان توفر الخصائص الأساسية للمقياس والمتمثلة في الشمولية الهادفة لاحتواء المقياس المراد استخدامه لكافة القيم والأبعاد التي يمكن أن يقاس بها المتغير المدروس.

من خلال الدراسات النظرية والميدانية المختلفة التي تناولناها في الفصول النظرية والتي

تمحورت حول الاستهلاك وعلاقته بالتنمية المستدامة ومحددات السلوك البيئي للمستهلك، يمكن توضيح التعاريف المفاهيمية والاجرائية لمتغيرات الدراسة الحالية كما يلي:

#### 1- المتغير التابع (السلوك البيئي):

**التعريف المفاهيمي:** هو السلوك الذي يسمح بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بتجنب تدهور

البيئة أو المساهمة في حماية و/أو تأهيل البيئة (J.L. Gianneloni).

**التعريف الإجرائي:** تم استخدام (15) فقرة لقياس السلوك البيئي، بالتركيز على جانبين الأول

متعلق بنية واستعداد الفرد المستهلك للقيام بسلوك صديق للبيئة متى تطلب الأمر ذلك، والثاني مرتبط بقيام الفرد بسلوكيات فعلية، أما فيما يتعلق بنوعية السلوكيات فقد تم التركيز على نشاطات المقاطعة والشراء والمشاركة، أما المجالات فالتركيز كان على المجالات التي تشكل أهم التحديات في الجزائر، كتلوث الهواء، واستنزاف الموارد الطاقوية والمائية، النفايات، بالإضافة الى المنتجات الصديقة للبيئة.

## 1 2 - المتغيرات المستقلة:

### أ - الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة:

**التعريف المفاهيمي:** الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، هو مجموع العواطف، ومشاعر القلق، الاستجابات الوجدانية للفرد اتجاه قضايا التنمية المستدامة، أيضا الاحكام العاطفية نحو عواقب تصرفات الفرد على البيئة اشكالية تدهورها وآليات حمايتها، كما تعرف بأنها الاتجاهات العاطفية نحو المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تعنى بها التنمية المستدامة.

**التعريف الإجرائي:** تم قياس الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة من (14) فقرة، بحيث نجد أربع فقرات للمسائل الاجتماعية وخمس فقرات للمسائل الاقتصادية ومثلها للمسائل البيئية، كما أن الفقرات تركز على المسائل ذات الأ ولوية في الجزائر بدرجة خاصة و العالم بصفة عامة ، كالتلوث وتدهور البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، محاربة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية، الاستهلاك وتحقيق الرفاهية الاجتماعي، تأثير المنتجات والشركات على البيئة، ترشيد الاستهلاك.

### ب المعرفة بقضايا التنمية المستدامة:

**التعريف المفاهيمي:** هي مجموعة الأفكار والمعلومات والتخمينات والخبرات التي يحملها الفرد حول مواضيع التي تعنى بها التنمية المستدامة ، أو معرفته بالوقائع حوله ، و تتضمن سيرورة

معلوماتية وتعنى بامتلاك معرفة ذاتية أو موضوعية من طرف الفرد حول الآثار البيئية لمختلف الأنشطة مثلا .

**التعريف الإجرائي:** تم قياس المعرفة بقضايا التنمية المستدامة من (14) فقرة، بحيث نجد أربع

فقرات للمسائل الاجتماعية وخمس فقرات للمسائل الاقتصادية وخمس فقرات للمسائل البيئية، كما أن الفقرات تركز على مسائل التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئة والعلاقة بينها وذات الأولوية في الجزائر بدرجة خاصة و العالم بصفة عامة ، كحالة البيئة، أسباب التلوث، الزراعة العضوية، المنتجات الصديقة للبيئة، الاستهلاك والمسائل الاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

#### ت القيم البيئية:

**التعريف المفاهيمي:** إن القيم تمثل قناعات أساسية تحتوي على مضامين خلفية، بمعنى أنها

تعبّر عن أفكار الفرد حول ما هو صواب وجيد ومرغوب، وهي تمثل المبدأ التوجيهي في حياة الشخص أو أي كيان اجتماعي آخر ، ومنه القيم البيئية هي الاعتقاد الأفراد بضرورة المساواة بين الانسان والطبيعة وبأن هناك حدود للنمو الاقتصادي، مثل هذه الاعتقادات تصبح جزء لا يتجزأ من أخلاق الانسان، هي التي تحكم الحياة اليومية للأفراد وتؤثر في تعاملهم مع مختلف القضايا البيئية والاجتماعية.

**التعريف الإجرائي:** تم قياس القيم الثقافية البيئية باستخدام (11) فقرة، و الفقرات تقيس أهم

القيم المرتبطة بالاهتمام البيئي، ولقد اعتمدنا على النموذج القيمي الذي يسمى "الباراديغم البيئي الجديد" (New Ecological Paradigm) في تصميم الفقرات.

#### ث خصائص شخصية الفرد:

**التعريف المفاهيمي:** الشخصية هي تلك الصفات والخصائص النفسية ا لداخلية والتي تحدد

وتعكس كيفية تصرف الفرد وسلوكه نحو كافة المنبهات الداخلّيّة أو الخارجية التي يتعرض لها بشكل

دوري، هي المحدد السيكولوجي الرئيسي الذي عادة ما يعبر عنه في شكل صفات : الثقة بالنفس، الاستقلال، المؤانسة، القدرة على التكيف، الانطواء والاندفاع، ...الخ.

**التعريف الإجرائي :** تم استخدام عشر فقرات لقياس خصائص شخصية الفرد، ولقد تم التركيز

على أهم سمات الشخصية التي لها علاقة كبيرة بالسلوكات المسؤولة بيئياً و حضرت بإهتمام الباحثين و هي: الفعالية المدركة من المستهلك، الايمان بلتحكم، والاعتراب.

**ج الخصائص السوسيو- ديموغرافية للفرد:**

**التعريف المفاهيمي :** وهي العوامل الخاصة بالفرد (كالجنس ، السن، مستوى التعليم، الحالة

الاجتماعية...)، والتي بناء عليها يمكن التمييز بين سلوكات الأفراد.

**التعريف الاجرائي :** تم قياس الخصائص السوسيو-ديموغرافية للفرد باستخدام ثمانية اسئلة

مغلقة تتضمن اجابات بديلة محددة مسبقا، والمتغيرات التي تم قياسها هي : الجنس، السن، الوظيفة،

الحالة الاجتماعية، عدد الاطفال، مستوى التعليم، الدخل ومكان الإقامة، وهي أهم المتغيرات التي

ركزت عليها معظم الدراسات التي بحثت في محددات السلوك البيئي.

## 2- فروض الدراسة:

من خلال الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة حول البيئة والتنمية المستدامة ، سلوك

المستهلك، والسلوك الصديق للبيئة، الشيء الذي سمح لنا بتحديد متغيرات الدراسة وبناءا عليه سوف

نصغ الفرضيات التي توضح العلاقة بين هذه المتغيرات وتقوم على أساسها الدراسة، وتلك الفرضيات

هي:

## ➤ الفرضية الأولى : تؤثر حساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيراً نو

### دلالة احصائية في سلوكه البيئي.

ان المنطلق الأساسي لهذه الفرضية هو أن الافراد الذين لديهم اهتمام وشعور ايجابي نحو قضايا البيئة و التنمية المستدامة هم اكثر من يمكنهم أن يتبنوا سلوك بيئي، من الذين لا يكون لديهم أي اهتمام وغير مباليين، كما أن السلوك المسؤول بيئياً ليس بالضرورة نتيجة تفكير عقلاني حول المشاكل البيئية وحول الاجراءات المناسبة لتقديم الحلول، بل أن الاتجاهات العاطفية نحو قضايا البيئة والتنمية المستدامة هي التي تدفع الأفراد لتبنى سلوكيات بيئية . هو ما يدعونا الى افتراض وجود تأثير لمستوى الاهتمام والعواطف التي يحملها الفرد نحو قضايا التنمية المستدامة على سلوكه البيئي، بحيث أن هناك عديد الدراسات التي وجدت أن هناك علاقة ذات دلالة بين الاهتمام البيئي والاتجاهات العاطفية للمستهلك نحو البيئة من جهة والسلوك البيئي من جهة أخرى ( Roberts James A 1996, Monton & Chan Ricky y-k 1999, Yee Li Ling 1997, Rose 1997)

## ➤ الفرضية الثانية : تؤثر المعرفة الشخصية للمستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيراً نو

### دلالة احصائية في سلوكه البيئي.

لقد تم اشتقاق هذه الفرضية من منطلق أن الفرد قبل أن يسلك سلوكاً بيئياً يجب أن يكون واعياً ومدركاً لقضايا البيئة والتنمية المستدامة، فمعارف الفرد حول مظاهر الحياة والبيئة التي يعيش فيها ومكوناتها، وادراكه لأبعاد الأشياء ومنافعها و أضرارها، وقياس الأمور بمقياس علمي صحيح يسمح له بتبني أفعال تأتي بالنتائج الجيدة والمطلوبة، ففي الأدبيات هناك نقاش حول درجة تأثير المعارف حول البيئة وقضايا التنمية المستدامة على السلوك، من جهة البعض يجد أن هناك علاقة ضعيفة بين المعرفة والسلوك، والبعض الآخر يعتقد أن المعرفة لا يمكن فصلها عن الاتجاه البيئي

ويجدون تأثير ملموس للبعد المعرفي على السلوك البيئي، ومن هذه الدراسات نجد (Chan Ricky y- , k & Lau Lorett 2000 عايدة نخلة رزق الله 1998، حليلة السعدي قريشي 2009)

### ➤ الفرضية الثالثة : تؤثر القيم البيئية لدى المستهلك تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي.

المنطلق في صياغة هذه الفرضية هو ان القيم هي الموجه الاساسي لأنماط السلوك والتصرفات واتخاذ القرارات وانها توفر الاساس الموضوعي للاختيار بين العديد من الاساليب والتصرفات، فمجموعة القيم التي يبين بها شخص (أو جماعة) هي التي تحركه وتدفعه نحو السلوك بطريقة معينة كما يتخذها مرجعية في الحكم بأن سلوكه مرغوب فيه أو غير مرغوب فيه (مستهجن من قبل الجماعة أو المجتمع). وبالتالي فإن القيم تجذب الانتباه إلى ما هو مهم وتساعد الناس على الاختيار وتبري أفعالهم واختياراتهم وتقييمها، لذلك فإن السلوك البيئي للأفراد كمستهلكين تؤثر فيه مجموعة من القيم البيئية التي تدفع نحو ذلك السلوك وتبرره، بل وتجعله من الواجبات التي يجب أن يلتزم بها الفرد نحو مجتمعه وبيئته.

### ➤ الفرضية الرابعة : تؤثر خصائص شخصية المستهلك تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي.

القاعدة في طرح هذه لفرضية هي كون الشخصية هي المحدد السيكولوجي الرئيسي الذي عادة ما يعبر عنه في شكل صفات : الثقة بالنفس، والاستقلال، القدرة على التكيف، الانطواء والاندفاع،...الخ، الذي يمكن أن يكون بمثابة دليل في توجيه السلوك لتحقيق أهداف معينة في حالات مختلفة، فالشخصية مستدامة وبضمن الاستمرارية في الزمن، فهي أكثر اتصالاً بالسلوكيات المتكررة من السلوك الظرفي.

لذا يتضح أن هناك ارتباط بين سمات شخصية الفرد والسلوك المسؤول بيئياً، وقد تم اختبار مختلف سمات الشخصية في الأبحاث فبعض الدراسات توصلت إلى نتائج أكدت على العلاقة بين بعض خصائص الشخصية والسلوك البيئي عكس البعض الآخر من الدراسات، ولعل أهم سمات

الشخصية التي لها علاقة كبيرة بالاتجاهات البيئية والسلوكيات المسؤولة بيئياً وحضيت بإهتمام الباحثين  
نذكر: الفعالية المدركة من المستهلك، الايمان بالتحكم، والاعتراب.

➤ الفرضية الخامسة: يوجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابة أفراد العينة تعزى للعوامل الديمغرافية التالية: الجنس، السن، الحالة العائلية، عدد الاطفال، المستوى التعليمي، الوظيفة، الدخل، مكان الإقامة.

الفكرة الاساسية لهذه الفرضية أن السلوك البيئي للمستهلكين، فضلا عن اهتماماتهم ومعارفهم حول قضايا التنمية المستدامة وكذا قيمهم البيئية وسمات شخصيتهم، تختلف باختلاف خصائصهم السوسيو- ديموغرافية، فهذه الاخيرة تؤثر على السلوك البيئي للمستهلك كما على باقي المتغيرات، ولقد تناولت العديد من الدراسات تأثير الم تغيرات الديموغرافية على السلوك والاهتمام وكذا المعارف والقيم والشخصية و لكنها توصلت الى نتائج متباينة بين من يؤكد على وجود علاقة التأثير وبين من ينفي وجود التأثير لهذه المتغيرات الديموغرافية . وتجدر الاشارة الى أن هذه الفرضية قسمت الى ثمانية فرضيات جزئية تتعلق كل واحدة منها بتأثير كل عامل ديموغرافي على حدى.

➤ الفرضية السادسة: تؤثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على السلوك البيئي كمتغير تابع.

صيغت هذه الفرضية من منطلق أن السلوك البيئي هو جزء لا يتجزأ من السلوك الانساني، وبالتالي تتميز دراسة السلوك البيئي للمستهلك بالصعوبة والتعقيد الذي تميز طبيعة السلوك البشري ، كون أن السلوك يتأثر بعدة عوامل تتفاعل معاً، و لا يمكن فهم السلوك أو تحديد تأثير كل عامل دون الاخذ بعين الاعتبار التفاعل مع العوامل الاخرى، فالتفاعل بين العوامل المؤثرة يولد نماذج للسلوك تختلف من فرد الى آخر أو مجموعة أفراد الى أخرى، كما أن هذا التفاعل يولد فهم ادق وواقعي للسلوك البشري والذي يعتبر السلوك البيئي جزء منه.



استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الذي حاولت من خلاله وصف السلوك البيئي للمستهلكين في ولاية قالمة، نظرا لأنه أكثر وأنسب المناهج الحديثة لوصف الظاهرة موضوع البحث، والذي تحاول الباحثة من خلاله وصف موضوع الدراسة، وتحليل البيانات وأن يقارن ويفسر ويقيم أملا في التوصل الى تعميمات ذات معنى يزيد ويثري بها رصيد المعرفة عن الموضوع، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على مصادر البيانات التالية:

**أولا: المصادر الثانوية للبيانات :** اتجهت الباحثة في مرحلة أولى في مراجعة الاطار النظري للدراسة الى مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، الدوريات والمقالات والتقارير والرسائل العلمية التي تتناول موضوع الدراسة.

أرادت الباحثة من خلال اللجوء الى المصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس

والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الاستهلاك البيئي والتنمية المستدامة.

**ثانيا: المصادر الأولية للبيانات :** قامت الباحثة في مرحلة ثانية بجمع المعلومات ودراسة تطور

مؤشرات أنماط الاستهلاك للأسر الجزائرية، وكذا أهم التحديات البيئية التي تواجهها الجزائر والناجمة

من الأنماط الاستهلاكية السائدة، وكذلك جهود الدولة من أجل تحقيق استهلاك مستدام يساهم في

حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة، ما ساعد على تشكل صورة متكاملة لدي الباحثة عن واقع

الاستهلاك والتحديات البيئية التي تواجهها الجزائر، و استراتيجيات الجزائر لحماية البيئة وتحقيق التنمية

المستدامة، وهو ما ساهم في إثراء الدراسة وتوجيه الباحثة بشكل فعال لتحقيق النتائج المرجوة من

الدراسة.

وفي مرحلة الثالثة و بعد أن تكون لدى الباحث فهم وتصور شامل عن متغيرات الدراسة وأدوات القياس، قامت بتصميم استمارة لجمع البيانات الأولية كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصا لهذا الغرض لحصر وتجميع الم علومات اللازمة عن موضوع الدراسة ، تسمح با لإجابة عن فرضيات الدراسة.

ثم تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الاحصائي واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

### المطلب الثاني: التصميم العملي للدراسة الميدانية

بعد القيام بالتصميم النظري للدراسة من خلال تحديد المتغيرات والفرضيات التي تحدد العلاقة بين المتغيرات، تأتي خطوات القيام بالجانب العملي للدراسة وكيفية تنفيذها في الميدان من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة واختلبو فرضياتها، وذلك من خلال التطرق إلى مصدر تجميع البيانات المتمثل في مجتمع وعينة الدراسة، كما سيتم تسليط الضوء على كيفية قياس متغيرات الدراسة و جمع بياناتها بتحديد طرق قياس وجمع البيانات، ليتم التطرق في الأخير إلى كيفية تحليل البيانات المحصلة إحصائياً للتوصل إلى اختبار الفرضيات والتوصل إلى النتائج.

### 1 مجتمع وعينة الدراسة : نظرا لطبيعة البحث الذي يهتم بدراسة السلوك البيئي للمستهلكين، وتأثير

المتغيرات النفسية الاجتماعية والثقافية فيه، وهو ما يجعل كل فرد محور اهتمام هذه الدراسة، ما يجعل من عملية حصر مجتمع الدراسة ع ملية صعبة، كما أن اجراء مسح شامل واختيار عينة من كافة مناطق الوطن أمر صعب تحقيقه لقلّة الامكانيات، كما أن الوقت المتاح ضيق نوعا ما، لذلك تقرر تحديد مجتمع الدراسة من سكان ولاية قالمة.

ولقد اعتمد في هذه الدراسة لاختيار العينة على أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة، وهو

أسلوب شائع الاستعمال في الدراسات، يجعل لكل مفردة في المجتمع فرصة متكافئة للدخول في العينة، وحتى يكون هناك تمثيل جيد للمجتمع المدروس تم اعتماد عينة من 300 فرد، كان منها عينة استطلاعية مكونة من (30) فردا من سكان ولاية قالمة، للتحقق من هدف الاستبانة ، و بهدف تطويرها والتأكد من سلامة فقراتها، ليتم بعد ذلك تعديل اتجاه بعض الأسئلة والتصحيح اللغوي، وترتيب الأسئلة والمحاور، فعلى سبيل المثال تم ارجاع القسم الخاص بالمعلومات الشخصية الى آخر الاستمارة كون أن الافراد كانوا يرفضون أو يترددون في قبول الاستمارة ع ندما يرون أول شيء المعلومات الشخصية عنهم وخاصة المتعلقة بالدخل، ولقد تم استبعاد العينة الاستطلاعية بعد ذلك . ليكون حجم العينة النهائية التي وزعت عليها الاستمارة النهائية 270 فرد، استرد منها الباحث 230 استمارة، واستبعدت 15 استمارة لعدم استوائها الشروط الموضوعية لإدخالها في التحليل، ليكون في الأخير عدد الاستمارات المقبولة للتحليل هو 215 استمارة كما يوضح الجدول (5-1).

#### الجدول (5-1) عينة الدراسة وعدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة والمحللة

الاستمارات المقبولة للتحليل		الاستمارات المستبعدة		الاستمارات المسترجعة		الاستمارات النهائية الموزعة
النسبة (المقبولة الى المسترجعة)	العدد	النسبة (المستبعدة الى المسترجعة)	العدد	النسبة (المسترجعة الى الموزعة)	العدد	العدد
%93.5	215	%6.5	15	%85	230	270

المصدر: من اعداد الباحثة

## 2 أدوات الدراسة:

كما تم الاشارة إليه قامت الباحثة بتصميم استمارة الدراسة لجمع البيانات الميدانية من مجتمع الدراسة بعد أن راجع ت الكثير من الدراسات السابقة حول السلوكيات الاستهلاكية البيئية و قضايا التنمية المستدامة، حيث تم تصميم الاستمارة وفق المراحل التالية:

1 أعداد استمارة أولية من أجل استخدامها في جمع البيانات حول متغيرات الدراسة وفق فقرات

تم تحديدها بعد الاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية السابقة وتكييفها وفق الواقع في

الجزائر؛

2 تم عرض الاستمارة على مجموعة من المحكمين، والذين قاموا بدورهم في تقديم النصح

والارشاد وتعديل وحذف ما يلزم؛

3 إجراء دراسة استطلاعية ميدانية أولية للاستمارة وتعديل ما يلزم؛

4 توزيع الاستمارة في شكلها النهائي على أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.

ولقد تضمنت الاستمارة قسمين، احتوى القسم الأول من خمسة محاور تشمل متغيرات الدراسة،

أما القسم الثاني فاحتوى على الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة، وتضمن كل محور مجموعة

من الفقرات تحاول قياس المتغير التي تنتمي إليه، حيث بلغ مجموع فقرات الاستمارة 64 فقرة، روعي

فيها خصائص مجتمع الدراسة. والجدول الموالي يوضح أقسام ومحتويات الاستمارة :

الجدول (5-2): محتويات الاستمارة

القسم الأول			القسم الثاني
عدد الفقرات	المحاور	ت	1-الجنس
14 فقرة	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	1	2-السن
			3-الحالة العائلية
14 فقرة	المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	2	4-عدد الأطفال
			5-مستوى التعليم
15 فقرة	السلوك البيئي	3	6-الوظيفة
11 فقرة	القيم البيئية	4	7-مكان الإقامة
			8-الدخل
10 فقرات	خصائص الشخصية	5	

المصدر: من اعداد الباحثة

ولقد تم استخدام مقياس ليكرت المتكون من خمس درجات لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستمارة، ويتميز هذا المقياس بسهولة استخدامه لأنه يعطي للمبحوث مجال أوسع للإجابة، وسهولة للباحث لتجميع وتحليل وتفسير البيانات، بحيث كانت الإجابة لكل فقرة تتضمن 5 درجات، اين تكون أقل درجة هي 1 وأعلى درجة هي 5، وهو ما يوضحه الجدول (3-5) الموالي:

#### الجدول (3-5): درجات مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: من اعداد الباحثة

وبذلك اعتمد الباحث في تحليل نتائج الدراسة على طريقة تحليل المتوسطات الحسابية

والانحرافات المعيارية، و تراوحت مدى الاستجابة من (1-5) وفق مقياس likert .

بما أن المتغير يعبر عن الخيارات (غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق، موافق بشدة)

بشدة)، بما يشير أن المتغير مقياس ترتيبي، والأرقام التي تدخل في البرنامج تعبر عن الأوزان كما هو

مبين في الجدول السابق، وهي ( غير موافق بشدة =1 ، غير موافق =2،... ). فان عدد المسافات

يساوي (4) وعدد الخيارات يساوي (5)، وبقسمة عدد المسافات على عدد الخيارات نجد  $4/5 =$

0.80، اذن نجد أن المتوسط المرجح يتوزع كما هو موضح في الجدول (4-5) الموالي:

#### الجدول (4-5): المتوسطات المرجحة حسب مقياس ليكرت الخماسي

المستوى	المتوسط المرجح
غير موافق بشدة	[1.80 ، 1]
غير موافق	[2.60 ، 1.80]
محايد	[3.40 ، 2.60]
موافق	[4.20 ، 3.40]
موافق بشدة	[5 ، 4.20]

المصدر: من اعداد الباحثة

### 3 المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية لمعالجة البيانات احصائيا، Package for Social Sciences Statistical ويرمز له باختصار SPSS، وذلك حتى تجيب الباحثة عن تساؤلات الدراسة حيث تضمنت المعالجة الأساليب الإحصائية التالية:

- 1 -النسب المئوية والتكرارات : لوصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة للمتغيرات الوظيفية، وتحديد استجابات أفرادها نحو محاور الدراسة.
- 2 -اختبار ألفا كرونباخ : لحساب معاملات ثبات الاستبانة، ومعامل ثبات كل محور من محاور الدراسة.
- 3 -معامل الارتباط بيرسون لقياس الصدق البنائي للاستبانة.
- 4 -المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف الاجابة عن الأسئلة، والمتوسطات المرجحة لمعرفة مدى استجابة كل محور من محاور الدراسة.
- 5 -اختبار T-TEST لعينة واحدة لقياس معنوية كل فقرة.
- 6 -تحليل الانحدار البسيط والمتعدد ل تحليل العلاقة والتأثير بين متغيرات الدراسة واختبار فرضيات الدراسة.
- 7 -اختبار One Way ANOVA : لفحص الدلالة الاحصائية للفروق التي ترجع الى المتغيرات الديمغرافية.

## المبحث الثاني: تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة

يتناول هذا المبحث تحليل النتائج الوصفية المتعلقة بلجابات أفراد العينة عن الاسئلة الخاصة

بقياس متغيرات الدراسة ، وقبل ذلك نحل صدق وثبات أداة الدراسة وهي الاستبانة ثم نقوم بتحليل

وصفي لعينة الدراسة وفق المتغيرات الديموغرافية.

### المطلب الأول: نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة والمقياس المستخدم

#### 1 صدق وثبات الاستبانة:

1 ± صدق الاستبانة: يقصد بصدق فقرات الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قام

الباحث بالتأكد من صدق فقرات الاستبانة بطريقتين:

أولاً: صدق المحكمين: حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وقد استجابت الباحثة

لأراء السادة المحكمين، وقلمت باجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم ، و بذلك خرجت

الاستبانة في صورتها شبه النهائية ليتم تطبيقه ا على عينة المجتمع الاستطلاعية ، والملحق رقم (1)

يوضح الاستبانة في صورتها النهائية.

ثانياً: الصدق البنائي للاستبانة : يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى

تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، و يشير إلى المدى الذي يمكن بموجبه تقرير فيما إذا

كان المقياس يقيس مفهوماً نظرياً محدداً ، و لعل الارتباط هو أكثر المؤشرات شيوعاً في الكشف عن

هذا النوع من الصدق، بحيث يقيس مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات

الدراسة، وتم استعمال معامل ارتباط "بيرسون" لحساب هذا الارتباط، و الجدول (5-5) يوضح هذا

الارتباط.

## الجدول (5-5) معاملات الارتباط بين كل مجال من مجالات الدراسة والدرجة الكلية لفقرات الدراسة

المحور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	0.754	0.000
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	0.803	0.000
السلوك البيئي	0.774	0.000
القيم البيئية	0.780	0.000
سمات الشخصية	0.704	0.000

مستوى المعنوية عند (0.01)

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يوضح الجدول (5-5) أن معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة و الدرجة

الكلية لفقرات استبانة الدراسة أكبر من (0.700) وكلها ذات مستوى دلالة (0.000) وهي دالة عند

مستوى دلالة (0.01)، وهذا يدل على أن جميع محاور الدراسة صادقة لما وضعت لقياسه.

كما تم حساب معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاسبانة والدرجة الكلية للمحور الذي

تنتمي اليه، والجدول (6-5) يوضح النتائج.

## الجدول (6-5): معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الدراسة و الدرجة الكلية للمحور

خصائص الشخصية			القيم البيئية			السلوك البيئي			المعرفة بقضايا التنمية المستدامة			الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة		
مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة
0.000	0.572	55	0.000	0.481	44	0.000	0.485	29	0.000	0.295	15	0.000	0.398	1
0.000	0.582	56	0.000	0.599	45	0.000	0.582	30	0.000	0.471	16	0.000	0.435	2
0.000	0.516	57	0.000	0.557	46	0.000	0.469	31	0.000	0.577	17	0.000	0.382	3
0.000	0.541	58	0.000	0.579	47	0.000	0.454	32	0.000	0.439	18	0.000	0.434	4
0.000	0.564	59	0.000	0.624	48	0.000	0.536	33	0.000	0.539	19	0.000	0.390	5
0.000	0.574	60	0.000	0.494	49	0.000	0.605	34	0.000	0.470	20	0.000	0.338	6
0.000	0.509	61	0.000	0.675	50	0.000	0.685	35	0.000	0.494	21	0.000	0.563	7
0.000	0.606	62	0.000	0.625	51	0.000	0.628	36	0.000	0.569	22	0.000	0.544	8
0.000	0.617	63	0.000	0.587	52	0.000	0.585	37	0.000	0.501	23	0.000	0.404	9
0.000	0.673	64	0.000	0.584	53	0.000	0.500	38	0.000	0.569	24	0.000	0.480	10
			0.000	0.475	54	0.000	0.496	39	0.000	0.451	25	0.000	0.569	11
						0.000	0.570	40	0.000	0.524	26	0.000	0.511	12
						0.000	0.331	41	0.000	0.574	27	0.000	0.569	13
						0.000	0.572	42	0.000	0.621	28	0.000	0.492	14
						0.000	0.367	43						

مستوى المعنوية عند 0.01

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي



يلاحظ من خلال نتائج الجدول (5-6) بأن هنالك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جميع فقرات محاور الدراسة و الدرجة الكلية لهذه المحاور عند مستوى معنوية ( 0.01 ) ، مما يدل على صدق هذا المقياس من حيث البناء.

1 2- ثبات الاستمارة : يقصد بثبات الاستبانة الاستقرار في نتائجها فيما لو تم اعادة توزيعها على أفراد

العينة مرة أخرى وتحت نفس الظروف، وقد استخدمت الباحثة للتحقق من ثبات الاستبانة طريقة معامل ألفا كرونباخ.

الجدول (5-7): معاملات الثبات باستخدام معامل كرونباخ

ت	المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
1	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	14	0.776
2	المعرفة الشخصية بقضايا التنمية المستدامة	14	0.766
3	السلوك البيئي	15	0.797
4	القيم البيئية	11	0.759
5	خصائص الشخصية	10	0.795
	الاستبيان ككل	64	0.815

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يتضح من الجدول (5-7) أن معاملات الثبات تتحصر بين (0.776 - 0.795)، وبلغ

معامل الثبات لجميع الفقرات (0.815) مما يدل على تمتع فقرات الاستبانة بمعامل ثبات كبير.

## 2 - تحليل الخصائص العامة لعينة الدراسة :

الجدول (5-8): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية (%)
1	الجنس	ذكر	94	43.7
		أنثى	121	56.3
		المجموع	215	100
2	السن	أقل من 20 سنة	3	1.4
		ما بين 20 الى 30 سنة	119	55.3
		ما بين 30 الى 40 سنة	67	31.2
		ما بين 40 الى 50 سنة	17	7.9
		ما بين 50 الى 60 سنة	9	4.2
		أكبر من 60 سنة	00	00
		المجموع	215	100
3	الحالة العائلية	أعزب	105	48.8
		متزوج	110	51.2
		المجموع	215	100
4	عدد الأطفال	بدون أطفال	140	65.1
		أقل من ثلاث أطفال	49	22.8
		أكثر من ثلاث أطفال	26	12.1
		المجموع	215	100
5	مستوى التعليم	ابتدائي	1	0.5
		متوسط	16	7.4
		ثانوي	42	19.5
		جامعي	143	66.5
		دراسات عليا	13	6.0
		المجموع	215	100
6	الوظيفة	عاطل	23	10.7
		طالب	51	23.7
		عامل مهني	16	7.4
		موظف	82	38.1
		اطار وموظف سامي	25	11.6
		متقاعد	3	1.4
		المجموع	215	100
7	مكان الإقامة	مدينة	152	70.7
		قرية	63	29.3

100	215	المجموع		
10.7	23	بدون دخل	الدخل	8
23.7	51	أقل من 5000 دج		
15.3	33	من 5000 دج الى 20000 دج		
29.3	63	من 20000 دج الى 35000 دج		
17.7	38	من 35000 دج الى 50000 دج		
3.3	7	أكثر من 50000 دج		
100	215	المجموع		

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

الجدول (5-8) يبين المتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة (الجنس، السن، الحالة العائلية، عدد الأطفال، مستوى التعليم، الوظيفة، مكان الإقامة، الدخل)، اذ يتضح أن 56.3% من العينة هم اناث و 43.7 هم من الذكور، تتراوح أعمار 86.5% منهم ما بين 20 الى 40 سنة، في حين 12.1% فقط أعمارهم أكبر من 40 سنة، و 1.4% أقل من 20 سنة، وهو ما يدل على أن النسبة الأكبر من العينة كانت من فئة الشباب وهي الفئة الأكثر فعالية في دراستنا . كما تبين أن 51.2% من عينة الدراسة هم متزوجون و 48.8% غير متزوجين، وبلغت نسبة الذين لديهم أطفال 34.9% أما 65.1% الباقية بدون أطفال.

أما فيما يخص المستوى التعليمي فوجدنا أن 72.5% من أفراد العينة هم من أصحاب الشهادات الجامعية والدراسات العليا، أما المستوى الثانوي قد بلغ 19.5% والمتوسط 7.4%، والابتدائي 0.5%.

كما نجد أنه على مستوى الوظيفة 10.7% من الفئة العاطلة عن العمل وبدون دخل، و23.7% هم طلبة ودخولهم أقل من 5000 دج، أما 7.4% هم عمال مهنيون و 49.7% موظفون واطارات سامية، في حين نجد المتقاعدون والتجار أصحاب الأعمال الخاصة بلغت نسبهم 1.4%

و7% على التوالي. وتراوحت دخولهم ما بين 5000 و 20000 دج ما نسبته 15.3% من العينة، 29.3% دخلهم ما بين 20000 و 35000 دج أما 21% هم من أصحاب الدخل أكبر من 35000. وفي الأخير نجد أن 70.7% هم من سكان المدينة و 29.3% من سكان القرى.

### المطلب الثاني: تحليل النتائج المتعلقة بالمتغيرات المستقلة

يتضمن هذا المطلب تحليل ومناقشة نتائج اجابات أفراد العينة المتعلقة بحساسية المستهلكين ومعارفهم المتعلقة بالتنمية المستدامة ، ولذا قيمهم البيئية وخصائص شخصيتهم.

ويتم التحليل باستخدام اختبار t لعينة واحدة، مع حساب الم توسط الحسابي والانحراف

المعياري، وكذلك فرق المتوسط الحسابي مع المتوسط الافتراضي وهو (3).

وقاعدة التحليل تكون على أساس اختبار t لكل فقرة ، بحيث تكون الفقرة ايجابية و يوافق أفراد

العينة عليها إذا كان مستوى الدلالة أقل من (0.05) و فرق المتوسط موجب وأكبر من الصفر، بينما

تكون الفقرة سلبية و لا يوافق أفراد عينة الدراسة عليها إذا كان مستوى الدلالة أقل من (0.05) و فرق

المتوسط سلبي أي أقل من الصفر، في حين تكون آراء عينة الدراسة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى

الدلالة لها أكبر من (0.05).

### 1 تحليل النتائج المتعلقة بحساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة:

يتضمن هذا العنصر تحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص حساسية واهتمام المستهلكين

مفردات العينة المدروسة نحو قضايا التنمية المستدامة، حيث سيتم استعراض اجابات مفردات العينة

على (14) فقرة تشكل هذا المحور الذي يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

**الجدول (5-9): تحليل نتائج المحور المتعلق بحساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة**

ت	عبارات المحور الأول: حساسية والاهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة T	مستوى المعنوية
1	أشعر أن التلوث أصبح يمثل إحدى المشكلات الخطيرة في الجزائر	4.4512	0.66711	1.4512	31.896	0.000
2	أشعر بالإحباط عندما أرى أن السلطات أو أفراد المجتمع لا يساهمون بالقدر الكاف في الحفاظ على البيئة	4.5116	0.69619	1.5116	31.837	0.000
3	أشعر بالغضب عندما أفكر بالضرر الذي يلحق بالكائنات النباتية والحيوانية جراء السلوكات البشرية	4.4326	0.65128	1.4326	32.252	0.000
4	أشعر بغضب شديد عند رؤية تراكم النفايات المنزلية في الشوارع	4.6930	0.52554	1.6930	39.685	0.000
5	يجب على الحكومة أن تعمل على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد	4.2465	0.79112	1.2465	23.103	0.000
	<b>نتيجة البعد البيئي للتنمية المستدامة</b>	4.4772	0.40717			
6	أحترم و أقدر كل من يحاول ترشيد استهلاك الكهرباء و الماء	4.3023	0.72133	1.3023	26.473	0.000
7	أشعر بالخوف عند التفكير بأن عدد كبير من المنتجات الغذائية المتاحة في الأسواق تحتوي على مواد كيميائية و اضافات غذائية و مواد حافظة.	4.3535	0.89426	1.3535	22.193	0.000
8	أعتقد أنه يجب الضغط على الشركات الصناعية لتقليل نفاياتها و إنبعاثاتها السامة	4.3302	0.75984	1.3302	25.670	0.000
9	أجد أنه من الضروري الزيادة في أسعار المحروقات من أجل ترشيد استهلاك الوقود الملوث للهواء	3.1721	1.22786	0.1721	2.055	0.041
10	أعتقد أنه على السلطات أن تعمل على الحد من انتشار المنتجات المضرة بالبيئة والصحة العمومية	4.3302	0.68206	1.3302	28.597	0.000
	<b>نتيجة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة</b>	4.1088	0.50183			0.000
11	أعتقد أنه يجب على الحكومة تقليل الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر في المجتمع	4.3953	0.85214	1.3953	24.010	0.000
12	تحقيق الرفاهية الاجتماعية لا يعني الإفراط في الاستهلاك	4.0977	0.77625	1.0977	20.734	0.000
13	على الدولة أن تعمل للضغط على المجتمع الدولي لتحقيق التنمية العادلة بين شعوب العالم واحترام حقوق الانسان	4.0233	0.91938	1.0233	16.320	0.000
14	أحب كثيرا العيش في كنف مجتمع متضامن يساعد غنيهم فقيرهم	4.6093	0.56858	1.6093	41.502	0.000
	<b>نتيجة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة</b>	4.2895	0.54917			
	<b>النتيجة العامة للمحور الأول</b>	4.2930	0.37198	1.2930	50.969	0.000

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يشير الجدول (5-9) الى اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالحساسية والاهتمام

بقضايا التنمية المستدامة، بأبعادها الثلاثة، البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، و تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.18-4.70) وذات فوارق ايجابية عن المتوسط النظري، كما أن قيم t لكل الفقرات أكبر من قيم t الجدولية (1.644) ومستوى الدلالة أقل من (0.05)، وبالتالي فإن نتائج كل فقرات المحور كانت إيجابية، بحيث كانت قيمة ال متوسط العام للمحور (4.29) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير الى درجة الاستجابة مو افق بشدة للحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، مع انحراف معياري بلغ (0.37) الذي يبين التشتت المنخفض في استجابات عينة الدراسة حول فقرات المحور، وهو ما يعكس التقارب في وجهات نظر هم بخصوص الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة.

ولقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الرابعة " أشعر بغضب شديد عند رؤية تراكم النفايات المنزلية " بمتوسط بلغ (4.70) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.29)، وانحراف معياري بلغ (0.62)، ومستوى دلالة (0.000)، ما يدل على التذمر الشديد لأفراد العينة من الوضعية التي أصبحت تعرفها المدن من جراء تراكم النفايات في الشوارع وتزايد حجمها، فيما حصلت الفقرة التاسعة والمتعلقة بـ " أجد أنه من الضروري الزيادة في أسعار المحروقات من أجل ترشيد استهلاك الوقود الملوث للهواء " على أدنى متوسط البالغ (3.18) وهو أقل من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.29)، وبلانحراف معياري (1.24)، وبمستوى دلالة (0.041)، وهو ما يدل على الاتفاق النسبي فقط لأفراد العينة على هذه الفقرة مقارنة بالفقرات الأخرى للمحور.

كما أن الفقرات التي تشير الى البعد البيئي مجتمعة تحصلت على أعلى متوسط حسابي

(4.47) ثم يليه البعد الاجتماعي بمتوسط (4.29) ويأتي بعدهم البعد الاقتصادي بمتوسط (4.10).

ومنه وبناء على قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل و التي تشير الى درجة موافق بشدة و بانحراف المعياري منخفض ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة ، حسب قيم  $t$  ومستوى الدلالة، يمكن القول أن لدى المستهلك تعاطف واهتمام بقضايا التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة وإن كان هناك تعاطف أكثر نسبيا في القضايا المتعلقة بالجانب البيئي.

## 2- تحليل النتائج المتعلقة بمعرفة المستهلك بقضايا التنمية المستدامة:

أسفرت النتائج المتوصل إليها بخصوص معرفة أفراد العينة بقضايا التنمية المستدامة ، على النتائج الموضحة في الجدول (5-10) حيث سيتم استعراض اجابات مفردات العينة على (14) فقرة تتناول المعارف حول الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وبنفس طريقة التحليل.

فكما يوضح الجدول (5-10) اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة ب المعارف التي يمتلكها المستهلك حول أهم قضايا التنمية المستدامة، تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.42-4.61) وذات فوارق ايجابية عن المتوسط النظري، كما أن قيم  $t$  لكل الفقرات أكبر من قيم  $t$  الجدولية (1.644) ومستوى الدلالة أقل من (0.05)، وبالتالي فإن نتائج كل فقرات المحور كانت ايجابية، بحيث كانت قيمة المتوسط العام للمحور بمتوسط قدره (3.89) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير الى درجة الاستجابة "موافق" للمحور ككل ، مع انحراف معياري بلغ (0.48) الذي يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول فقرات المحور الخاص المعرفة بقضايا التنمية المستدامة.

وجاءت في المرتبة الأولى الفقرة الأولى " الاستهلاك المفرط والتفاخر له آثار اجتماعية وبيئية سلبية وهو منهي عنه في الاسلام" بمتوسط بلغ (4.61) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.89)، وانحراف معياري بلغ (0.67)، مستوى دلالة (0.000)، فيما كان أدنى متوسط كان للفقرة السابعة " أستطيع أن أفهم كل العلامات والملصقات التي تدل على أن المنتج يحترم البيئة " بمتوسط بلغ (3.42) وهو أقل من المتوسط الحسابي العام البالغ (3.89)، و انحراف معياري (1.08) و

مستوى دلالة (0.000)، ما يدل على أن معرفة المستهلكين بالعلامات والملصقات التي تدل على أن المنتج يحترم البيئة تبقى نسبية نوعا ما .

كما أن الفقرات التي تشير الى البعد الاجتماعي مجتمعة تحصلت على أعلى متوسط حسابي

(4.07) ثم يليه البعد الاقتصادي بمتوسط (3.84) ويأتي بعدهم البعد البيئي بمتوسط (3.79).

ومنه وبناءا على قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل والتي تشير الى درجة موافق و

بانحراف معياري منخفض ، وحسب قيم  $t$  المحسوبة التي كانت أكبر من الجدولية ومستوى الدلالة

الذي كان معنوي أقل من (0.05)، يمكن القول أن لدى المستهلك مستوى مقبول من المعارف حول

أهم قضايا التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وإن كان هنالك تفاوت نسبي بين الأبعاد الثلاثة، بحيث

كانت المعارف المتعلقة بالجانب البيئي أقل نسبيا من مستوى البعدين الآخرين.



**الجدول (5-10): تحليل نتائج المحور المتعلق بصعاف المستهلك حول قضايا التنمية المستدامة**

ت	عبارات المحور الثاني المتعلق بالمعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة t	مستوى المعنوية
1	الاستهلاك المفرط والتفاخر له آثار اجتماعية و بيئية سلبية وهو منهي عنه في الاسلام	4.6186	0.67230	1.6186	35.302	0.000
2	تحقيق العدالة في توزيع الدخل يساعد في توسعة السوق الداخلية وزيادة الطلب الفعال	3.8884	0.85741	0.8884	15.192	0.000
3	التجارة العادلة هي التي تسعى الى حماية الدول الضعيفة من أضرار التجارة الحرة و تحقيق المساواة و الانصاف في التبادل التجاري مع الدول المتقدمة	3.7814	0.90875	0.7814	12.608	0.000
4	القضاء على الفقر من أبرز اهتمامات التنمية المستدامة	4.0186	0.92202	1.0186	16.199	0.000
<b>نتيجة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة</b>		4.0767	0.54573			
5	على الدول النامية ومنها الجزائر أن تعمل على تحقيق التنمية عن طريق زيادة الانتاج وتخفيض الاستهلاك الطفيلي وحماية البيئة	4.2465	0.80284	1.2465	22.766	0.000
6	المنتجات الخضراء هي المنتجات التي تحترم البيئة عند انتاجها واستخدامها و التخلص منها	4.0093	0.89647	1.0093	16.508	0.000
7	أستطيع أن أفهم كل العلامات والملصقات التي تدل على أن المنتج يحترم البيئة	3.4279	1.08221	0.4279	5.798	0.000
8	الزراعة العضوية هي التي لا تستخدم المواد الكيميائية و الأسمدة والمبيدات الحشرية أو تعديلات وراثية	3.7070	0.95834	0.7070	10.817	0.000
<b>نتيجة البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة</b>		3.8477	0.61976			
9	توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة و الطاقة النووية سوف يساهم في الحفاظ على البيئة في الجزائر	3.5814	1.14452	0.5814	7.448	0.000
10	استخدام الرشاشات (مثل المبيدات الحشرية ) التي تحتوي على كلوروفلوروكربون (CFC) تمثل أهم الأسباب في حدوث ثقب الأوزون	3.5302	1.06243	0.5302	7.318	0.000
11	يعتبر انتشار غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من التلوث الجوي أهم مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري	4.0465	0.84703	1.0465	18.16	0.000
12	التوازن البيئي على الكرة الأرضية في حالة حرجة وعلى درجة كبيرة من الخطورة	4.0326	0.88806	1.0326	17.049	0.000
13	يتطلب تحلل البلاستيك مئات السنين لذلك فهو يمثل تهديد كبير للبيئة	4.0279	1.05421	1.0279	14.297	0.000
14	التلوث الهوائي في المدن الجزائرية سببه الرئيسي نوعية الوقود المستخدم في السيارات	3.5721	1.09081	0.5721	7.690	0.000
<b>نتيجة البعد البيئي للتنمية المستدامة</b>		3.7984	0.63573			
<b>النتيجة العامة للمحور</b>		3.8920	0.48381	0.8920	27.035	0.000

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

## 3- تحليل النتائج المتعلقة بالقيم البيئية:

الجدول (5-11) يبين اجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات المحور المتعلق بالقيم الثقافية

البيئية، و بنفس الطريقة سيتم تحليل النتائج المتوصل إليها .

## الجدول (5-11): تحليل نتائج المحور المتعلق بالقيم البيئية لدى المستهلك

ت	عبارات المحور الرابع حول القيم البيئية	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة T	مستوى المعنوية
1	البيئة لنا ولأجيال القادمة لذا يجب المحافظة عليها	4.7349	0.47305	1.7349	53.775	0.000
2	تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني التضحية بالبيئة	4.4000	0.68903	1.4000	29.793	0.000
3	على الانسان العيش في انسجام مع الطبيعة حتى يستطيع توفير مقومات بقائه و استمراره	4.3674	0.57993	1.3674	34.574	0.000
4	تأمين متطلبات الحياة وتحقيق الرفاهية الشخصية لا يجب أن يكون على حساب تدمير البيئة	4.3907	0.72724	1.3907	28.040	0.000
5	الانسان ما هو إلا جزء من الطبيعة	4.3349	0.76698	1.3349	25.520	0.000
6	الموارد الطبيعية محدودة ويجب المحافظة عليها	4.3953	0.66766	1.3953	30.644	0.000
7	الحيوانات و النباتات لم توجد ليستغلها الانسان كما يشاء	4.1070	0.90827	1.1070	17.871	0.000
8	لا يحق للبشر تغيير بيئتهم الطبيعية و اعادة بنائها من أجل تلبية حاجياتهم	3.8605	1.04973	0.8605	12.619	0.000
9	أعتقد أن الأفراد بسلوكياتهم الشخصية يتحملون الجزء الأكبر من تدهور البيئة	4.2326	0.91807	1.2326	19.686	0.000
10	لا يمكن للإنسان أن يجد حلا لجميع المشاكل البيئية من خلال التقدم العلمي و التكنولوجي فقط	3.9442	0.92051	0.9442	15.040	0.000
11	الصراعات العسكرية و السياسية والاقتصادية في عالم هي بسبب شح الموارد (البتروال والغاز، المعادن المياه...)	3.9628	1.08882	0.9628	12.966	0.000
	<b>النتيجة العامة للمحور</b>	4.2477	0.45998	1.2477	39.773	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يشي الجدول (5-11) الى اجابات عينة الدراسة عن العبارات المتعلقة بالقيم البيئية، اذ

تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.86-4.73) وذات فوارق ايجابية عن المتوسط النظري، كما

أن قيم t لكل الفقرات أكبر من قيم t الجدولية (1.644) ومستوى الدلالة أقل من (0.05)، وبالتالي

فإن نتائج كل فقرات المحور كانت ايجابية، بحيث كانت قيمة ال متوسط عام للمحور ككل (4.24)

على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير الى درجة الاستجابة "موافق بشدة" ، مع انحراف معياري بلغ (0.45) الذي يعكس التقارب في وجهات نظر عينة الدراسة حول الفقرات التي تقيس القيم الثقافية البيئية لدى الأفراد .

ولقد جاءت الفقرة الأولى والتي كانت على شكل العبارة " البيئة لنا وللأجيال القادمة " في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ (4.73) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.24)، وانحراف معياري بلغ (0.47) ، تليها فقرة " تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني التضحية بالبيئة" ثم فقرة "الموارد الطبيعية محدودة يجب المحافظة عليها" ، فيما كان أدنى متوسط للفقرة " لا يحق للبشر تغيير بيئتهم الطبيعية و اعادة بنائها من أجل تلبية حاجياتهم" بمتوسط بلغ (3.86) وهو أقل من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.24) وبلانحراف معياري (1.04).

ومنه وبناءا على قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل والتي تشير الى درجة "موافق بشدة" وبانحراف المعياري منخفض، و حسب قيم t المحسوبة التي كانت أكبر من t الجدولية ومستوى الدلالة الذي كان معنوي أي أقل من (0.05)، يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بقيم بيئية بدرجة كبيرة.

#### 4 تحاليل النتائج المتعلقة بسمات شخصية المستهلك:

يتضمن الجدول (5-12) النتائج المتوصل إليها بخصوص خصائص شخصية المستهلكين مفردات العينة المدروسة ، حيث سيتم استعراض اجابات مفردات العينة على (10) فقرات تشكل هذا المحور وتقيس خصائص عدم الاغتراب والفعالية المدركة وادراك الذات ، ويتم التحليل بنفس الطريقة، من خلال استخدام اختبار t لعينة واحدة، مع حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك فرق المتوسط الحسابي مع المتوسط الافتراضي وهو (3).

الجدول (5-12): تحليل نتائج المحور المتعلق بسمات الشخصية

مستوى المعنوية	قيمة T	متوسط الفرق	الانحراف المعياري	المتوسط	عبارات حول خصائص شخصية المستهلك
0.000	17.202	1.1070	0.94360	4.1070	1 لا أعتقد أن الحكومة هي الوحيدة التي لها القدرة على حل المشاكل البيئية
0.000	31.110	1.4047	0.66204	4.4047	2 معالجة المشاكل البيئية و القضايا الاجتماعية يتطلب الاندماج و التعاون بين أفراد المجتمع
0.000	24.024	1.2233	0.74659	4.2233	3 على الانسان أن يكون أكثر اندماجا في المجتمع ويتجنب العزلة
0.000	12.568	0.8698	1.01474	3.8698	4 أي سلوك نقوم به يمكن أن يكون له أثر ايجابي على البيئة
0.000	26.690	1.1535	0.63369	4.1535	5 هناك الكثير مما يجب أن يقوم به الافراد لتجنب المشاكل البيئية و تحقيق منافع للمجتمع
0.000	8.194	0.7256	1.29847	3.7256	6 أنا المسؤول عن ما يحدث لي في حياتي
0.000	9.255	0.7674	1.21588	3.7674	7 في الحقيقة الحياة لا تعتمد على الحظ
0.000	23.674	1.3581	0.84118	4.3581	8 الايمان بالقضاء و القدر لا يعني عدم العمل بجد من أجل تحقيق أهدافي
0.000	16.177	1.0837	0.98230	4.0837	9 عند ما أخطط لشيء أكون واثق من قدرتي على تحقيقه
0.000	11.745	0.9442	1.17873	3.9442	10 هناك علاقة بين ما ابذله من جهد و العائد الذي أحصل عليه
0.000	28.411	1.0637	0.54899	4.0637	النتيجة العامة للمحور

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يشير النتائج في الجدول (5-12) الى اجابات عينة الدراسة عن الفقرات التي تحاول قياس

خصائص الشخصية التي يتصف بها الفرد بحيث تم التركيز على خصائص عدم الاغتراب والفعالية

المدركة و ادراك الذات ، اذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.72-4.40) وذات فوارق ايجابية

عن المتوسط النظري، كما أن قيم t لكل الفقرات أكبر من قيم t الجدولية (1.644) ومستوى الدلالة

(0.00) وهو أقل من (0.05)، وبالتالي فإن نتائج كل فقرات المحور كانت ايجابية ، بحيث كانت

قيمة المتوسط عام للمحور ككل (4.06) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير الى درجة

الاستجابة "موافق" لمحور خصائص الشخصية، مع انحراف معياري بلغ (0.54) الذي يعكس التشتت الضعيف ومنه التجانس في اجابات أفراد العينة.

وجاءت في المرتبة الأولى فقرة "معالجة المشاكل البيئية يتطلب الاندماج والتعاون بين أفراد المجتمع " بمتوسط بلغ (4.40) وهو أعلى من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.06)، وانحراف معياري بلغ (0.66)، فيما حصلت الفقرة " أثل المسؤول عن ما يحدث لي في حياتي " على أدنى متوسط البالغ (3.72) وهو أقل من المتوسط الحسابي العام البالغ (4.06)، وبلانحراف معياري (1.29).

وبناء على هذه النتائج، قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل و التي تشير الى درجة "موافق" و بانحراف المعياري منخفض، وحسب قيم  $t$  المحسوبة التي كانت كلها أكبر من  $t$  الجدولية ومستوى الدلالة الذي كان معنوي أي أقل من (0.05)، يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بسمات شخصية تتميز بعدم العزلة ومصدر تحكم داخلي وادراك لمساهمته وفعاليتته في احداث تأثير في البيئة، وهي سمات قد يكون لها تأثير في تبني المستهلك لسلوك بيئي.

### المطلب الثالث: تحليل النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: السلوك البيئي للمستهلك

يتناول هذا المطلب تحليل النتائج المتوصل إليها بخصوص السلوكات البيئية للمستهلكين أفراد العينة المدروسة، حيث سيتم استعراض اجابات مفردات العينة على (15) فقرة تشكل اهم السلوكات الصديقة للبيئة و التي تساهم في الحفاظ عليها.

ويتم التحليل بنفس القاعدة التحليلية من خلال استخدام اختبار  $t$  لعينة واحدة، مع حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذلك فرق المتوسط الحسابي مع المتوسط النظري وهو (3). الجدول (5-13) يوضح نتائج تحليل اجابات أفراد عينة الدراسة عن العبارات (15) المتعلقة بالسلوك البيئي، حيث يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نتائج الفقرات (1,2,4,6,8,9,10,11,12,13,14,15) ايجابية، حيث كانت قيم  $t$  المحسوبة أكبر من  $t$  الجدولية (1.644)، ومستوى الدلالة أقل من (0.05)، كما أن الفارق في المتوسط موجب، أي أن متوسطها الحسابي أكبر من (3) ، وهو ما يعني موافقة افراد العينة عليها بدرجة كبيرة.

- الفقرات (5) (7) كانت محايدة، حيث أن متوسطها الحسابي كان على التوالي (2.89) (2.88) وهو أقل من (3)، كما أن مستوى الدلالة كان على التوالي (0.184)، (0.189) وهو أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يعني بأنه ليس هناك استعداد ونية كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة للتنقل بالحافلات (نقل جماعي) بدل السيارات الخاصة، أو التخلي عن استخدام السيارات الخاصة في عطلة الأسبوع، للحد من التلوث، وتعلل الباحثة ذلك بالخدمات السيئة التي تقدمها حافلات كوسيلة نقل جماعية رغم أن تكلفتها أقل بكثير، كذلك لسوء تنظيم النقل الجماعي بصفة عامة، لذلك يفضلون التنقل بالسيارات الخاصة لما توفره من راحة، والدليل أيضا هو كثرة سيارات الأجرة غير القانونية لأنها تقدم خدمات جيدة وفي كل الأوقات وهو ما يجعل الأولوية لا تعطى للبيئة.

- الفقرة (3) كانت نتائجها سلبية، حيث أن قيمة  $t$  المحسوبة (-2.365) أصغر من  $t$  الجدولية (-1.64) ومستوى الدلالة (0.019) أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهو ما يدل على عدم استعداد أفراد عينة الدراسة لدفع ضرائب أكبر لمساعدة ال دولة في الحفاظ على البيئة، وترى الباحثة أن ذلك ربما يعود الى نظرتهم بأن الدولة لا تحتاج الى مساعدة من الأفراد عن طريق المزيد من الضرائب بحكم الامكانيات المالية لدى الحكومة الجزائرية وليس لعدم دعم جهود الحفاظ على البيئة - بدليل موافقتهم على الفقرة (2) التي تشير الى الاستعداد لدفع سعر اعلى مقابل شراء منتجات تحافظ على البيئة-، أيضا الى تعود المواطنين في الجزائر على التهرب من تسديد الضرائب والدليل

عدم تسديد فاتورات الماء والكهرباء بحكم أن المؤسسات المشرفة عليهما مؤسسات عمومية وبالتالي فهي خدمات عمومية، بالإضافة الى التهرب من تسديد الضرائب على النفايات والعقارات.

- تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.80-3.95)، بمتوسط حسابي عام للمحور ككل قدره (3.58) على مقياس ليكرت الخماسي الذي يشير الى درجة الاستجابة "موافق"، وبتناحراف معياري قدره (0.54)، كما كانت قيمة t لكل الفقرات ايجابية (15.598) وهي أكبر من قيمة t الجدولية (1.645) عند مستوى دلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبالتالي يمكن القول أن هناك موافقة من عينة الدراسة على أن لديها سلوك صديق للبيئة، وأن الاجابات على هذا المحور ككل دالة احصائيا.

**الجدول (5-13): تحليل نتائج المحور المتعلق بالسلوك البيئي**

عبارات المحور الثالث حول السلوك البيئي للمستهلك	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفرق	قيمة t	مستوى المعنوية
1 أنا على استعداد للانخراط في المنظمات و الجمعيات من أجل المساهمة في نشاطات الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة	3.6698	0.99427	0.6698	9.877	0.000
2 أنا على استعداد لدفع سعر أعلى مقابل شراء منتجات تحافظ على البيئة	3.4930	1.12270	0.4930	6.439	0.000
3 أنا على استعداد لدفع ضرائب أكبر لمساعدة الدولة في الحفاظ على البيئة	2.8047	1.21092	-0.19535	-2.365	0.019
4 أنا على استعداد لتغيير عاداتي الاستهلاكية من أجل الحد من التأثير على البيئة	3.9442	0.64060	0.9442	14.719	0.000
5 أنا على استعداد للتنقل بالحافلة من أجل الحد من التلوث الناتج من استخدام السيارات الخاصة	2.8930	1.17716	-0.10698	-1.333	0.184
6 أنا على استعداد لتقديم الشكاوي للمصالح المعنية حول كل ما من شأنه أن يضر بالبيئة (سواء منتجات أو تجار أو مواطنين...)	3.5767	0.99175	0.5767	8.527	0.000
7 أنا على استعداد لعدم استعمال سيارتي الخاصة في عطلة الأسبوع للمساهمة في تقليل تلوث الهواء و الضجيج و زحمة المرور.	2.8837	1.29357	-0.11628	-1.318	0.189
8 أقوم بشراء المنتجات التي يكون تغليفها من الكارتون أو الورق بدل المنتجات التي يكون تغليفها من البلاستيك	3.8977	0.99941	0.8977	13.170	0.000
9 أتجنب شراء المنتجات التي تحتوى على كميات مرتفعة من السكريات أو الدهون أو المواد الحافظة والكيميائية	3.8884	1.05308	0.8884	12.370	0.000
10 عند الشراء أخذ كل وقتي في قراءة البيانات و الملصقات و العلامات الموجودة على المنتجات الاستهلاكية للتعرف جيدا على مكوناتها ومنشأها	3.7628	1.06539	0.7628	10.498	0.000
11 أختار دائما السلع التي لا تسرف في استخدام الطاقة مثل الاجهزة الكهرومنزلية والمصابيح	3.7535	0.96173	0.7535	11.488	0.000
12 أحاول دائما اقتناع الآخرين بشراء السلع الصديقة للبيئة	3.6884	0.92757	0.6884	10.882	0.000
13 أختار السلع التي تكون معبأة في عبوات يمكن اعادة استخدامها	3.7860	0.93768	0.7860	12.292	0.000
14 أقوم بمقاطعة المنتجات و الشركات التي تكون معاملاتها تضر بالبيئة او المجتمع	3.7767	0.94544	0.7767	12.047	0.000
15 كلما كان ممكنا، أقوم بإصلاح الانوات التي بحوزتي و اعادة استخدامها بدل رميها وشراء أخرى جديدة	3.9535	0.99891	0.9535	13.699	0.000
<b>النتيجة العامة للمتغير</b>	3.5848	0.54974	0.5848	15.598	0.000

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي



### المبحث الثالث: تحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

يتضمن هذا المبحث اختبار الفرضيات الستة للدراسة وتحليل نتائج هذه الاختبارات، ولقد

استخدم في الاختبارات الأساليب الاحصائية المتمثلة في الانحدار البسيط والانحدار المتعدد بالإضافة

الى اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA).

و تم اعتماد قاعدة القرار التالية في اختبار الفرضيات:

- تقبل الفرضية العدمية ( $H_0$ ) اذا كانت القيمة المعنوية أكبر من مستوى الدلالة 5%.

- تقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) وترفض الفرضية العدمية ( $H_0$ ) اذا كانت القيمة المعنوية أقل من

مستوى الدلالة 5%.

#### المطلب الأول: اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على ما يلي: "تؤثر حساسية المستهلك واهتمامه بقضايا التنمية

المستدامة تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي"

لاختبار هذه الفرضية الأولى قامت الباحثة باستخدام الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة

بين حساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة كمتغير مستقل وسلوكه البيئي كمتغير تابع،

والجدول (5-14) يوضح نتائج الاختبار.

و قبلها نقوم بتحديد الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

$H_{1.0}$  - لا تؤثر حساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيراً ذو دلالة احصائية في

سلوكه البيئي

$H_{1.1}$  - تؤثر حساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه

البيئي

الجدول رقم (5-14): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الحساسية والاهتمام بقضايا

التنمية المستدامة على السلوك البيئي

Sig* مستوى الدالة	T المحسوبة	B معامل الانحدار	Sig* مستوى الدالة	DF درجات الحرية	F المحسوبة	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	(R) الارتباط	المتغير التابع
0.000	5.927	0.556	0.000	1	35.133	0.142	0.376	السلوك البيئي
				الانحدار				
				البواقي				
				214				المجموع

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يوضح الجدول رقم (5-14) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير الحساسية والاهتمام

بقضايا التنمية المستدامة على السلوك البيئي، اذ اظهرت النتائج وجود تأثير ذو دلالة احصائية

لحساسية المستهلك واهتمامه بقضايا التنمية المستدامة على سلوكه البيئي، اذ بلغ معامل الارتباط R

(0.376) عند مستوى دلالة (5%)، أما معامل التحديد R<sup>2</sup> فقد بلغ (0.142) أي أن ما قيمته

(14.2%) من التغيرات في السلوك البيئي ناتج من التغير في مستوى الحساسية والاهتمام بقضايا

التنمية المستدامة، كما بلغت قيمة درجة التأثير  $\beta$  (0.556) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في

مستوى الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة يؤدي الى زيادة في تحقيق سلوك بيئي بقيمة

(0.556) ، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة و التي بلغت (35.133) وهي دالة احصائية

عند مستوى دلالة (5%) بحيث كانت قيمة Sig\* (0.000) ، كما بلغت قيمة T المحسوبة

(5.927) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.664) وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية ، ومنه

قبول الفرضية البديلة التي تنص على : تؤثر الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة تأثيرا ذو

دلالة احصائية على السلوك البيئي للمستهلك.

## المطلب الثاني: اختبار الفرضية الثانية

لاختبار الفرضية الثانية التي تنص على ما يلي : "تؤثر معرفة المستهلك بقضايا التنمية

المستدامة تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي"، قامت الباحثة باستخدام الانحدار البسيط، و قبل

ذلك نقوم بتحديد الفرضية الصفرية و الفرضية البديلة كما يلي:

$H_{2.0}$  - لا تؤثر معرفة المستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه

البيئي

$H_{2.1}$ - تؤثر معرفة المستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي

الجدول (5-15): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المعرفة بقضايا التنمية المستدامة على

## السلوك البيئي للمستهلك

المتغير التابع	(R)	(R <sup>2</sup> )	F	DF	Sig <sup>°</sup>	B	T	Sig <sup>°</sup>
الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	المحسوبة	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة
السلوك البيئي	0.534	0.285	85.087	1	0.000	0.607	9.224	0.000
				الانحدار				
				البواقي				
				214				
				المجموع				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يوضح الجدول رقم (5-15) أثر المعرفة بقضايا التنمية المستدامة على السلوك البيئي، اذ

اظهرت نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذو دلالة احصائية للمعرفة بقضايا التنمية

المستدامة على السلوك البيئي للمستهلك، اذ بلغ معامل الارتباط R (0.534) عند مستوى دلالة

(5%)، أما معامل التحديد R<sup>2</sup> فقد بلغ (0.285) أي أن ما قيمته (28.5%) من التغيرات في السلوك

البيئي ناتج من التغير في مستوى المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، كما بلغت درجة التأثير  $\beta$

(0.607)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى المعرفة بقضايا التنمية المستدامة يؤدي الى

زيادة في تحقيق سلوك بيئي بقيمة (0.607) ، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة و التي بلغت (85.087) وهي دالة احصائية عند مستوى دلالة (5%) بحيث كانت قيمة Sig\* (0.000) ، كما بلغت قيمة T المحسوبة (9.224) ، وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.664) ودالة احصائيا عند مستوى معنوية (0.05)، وهو ما يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية ، ومنه قبول الفرضية البديلة التي تنص على : تؤثر المعرفة الشخصية للمستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيرا ذو دلالة احصائية على سلوكه البيئي.

### المطلب الثالث: اختبار الفرضية الثالثة

لاختبار الفرضية الثالثة التي تنقسم الى:

H<sub>3.0</sub>- الفرضية الصفرية: لا تؤثر القيم البيئية للمستهلك تأثيرا ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي

H<sub>3.1</sub>- الفرضية البديلة: تؤثر القيم البيئية للمستهلك تأثيرا ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي

قامت الباحثة باستخدام الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين المعرفة البيئية للمستهلك

وسلوكه البيئي ، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (5-16): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير القيم البيئية على السلوك البيئي

المتغير التابع	(R)	(R <sup>2</sup> )	F	DF	Sig*	B	T	Sig*
الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	معامل الانحدار	المحسوبة	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة
السلوك البيئي	0.448	0.201	53.463	1	0.000	0.535	7.312	0.000
				الانحدار				
				البواقي				
				213				
				214				
				المجموع				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يوضح الجدول رقم (5-16) أثر القيم البيئية للمستهلك على سلوكه البيئي، إذ أظهرت نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذو دلالة احصائية للقيم البيئية على السلوك البيئي للمستهلك، إذ بلغ معامل الارتباط  $R$  (0.448) عند مستوى دلالة (5%)، أما معامل التحديد  $R^2$  فقد بلغ (0.201) أي أن ما قيمته (20%) من التغيرات في السلوك البيئي ناتج من التغير في مستوى القيم البيئية، كما بلغت درجة التأثير  $\beta$  (0.535) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في مستوى القيم البيئية يؤدي إلى زيادة في تحقيق سلوك بيئي بقيمة (0.535)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة  $F$  المحسوبة والتي بلغت (53.463) وهي دالة احصائية عند مستوى دلالة (5%) بحيث كانت قيمة  $Sig^*$  (0.000)، كما بلغت قيمة  $T$  المحسوبة (7.312) وهي أكبر من قيمة  $T$  الجدولية (1.664)، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية، ومنه قبول الفرضية البديلة التي تنص على: تؤثر القيم البيئية للمستهلك تأثيراً ذو دلالة احصائية على سلوكه البيئي.

#### المطلب الرابع: اختبار الفرضية الرابعة

الفرضية الرابعة التي قسمت إلى:

$H_{4.0}$ - الفرضية الصفرية: لا تؤثر خصائص شخصية المستهلك تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه

البيئي

$H_{4.1}$ - الفرضية البديلة: تؤثر خصائص شخصية المستهلك تأثيراً ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي

ولاختبارها قامت الباحثة باستخدام الانحدار البسيط للتعرف على العلاقة بين خصائص

شخصية المستهلك وسلوكه البيئي، والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (5-17): نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير خصائص الشخصية على السلوك البيئي

Sig <sup>*</sup> مستوى الدلالة	T المحسوبة	B معامل الانحدار	Sig <sup>*</sup> مستوى الدلالة	DF درجات الحرية	F المحسوبة	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	(R) الارتباط	المتغير التابع
0.000	6.336	0.399	0.000	1	40.151	0.159	0.398	السلوك البيئي
				213				
				214				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

يوضح الجدول رقم (5-17) أثر خصائص شخصية المستهلك على سلوكه البيئي، إذ اظهرت نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط وجود تأثير ذو دلالة احصائية لخصائص الشخصية على السلوك البيئي للمستهلك، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.398) عند مستوى دلالة (5%)، أما معامل التحديد R<sup>2</sup> فقد بلغ (0.159) أي أن ما قيمته (15.9%) من التغيرات في السلوك البيئي ناتجة من التغير في خصائص الشخصية، كما بلغت درجة التأثير β (0.399) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في خصائص الشخصية يؤدي الى زيادة في تحقيق سلوك بيئي بقيمة (0.399)، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة و التي بلغت (40.151) وهي دالة احصائية عند مستوى دلالة (5%) بحيث كانت قيمة Sig\* (0.000)، كما بلغت قيمة T المحسوبة (6.336) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1.66)، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية، ومنه قبول الفرضية البديلة التي تنص على :  
تؤثر خصائص شخصية المستهلك تأثيرا ذو دلالة احصائية على سلوكه البيئي.

## المطلب الخامس: اختبار الفرضية الخامسة

تنص الفرضية السادسة على ما يلي : يوجد فروقات ذات دلالة احصائية في استجابة أفراد العينة تعزى للمتغيرات الديمغرافية التالية : الجنس؛ السن؛ الحالة العائلية؛ المستوى التعليمي؛ الوظيفة؛ الدخل؛ مكان الإقامة.

ولمعالجة هذه الفرضية قسمناها الى الفرضيات الجزئية التالية:

### الفرضية الجزئية الأولى:

$H_{6.1.0}$  - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة

تبعاً لمتغير الجنس

$H_{6.1.1}$  - توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات الأفراد العينة حول محاور الدراسة

تبعاً لمتغير الجنس .

ولمعالجة هذه الفرضية تجري اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) و'يستخدم *One Way*

ANOVA في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

الجدول (5-18) نتيجة تحليل التباين الاحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمتغير الجنس

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيم المعنوية	القرار
السلوك البيئي	بين المجموعات	0.003	1	0.003	0.009	0.926	قبول الفرض
	داخل المجموعات	64.672	213	0.304			العدم
	المجموع	64.675	214				
الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	0.085	1	0.085	0.610	0.436	قبول الفرض
	داخل المجموعات	29.526	213	0.139			العدم
	المجموع	29.611	214				
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	0.178	1	0.178	0.758	0.385	قبول الفرض
	داخل المجموعات	49.913	213	0.234			العدم
	المجموع	50.090	214				
القيم البيئية	بين المجموعات	0.953	1	0.953	4.581	0.033	قبول الفرض
	داخل المجموعات	44.326	213	0.208			البديل
	المجموع	45.279	214				
خصائص الشخصية	بين المجموعات	0.015	1	0.015	0.049	0.824	قبول الفرض
	داخل المجموعات	64.482	213	0.303			العدم
	المجموع	64.497	214				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

الجدول (5-18) السابق يوضح نتائج الاختبار عن طريق اختبار "F" والنتيجة توضح عدم

وجود دلالة للمحاور : السلوك البيئي، ا لحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة

وخصائص الشخصية حيث أن قيمة F واحتمال المعنوية أخذ القيم بالترتيب : ) F=0.009,

(Sing=0.926)، (F=0.610, Sing=0.436) (F=0.758, Sing=0.385) (F=0.049,

Sing=0.824) وهي أكبر من قيمة المعنوية 0.05، في حين نجد أن قيمة F واحتمال المعنوية

للمتغير القيم البيئية كان (F=4.581, Sing=0.033) وهي دالة احصائيا كونها أقل من مستوى

المعنوية (0.05).



وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لمتغير الجنس على المتغيرات : السلوك البيئي، الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة وخصائص الشخصية في حين وجدت النتائج أن الجنس يؤثر على القيم البيئية لأفراد العينة، ومعنى ذلك أن القيم البيئية تختلف بين الذكور والإناث.

#### الفرضية الجزئية الثانية:

-  $H_{6.2.0}$  : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير السن .

-  $H_{6.2.1}$  : توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات الأفراد العينة تبعا لمتغير السن .

ولمعالجة هذه الفرضية تجري اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) و'يستخدم *One Way*

ANOVA في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

الجدول (5-19) نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمتغير

السن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيم الدلالة	القرار
السلوك البيئي	بين المجموعات	2.280	4	0.570	1.918	0.109	قبول الفرض العدم
	داخل المجموعات	62.395	210	0.297			
	المجموع	64.675	214				
الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	1.357	4	0.339	2.522	0.042	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	28.254	210	0.135			
	المجموع	29.611	214				
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	2.487	4	0.248	2.743	0.030	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	47.604	210	0.211			
	المجموع	50.090	214				
القيم البيئية	بين المجموعات	0.993	4	0.248	1.178	0.322	قبول الفرض العدم
	داخل المجموعات	44.285	210	0.211			
	المجموع	45.279	214				
خصائص الشخصية	بين المجموعات	1.233	4	0.308	1.023	0.396	قبول الفرض العدم
	داخل المجموعات	63.264	210	0.301			
	المجموع	64.497	214				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

الجدول (5-19) السابق يوضح نتائج الاختبار عن طريق اختبار "F" والنتيجة توضح عدم

وجود دلالة للمحاور : السلوك البيئي، المعرفة البيئية وسمات الشخصية، حيث أن قيمة F واحتمال

المعنوية أخذ القيم بالترتيب : (F=1.918, Sing=0.109)، (F=1.178, Sing=0.322)

(F=1.023, Sing=0.396) وهي أكبر من قيمة المعنوية 0.05، في حين نجد أن قيمة F واحتمال

المعنوية للمتغيرين الحساسية والاهتمام ، والمعرفة بقضايا التنمية المستدامة كانا على الترتيب :

(F=2.522, Sing=0.042) ، (F=2.743, Sing=0.030) وهي دالة احصائيا كونها أقل من

مستوى المعنوية (0.05).

وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لمتغير السن على المتغيرات : السلوك البيئي، القيم

البيئية وسمات الشخصية.

في حين وجدت النتائج أن السن يؤثر على الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة

والمعرفة لأفراد العينة.

الفرضية الجزئية الثالثة:

$H_{6.3.0}$  - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الحالة

العائلية.

$H_{6.3.1}$  - توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الحالة

العائلية.

ولمعالجة هذه الفرضية تجري اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) و'يستخدم *One Way*

ANOVA في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

الجدول (5-20) نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمتغير الحالة العائلية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيم المعنوية	القرار
السلوك البيئي	بين المجموعات	1.717	1	1.171	5.810	0.017	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	62.958	213	0.296			
	المجموع	64.675	214				
الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	0.115	1	0.115	0.828	0.364	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	29.496	213	0.138			
	المجموع	29.611	214				
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	0.270	1	0.270	1.153	0.284	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	49.821	213	0.234			
	المجموع	50.090	214				
القيم البيئية	بين المجموعات	0.656	1	0.656	3.130	0.078	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	44.623	213	0.209			
	المجموع	45.279	214				
خصائص الشخصية	بين المجموعات	2.415	1	2.415	8.287	0.04	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	62.082	213	0.291			
	المجموع	64.497	214				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

الجدول (5-20) السابق يوضح نتائج الاختبار عن طريق اختبار "F" والنتيجة توضح عدم

وجود دلالة للمحاور : الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة، القيم البيئية، حيث أن

قيمة F واحتمال المعنوية أخذ القيم بالترتيب : (F=0.828, Sing=0.364) ، (F=1.153, Sing=0.284)

وهي أكبر من قيمة المعنوية 0.05، في حين نجد

أن قيمة F واحتمال المعنوية للمتغيرين : السلوك البيئي وسمات الشخصية كانا على الترتيب :

(F=5.810, Sing=0.017) ، (F=8.287, Sing=0.04) وهي دالة احصائيا كونها أقل من

مستوى المعنوية (0.05).

وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لمتغير الحالة العائلية على المتغيرات : الحساسية

والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة، القيم البيئية.

في حين وجدت النتائج أن الحالة العائلية تؤثر على السلوك البيئي، وسمات الشخصية لأفراد

العينة. بمعنى أن سلوك البيئي و سمات شخصية الفرد تختلف بين المتزوجين وغير المتزوجين.

الفرضية الجزئية الرابعة:

$H_{6.4.0}$  - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير عدد

الأطفال.

$H_{6.4.1}$  - توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير عدد

الأطفال.

ولمعالجة هذه الفرضية تجري اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) و'يستخدم *One Way*

ANOVA في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

الجدول (5-21) نتيجة تحليل التباين الاحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمتغير عدد الأطفال

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيم المعنوية	القرار
السلوك البيئي	بين المجموعات	2.662	2	1.331	4.551	0.012	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	62.012	212	1.112			
	المجموع	64.675	214				
الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	0.307	2	0.154	1.112	0.331	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	29.304	212	0.138			
	المجموع	29.611	214				
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	1.425	2	0.712	3.104	0.047	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	48.665	212	0.230			
	المجموع	50.090	214				
القيم البيئية	بين المجموعات	0.337	2	0.168	0.794	0.453	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	44.942	212	0.212			
	المجموع	45.279	214				
خصائص الشخصية	بين المجموعات	1.22	2	0.511	1.706	0.184	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	63.475	212	0.299			
	المجموع	64.497	214				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

الجدول (5-21) السابق يوضح نتائج الاختبار عن طريق اختبار "F" والنتيجة توضح عدم

وجود دلالة للمحاور : الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، وسمات الشخصية،

حيث أن قيمة F واحتمال المعنوية أخذ القيم بالترتيب: (F=1.112, Sing=0.331)، (F=0.794, Sing=0.453)

وهي أكبر من قيمة المعنوية (0.05)، في حين نجد

أن قيمة F واحتمال المعنوية للمتغيرين : السلوك البيئي والمعرفة بقضايا التنمية المستدامة كانا على

الترتيب: (F=5.810, Sing=0.017) ، (F=3.104, Sing=0.047) وهي دالة احصائيا كونها

أقل من مستوى المعنوية (0.05).

وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لمتغير عدد الأطفال على المتغيرات : الحساسية

والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، وسمات الشخصية.

في حين وجدت النتائج أن عدد الأطفال يؤثر على السلوك البيئي، والمعرفة بقضايا التنمية

المستدامة لأفراد العينة.

الفرضية الجزئية الخامسة:

$H_{6.5.1}$  - توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير مستوى

التعليم.

$H_{6.5.0}$  - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير مستوى

التعليم.

ولمعالجة هذه الفرضية تجري اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) و'يستخدم *One Way*

ANOVA في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

الجدول (5-22) نتيجة تحليل التباين الاحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمستوى

التعليم

القرار	قيم المعنوية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
قبول فرض العدم	0.159	1.668	0.498	4	1.992	بين المجموعات	السلوك البيئي
			0.298	210	62.6.83	داخل المجموعات	
				214	64.675	المجموع	
قبول فرض العدم	0.137	1.767	0.241	4	0.964	بين المجموعات	الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة
			0.136	210	28.647	داخل المجموعات	
				214	29.611	المجموع	
قبول فرض العدم	0.587	0.709	0.167	4	0.667	بين المجموعات	المعرفة بقضايا التنمية المستدامة
			0.235	210	49.423	داخل المجموعات	
				214	50.090	المجموع	
قبول الفرض البديل	0.008	3.527	0.713	4	2.851	بين المجموعات	القيم البيئية
			0.202	210	42.428	داخل المجموعات	
				214	45.279	المجموع	
قبول فرض العدم	0.686	0.568	0.173	4	0.690	بين المجموعات	خصائص الشخصية
			0.304	210	63.807	داخل المجموعات	
				214	64.497	المجموع	

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

الجدول (5-22) السابق يوضح نتائج الاختبار عن طريق اختبار "F" والنتيجة توضح عدم

وجود دلالة للمحاور : السلوك البيئي، الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة

وخصائص الشخصية حيث أن قيمة F واحتمال المعنوية أخذ القيم بالترتيب : ( ) F=1.668،

(Sing=0.159)، (F=1.767, Sing=0.137) (F=0.587, Sing=0.709) (F=0.686, )

(Sing=0.568) وهي أكبر من قيمة المعنوية 0.05، في حين نجد أن قيمة F واحتمال المعنوية

للمتغير القيم البيئية كان (F=3.527, Sing=0.008) وهي دالة احصائيا كونها أقل من مستوى

المعنوية (0.05).



بالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لمستوى التعليم على المتغيرات : السلوك البيئي، الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة وخصائص الشخصية، في حين وجدت النتائج أن مستوى التعليم يؤثر على القيم البيئية لأفراد العينة، ومعنى ذلك أن القيم البيئية تختلف مستوى التعليم.

#### الفرضية الجزئية السادسة:

$H_{6.6.0}$  - لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الوظيفة.

$H_{6.6.1}$  - توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الوظيفة.

ولمعالجة هذه الفرضية تجري اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) و'يستخدم *One Way*

ANOVA في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

الجدول (5-23) نتيجة تحليل التباين الاحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا للوظيفة

المنغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيم المعنوية	القرار
السلوك البيئي	بين المجموعات	2.781	6	0.463	1.557	0.161	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	61.894	208	0.298			
	المجموع	64.675	214				
الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	0.786	6	0.131	0.945	0.464	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	28.825	208	0.139			
	المجموع	29.611	214				
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	3.022	6	0.504	2.225	0.042	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	47.069	208	0.226			
	المجموع	50.090	214				
القيم البيئية	بين المجموعات	2.323	6	0.387	1.875	0.087	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	42.956	208	0.207			
	المجموع	45.279	214				
خصائص الشخصية	بين المجموعات	2.057	6	0.343	1.142	0.339	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	62.440	208	0.300			
	المجموع	64.497	214				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

الجدول (5-23) السابق يوضح نتائج الاختبار عن طريق اختبار "F" والنتيجة توضح عدم

وجود دلالة للمحاور : السلوك البيئي، الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية و

سمات الشخصية حيث أن قيمة F واحتمال المعنوية أخذ القيم بالترتيب : ( F=1,557 )

(Sing=0.161)، (F=0.945, Sing=0.464) (F=1.875, Sing=0.087) (F=1.142, )

(Sing=0.339) وهي أكبر من قيمة المعنوية 0.05، في حين نجد أن قيمة F واحتمال المعنوية

للمتغير المعرفة بقضايا التنمية المستدامة كان (F=2.225, Sing=0.042) وهي دالة احصائياً

كونها أقل من مستوى المعنوية (0.05).

وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لطبيعة وظيفة الفرد على المتغيرات : السلوك البيئي،

الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية سمات الشخصية.

في حين وجدت النتائج أن لوظيفة الفرد تأثير على معارفه حول القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة،

ومعنى ذلك أن معارف الافراد حول التنمية المستدامة تختلف حسب وظيفتهم.

#### الفرضية الجزئية السابعة:

-  $H_{6.7.0}$ : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان الإقامة

-  $H_{6.7.1}$ : توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعاً لمتغير مكان الإقامة.

ولمعالجة هذه الفرضية تجري اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) ويستخدم *One Way*

ANOVA في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

يوضح الجدول (5-25) الموالي نتائج الاختبار عن طريق اختبار "F" والنتيجة توضح عدم

وجود دلالة للمحاور : السلوك البيئي، الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا

التنمية المستدامة، القيم البيئية و سمات الشخصية، حيث أن قيمة F واحتمال المعنوية أخذ القيم بالترتيب : (F=3,640 Sing=0.58)، (F=3.713, Sing=0.55) (F=0.677, Sing=0.411) (F=0.608, Sing=0.437) ، (F=2.339, Sing=0.128 ) وهي أكبر من قيمة المعنوية (0.05).

وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لمكان إقامة الفرد على المتغيرات : السلوك البيئي،

الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية وأخيرا سمات الشخصية.

### الجدول (5-24) نتيجة تحليل التباين الاحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لمكان الإقامة

القرار	قيم المعنوية	قيمة F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغير
قبول فرض العدم	0.58	3.640	1.087	1	1.087	بين المجموعات	السلوك البيئي
			0.299	213	63.588	داخل المجموعات	
				214	64.675	المجموع	
قبول فرض العدم	0.55	3.713	0.507	1	0.507	بين المجموعات	الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة
			0.137	213	29.104	داخل المجموعات	
				214	29.611	المجموع	
قبول فرض العدم	0.411	0.677	0.159	1	0.507	بين المجموعات	المعرفة بقضايا التنمية المستدامة
			0.234	213	49.932	داخل المجموعات	
				214	50.090	المجموع	
قبول فرض العدم	0.437	0.608	0.129	1	0.129	بين المجموعات	القيم البيئية
			0.212	213	45.150	داخل المجموعات	
				214	45.27	المجموع	
قبول فرض العدم	0.128	2.339	0.700	1	0.700	بين المجموعات	خصائص الشخصية
			0.300	213	63.797	داخل المجموعات	
				214	64.497	المجموع	

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

## الفرضية الجزئية الثامنة:

-  $H_{6.8.0}$ : لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الدخل.

-  $H_{6.8.1}$ : توجد فروق ذات دلالة احصائية في اجابات أفراد العينة تبعا لمتغير الدخل.

ولمعالجة هذه الفرضية تجري اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) ويستخدم *One Way*

ANOVA في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير آخر.

الجدول (5-25) نتيجة تحليل التباين الأحادي لوجود فروقات بين متوسطات الاجابات وفقا لدخل الفرد

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	قيم المعنوية	القرار
السلوك البيئي	بين المجموعات	5.175	5	1.035	3.636	0.004	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	59.499	209	0.285			
	المجموع	64.675	214				
الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	0.885	5	0.177	1.288	0.270	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	28.726	209	0.137			
	المجموع	29.611	214				
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	بين المجموعات	3.278	5	0.656	2.927	0.014	قبول الفرض البديل
	داخل المجموعات	46.812	209	0.224			
	المجموع	50.090	214				
القيم البيئية	بين المجموعات	1.863	5	0.373	1.794	0.115	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	43.416	209	0.208			
	المجموع	45.279	214				
خصائص الشخصية	بين المجموعات	2.779	5	0.555	1.878	0.099	قبول فرض العدم
	داخل المجموعات	61.724	209	0.295			
	المجموع	64.497	214				

\*يكون التأثير ذو دلالة احصائية عند مستوى 0.05

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

الجدول (5-25) السابق يوضح نتائج الاختبار عن طريق اختبار "F" والنتيجة توضح عدم وجود دلالة للمحاور : الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، وسمات الشخصية، حيث أن قيمة F واحتمال المعنوية أخذ القيم بالترتيب: (F=1.288, Sing=0.270), (F=1.794, Sing=0.115) (F=1.878, Sing=0.099) وهي أكبر من قيمة المعنوية (0.05)، في حين نجد أن قيمة F واحتمال المعنوية للمتغيرين : السلوك البيئي والمعرفة بقضايا التنمية المستدامة كان على الترتيب: (F=3.636, Sing=0.004) ، (F=2.927, Sing=0.014) وهي دالة احصائيا كونها أقل من مستوى المعنوية (0.05).

وبالتالي يمكننا القول أنه لا يوجد تأثير لمتغير الدخل على المتغيرات : الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، وسمات الشخصية. في حين وجدت النتائج أن دخل الا فراد يؤثر على متغيري : السلوك البيئي، والمعرفة بقضايا التنمية المستدامة.

الجدول (5-26) يلخص نتائج اختبار (ANOVA) للفرضية السادسة و المتعلقة بتأثير الخصائص السوسيو- ديموغرافية على اجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة.

الجدول (5-26): تأثير العوامل الديموغرافية على متغيرات الدراسة

المتغير	العامل الذي ظهرت مغنوية تأثيره
السلوك البيئي	الحالة العائلية
	عدد الأطفال
	الدخل
الحساسية و الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	السن
	عدد الأطفال
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	السن
	الدخل
	الوظيفة
	الجنس
القيم البيئية	المستوى التعليمي
	الحالة العائلية
خصائص الشخصية	

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على نتائج تحليل (ANOVA)

وأهم النتائج التي يمكن استنتاجها هي:

- عدم وجود تأثير لعامل مكان الإقامة على أي من متغيرات الدراسة؛
- السلوك البيئي يتأثر بثلاث عوامل: الحالة العائلية، عدد الأطفال والدخل؛
- الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة تتأثر فقط بعامل السن؛
- المعرفة بقضايا التنمية المستدامة تتأثر بأربع عوامل: عدد الأطفال، السن، الوظيفة والدخل؛
- القيم البيئية تتأثر بعاملين: الجنس و المستوى التعليمي؛
- سمات الشخصية تأثرت فقط بعامل واحد وهو الحالة العائلية.

## المطلب السادس: اختبار الفرضية السادسة

تنص الفرضية السادسة على أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تؤثر على السلوك البيئي كمتغير تابع، فبعد اختبار الفرضيات الفردية الخمسة تم تحديد أهم المتغيرات التي ثبتت معنوية تأثيرها كمتغيرات مستقلة في السلوك البيئي كمتغير تابع وهي: الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، شخصية المستهلك، الحالة العائلية، الدخل وأخيراً عدد الأطفال، سوف نقوم الآن بتحليل الانحدار المتعدد، وذلك لأن الانحدار المتعدد يأخذ بعين الاعتبار الارتباطات والتأثيرات بين المتغيرات المستقلة نفسها وليس فصل هذه التأثيرات كما في حالة دراستها بشكل فردي، وهذا أقرب للواقع خاصة في حالة الدراسات الإنسانية، لذلك فإن الاختبار المتعدد بشكل عام يكون أكثر قوة من الناحية الإحصائية ويقلل نسبة الخطأ الذي يمكن أن يحدث في حالة عدم رفض الفرضية الصفرية وهي في الحقيقة صحيحة<sup>(1)</sup>.

ففي الانحدار المتعدد تصبح العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة وفق المعادلة

التالية:

$$\gamma = \alpha + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \dots + \beta_n X_n$$

حيث أن:

$\gamma$ : تمثل المتغير التابع السلوك البيئي

$\alpha$ : تمثل ثابت الانحدار (مقطع خط الانحدار)

$\beta_1, \dots, \beta_n$ : تمثل معاملات الانحدار

$X_1, \dots, X_n$ : تمثل المتغيرات المستقلة

<sup>1</sup> - حمزة محمد درودين، (2013): التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع-عمان، الأردن، ص

و سوف نقوم بتحليل الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise، بحيث أن هذه الطريقة تعمل على ادخال المتغير المستقل من له أعلى ارتباط بالمتغير التابع، والمتغير الثاني الذي يتم ادخاله هو من له أعلى ارتباط جزئي، ولكن بعد ادخال المتغير الثاني يتم تقويمهم معا، ويمكن اخراج أي منهما، وهكذا يدخل المتغير الثالث ويتم التقويم المتغيرات الداخلة من جديد وفي كل مرة يمكن اخراج بعضه ا حتى نصل الى تحديد المعادلة النهائية للمتغيرات <sup>(1)</sup> ، والجدول (5-27) يوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise.

الجدول (5-27): نتائج تحليل الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise

رقم النموذج	المتغيرات الداخلة في النموذج	معامل الارتباط R	معامل التحديد R <sup>2</sup>	الخطأ المعياري	قيمة F المحسوبة للنموذج	مستوى المعنوية للنموذج
1	- المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	0.534	0.285	0.46580	85.087	0.000
2	-المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة - شخصية المستهلك	0.571	0.326	0.45339	51.313	0.000
3	-المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة - القيم البيئية - شخصية المستهلك	0.584	0.342	0.44926	36.477	0.000
4	-المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة - القيم البيئية -شخصية المستهلك عدد الأطفال	0.596	0.355	0.44564	28.916	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

<sup>1</sup> - حمزة محمد دودين، المصدر سبق ذكره، ص 175 .



نتائج التحليل من الجدول (5-27) توضح ان هناك أربع نماذج مقبولة ولها دلالة عند مستوى

معنوية 5 %، وأفضل نموذج لتفسير السلوك البيئي هو النموذج رقم (4) الذي يتكون من أربع

متغيرات مستقلة هي المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، شخصية المستهلك وعدد

الأطفال، حيث بلغ معامل التحديد  $R^2$  قيمة (0.355) وهي اكبر قيمة معاملات التحديد للنماذج

الثلاثة الاخرى و المقبولة لتفسير المتغير التابع، ومعنى ذلك ان المتغيرات الاربعة المشكلة للنموذج

الرابع تمكنت من تفسير 35.5% من التغير في السلوك البيئي للمستهلك، كما أن قيمة F المحسوبة

هي (28.916) بمستوى معنوية (0.000) و هو اقل من مستوى المعنوية المقبولة 5% ما يدل على

معنوية نموذج الانحدار.

و الجدول (5-28) الموالي يوضح معاملات الانحدار للمتغيرات الداخلة في تفسير السلوك البيئي،

بحيث نجد أن جميع معاملات الانحدار B للمتغيرات المستقلة معنوية وفقاً للاختبار T، لأن T

المحسوبة أقل من مستوى المعنوية المقبولة 5% بحيث كانت قيم المعنوية (0.018، 0.000)

(0.026، 0.036).

الجدول (5-28): معاملات الانحدار وقيم التسامح للمتغيرات المستقلة المقبولة لتفسير السلوك

#### البيئي للمستهلك

المتغيرات	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري لمعامل الانحدار	قيمة T المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة التسامح VIF	قيمة
المعرفة بقضايا التنمية المستدامة	0.420	0.076	5.536	0.000	0.688	1.453
خصائص الشخصية	0.158	0.066	2.391	0.018	0.709	1.410
القيم البيئية	0.191	0.085	2.242	0.026	0.606	1.651
عدد الأطفال	0.092	0.044	2.108	0.036	0.978	1.022

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على نتائج التحليل الاحصائي

كما يوضح الجدول (5-28) أيضا قيم التسامح وقيم VIF ( Variance Inflation

Factor) للمتغيرات المستقلة المقبولة في تفسير السلوك البيئي وهذا للتأكد من عدم وجود مشكلات متعلقة بوجود ارتباطات عالية بين هذه المتغيرات، ونلاحظ بأن قيم التسامح للمتغيرات الثلاثة أكبر من حد التسامح (0.10)، كما أن قيم VIF أقل من 2 ، وبالتالي يمكن القول أن جميع القيم مقبولة احصائيا وبالتالي يمكن القول أنه لا توجد مشكلة متعلقة بوجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة مما يؤكد دقة نتائج نموذج الانحدار.

إن نتائج تحليل الانحدار المتعدد سمحت باستبعاد ثلاث متغيرات مستقلة وهم حساسية واهتمام

المستهلك بقضايا التنمية المستدامة ، الحالة العائلية و الدخل من نموذج تفسير السلوك البيئي رغم ثبوت تأثيرهما في التحليل الفردي، بحيث أن قيمة T المحسوبة لهذه المتغيرات بلغت على التوالي (-) 0.357 و(0.315) و(0.316) بمستوى دلالة على التوالي (0.722) ، (0.753) ، (0.752)<sup>1</sup>، وهي قيم أكبر من المعنوية (0.05) المقبولة احصائيا.

وبذلك تكون معادلة الانحدار المفسرة للسلوك البيئي بالشكل التالي:

السلوك البيئي = 0.363 + 0.420 (المعرفة بقضايا التنمية المستدامة ) + 0.158

(شخصية المستهلك) + 0.191 (القيم البيئية) + 0.092 (عدد الاطفال)

<sup>1</sup> - أنظر الملحق الاحصائي الخاص بتحليل الانحدار المتعدد، الجدول الخاص بالمتغيرات المستبعدة .

## خاتمة الفصل

تضمن هذا الفصل وصفاً للمنهجية والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذها للدراسة الميدانية، فبعد استعراض عملية التصميم النظري والعملية للدراسة الميدانية في المبحث الأول، وإدخال البيانات المجهزة وترميزها، خضعت هذه البيانات لمجموعة من العمليات التحليلية الإحصائية، حيث تناول المبحث الثاني نتائج التحليل الوصفي من خلال توصيف الخصائص العامة للعينة المدروسة وفق المتغيرات الديموغرافية، بالإضافة إلى هذا تم التأكد من جودة المقياس المستخدم بتحليل مجموعة من المعايير تختص بالثبات، ثم تحليل النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، سمات الشخصية والسلوك البيئي، بحيث أظهرت التحليلات أن درجات الموافقة على هذه المتغيرات كانت ايجابية في معظمها.

أما المبحث الثالث فتناولنا فيه اختبار فرضيات الدراسة الستة والتي تدرس العلاقة بين متغيراتها المستقلة والمتمثلة في الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، سمات الشخصية بالإضافة إلى المتغيرات الديموغرافية، والمتغير التابع المتمثل في السلوك البيئي و النتيجة العامة التي يمكن الوصول إليها من خلال اختبار الستة فرضيات أن السلوك البيئي للمستهلك يتأثر فقط بأربع متغيرات مستقلة ثبت تأثيرها احصائياً وهي : المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، شخصية المستهلك وعدد الأطفال، وتم استبعاد المتغيرات المستقلة الأخرى المتمثلة في : حساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة، الحالة العائلية، الدخل، الوظيفة، السن، الجنس، المستوى التعليمي، مكان الإقامة.

# الخاتمة العامة

لقد كان من نتائج هذا العصر الصناعي تطويع البيئة لخدمة الإنسان، وتسهيل حياته، وزيادة متعته، وتعاضم راحته، إلا أن هذه التسهيلات الم عيشية لم تكن دون ثمن، فقد أسرف الانسان في استنزاف البيئة، كما أن التقدم العلمي والتكنولوجي، قد أفضى كله إلى تعزيز بقاء البشر، فازداد عدد سكان العالم بسرعة إلى الدرجة التي وصفت بها هذه الظاهرة السكانية بالانفجار، ومعه كان الانفجار الاستهلاكي، وهذا ما شكل سببا لظهور مشكلة استنزاف الموارد البيئية وندرته، كما ساهم في تفاقم مشكلة التلوث، لتكولن معا المشكلات البيئية، ذات الآثار المدمرة على البيئة وعلى الإنسان.

فمنذ النصف الثاني من القرن العشرين، أصبحت التنمية والاستهلاك من أكثر الأسباب تأثيرا على البيئة وهو ما تجلّى في نضوب الموارد وتلوث الماء والتربة والهواء، الكم ال هائل من النفايات، تغير المناخ وارتفاع درجة الحرارة، فضرورة إعادة النظر في أنماط الاستهلاك والإنتاج التقليدية الناتجة من أنماط التنمية للمجتمعات الصناعية في القرن 19 و 20 أصبحت في صلب الاهتمامات والنقاشات الخاصة بالتنمية المستدامة.

إن زيادة الوعي على المستوى العالمي بضرورة تغيير أنماط الاستهلاك الحالية والتحول إلى أنماط استهلاك مستدامة، يستند إلى عدة حقائق مرتبطة بتزايد الضغوطات على البيئة وندرة الموارد، فالإنتاج العالمي الإجمالي زاد بما يقارب سبعة أمثال ما كان عليه منذ سنة 1950، حيث بلغ 46 تريليون دولار سنة 2001، في حين زاد عدد سكان الكوكب بأكثر من الضعف حيث ارتفع إلى 6.2 مليار نسمة سنة 2001. وقد أدت هذه الاتجاهات الأساسية إلى حدوث زيادة سريعة في إنتاج واستهلاك الطاقة والمواد وطائفة واسعة من السلع الاس تهلاكية، فعلى سبيل المثال، زاد الاستهلاك العالمي للنفط وإنتاج الورق بأكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه منذ أوائل الستينات، في حين زاد إنتاج الألمونيوم بأكثر من خمسة أمثال ما كان عليه، في المجموع 60 مليار من الموارد تستخرج في كل سنة، وهي 50% أكثر من ثلاثين سنة مضت.

لقد أفرزت التطورات البيئية في العقود الأربعة الأخيرة نقاشاً جاداً وحاداً حول علاقة الاستهلاك بالمشاكل البيئية التي تعيشها الكرة الأرضية، إلى أن جاء الاعتراف الرسمي في قمة الأرض (قمة ريو 1991) على أن أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة تعتبر السبب الرئيسي في التدهور الكبير والمستمر للبيئة. ورغم تأخر الاعتراف الرسمي بالعلاقة المباشرة بين أنماط الاستهلاك - الغربية خاصة- والتدهور البيئي، إلا أن نشوء الحركة البيئية والوعي بالمشاكل البيئية ظهر منذ زمن طويل نوعاً ما، وهو ما شكل الأساس لهذا الاعتراف.

وعند الحديث عن العلاقة بين الاستهلاك والتنمية المستدامة، يبرز الدور الأساسي للمستهلكين -المواطنين- في سبيل الحفاظ على البيئة ودعم جهود التنمية المستدامة، والمقصود هو جميع التصرفات والسلوكيات التي يقوم بها المستهلك عند قيامه بالعملية الاستهلاكية، وحتى يساهم المستهلك في الحفاظ على البيئة يجب أن يكون سلوكه الاستهلاكي موجه بيئياً.

على هذا الأساس تضمنت هذه الدراسة خمسة فصول عالحننا من خلالها دور السلوك البيئي للمستهلك في تفعيل جهود التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة، بحيث تناولنا الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة وآليات تحقيق التكامل بين الاقتصاد والسكان والبيئة، فقمنا بتحليل العلاقة بين الاستهلاك والبيئة وآليات التوفيق بينهما من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحليل السلوك البيئي للمستهلك والعوامل المؤثرة فيه، كما تطرقنا بالتحليل لواقع العلاقة بين الاستهلاك والمشاكل البيئية التي تواجهها الجزائر، والجهود التي تبذلها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال الحفاظ على البيئة وتحقيق الاستهلاك المستدام، وفي الأخير قمنا في الفصل الخامس بدراسة ميدانية على عينة من المستهلكين لولاية قالمة حول مدى تبنيهم لسلوكيات تكون صديقة للبيئة.

فيما يلي استعراض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتوصيات والآفاق المستقبلية:

أولاً: نتائج الدراسة

## ❖ النتائج المتعلقة بالعلاقة بين الاستهلاك والتنمية المستدامة على المستوى الكلي:

1 يعتبر الاستهلاك المستدام من التحديات الأساسية في إطار تحقيق التنمية المستدامة، بحيث أصبح

كمحور أساسي وحجر الزاوية في السياسات والجهود الرامية لتحقيق التنمية المستدامة سواء على

المستوى الدولي أو المحلي، وهو ما تحاول العديد من الدول تبنيه، كما تم تناوله في الفصل الرابع من

الأجندة 21 التي تطالب دول العالم والدول المتقدمة بصفة خاصة من تبني سياسات لترشيد

الاستهلاك وسبل استدامته، وهو ما تجلى في الفصل الرابع من الأجندة 21 الذي خصص لتغيير

أنماط الاستهلاك.

2 تواجه الجزائر تحديات كبيرة مرتبطة بالآثار التي يحدثها النمط الاستهلاكي على البيئة وتحقيق أهداف

التنمية المستدامة، فمؤشرات الميزان البيئي تشير الى وجود عجز يقدر بـ24 مليون هكتار عالمي سنة

2005، حيث تشهد الجزائر منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي تزايدا مستمرا في العجز بسبب

النمو المستمر في مستوى البصمة البيئية على حساب السعة البيولوجية ، ومعنى ذلك أن مستويات

استهلاك الأفراد للموارد الطبيعية بشكل مباشر أو غير مباشر يفوق قدرة الطبيعة داخل البلد على

توفير وتجديد تلك الموارد، وقدرتها أيضا على استيعاب مخلفات العمليات الاستهلاكية من نفايات

وغاز ثاني أكسيد الكربون، فهذا الأخير يشكل 41 % من مكونات البصمة البيئية للجزائر.

ان معدلات استنزاف الموارد الطبيعية والمياه والطاقة، التلوث الناتج من تنقل الأفراد

والنفايات الناتجة من عمليات الاستهلاك، كلها مؤشرات تجعل من الجزائر تواجه تحديات كبيرة متعلقة

بضرورة حماية البيئة وتقليص استنزاف الموارد الطبيعية، وضرورة تلبية الاحتياجات الأساسية لعدد

متزايد من السكان وتحسين مستوى المعيشة و تحقيق الرفاهية والتي تتم أو تتعكس في الغالب في

استهلاك المزيد من السلع والخدمات ومنه المزيد من الآثار البيئية.

- 3 الملاحظ في جهود الجزائر - المباشرة أو غير المباشرة - في سبيل تحقيق استهلاك مستدام تتدرج بطريقة ضمنية أو صريحة في الإستراتيجية الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة ، من خلال العديد من الإجراءات التي تستهدف حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية كالماء والطاقة وتثمينها، استخدام التكنولوجيات النظيفة و الإدارة البيئية، حماية المستهلك، دعم الطبقات الفقيرة والمحرومة.
- 4 كما يمكن قوله أن هذه الجهود و السياسات في مختلف المجالات التي تصب في إطار تحقيق استهلاك مستدام، أنها تفتقد للتنسيق والتكامل بين مختلف المجالات والأطراف المتداخلة، ( على سبيل المثال بالرغم من الجهود المبذول لتوفير الوقود النظيف في السوق إلا أن هذه الجهود تفتقد إلى سياسات تسويقية وإعلامية جيدة للتحفيز على استعماله وهو ما انعكس في ضعف استخدامه )، هذا من جهة، ومن جهة ثانية التركيز الاستراتيجي ينصب على تحقيق النمو الاقتصادي بأقل الأضرار البيئية من خلال سياسة الإنتاج المستدام والكفاءة البيئية والتي تتكامل مع جهود حماية المستهلك وضمن حقوقه المختلفة التي لم تصل الدولة إلى تحقيقها بعد، - فما بالك بالتفكير في حماية البيئة من المستهلك-، ومنه قضية استهداف السلوكات والثقافة الاستهلاكية وأنماط الحياة لدى السكان تعتبر ثانوية، فمثلا المضي في سياسة دعم الخبز (والمواد الأساسية) من أجل تحقيق أهداف اجتماعية بالرغم من أن الأرقام تؤكد على المستويات الكبيرة للتبذير في الخبز ما تسبب في ضخامة فاتورة استيراد القمح، أين تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين في العالم رغم أن عدد السكان لم يتجاوز 40 مليون نسمة مقارنة بدول عدد سكانها أكبر.

#### ❖ النتائج المتعلقة بالدراسة الميدانية:

### 1 الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة:

أظهرت النتائج أن حساسية المستهلكين واهتمامهم بقضايا التنمية المستدامة مقبولة جدا وإيجابية، فبناء على قيمة المتوسط الحسابي للمحور ككل والتي تشير الى درجة موافق بشدة



وبانحراف معياري منخفض ما يعكس التقارب في وجهات نظر أفراد عينة الدراسة ، وحسب قيم  $t$  التي كانت كلها دالة احصائيا ، يمكن القول أن لدى المستهلك تعاطف واهتمام بقضايا التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وإن كان هناك تعاطف أكثر نسبيا في القضايا المتعلقة بالجانب البيئي.

ولقد جاءت في المرتبة الأولى الفقرة الرابعة " أشعر بغضب شديد عند رؤية تراكم النفايات المنزلية " بأعلى متوسط، ما يدل على التذمر الشديد لأفراد العينة من الوضعية التي أصبحت تعرفها شوارع وأحياء المدن من جراء تراكم النفايات في الشوارع وتزايد حجمها، فيما حصلت الفقرة التاسعة والمتعلقة بـ " أجد أنه من الضروري الزيادة في أسعار المحروقات من أجل ترشيد استهلاك الوقود الملوث للهواء " على أدنى متوسط، وهو ما يدل على الاتفاق النسبي فقط لأفراد العينة على هذه الفقرة مقارنة بالفقرات الأخرى للمحور، وقد يعود ذلك الى عدم ادراك الأفراد د لأثر الزيادة في أسعار المحروقات على حماية البيئة، وتعودهم على أسعار منخفضة.

## 2- المعرفة بقضايا التنمية المستدامة:

أسفرت النتائج المتوصل إليها بخصوص معرفة أفراد العينة بقضايا التنمية المستدامة ، على متوسط حسابي عام يثير الى درجة موافق، وبانحراف معياري منخفض، وحسب قيم  $t$  المحسوبة التي كانت أكبر من الجدولية ومستوى الدلالة الذي كان معنوي أقل من (0.05)، يمكن القول أن لدى المستهلك مستوى مقبول من المعارف حول أهم قضايا التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وإن كان هنالك تفاوت نسبي بين الأبعاد الثلاثة، بحيث كانت المعارف المتعلقة بالجانب البيئي أقل نسبيا من مستوى البعدين الاجتماعي والاقتصادي.

فالجوانب الاجتماعية التي تعنى بها التنمية المستدامة كانت فقراتها بدرجات موافقة عالية كقضايا الفقر، والاستهلاك التفاخري والعدالة الاجتماعية، بحيث جاءت في المرتبة الأولى الفقرة التي تنص على أن الاستهلاك المفرط والتفاخر له آثار اجتماعية وبيئية سلبية وهو منهي عنه في الاسلام

بلعلى متوسط، ما يدل على الادراك الجيد الموجود لدى الأفراد بالآثار الناتجة عن الاستهلاك  
التفخري والمفرط وعن موقف الاسلام من هذا السلوك الاستهلاكي ويعود ذلك الى مكانة القيم  
الاسلامية لدى أفراد المجتمع والتي يكتسبونها من المدارس والمساجد والعائلات.  
فيما كان أدنى متوسط للفقره المتعلقة بمدى قدرة الفرد على فهم كل العلامات والملصقات  
التي تدل على أن المنتج يحترم البيئة، ما يدل على أن معرفة المستهلكين بالعلامات والملصقات التي  
تدل على أن المنتج يحترم البيئة تبقى نسبية نوعا ما، ويعود ذلك الى عدم تعود المستهلكين على هذه  
المنتجات بالإضافة الى محدودية انتشارها في الأسواق على مستوى الولاية أو حتى على مستوى  
الوطن، ونفس الشيء ينطبق على المعارف المتعلقة بأسباب حدوث ثقب الأوزون، ا لطاقت المتجددة  
وأهميتها في حماية البيئة، دور وقود المستخدم من طرف السيارات في تلوث الهواء في المدن الجزائرية  
بالإضافة الى الزراعة العضوية.

### 3 النتائج المتعلقة القيم البيئية وسمات الشخصية:

بناء على قيمة المتوسط الحسابي العام للمحور الذي يقيس القيم البيئية لدى الأفراد والتي  
تشير الى درجة "موافق بشدة" و"بانحراف معياري منخفض، وحسب قيم t المحسوبة التي كانت أكبر من  
t الجدولية ومستوى الدلالة الذي كان معنوي أي أقل من (0.05)، يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة  
يؤمنون بقيم بيئية بدرجة كبيرة.

ولقد كان متوسط الفقرات " البيئة لنا وللأجيال القادمة"، " تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني  
التضحية بالبيئة" ثم فقره "الموارد الطبيعية محدودة يجب المحافظة عليها"، متوسطاتها عالية، فيما  
كان أدنى متوسط للفقره " لا يحق للبشر تغيير بيئتهم الطبيعية واعادة بنائها من أجل تلبية حاجياتهم".  
أما النتائج المتعلقة بسمات شخصية المستهلكين أفراد عينة الدراسة، فقد كانت قيمة المتوسط  
الحسابي للمحور ككل التي تشير الى درجة "موافق" و"بانحراف معياري منخفض، وحسب قيم t

المحسوبة التي كانت كلها ذات مستوى دلالة معنوي أي أقل من (0.05)، يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة يتمتعون بسمات شخصية تتميز بعدم العزلة ومصدر تحكم داخلي وادراك لمساهمته وفعاليتها في احداث تأثير في البيئة، وهي سمات قد يكون لها تأثير في تبني المستهلك لسلوك بيئي.

#### 4 النتائج المتعلقة بالسلوك البيئي للمستهلكين:

النتائج المتوصل إليها بخصوص السلوكيات البيئية للمستهلكين دلت على أن هناك موافقة من عينة الدراسة على أن لديها سلوك صديق للبيئة، وأن الاجابات على هذا المحور ككل دالة احصائيا . فالمتوسط الحسابي العام للمحور ككل يشير الى درجة الاستجابة "موافق" على مقياس ليكرت الخماسي.

كما وضحت النتائج عدم وجود استعداد ونية كبيرة لدى أفراد عينة الدراسة للتنقل بالحافلات (نقل جماعي) بدل السيارات الخاصة، أو التخلي عن استخدام السيارات الخاصة في عطلة الأ سبوع، للحد من التلوث، وتعلل الباحثة ذلك بالخدمات السيئة التي تقدمها حافلات كوسيلة نقل جماعية رغم أن تكلفتها أقل بكثير، كذلك لسوء تنظيم النقل الجماعي بصفة عامة، لذلك يفضلون التنقل بالسيارات الخاصة لما توفره من راحة، والدليل أيضا هو كثرة سيارات الأجرة غير القانونية لأنها تقدم خدمات جيدة وفي كل الأوقات وهو ما يجعل الأولوية لا تعطى للبيئة.

كما أن النتائج بينت عدم استعداد أفراد عينة الدراسة لدفع ضرائب أكبر لمساعدة الدولة في الحفاظ على البيئة، وترى الباحثة أن ذلك ربما يعود الى نظرتهم بأن الدولة لا تحتاج الى مساعدة من الأفراد عن طريق المزيد من الضرائب ، بحكم الامكانيات المالية لدى الحكومة الجزائرية وليس لعدم دعم جهود الحفاظ على البيئة - بدليل موافقتهم على الفقرة التي تشير الى استعدادهم لدفع سعر أعلى مقابل شراء منتجات تحافظ على البيئة- ، أيضا الى تعود المواطنين في الجزائر على التهرب من تسديد الضرائب والدليل عدم تسديد فاتورات الماء والكهرباء بحكم أن المؤسسات المشرفة عليهما

مؤسسات عمومية وبالآالي فهي خدمات عمومية، بالإضافة الى التهرب من تسديد الضرائب على النفايات والعقارات.

#### ❖ النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة:

➤ الفرضية الأولى : تؤثر حساسية واهتمام المستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيراً ذو دلالة

احصائية في سلوكه البيئي : أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي للفرضية وجود تأثير ذو دلالة

احصائية لمتغير الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة ك متغير منفرد على السلوك البيئي

للمستهلك، ولكن عند ادماج هذا المتغير مع المتغيرات المستقلة الأخرى أظهرت نتائج التحليل

الاحصائي عدم وجود تأثير (الفرضية السادسة)، وبذلك سوف يتم قبول الفرض عدم الذي ينص على

عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة على السلوك البيئي

للمستهلك، رغم ثبوت عكس ذلك في الاختبار الفردي، وذلك لكون أن الاختبار الذي يأخذ بعين

الاعتبار التفاعل والتأثير المتبادل بين المتغيرات المستقلة يكون أكثر قوة من الناحية الاحصائية وأكثر

واقعية من الاختبار المنفرد لكل متغير مستقل على حدى، فضلا على أن نتائج الاختبار الفردي

أظهرت أن الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة تفسر فقط ما قيمته (14%) من السلوك

البيئي، أما (86%) الباقية فتفسرها عوامل أخرى، وهي قيمة منخفضة نوعاً ما.

وقد يعود عدم تأثير الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة على السلوك البيئي، كون

الحساسية تقيس الاستجابات العاطفية والمشاعر الوجدانية لدى الأفراد نحو مختلف القضايا والمسائل

المتعلقة بالبيئة، لذلك كانت اجابات الأفراد تدل على وجود مستوى عالي جداً من الاستجابات العاطفية

والاهتمامات، وهو ما لم ينعكس في نفس المستوى من السلوك البيئي الذي قد لا تكون العواطف

والمشاعر المحدد الرئيس له - فعدم تأثير الجوانب العاطفية على السلوك أكدتها عديد الدراسات في

سلوك المستهلك -.

هذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت اليها دراسات كل من Webster سنة 1975، Van

Liere Dunlap سنة 1981 والذين لم يجدوا علاقة ارتباط وتأثير بين الجوانب والاهتمامات

العاطفية اتجاه البيئة والسلوكيات البيئية، كما تتفق مع نتائج دراسة حليلة السعدية قري شي (2009)

التي تمت على عينة من المستهلكين في الجزائر.

في المقابل نجد نتائج الدراسات التي قام بها كل من رزق الله عابدة نخلة سنة 1998، Antil

سنة 1984، Reberts سنة 1996، Arbuthnot سنة 1997، Balderjahn سنة 1988، أكدت

على أن امتلاك الفرد لحساسية واتجاهات عاطفية ايجابية اتجاه القضايا البيئية سوف تؤثر على تبنيه

لسلوكات بيئية كإعادة التدوير والحفاظ على الطاقة.

إن الاختلاف بين نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات الأخرى، وحتى بين الدراسات

السابقة، يعود الى الاختلاف في المقياس المستخدم في قياس الحساسية والاهتمام بقضايا البيئة

والتنمية المستدامة، وقياس السلوكات البيئية، وعلى عينة الدراسة وحجمها.

لذلك يمكن القول أن وجود اهتمام وحساسية نحو قضايا البيئة والتنمية المستدامة غير كاف

ليتجسد في السلوك بيئي للأفراد، ولكنه مهم جدا بحيث يمهد الطريق ويسهلها لتبني هذه السلوكات

مستقبلا اذا رفعت العوائق المعلوماتية والاقتصادية والمالية والتنظيمية التي تقف في وجه هذا السلوك.

كما أن نتيجة هذه الدراسة تبقى غير كافية لتأكيد عدم وجود تأثير للحساسية والاهتمام بالتنمية

المستدامة على السلوك البيئي، وهي تحتاج الى دراسات أخرى تقيس أثر الاتجاهات العاطفية على

السلوكيات البيئية للمستهلكين نحو قضايا بيئية محددة، أيضا تأخذ بعين الاعتبار عينة أكبر ومن

مناطق متعددة من الجزائر.

➤ الفرضية الثانية : تؤثر المعرفة الشخصية للمستهلك بقضايا التنمية المستدامة تأثيرا ذو دلالة

احصائية في سلوكه البيئي : أظهرت نتائج الاختبار الاحصائي للفرضية وجود تأثير ذو دلالة

احصائية لمتغير المعرفة بقضايا التنمية المستدامة كمتغير منفرد على السلوك البيئي للمستهلك، وعند ادماج هذا المتغير مع المتغيرات المستقلة الأخرى أظهرت نتائج التحليل الاحصائي أيضا وجود تأثير، وبذلك سوف يتم رفض الفرض الضال وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير ذو دلالة احصائية للمعرفة بقضايا التنمية المستدامة على السلوك البيئي للمستهلك، ويفسر ذلك على أن توفر المعلومات لدى الأفراد حول المسائل البيئية والاقتصادية والاجتماعية التي تعنى بها التنمية المستدامة، وبالتالي امتلاك الفرد لادراكات معرفية حول هذه المسائل سوف يؤثر في تبنيه لسلوكيات تكون صديقة للبيئة من حيث المشاركة، والمقاطعة والشراء، والنصح.

هذه النتائج تتفق مع نتائج دراسات كل من (Arbuthnot 1977, Antil 1984, Vining et 1997, Ebreo 1990, Ling-yee 1997) وكذلك دراسة حليمة السعدية قريشي 2009، وتتعارض هذه النتائج مع نتائج دراسات (Maloney et al 1975, Pickett 1993)، ومنه يمكن القول حتى وإن وجدت علاقة بين المعرفة البيئية والسلوك البيئي إلا أنه يمكن القول أن وجود معرفة ومعلومات كبيرة حول القضايا البيئية لا يؤدي تلقائيا إلى التحول إلى سلوكيات بيئية.

من خلال نتيجة هذه الفرضية ونتيجة الفرضية السابقة (الأولى) يمكننا القول أن الجوانب المعرفية أكثر تأثيرا من الجوانب العاطفية على السلوك البيئي للمستهلكين أفراد عينة الدراسة، ما يعني أن السلوك البيئي للأفراد هو أكثر عقلانية من أن يكون عاطفيا، هذه النتيجة تحتاج إلى التأكيد بمزيد من الدراسات التي تقيس عقلانية المستهلكين بأكثر دقة وبأبعادها المختلفة.

#### ➤ الفرضية الثالثة : تؤثر القيم البيئية تأثيرا ذو دلالة احصائية في السلوك البيئي للمستهلكين: من

خلال نتائج الاختبار الاحصائي تبين وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير القيم البيئية كمتغير منفرد على السلوك البيئي للمستهلك، وهي نفس النتيجة التي ظهرت عند ادماج هذا المتغير مع المتغيرات المستقلة الأخرى، وبذلك سوف يتم رفض الفرض الضال وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود

تأثير ذو دلالة احصائية للقيم البيئية على السلوك البيئي للمستهلك، فالقيم البيئية بالرغم من أنها حديثة نسبيا لدى المجتمعات الغربية في الدول المتقدمة، يكتسبها المستهلك الجزائري كونها جزء لا يتجزأ من القيم الاساسية التي تبنى عليها قيم المجتمع الإسلامي، وسلوكه البيئي كأى سلوك يمكن أن يتأثر بالقيم المجتمعية ومنها القيم البيئية . إن نتيجة هذه الدراسة بوجود تأثير معنوي للقيم البيئية على السلوك البيئي تتوافق مع نتائج الدراسات التي قام بها ( Yee 1997, Chan et Lau 2000, ) (Chan 2001) ولكنها لا تتوافق مع نتيجة دراسة حليلة السعدية قريشي (2009).

#### ➤ الفرضية الرابعة : تؤثر خصائص شخصية المستهلك تأثيرا ذو دلالة احصائية في سلوكه البيئي :

اظهرت نتائج الاختبار الاحصائي وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير شخصية المستهلك كمتغير منفرد على سلوكه البيئي ، وهي نفس النتيجة التي ظهرت عند ادماج هذا المتغير مع المتغيرات المستقلة الأخرى، وبذلك سوف يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير ذو دلالة احصائية لشخصية المستهلك على سلوكه البيئي، وهو ما يدل على أن عدم العزلة والاندماج الاجتماعي للأفراد ، والايمان بقدرتهم وبدورهم الفعال، ومسؤوليتهم في حل المشاكل البيئية والمساهمة في الحفاظ عليها، يدفعهم الى القيام بمختلف السلوكيات الصديقة للبيئة، إن نتيجة هذه الدراسة بوجود تأثير معنوي لسمات وخصائص شخصية المستهلك على السلوك البيئي تتوافق مع نتائج الدراسات التي قام بها ( Webster 1975, Antil 1984,Crosby et al 1981,Arbutnot ) (Roberts 1996 , 1977) حتى وإن اختلفت درجات التأثير حسب ا لسمة المراد قياسها في الشخصية وطبيعة السلوك البيئي، حيث كانت سمة الفعالية المدركة ومصدر التحكم أكثر السمات التي تبين تأثيرها في السلوك البيئي.

بينما لم تتوصل الى نفس النتائج دراسات كل من ( Belderjahn 1988, Brooker 1976, Van Liere ) (Dunlap1981)، كذلك دراسة حليلة السعدية قريشي (2009).

➤ الفرضية الخامسة : يوجد فروق ذو دلالة احصائية في استجابة أفراد العينة تعزى للعوامل

الديموغرافية التالية : الجنس؛ السن؛ الحالة العائلية؛ المستوى التعليمي؛ الوظيفة؛ الدخل؛ مكان

الإقامة: دراسة هذه الفرضية تمت من خلال فرضيات جزئية تختبر تأثير كل عامل ديموغرافي على

متغيرات الدراسة، وكانت النتائج كما يلي:

➤ أظهرت نتائج اختبار الفرضية الجزئية الأولى أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل الجنس على

القيم البيئية ، أي أن القيم البيئية تختلف بين الذكور والإناث، بينما لا يوجد تأثير للجنس على

الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، وسمات الشخصية.

كما أن نتائج الاختبار بينت أن الجنس لا يؤثر على السلوك البيئي للمستهلكين، ويعني أن السلوكيات

البيئية لا تختلف بين الذكور والإناث هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسات ( Webster 1975, Antil

, Brooker 1976, Belderjahn 1988, Arbuthnot 1977, 1984) ، في حين أن نتائج دراسة كل

من Van Liere Dunlap 1981, Roberts 1996 وجدت أن النساء هم أكثر من يكون لهم سلوك بيئي.

➤ أظهرت نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثانية أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل السن على

الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة والمعرفة بقضايا التنمية المستدامة ، بينما لا يوجد تأثير

للجنس على القيم البيئية وسمات الشخصية.

كما أن نتائج الاختبار بينت أن السن لا يؤثر على السلوك البيئي للمستهلكين، ويعني أن

السلوكيات البيئية لا تختلف باختلاف سن الأفراد، هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة ( Webster 1975,

McEvoy, 1972 ; Kinnear, Taylor et Ahmed, 1974 , , Arbuthnot 1977 , Antil 1984) ، أما

دراسات (Van Liere et Dunlap, 1981 ; Grunert et Kristensen, 1992 , Roberts 1996,; Zimmer,

et al, 1994 فوجدت علاقة ارتباط بين السن والسلوك البيئي، ففئة الشباب هم أكثر من لديهم سلوك

بيئي، كما أن دراسة Belderjahn 1988 وجدت علاقة مع بعض السلوكيات مع السن كالعزل الحراري



للمنازل واستعمال السيارات الصديقة للبيئة، في حين لا يوجد تأثير للسن على سلوك شراء السلع الصديقة للبيئة.

➤ اختبار الفرضية الجزئية الثالثة أظهر أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل الحالة العائلية للأفراد على سماتهم الشخصية، بينما لا يوجد تأثير معنوي للحالة العائلية على الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة و المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، كذلك على القيم البيئية.

كما أن نتائج الاختبار الفردي بينت أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية للحالة العائلية على السلوك البيئي للمستهلكين، وعند ادماج هذا المتغير مع المتغيرات المستقلة الاخرى تبين عدم وجود تأثير معنوي، لذلك نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للحالة العائلية على السلوك البيئي للمستهلكين هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة Rice et al 1991 ودراسة حليلة السعدية قريشي 2009.

➤ نتائج اختبار الفرضية الجزئية الرابعة أظهرت أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل عدد الأطفال على المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير معنوي لعامل عدد الأطفال على الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، كذلك على القيم البيئية وسمات الشخصية.

كما أن نتائج الاختبار الفردي بينت أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل عدد الأطفال على السلوك البيئي للمستهلكين، وهي نفس النتيجة عند ادماج هذا المتغير مع المتغيرات المستقلة الاخرى اذ تبين وجود تأثير معنوي، لذلك نقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود تأثير ذو دلالة احصائية لعامل عدد الأطفال على السلوك البيئي للمستهلكين، ولم نستطع العثور على دراسات قامت بدراسة العلاقة بين عدد الاطفال والسلوك البيئي للمستهلكين، وهو ما يتطلب المزيد من الدراسات حول تأثير متغير عدد الأطفال أو حجم الأسرة على السلوكيات البيئية للأفراد للحكم على العلاقة بين المتغيرين.

➤ أظهرت نتائج اختبار الفرضية الجزئية الخامسة أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل مستوى التعليم على القيم البيئية ، أي أن القيم البيئية تختلف حسب مستويات التعليم، بينما لا يوجد تأثير لمستوى التعليم على الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، وسمات الشخصية.

كما أن نتائج الاختبار بينت أن مستوى التعليم لا يؤثر على السلوك البيئي للمستهلكين، هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة ( Samdahl et Robertson, 1989 Van Liere et Dunlap, 1981 ; Arbuthnot et Lingg, 1975), وتختلف ونتائج دراسة كل من ( Arbuthnot 1977 , Belderjahn 1988, Roberts 1996 ) التي وجدت تأثير لمستوى التعليم لدى الأفراد على سلوكهم البيئي.

➤ نتائج اختبار الفرضية السادسة أظهرت أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل الوظيفة على المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير معنوي لعامل الوظيفة على الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، كذلك على القيم البيئية وسمات الشخصية،

كما أن نتائج الاختبار بينت أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لنوعية وظيفة الأفراد على السلوك البيئي للمستهلكين، هذه النتيجة تتفق مع نتائج أغلب الدراسات التي وجدت الباحث كدراسات: Van 1976, Brooker 1976, Belderjahn 1988, Arbuthnot 1977 , Antil 1984, Webster 1975, Roberts 1996, Liere Dunlap 1981، وكذا دراسة حليلة السعدية قريشي 2009.

➤ أما فيما يخص عامل مكان الإقامة، فقد أظهرت نتائج اختبار الفرضية السابعة على أن مكان الإقامة لا يؤثر على أي من متغيرات الدراسة المستقلة المتمثلة في الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية وسمات الشخصية.

وهي نفس النتيجة فيما يتعلق بتأثير مكان الإقامة على السلوك البيئي، إذ أظهرت نتائج الاختبار أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية مكان إقامة الأفراد على السلوك البيئي للمستهلكين، هذه النتيجة تتفق

مع نتائج دراسة Liere Dunlap 1981 ، Sandahl et Roberston 1989 في حين وجد Antil 1984 علاقة ارتباط بين مكان السكن السلوكيات البيئية للفرد، بينما وجد Belderjahn 1988 أن مكان السكن يؤثر فقط في بعض السلوكيات المتعلقة بالعزل الحراري للمساكن و ترشيد الطاقة، بينما لم يجد تأثير لذلك على شراء المنتجات الخضراء أو استعمال السيارات الصديقة للبيئة.

➤ نتائج اختبار الفرضية الجزئية الثامنة أظهرت أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل الدخل على المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، بينما لا يوجد تأثير معنوي للدخل على الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة، كذلك على القيم البيئية وسمات الشخصية.

كما أن نتائج الاختبار الفردي بينت أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية للدخل على السلوك البيئي للمستهلكين، وعند ادماج هذا المتغير مع المتغيرات المستقلة الأخرى تبين عدم وجود تأثير معنوي، لذلك نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية للحالة العائلية على السلوك البيئي للمستهلكين، هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة ( Roberts, 1996; Sandahl et al 1989 ) وتختلف ونتائج الدراسات التي توصلت الى وجود علاقة بين المتغيرين ( Robertson, 1989 ) (Kinnear, Taylor et Ahmed, 1974 ; McEvoy, 1972 ; Zimmer et al 1994)

#### ➤ الفرضية السادسة: تؤثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على السلوك البيئي كمتغير تابع

تقوم الفرضية السادسة على اختبار تأثير المتغيرات المستقلة التي ثبتت معنوية تأثيرها في الاختبارات الفردية - للفرضيات السابقة- مجتمعة على السلوك البيئي كمتغير تابع، من أجل تحديد العوامل المفسرة للسلوك البيئي للمستهلك، ولقد أظهرت نتائج الاختبار أن أفضل نموذج لتفسير السلوك البيئي هو الذي يتكون من أربع متغيرات مستقلة و هي : المعرفة بقضايا التنمية المستدامة، القيم البيئية، شخصية المستهلك وعدد الأطفال، حيث استطاعت هذه المتغيرات تفسير 35.5% من التغير في السلوك البيئي للمستهلك، وتم استبعاد ثلاث متغيرات مستقلة : حساسية واهتمام المستهلك بقضايا

التنمية المستدامة، الحالة العائلية والدخل، من نموذج تفسير السلوك البيئي رغم ثبوت تأثيرها في

التحليل الفردي، وبذلك كانت معادلة الانحدار المفسرة للسلوك البيئي بالشكل التالي:

السلوك البيئي =  $0.363 + 0.420$  (المعرفة بقضايا التنمية المستدامة) +  $0.158$  (شخصية

المستهلك) +  $0.191$  (القيم البيئية) +  $0.092$  (عدد الاطفال)

## ثانيا: التوصيات

بناء على هذه النتائج فإن أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من هذا البحث هي كما يلي:

- يجب وضع تعريف للاستهلاك المستدام وتحديد مضمونه وفق السياق الخاص بالجزائر والمرتب

بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلد، وحسب أولويات ومتطلبات العمل، وهو ما يسمح

بتحقيق تنسيق وتكامل بين مختلف السياسات والمجالات التي يشملها الاستهلاك المستدام، وبين

مختلف الأطراف الفاعلة (السلطات العمومية، المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة، المستهلكين،

المجتمع المدني بمختلف أطيافه كالصحافيين، المربين و الباحثين...)

- الاستهلاك المستدام ليس فقط توفير عرض مستدام (إنتاج مستدام) وتوجيه الطلب نحو هذه الأسواق،

لأن برامج الكفاءة الطاقوية التي تقوم بها الجزائر ومن قبلها الدول المتقدمة، سوف تلغي من خلال

الزيادة في الاستهلاك (مثلا الزيادة في عدد التجهيزات الكهربائية المنزلية في البيت)، لذلك يجب أن تحقق

السياسة الوطنية التكامل بين شقين أساسيين : تحقيق الإنتاج المستدام الذي يستهدف المؤسسات

وتكنولوجيات الإنتاج وغيرها، والشق الآخر تحقيق نمط استهلاكي مستدام من خلال استهداف عادات

وسلوكات وثقافة الاستهلاك لدى المواطنين؛

- القيام بدراسات مقارنة مع الدول المتقدمة خاصة الدول التي لها تجارب رائدة في كيفية تجسيد

الاستهلاك المستدام كبريطانيا وفنلندا والسويد، والاستفادة من تجاربهم في وضع السياسات والقوانين

وتعميم تجاربهم حتى يقتدي المستهلكين بمستوى الوعي الذي وصلت اليه شعوب هذه الدول؛

- استعمال رافعة الطلب العمومي من أجل تطوير استهلاك مستدام نظرا لوزن القطاع العمومي في الاقتصاد الوطني، من خلال تأهيل الجانب القانوني والتنظيمي والمؤسساتي، وأيضا وهو الأهم بالنسبة للجزائر تأهيل الجانب البشري، وتفعيل الرقابة على الصفقات العمومية ومحاربة الفساد والرشوة والمحسوبية؛
- على الحكومة أن تقدم الدعم لتوجيه الاقتصاد الوطني نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال التحفيزات الضريبية والقروض الاستثمارية، وتقديم الضمانات للمستثمرين للاستثمار في النشاطات التي تساهم في الحفاظ على البيئة والتحول الى الاقتصاد الأخضر كتدوير ومعالجة النفايات، استخدام التكنولوجيات النظيفة، دعم الابداع والابتكار في المجال البيئي.
- توفير قاعدة معلومات وتحيينها باستمرار حول السلوكات الاستهلاكية للأسر الجزائرية من حيث النفقات والاتجاهات والثقافات الاستهلاكية ونمط الحياة، والآثار المترتبة على كل ذلك، حتى تكون كقاعدة لاتخاذ الإجراءات والسياسات المناسبة لتحقيق استهلاك مستدام وإحداث التغييرات الضرورية؛
- اعادة النظر في سياسة الدعم خاصة على الموارد الطاقوية كالوقود والكهرباء، والبحث عن آليات دعم توجه مباشرة للفئات التي تستحق الدعم دون غيرهم، حيث أن سياسة ترشيد الاستهلاك لا تتماشى مع اسعار مدعمة، وهو ما ولد عدم العقلانية في استهلاك هذه الموارد لدى المستهلكين بحكم الأسعار الرخيصة وأن هذه الموارد متوفرة باستمرار،
- المزيد من التحفيزات الاقتصادية التي تستهدف مباشرة المستهلكين من أجل ترشيد الاستهلاك، مثلا المواطن الذي يخفض باستمرار معدلات استهلاكه من الكهرباء تكون له مزايا مقارنة بالذي يزيد باستمرار معدل استهلاكه،

- تقديم الدعم للمؤسسات الوطنية من خلال القروض والاعفاءات الضرورية لمساعدتها على رف ع تنافسياتها من خلال التوجه البيئي وتقديم منتجات صديقة للبيئة ، مع تحفيز المستهلكين على استهلاك المنتجات المحلية.

- وضع علامة وطنية للبيئة والجودة وفق المعايير الدولية تفرض على جميع المؤسسات الوطنية والأجنبية، بهدف تحقيق تنافسية للمؤسسات الوطنية على المستوى ا لدولي، توفير منتجات بمعايير بيئية ومنه حماية المستهلك وتحفيزه نحو هذه المنتجات من خلال سياسات تسويقية وإعلامية جيدة ومكثفة وليست آنية فقط؛

- اصدار القوانين والتشريعات التي تحمي البيئة من ممارسات الأفراد المستهلكين والصرامة في تنفيذ القوانين، لأن غياب الصرامة في تنفيذ القوانين مع سياسة الدعم، ولد شعور وعادة لدى المواطنين على التهرب من تسديد الضرائب والدليل عدم تسديد فواتير الماء والكهرباء بحكم أن المؤسسات المشرفة عليهما مؤسسات عمومية وبالتالي فهي خدمات عمومية، بالإضافة الى التهرب من تسديد ا لضرائب على النفايات والعقارات، بحكم أن الدولة لها امكانيات مالية كبيرة و لا تحتاج الى مساعدة من الافراد عن طريق اقرار المزيد من الضرائب.

- سن القوانين الرادعة والسهر على تنفيذها، التي تحد من سلوك المؤسسات التي تعرض البيئة الى الخطر بتلويثها والتأثير على توازنها الطبيعي، سواء بد خان المصانع، أو المخلفات الصناعية والكيميائية .

- ضرورة تطوير المستمر للتشريعات والسياسات البيئية والاقتصادية لتتناسب والتطورات الحالية والمستقبلية، فكثير من المخالفات التي ترتكب ضد البيئة اليوم لم يكن المشرع في الوقت السابق قادر على تصور ضررها البالغ وذلك م ع زيادة تسارع التقدم الصناعي والتكنولوجي الذي أ دى بدوره الى زيادة الأضرار الهائلة التي تحدث للبيئة نتيجة هذه المخالفات.

- ضرورة الاستثمار في الاهتمام والحساسية العاطفية الموجودة لدى الأفراد نحو القضايا البيئية لتحويلها الى سلوكيات فعلية، من خلال رفع العراقيل التي تحول دون تحويل هذا الاهتمام العاطفي بالبيئة الى سلوك بيئي ولعل أهم العراقيل هي اتاحة المعلومات، رفع العراقيل الاقتصادية من خلال الاسعار والضرائب، العراقيل المؤسساتية والتنظيمية من خلال الاجهزة الرقابية وجمعيات المجتمع المدني وسن القوانين والتشريعات.
- لابد من الاهتمام بالتربية البيئية في جميع مراحل التعليم من الأساسي الى التعليم العالي باعتبارها من أهم دعائم التوعية البيئية وبناء انسان متعايش مع بيئته، مع التأكيد على دعم جهود البحث العلمي بما يخدم البيئة.
- تكثيف محاولات التوعية بالمشكلات البيئية عن طريق وسائل الاعلام المختلفة، والمؤتمرات والندوات بصورة مستمرة، بمساهمة كافة الأطراف، مع تنويع مصادر التمويل بين الأجهزة الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- منح جمعيات حماية المستهلك والبيئة الاستقلالية عن أجهزة الدولة والوزارات المعنية ودعمها من أجل رفع كفاءتها وتفعيل دورها في الدفاع عن البيئة وحماية المستهلك وتوعيته وتنقيفه، ومساعدتها في رفع خبرتها بالتعاون مع المنظمات الدولية لتبادل الخبرات والتجارب، وإشراكها في اتخاذ القرارات من اجل اضافة المزيد من الشفافية والحاكمية.
- التركيز على الأجهزة الحكومية م ثل أجهزة الرقابة والتقييس والمواصفات، الجمارك والأمن وغيرها من الأجهزة من خلال التكوين والتأهيل لتفعيل دورها الرقابي والتوعوي لحماية البيئة والمستهلك والاقتصاد.
- اجراء المزيد من الدراسات المستقلية المتخصصة في سلوك المستهلك الجزائري للتعرف على الأساليب الترويجية الأكثر اقناعاً لتشجيعه على تبني ثقافة استهلاكية صديقة للبيئة، على أن تصريح هذه الثقافة متجذرة في السلوك الاستهلاكي.

- تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية ومشاركة جميع الأطراف للقيام بالحملات الارشادية والبرامج التعليمية لتثقيف المستهلكين ورفع درجة وعيهم بالمسؤولية البيئية، والسياسات الاقتصادية من تحفيزات وضرائب واستثمارات، تأهيل الجوانب القانونية والتنظيمية و المؤسساتية والبشرية لأزمة حماية البيئة، وان نجحت مثل هذه الجهود، فإنها ستكون الدافع والمحرك الرئيسي لتغيير الثقافة والنمط الاستهلاكي للأسر والأفراد باتجاه المزي من تحمل المسؤولية البيئية، كما سيدفع منظمات الأعمال الى الاستجابة لهذه الثقافة البيئية الجديدة والتحول نحو تبني منهج التسويق الأخضر، والتأثير هنا سيكون تبادلياً، بمعنى أن سلوك المستهلك سيؤثر في فلسفة منظمات الأعمال، والعكس صحيح، وهكذا يمكن من أن نشهد تحولاً في نهج منظمات الأعمال الجزائرية نحو تبني وممارسة التسويق البيئي.

### ثالثاً: آفاق الدراسة

لقد حاولت هذه الدراسة معالجة موضوع يعتبر من أبرز القضايا المعاصرة المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة وهي الاستهلاك المستدام والسلوك البيئية للمستهلكين، في حدود الإشكالية المطروحة التي تمحورت حول دور السلوك البيئي للمستهلكين في تفعيل جهود التنمية المستدامة، وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكن الحصول عليها، لذا لا يمكن اعتبار هذه الدراسة قد أحاطت بكل جوانب وأبعاد الموضوع، لذلك نقترح عددًا من المواضيع التي يمكن أن تشكل مسارات بحثية مستقبلية:

- توسيع نطاق الدراسة على عينة أوسع من مناطق مختلفة من الوطن؛
- تحليل العوامل المؤثرة في السلوك البيئي للمستهلك الجزائري؛
- تأثير الاتجاهات البيئية على القرار الشرائي للمنتجات الخضراء عند المستهلك الجزائري؛
- دور جمعيات حماية المستهلك في بناء الوعي البيئي؛
- العلاقة بين التسويق الأخضر والأداء التنافسي للمؤسسات الاقتصادية؛



- أهمية وضع علامة وطنية للجودة والبيئة وسبل تفعيلها؛
- متطلبات بناء استراتيجية وطنية للاستهلاك المستدام؛
- سياسة دعم الأسعار وعلاقتها بالمشاكل البيئية ودورها في تفعيل التنمية المستدامة.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1 الكتب:

- الإمام الحافظ بن حجر العسقلاني، (2004): فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة للطباعة والنشر: بيروت، لبنان.
- القاموس المحيط للفيروز (1987)، مؤسسة الرسالة، مصر.
- أحمد عبد الخالق، (1996): المشكلة البيئية بين الانفجار السكاني والانفجار الاستهلاكي، الطبعة الثانية، جامعة المنصورة، مصر.
- أيمن على عمر (2006)، قراءات في سلوك المستهلك، الطبعة الأولى: الدار الجامعية: الاسكندرية، مصر.
- أيوب أنور حمد سماقة، (2006): البنية والتنمية المستدامة - تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة الى محافظة أربيل، الطبعة الأولى، التفسير للنشر والتوزيع، العراق.
- أيهم أديب تفاحة، (2012): التطور الاقتصادي والتكاليف البيئية - المشروعات الاقتصادية الصغيرة في سورية وتأثيراتها البيئية نموذجاً- ، منشورات الهيئة العامة للكتاب، وزارة الثقافة: دمشق، سوريا.
- ابراهيم حسين العسل، (2006): التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم ، عطاءات، معوقات، أساليب، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، لبنان.
- ابراهيم سليمان عيسى، (2000): تلوث البيئة، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث، الجزائر.
- احسان علي محاسنة (1994)، البيئة والصحة العامة، دار الشروق للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- بن عيسى عنابي، (2003): سلوك المستهلك عوامل التأثير البيئية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- بيان محمد كايد، (2011)، سيكولوجية البيئة وكيفية حمايتها من التلوث ، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- ثامر البكري، (2006): التسويق أسس ومفاهيم معاصرة، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع: عمان، الأردن
- ثامر البكري، (2012): استراتيجيات التسويق الأخضر، تطبيقات، حالات دراسية، دراسات سابقة، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- ثامر البكري، أحمد نزار النوري، (2009): التسويق الأخضر، الطبعة العربية، دار اليازوري: عمان، الأردن.
- جمال الدين محمد المرسي و ثابت عبد الرحمان ادريس، (2001): السلوك التنظيمي، نظريات ومناهج، تطبيق عملي لإدارة السلوك في المنظمة، الدار الجامعية: القاهرة، مصر.
- حسن عبد القادر صالح، (2002): التوجه الجغرافي للتنمية الاقليمية والوطنية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- حمزة محمد دودين، (2013): التحليل الاحصائي المتقدم باستخدام SPSS، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطبع: عمان، الأردن.
- خالد عبد الرحمان الجرسى،(1428 هجري): سلوك المستهلك، دراسة تحليلية لقرارات الشرائية للحاسب الآلي للأسر السعودية، الطبعة الثالثة، شبكة الألوكة: الرياض، المملكة العربية السعودية.
- دوجلاس موسشيت، ترجمة: بهاء شاهين، (2000): مبادئ التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر.
- راتب سلامة السعود، (2012): الانسان والبيئة، الطبعة الثالثة، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.

- رواء زكي يونس الطويل، (دون سنة): استدامة الموارد مسؤولة مشتركة في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، التنمية المستدامة والادارة المجتمعية، الجمعية العربية للادارة البيئية: المنامة، البحرين.
- زايد أحمد (1991): الاستهلاك في المجتمع القطري، أنماطه وثقافته، جامعة قطر: الدوحة، قطر.
- سحر حافظ (1995)، الحماية القانونية لبيئة المياه العذبة في مصر، الطبعة الأولى، الدار العربية للنشر والتوزيع، مصر.
- سعد حسين فتح الله، (1995): التنمية المستقلة، مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت، لبنان.
- سناء محمد الجبور، (2011): الاعلام البيئي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- سيد أحمد غريب، (1997): دراسات أسرية وبيئية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- صالح صالح (2006)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر: القاهرة، مصر.
- طارق الحاج (1997): تحليل الاقتصاد الجزئي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- عارف صالح مخلف، (2009): الادارة البيئية- الحماية الادارية البيئية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- عبد الستار ابراهيم الهيتي، (2005): الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق: عمان، الأردن.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2000)، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.

- عبد الله أحمد، (1990): التسويق ودوره في عملية التنمية الاقتصادية، سلسلة الفكر الإداري المعاصر، الأردن.
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبوزنط، (2007): التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن.
- علي السلمي، (1979): السلوك التنظيمي، مكتبة غريب، مصر.
- فتيحة محمد الحسن، (2006): مشكلات بيئية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن.
- فريد الصحن و إسماعيل السيد، (2001): التسويق ، الدار الجامعية الاسكندرية: الاسكندرية، مصر.
- كاسر نصر المنصور، (2006): سلوك المستهلك - مدخل الاعلان-، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- محمد إبراهيم عبيدات، (2012): سلوك المستهلك - مدخل استراتيجي-، الطبعة السابعة، دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (1986)، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، لبنان.
- محمد صالح الشيخ (2002)، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر.
- محمد صبري محسوب، (1996): البيئة الطبيعية - خصائصها وتفاعل الانسان معها- ، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، مصر.
- محمد عبد الرحمان عيسوي،(بدون سنة): دراسات في علم النفس الاجتماعي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، مصر.

- محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمن يسري أحمد، (1999): التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية: الإسكندرية، مصر.
- محمد عبد المولى، (2005): البيئة والتلوث، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة: الاسكندرية، مصر.
- محمود جاسم الصميعدي و ردينة عثمان يوسف، سلوك المستهلك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- منظور أحمد الأزهرى، (2002): ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر: القاهرة، مصر.
- نعمة الله أحمد رمضان، (1992): مقدمة في الاقتصاد التحليلي، الدار الجامعية: بيروت، لبنان.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، (1997): أسس الاقتصاد التحليل الوجدوي، جامعة الاسكندرية: الاسكندرية، مصر.

## 2 دوريات:

- أمل إسماعيل عايز، (2010): قياس القيم الاجتماعية وعلاقتها بتقبل الذات لدى طلبة الجامعة، مجلة الفتح، العدد 45، العراق.
- ايمان شريف، (2004): دراسات الوعي الاجتماعي في مصر المفاهيم والمناهج، مجلة كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، العدد 22، مصر.
- بشير ناظر الجحشي، (2012): البيئة والوعي - قراءة سوسيولوجية-، مجلة آداب المستنصرية، جامعة المستنصرية، العدد 58، العراق.
- حنان عبد الخضر هاشم، (2011): واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق - ارث الماضي وضرورات المستقبل-، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد 21، العراق.

- خالد عبدالعزيز عطية، صالح عبدالرحمن المحمود و علاء الدين محمود زهران، (2005): منهج مقترح لقياس التكاليف والمنافع الناجمة عن الآثار البيئية للمنشآت الصناعية : دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي بالمملكة العربية السعودية، المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل ، كلية العلوم الإنسانية والإدارية، المجلد 6, العدد 2، المملكة العربية السعودية.
- خالد فياض، ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي- رؤية نظرية مختلفة-، مجلة العلوم الاجتماعية، <http://www.swmsa.net/articles.php?action=show&id=631> : 2013/06/15.
- رائد شهاب أحمد، (2008): الاقتصاد والبيئة - صراع المصالح والحقوق، مجلة الفتح، جامعة ديالى، المجلد 4، العدد 32، العراق.
- ستيا ارام كيورك، مقياس الوعي البيئي للمرأة العراقية بكامل فئاتها العاملة (الموظفة، ربة البيت، والطالبة)، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد 9، العراق.
- سحر قدوري عباس (2009)، توظيف الإدارة البيئية في الوصول إلى التنمية المستدامة- العراق نموذجاً-، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 5، العراق.
- صفاء جاسم محمد، (2008): البيئة في الاسلام وعي وأخلاق، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 5، العدد 2، العراق.
- عايد راضي خنفر و مهند راضي خنفر (2008)، الاقتصاد كأداة لحماية البيئة، دوره ومتطلبات نجاحه، مجلة جامعة أسيوط للأبحاث البيئية، المجلد 11، العدد1، مارس 2008، مصر.
- علاء صاحب عسكرو محمد عبدالله محمد، (2012): مدى تمثل القيم في سلوك العاملين بالمؤسسة الطبية في مدين كركوك، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد3، العراق.



- عميرة جويده، (2005): المشاكل البيئية المترتبة عن النمو السكاني في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية العدد 06 جويلية 2005، الجزائر.
- مآرب محمد أح مد المولى، (2009): مستوى الوعي لدى طلبة كلية التربية في ضوء بعض المتغيرات، مجلة التربية والعلم جامعة الموصل، المجلد 16، العدد 3، العراق.
- محمد سعيد صباريني و أحمد محمد السقاف، (1998)، نحو أساس فلسفي للتربية البيئية، مجلة البصراء، جامعة الطراء، المجلد 2، العدد 1، الأردن.
- محمود محمود عرفان، (2003): التدخل المهني للخدمة الاجتماعية وتنمية الوعي البيئي للتقنية بالمجتمعات العشوائية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد 11، العدد 1، مصر.
- مصيطفي بشير، (2011): دور الوسطية في تحقيق السلم الاجتماعي - ملامح الوسطية في السلوك الاقتصادي للإنسان المسلم، مجلة الإرشاد و الاصلاح، السداسي الأول، الجزائر.
- موهان مونايسغ، (2008): درجات الحرارة المتزايدة ومخاطر متزايدة، مجلة التمويل والتنمية، عن صندوق النقد الدولي، مركز الأهرام للترجمة والنشر، عدد مارس 2008، مصر.

### 3 الملتقيات العلمية:

- بلغالي محمد، (2008): سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر - تشخيص الواقع وآفاق التطوير، الندوة الدولية الرابعة حول الموارد المائية في حوض البحر الأبيض المتوسط، المنعقدة أيام 22-23-24 مارس 2008، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، الجزائر.
- بوعشة مبارك، (2008): التنمية المستدامة - مقارنة اقتصادية في اشكالية المفاهيم - ، المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، المنعقد يومي 7-8 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.

- تي أحمد و بوشول السعيد، (2010): إستراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر في ظل حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسات الاقتصادية، المنعقد يومي 10-11 ماي 2010، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.
- خميس عبد الرحمن رداد، (2009): المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة، المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، المنعقد بتاريخ 2-4 نوفمبر 2009، سرت، الجماهيرية العربية الليبية.
- شريف شكيب أ نور، (2006): التنمية المستدامة والقطاع السياحي ما بين التطوير والاستنزاف، الملتقى الوطن حول: اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، المنعقد يومي 6 و 7 جوان 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي المدية، الجزائر.
- فرحي محمد، (2012): إشكالية تقييم المؤثرات الخارجية ومسؤولية العدالة الاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي حول سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
- لعمى أحمد و عزاوي أ عمر، (2012): الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة، المؤتمر العلمي الدولي حول : سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، المنعقد يومي 20 و 21 نوفمبر 2012، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر.
- محمد بن عليثة الأحمد، (2006): دور علم النفس في تعديل الاتجاهات نحو البيئة، العلوم الاجتماعية والدراسات البيئية من منظور تكاملي، المؤتمر الدولي الثالث لكلية العلوم الاجتماعية، انعقد بتاريخ 3\_5 ديسمبر 2006، جامعة الكويت، الكويت.

- محمد عبد الشفيق عيسى، (2008): السياق الدولي لأشكال الاستدامة والشروط الأساسية للتنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد يومي 7 و 8 أبريل 2008، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

#### 4 الرسائل الجامعية:

- العمري أسماء، (2001): أنماط الاستهلاك ومحدداته الاجتماعية، بحث ميداني في مخيم اليرموك، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، جامعة دمشق - دمشق، سوريا.
- بن عطية محمد، (2006): دراسة استهلاك العائلات الجزائرية ما بين سنتي 1969 و 2005، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

- سالم رشيد، (2006): أثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

- شلي عبد الوهاب، (2010): دور المستهلك في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر.

- قريشي حليلة السعدية، (2009): محددات سلوك المستهلك الأخضر - دراسة حالة ال مستهلك الجزائري-، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

#### 5-التقارير:

- الأمم المتحدة، (2003): الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي نيروبي، 3 - 7 شباط/فبراير 2003.

- التقرير المرحلي الثاني حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، (2012): الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، نقطة الارتكاز الوطنية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جويلية 2012.

- البيئة العربية، (2008): تحديات المستقبل، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية: بيروت، لبنان.
- المعهد العربي للثقافة العالمية وبحوث العمل، (1979): دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية، الجزائر.
- نبيلة حمزة، (1999): التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية- حالة البلدان العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك.

## 6 أنترنت:

- أحمد علي عبد الصادق، علي عبد الله عبده و فيصل أحمد عبد الله، عوض عبد الله سيف، السكان والتنمية - النظرية والواقع-،  
10/06/2014 : [www.yemen-nic.info/contents/popul/social/human/.../socanwaqa.pdf](http://www.yemen-nic.info/contents/popul/social/human/.../socanwaqa.pdf)
- بلغالي محمد ، الاستهلاك المائي في الجزائر وآليات ترشيده وفق المنظور الإسلامي،  
<http://search.4shared.com/postDownload/QeMCAiZT/...html> : 12/05/2013
- على كنعان، الاستهلاك والتنمية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، سوريا،  
[www.mafhoum.com/syr/articles\\_07/kanaan.pdf](http://www.mafhoum.com/syr/articles_07/kanaan.pdf) : 20/03/2014 .
- مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جدول أعمال القرن 21،  
2013/06/15 : <http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/agenda21>
- <http://cms.education.gov.il/NR/rdonlyres/CD4012FB-9991-44B8-BD6E-AF85B6BEEFEF/130457/regell.doc>: 2012-10-10 .

## ثالثا: لغات أجنبية

- **Livre**
- Chitour Chems Edine, (1991) : L'énergie- Les enjeux de l'an 2000,: Office des Publications Universitaires OPU : Alger, Algérie.

- Corinne Gendron,( 2006), Le développement durable comme compromis. La modernisation écologique de l'économie à l'ère de la mondialisation, Québec, Presses de l'Université du Québec,
- Denis Darpy et Pierre Volle, (2007) : comportement du consommateur, concepts et outils, 2<sup>eme</sup> édition, Edition Dunod,: paris, France.
- Edwin Zaccai, (2007): Sustainable Consumption, Ecology and Fair Trade, published by Routledge, New York, USA.
- Fourest C, (2005) : Face au boycott - l'entreprise face au défi de la consommation citoyenne, Edition Dunod : Paris, France.
- Heilbrun. B, (2005), La consommation : une image originelle négative, La consommation et ses sociologies, Armand Colin : Paris, France.
- Katheline Schubert, Poul Zagame,(1998) : L'environnement une nouvelle dimension de l'analyse économique, Edition Vuibert : paris, France.
- Schwartz S.H, (1992): Universals in the content and structure of values - theoretical advances and empirical test in 20 countries, in M. Zanna (coord.), Advances in Experimental Social Psychology, San Diego Academic Press, France.
- Vincent Commenne, responsabilité sociale et environnementale : l'engagement des acteurs économiques -Mode d'emploi pour plus d'éthique et de développement durable -, Edition Charles Leopold Mayer : Paris, France.
- **Revues :**
  - Anne Marchand, Pierre De Coninck et Stuart Walker,(2005) : La consommation responsable - perspectives nouvelles dans les domaines de la conception de produits, Nouvelles pratiques sociales, vol. 18, n° 1.
  - Bamberg S, (2003): How does environmental concern influence specific environmentally related behaviors? A new answer to an old question, Journal of Environmental Psychology,vol 23, n° 1.

- Binninger Anne-Sophie et Robert Isabelle,(2008) : « Consommation et développement durable » Vers une segmentation des sensibilités et des comportements, La Revue des Sciences de Gestion, 2008/1 n°229.
- Cherfi Souhila, (2010) : L'avenir Energique de L'Algérie : Quelles seraient les perspectives de Consommation, de production et d'exportation du pétrole et du gaz en Algérie, à l'horizon 2020-2030?, Recherches économiques et managériales, N°7 – Juin 2010.
- Desjeux. D, (2006) : La consommation, Presses Universitaires de France, coll. « Que sais-je ? », n°3754, Paris.
- Djemaci Brahim et Malika Ahmed Zaid– Chertouk,(2011) : La gestion intégrée des déchets solides en Algérie. Contraintes et limites de sa mise en œuvre, Working paper CIRIEC N° 2011/04.Liège, Belgium.
- Dominique Marguerat and Ghislaine Cestre, (2002) : Le Consommateur "Vert"- Attitude et Comportement, Working Paper 0211, Institut Universitaire de Management International (IUMI) École des HEC Université de Lausanne, Suisse.
- Ekins P, (1991) : « The sustainable consumer society: A contradiction in terms? », International Environmental Affairs,V° 3, N°4.
- Elkington J, (1994): Toward the Sustainable Corporation- Win-Win-Win Business Strategies for Sustainable Development, California Management Review, V° 36, N°2.
- Élisabeth Laville (dir), (2011) : Pour une politique de consommation durable en France, centre d'analyse stratégique, la note de synthèse, N° 212, janvier 2011.
- Ellen P.S, (1994) : Do we know what we need to know? Objective and subjective knowledge effects on pro-ecological behaviors, Journal of Business Research, V° 30.

- Ellen P.S, Wiener J.L, Cobb-Walgren C, (1991) : The role of perceived consumer effectiveness in motivating environmentally conscious behaviors, *Journal of Public Policy & Marketing*, V° 10,N° 2.
- François-Lecompte Agnès, (2009) : « La consommation socialement responsable : oui mais... », *Reflète et perspectives de la vie économique*, 2009/4 Tome XLVIII.
- Giannelloni. J.L, (1998) : les comportements liés à la protection de l'environnement et leurs déterminants - un état des recherches marketing, *Recherches et Applications Marketing*, V° 13, N°2.
- Gierl H. et Stumpp S, (1999) : L'influence des convictions de contrôle et des attitudes globales sur le comportement écologique du consommateur, *Recherche et Application en Marketing*, V°14, N°2.
- Jolivet . P, (2001) : Le recyclage des déchets ménagers : une figure de citoyenneté, *Le Courrier de l'environnement de l'INRA*, N° 44.
- Kettab Ahmed, (2001) : Les ressources en eau en Algérie- stratégies, enjeux et vision, *Désaliénation*, N°136, Tunisie.
- Michiko Iizuka (2000), Role Of Environmental Awareness In Achieving Sustainable Development, This document was prepared under the project "Enhancement of Citizen's Awareness in Formulation of Pollution Control Policies in Major Latin American Cities", 23 November, 2000, Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Japan.
- Sempels C. et Vandercammen M, (2009): Oser le marketing durable - Concilier marketing et développement durable, Pearson Education, Paris.
- Schultz P.W, Shriver .C, Tabanico J. et Khazian A, (2004): Implicit connections with nature, *Journal of Environmental Psychology*, V°24, N°1.
- Stern. P C, (2008): Toward a Coherent Theory of Environmentally Significant Behavior, *Journal of Social Issues*, V° 56, N°3.

- Stern P.C. et Dietz T, (1994): The value basis of environmental concern, Journal of Social Issues, V° 50, N°3.
- Webster F.E,(1975), Determining the Characteristics of Socially Conscious Consumer, Journal of Consumer Research, December 1975, V°2.
- La lettre, bulletin trimestriel de l'APRUE, N °14, avril 2009.
- Zimmer M.R., Stafford T.F. et Royne-Stafford M, (1994): Green issues - dimensions of environmental concern, Journal of Business Research, V °30, N° 1.
- **Thèses :**
  - Amélie Fiorello,(2011) : Le Comportement de Tri Des Déchets Ménagers - Une Approche Marketing, Thèse pour l'obtention du Doctorat en Sciences de Gestion, Université de Nice-Sophia Antipolis, France.
  - Benhalilou Karima, (2008) : Impact de la Végétation Grimpante sur le Confort Hygrothermique Estivale du Bâtiment, Cas du Climat Semi Aride, Mémoire de magister, Université Constantine, Algérie.
  - Boukhila Hamza, (2011): Evaluation des gains énergiques et des émissions évitées lors de la mise en place d' une nouvelle organisation des déplacements avec étude de cas, mémoire de magister, université de Boumerdes, Algérie.
  - Nil Ozcaglar Toulouse (2005), Apport du concept d'identité à la compréhension du comportement du consommateur responsable : une application à la consommation des produits issus du commerce équitable, Thèse de Doctorat en Sciences de gestion, Université Lille II, France
  - Patrick Jolivet,(2001) : représentation économique du comportement écologique des consommateurs, Thèse de doctorat, Université de Versailles- Saint-Quentin-En-Yvelines.



- Robert-Kréziak . D, (1998) : Les motivations de la consommation verte - une approche par les chaînages cognitifs, Thèse de Doctorat en Sciences de gestion, Université de Grenoble 2, France.
- **Colloques :**
  - Boughedaoui M, Chikhi S, Driassa N, Kerbach R et Joumard R, (2009): Caractérisation du parc de véhicule algérien et son usage, Actes du Colloque International Environnement et Transports dans des contextes différents, 16 - 18 February 2009, Ghardaïa, Algérie.
  - Chabane Lila, (2009) : La mobilité quotidienne et les transports urbains à Alger, Colloque international Environnement et transports dans des contextes différents, 16-18 fév 2009, Ghardaïa, Algérie
  - Karine Depardon, Catherine Papetti, (2013) : Influence du consommateur socialement responsable sur l'engagement éco-citoyen des entreprises: le cas Carrot Mob, Working paper N ° 3-2013, Laboratoire REGARDS (EA 6292), Université de Reims Champagne-Ardenne , France
  - Rémy E. (2004), De Que Choisir ? à Casseurs de Pub: L'émergence de nouvelles figures consuméristes, Actes des 9èmes Journées de Recherche en Marketing de Bourgogne, Dijon (4-5 Novembre 2004).
  - Xavier Godard, Variété des systèmes de mobilité urbaine face aux enjeux de développement et d'environnement, Colloque international Environnement et transports dans des contextes différents, Ghardaïa, Algérie.
- **Rapports :**
  - Consommation Energétique Finale, Chiffres clés Année 2005, APRUE, Ministère de l'Energie et des Mines , Edition 2007, Algérie .
  - Consommation Energétique Finale, Chiffres clés Année 2007, APRUE, Ministère de l'Energie et des Mines , Edition 2009, Algérie.

- Consommation Durable, (2007) : Synthèse des recherches menées dans le cluster consommation durable du PADD II, Quel rôle pour le consommateur ? Politique scientifique fédérale, Belgique.
- FAO, L'irrigation en Afrique en chiffres, Rapports sur l'eau 29, 2005.
- Global Footprint Network (2009), Rapport sur l'Empreinte Ecologique, Afrique 2009, Assurer le développement humain dans un monde aux ressources limitées., Etats-Unis d'Amérique.
- Guide des Techniciens Communaux pour la Gestion des Déchets Ménagers et Assimiles, Ministère de l'Aménagement du Territoire de l'Environnement et du Tourisme, PNUD : Alger, Algérie.
- Kehila Yousef, (2010), Rapport Pays sur la Gestion des Déchets Solides en Algérie, Réseau SWEEP-Net en Algérie.
- Mouvement Vraiment Durable et cabinet Atefo : (2007), Etat et avenir de la consommation durable : vers une gouvernance de la consommation?, étude présentée le 4 avril 2007 à l'occasion du lancement du Réseau Citoyen pour la Consommation Durable, Paris, France.
- News letter Presse n°13, Groupe Sonelgaz, Edition électronique – Avril 2011.
- ONS: Données Statistiques les dépones des ménages en 2000, № 352
- ONS: premiers résultats de l'enquête nationale sur les dépones de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, № 642.
- l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques (OCDE), (2002), Vers une consommation durable des ménages ? Tendances et politiques dans les pays de l'OCDE, OCDE . France.
- Rapport Nationale de l'Algérie, 19ème session de la Commission du Développement Durable des Nations Unies (CDD-19). Mai 2011.

▪ **Internet:**

- UNEP (2008), Planning for change, Guidelines for National programmes on Sustainable Consumption and Production. [http://www.unep.org/pdf/UNEP\\_Planning\\_for\\_change\\_2008.pdf](http://www.unep.org/pdf/UNEP_Planning_for_change_2008.pdf) : 24/01/2014.
- Rapport Brundtland : [http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/sites/odyssee-developpement\\_durable/files/5/rapport\\_brundtland.pdf](http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/sites/odyssee-developpement_durable/files/5/rapport_brundtland.pdf). : 12/01/2014
- [www.gsvq.org](http://www.gsvq.org) : 01/04/2014
- <http://www.continentalnews.fr/> consulté le: 10/10/2012
- <http://www.people.umass.edu/aizen/tpb.diag.html>> : 12/02/2014
- <http://www.ons.dz/IMG/pdf/demog2013.pdf>, :30/11/2014
- Développemet Humain : [www.ceneap.com.dz/Pdf/DevHum.pdf](http://www.ceneap.com.dz/Pdf/DevHum.pdf) : 26/07/2012
- [http://www.vitamedz.com/Article/Articles\\_18300\\_1013092\\_0\\_1.html](http://www.vitamedz.com/Article/Articles_18300_1013092_0_1.html) consulté le: 29/01/2013.
- Ministère des Ressources en Eau, Algérie : [www.mre.dz/eau/aep\\_centre\\_mre.htm](http://www.mre.dz/eau/aep_centre_mre.htm). Consulté le: 30/07/2012
- [http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2012/11/121113\\_accidents\\_arabs\\_comments.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/interactivity/2012/11/121113_accidents_arabs_comments.shtml). : 10-12-2012
- <http://www.alriyadh.com/2011/08/13/article658595.html>. : 12/12/2012.
- <http://ar.algerie360.com>. consulté le: 20/12/2012.

# المحلا حق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة 08 ماي 1945 قالمة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير  
قسم العلوم التجارية



## استبيان

أخي، أختي:

في إطار إنجاز دراسة لنيل شهادة الدكتوراه حول السلوكات البيئية للمستهلكين ودورها في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، أتقدم إليكم بهذا الاستبيان الذي يتضمن عبارات تهدف إلى معرفة آرائكم و اهتماماتكم حول بعض القضايا البيئية و أهم الأنشطة التي تقومون بها، مع العلم أنه لا يوجد هناك تقييم للإجابات إن كانت جيدة أو غير جيدة و إنما الهدف هو معرفة آرائكم. لذا نرجو منكم أن تتعاونوا معنا بالإجابة الصريحة والموضوعية، ونعلمكم أن الاجابات تبقى سرية.

كما نرجو منكم قراءة العبارات الموجودة في الجداول جيدا ثم إبداء رأيكم من خلال وضع العلامة (X) على الدرجة المناسبة في السلم و التي تدل على مدى اتفاقكم مع العبارة.

(1) فيما يلي مجموعة من العبارات التي تصف مدى حساسيتكم واهتمامكم بقضايا التنمية المستدامة، لذا يرجى منكم وضع العلامة (X) في خانة الدرجة التي تناسب مدى اتفاقكم مع العبارة:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
					1. أشعر أن التلوث أصبح يمثل احدى المشكلات الخطيرة في الجزائر
					2. أشعر بالإحباط عندما أرى أن السلطات أو أفراد المجتمع لا يساهمون بالقدر الكاف في الحفاظ على البيئة
					3. أشعر بالغضب عندما أفكر بالضرر الذي يلحق بالكائنات النباتية والحيوانية جراء السلوكات البشرية
					4. أشعر بغضب شديد عند رؤية تراكم النفايات المنزلية في الشوارع
					5. يجب على الحكومة أن تعمل على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد
					6. أحترم و أقدر كل من يحاول ترشيد استهلاك الكهرباء و الماء
					7. أشعر بالخوف عند التفكير بأن عدد كبير من المنتجات الغذائية المتاحة في الأسواق تحتوى على مواد كيميائية و اضافات غذائية و مواد حافظة .
					8. أعتقد أنه يجب الضغط على الشركات الصناعية لتقليل نفاياتها و إنبعاثاتها السامة
					9. أجد أنه من الضر وري الزيادة في أسعار المحروقات من أجل ترشيد استهلاك الوقود الملوث للهواء
					10. أعتقد أنه على السلطات أن تعمل على الحد من انتشار المنتجات المضرة بالبيئة والصحة العمومية
					11. أعتقد أنه يجب على الحكومة تقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر في المجتمع

					12. تحقيق الرفاهية الاجتماعية لا يعني الإفراط في الاستهلاك
					13. على الدولة أن تعمل للضغط على المجتمع الدولي لتحقيق التنمية العادلة بين شعوب العالم واحترام حقوق الانسان
					14. أحب كثيرا العيش في كنف مجتمع متضامن يساعد غنيهم فقيرهم

(2) فيما يلي مجموعة من العبارات التي تصف مدى معرفتكم الشخصية ببعض القضايا المرتبطة بالتنمية المستدامة، لذا

رُجُو منكم وضع العلامة (X) في خانة الدرجة التي تناسب رأيكم:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
					15. الاستهلاك المفرط والتفاخر له آثار اجتماعية و بيئية سلبية وهو منهي عنه في الاسلام
					16. تحقيق العدالة في توزيع الدخل يساعد في توسعة السوق الداخلية وزيادة الطلب الفعال
					17. التجارة العادلة هي التي تسعى الى حماية الدول الضعيفة من أضرار التجارة الحرة و تحقيق المساواة و الانصاف في التبادل التجاري مع الدول المتقدمة
					18. القضاء على الفقر من أبرز اهتمامات التنمية المستدامة
					19. على الدول النامية ومنها الجزائر أن تعمل على تحقيق التنمية عن طريق زيادة الانتاج وتخفيض الاستهلاك الطفيلي وحماية البيئة
					20. المنتجات الخضراء هي المنتجات التي تحترم البيئة عند انتاجها واستخدامها و التخلص منها
					21. أستطيع أن أفهم كل العلامات والملصقات التي تدل على أن المنتج يحترم البيئة
					22. الزراعة العضوية هي التي لا تستخدم المواد الكيميائية و الأسمدة والمبيدات الحشرية أو تعديلات وراثية
					23. توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة و الطاقة النووية سوف يساهم في الحفاظ على البيئة في الجزائر
					24. استخدام الرشاشات (مثل المبيدات الحشرية) التي تحتوي على كلوروفلوروكربون (CFC) تمثل أهم الأسباب في حدوث ثقب الأوزون .
					25. يعتبر انتشار غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من التلوث الجوي أهم مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري.
					26. التوازن البيئي على الكرة الأرضية في حالة حرجة وعلى درجة كبيرة من الخطورة
					27. يتطلب تحلل البلاستيك مئات السنين لذلك فهو يمثل تهديد كبير للبيئة
					28. التلوث الهوائي في المدن الجزائرية سببه الرئيسي نوعية الوقود المستخدم في السيارات

(3) هذه العبارات تصف مدى قيامكم أو استعدادكم للقيام ببعض السلوكات البيئية، لذا رُجُو منكم وضع العلامة (X) في

خانة الدرجة التي تناسب رأيكم:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	
					29. أنا على استعداد للانخراط في المنظمات و الجمعيات من أجل المساهمة في نشاطات الج فافظ على الطبيعة وحماية البيئة
					30. أنا على استعداد لدفع سعر أعلى مقابل شراء منتجات تحافظ على البيئة
					31. أنا على استعداد لدفع ضرائب أكبر لمساعدة الدولة في الحفاظ على البيئة
					32. أنا على استعداد لتغيير عاداتي الاستهلاكية من أجل الحد من التأثير على البيئة
					33. أنا على استعداد للتنقل بالحافلة من أجل الحد من التلوث الناتج من استخدام السيارات الخاصة

				34. أنا على استعداد لتقديم الشكاوي للمصالح المعنية حول كل ما من شأنه أن يضر بالبيئة (سواء منتجات أو تجار أو مواطنين...)
				35. أنا على استعداد لعدم استعمال سيارتي الخاصة في عطلة الأسبوع للمساهمة في تقليل تلوث الهواء و الضجيج وزحمة المرور .
				36. أقوم بشراء المنتجات التي يكون تغليفها من الكارتون أو الورق بدل المنتجات التي يكون تغليفها من البلاستيك
				37. أتجنب شراء المنتجات التي تحتوى على كميات مرتفعة من السكريات أو الدهون أو المواد الحافظة والكيميائية
				38. عند الشراء آخذ كل وقتي في قراءة البيانات و الملصقات و العلامات الموجودة على المنتجات الاستهلاكية للتعرف جيدا على مكوناتها ومنشأها
				39. أختار دائما السلع التي لا تسرف في استخدام الطاقة مثل الاجهزة الكهرومنزلية والمصابيح
				40. أحاول دائما اقتاع الاخرين بشراء السلع الصديقة للبيئة
				41. أختار السلع التي تكون معبأة في عبوات يمكن اعادة استخدامها
				42. أقوم بمقاطعة المنتجات و الشركات التي تكون معاملاتها تضر بالبيئة او المجتمع
				43. كلما كان ممكنا، أقوم بإصلاح الادوات التي بحوزتي و اعادة استخدامها بدل رميها وشراء أخرى جديدة

4) هذه العبارات تصف بعض القيم البيئية، لذا نرجو منكم وضع العلامة (X) في خانة الدرجة التي تبين مدى اتفاقكم مع العبارة:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
				44. البيئة لنا و للأجيال القادمة، لذا يجب المحافظة عليها
				45. تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني التضحية بالبيئة
				46. على الانسان العيش في انسجام مع الطبيعة حتى يستطيع توفير مقومات بقائه و استمراره
				47. تأمين متطلبات الحياة و تحقيق الرفاهية الشخصية لا يجب أن يكون على حساب تدمير البيئة
				48. الانسان ما هو إلا جزء من الطبيعة
				49. الموارد الطبيعية محدودة و يجب المحافظة عليها
				50. الحيوانات والنباتات لم توجد ليستغلها الانسان كما يشاء
				51. لا يحق للبشر تغيير بيئتهم الطبيعية و اعادة بنائها من أجل تلبية حاجياتهم
				52. أعتقد أن الأفراد بسلوكياتهم الشخصية يتحملون الجزء الأكبر من تدهور البيئة
				53. لا يمكن للإنسان أن يجد حلا لجميع المشاكل البيئية من خلال التقدم العلمي و التكنولوجي فقط
				54. الصراعات العسكرية والسياسية والاقتصادية في العالم هي بسبب شح الموارد (البتترول والغاز، المعادن، المياه...)

5) فيما يلي مجموعة من العبارات التي تصف بعض خصائص شخصيتكم، لذا نرجو منكم وضع العلامة (X) في خانة الدرجة التي تناسب رأيكم:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
				55. لا أعتقد أن الحكومة هي الوحيدة التي لها القدرة على حل المشاكل البيئية
				56. معالجة المشاكل البيئية و القضايا الاجتماعية يتطلب الاندماج والتعاون بين أفراد المجتمع
				57. على الانسان أن يكون أكثر اندماجا في المجتمع ويتجنب العزلة

					58. أي سلوك تقوم به يمكن أن يكون له أثر ايجابي على البيئة
					59. هناك الكثير مما يجب ان يقوم به الأفراد لتجنب المشاكل البيئية و تحقيق منافع للمجتمع
					60. أنا المسؤول عن ما يحدث لي في حياتي
					61. في الحقيقة الحياة لا تعتمد على الحظ
					62. الايمان بالقضاء والقدر لا يعني عدم العمل بجد من أجل تحقيق أهدافي
					63. عند ما أخطئ لشيء أكون واثق من قدرتي على تحقيقه
					64. هناك علاقة مباشرة بين ما أبذله من جهد و العائد الذي أحصل عليه

### بيانات شخصية

- الجنس:  ذكر  أنثى

- السن:  أقل من 20 سنة  ما بين 20 و 30 سنة  ما بين 30 و 40 سنة  ما بين 40 و 50 سنة  ما بين 50 و 60 سنة  ما بين 60 و 70 سنة

- الحالة العائلية:  أعزب  متزوج

- عدد الأطفال:  بدون أطفال  من 1 إلى 3 أطفال  من 4 إلى 6 أطفال  من 7 إلى 9 أطفال  أكثر من 9 أطفال

- مستوى التعليم:  ابتدائي  متوسط  ثانوي  جامعي  دراسات عليا

- الوظيفة:  عاطل  طالب  عامل مهني  موظف  متقاعد  وموظف سامي  تجارة  و أعمال حرة

- مكان الإقامة:  مدينة  قرية

- نوع السكن:  مالك  مستأجر

- الدخل:  أقل من 20.000 دج  من 20.000 إلى 35.000 دج  من 35.000 إلى 50.000 دج  أكثر من 50.000 دج

شكرا على تعاونكم



## ملحق 2 : نتائج اختبار Test-t لمتغيرات الدراسة

### T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=q1 q2 q3 q4 q5 q6 q7 q8 q9 q10 q11 q12 q13 q14 t1

/CRITERIA=CI(.95).

#### Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
أشعر أن التلوث أصبح يمثل إحدى المشكلات الخطيرة في الجزائر	215	4.4512	.66711	.04550
أشعر بالإحباط عندما أرى أن السلطات أو أفراد المجتمع لا يساهمون بالقدر الكاف في الحفاظ على البيئة	215	4.5116	.69619	.04748
أشعر بالغضب عندما أفكر بالضرر الذي يلحق بالكائنات النباتية والحيوانية جراء السلوكات البشرية	215	4.4326	.65128	.04442
أشعر بغضب شديد عند رؤية تراكم النفايات المنزلية في الشوارع	215	4.6930	.62554	.04266
يجب على الحكومة أن تعمل على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد	215	4.2465	.79112	.05395
أحترم و أقدر كل من يحاول ترشيد استهلاك الكهرباء و الماء	215	4.3023	.72133	.04919
أشعر بالخوف عند التفكير بأن عدد كبير من المنتجات الغذائية المتاحة في الأسواق تحتوي على مواد كيميائية و اضافات غذائية و مواد حافظة	215	4.3535	.89426	.06099
أعتقد أنه يجب الضغط على الشركات الصناعية لتقليص نفاياتها و إنبعاثاتها السامة	215	4.3302	.75984	.05182
أجد أنه من الضروري الزيادة في أسعار المحروقات من أجل ترشيد استهلاك الوقود الملوث للهواء	215	3.1721	1.22786	.08374
أعتقد أنه على السلطات أن تعمل على الحد من انتشار المنتجات المضرة بالبيئة والصحة العمومية	215	4.3302	.68206	.04652
أعتقد أنه يجب على الحكومة تقليص الفوارق الاجتماعية و محاربة الفقر في المجتمع	215	4.3953	.85214	.05812
تحقيق الرفاهية الاجتماعية لا يعني الإفراط في الاستهلاك	215	4.0977	.77625	.05294
على الدولة أن تعمل للضغط على المجتمع الدولي لتحقيق التنمية العادلة بين شعوب العالم واحترام حقوق الانسان	215	4.0233	.91938	.06270
أحب كثيرا العيش في كنف مجتمع متضامن يساعد غنيهم فقيرهم	215	4.6093	.56858	.03878
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	215	4.2930	.37198	.02537

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	T	Ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
أشعر أن التلوث أصبح يمثل إحدى المشكلات الخطيرة في الجزائر	31.896	214	.000	1.45116	1.3615	1.5408
أشعر بالإحباط عندما أرى أن السلطات أو أفراد المجتمع لا يساهمون بالقدر الكاف في الحفاظ على البيئة	31.837	214	.000	1.51163	1.4180	1.6052
أشعر بالغضب عندما أفكر بالضرر الذي يلحق بالكائنات النباتية والحيوانية جراء السلوكات البشري	32.252	214	.000	1.43256	1.3450	1.5201
أشعر بغضب شديد عند رؤية تراكم النفايات المنزلية في الشوارع	39.685	214	.000	1.69302	1.6089	1.7771
يجب على الحكومة أن تعمل على الحد من استنزاف الموارد الطبيعية غير القابلة للتجديد	23.103	214	.000	1.24651	1.1402	1.3529
أحترم و أقدر كل من يحاول ترشيد استهلاك الكهرباء و الماء	26.473	214	.000	1.30233	1.2054	1.3993
أشعر بالخوف عند التفكير بأن عدد كبير من المنتجات الغذائية المتاحة في الأسواق تحتوي على مواد كيميائية و اضافات غذائية و مواد حافظة	22.193	214	.000	1.35349	1.2333	1.4737
أعتقد أنه يجب الضغط على الشركات الصناعية لتقليص نفاياتها و إنبعاعاتها السامة	25.670	214	.000	1.33023	1.2281	1.4324
أجد أنه من الضروري الزيادة في أسعار المحروقات من أجل ترشيد استهلاك الوقود الملوث للهواء	2.055	214	.041	.17209	.0070	.3372
أعتقد أنه على السلطات أن تعمل على الحد من انتشار المنتجات المضرة بالبيئة والصحة العمومية	28.597	214	.000	1.33023	1.2385	1.4219
أعتقد أنه يجب على الحكومة تقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر في المجتمع	24.010	214	.000	1.39535	1.2808	1.5099
تحقيق الرفاهية الاجتماعية لا يعني الإفراط في الاستهلاك	20.734	214	.000	1.09767	.9933	1.2020
على الدولة أن تعمل للضغط على المجتمع الدولي لتحقيق التنمية العادلة بين شعوب العالم واحترام حقوق الانسان	16.320	214	.000	1.02326	.8997	1.1468
أحب كثيرا العيش في كنف مجتمع متضامن يعاهد غنيهم فقيرهم	41.502	214	.000	1.60930	1.5329	1.6857
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	50.969	214	.000	1.29302	1.2430	1.3430

## T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=q15 q16 q17 q18 q19 q20 q21 q22 q23 q24 q25 q26 q27 q28 t2

/CRITERIA=CI(.95).

### Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
الاستهلاك المفرط والتفاخر له آثار اجتماعية و بيئية سلبية وهو منهي عنه في الاسلام	215	4.6186	.67230	.04585
تحقيق العدالة في توزيع الدخل يساعد في توسعة السوق الداخلية وزيادة الطلب الفعال	215	3.8884	.85741	.05847
التجارة العادلة هي التي تسعى الى حماية الدول الضعيفة من أضرار التجارة الحرة و تحقيق المساواة و الانصاف في التبادل التجاري مع الدول المتقدمة	215	3.7814	.90875	.06198
القضاء على الفقر من أبرز اهتمامات التنمية المستدامة	215	4.0186	.92202	.06288
على الدول النامية ومنها الجزائر أن تعمل على تحقيق التنمية عن طريق زيادة الانتاج وتخفيض الاستهلاك الطفيلي وحماية البيئة	215	4.2465	.80284	.05475
المنتجات الخضراء هي المنتجات التي تحترم البيئة عند انتاجها واستخدامها و التخلص منها	215	4.0093	.89647	.06114
أستطيع أن أفهم كل العلامات والملصقات التي تدل على أن المنتج يحترم البيئة	215	3.4279	1.08221	.07381
الزراعة العضوية هي التي لا تستخدم المواد الكيميائية و الأسمدة والمبيدات الحشرية أو تعديلات وراثية	215	3.7070	.95834	.06536
توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة و الطاقة النووية سوف يساهم في الحفاظ على البيئة في الجزائر	215	3.5814	1.14452	.07806
استخدام الرشاشات (مثل المبيدات الحشرية) التي تحتوي على كلوروفلوروكربون (CFC) تمثل أهم الأسباب في حدوث ثقب الأوزون	215	3.5302	1.06243	.07246
يعتبر انتشار غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من التلوث الجوي أهم مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري	215	4.0465	.84703	.05777
التوازن البيئي على الكرة الأرضية في حالة حرجة وعلى درجة كبيرة من الخطورة	215	4.0326	.88806	.06057
يتطلب تحلل البلاستيك مئات السنين لذلك فهو يمثل تهديد كبير للبيئة	215	4.0279	1.05421	.07190
التلوث الهوائي في المدن الجزائرية سببه الرئيسي نوعية الوقود المستخدم في السيارات	215	3.5721	1.09081	.07439
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	215	3.8920	.48381	.03300

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
الاستهلاك المفرط والتفاخر له آثار اجتماعية و بيئية سلبية وهو منهي عنه في الاسلام	35.302	214	.000	1.61860	1.5282	1.7090
تحقيق العدالة في توزيع الدخل يساعد في توسعة السوق الداخلية وزيادة الطلب الفعال	15.192	214	.000	.88837	.7731	1.0036
التجارة العادلة هي التي تسعى الى حماية الدول الضعيفة من أضرار التجارة الحرة و تحقيق المساواة و الانصاف في التبادل التجاري مع الدول المتقدمة	12.608	214	.000	.78140	.6592	.9036
القضاء على الفقر من أبرز اهتمامات التنمية المستدامة على الدول النامية ومنها الجزائر أن تعمل على تحقيق التنمية عن طريق زيادة الانتاج وتخفيض الاستهلاك الطفيلي وحماية البيئة	16.199	214	.000	1.01860	.8947	1.1426
المنتجات الخضراء هي المنتجات التي تحترم البيئة عند انتاجها واستخدامها و التخلص منها	22.766	214	.000	1.24651	1.1386	1.3544
أستطيع أن أفهم كل العلامات والملصقات التي تدل على أن المنتج يحترم البيئة	16.508	214	.000	1.00930	.8888	1.1298
الزراعة العضوية هي التي لا تستخدم المواد الكيميائية و الأسمدة والمبيدات الحشرية أو تعديلات وراثية	5.798	214	.000	.42791	.2824	.5734
توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة و الطاقة النووية سوف يساهم في الحفاظ على البيئة في الجزائر	10.817	214	.000	.70698	.5781	.8358
استخدام الرشاشات (مثل المبيدات الحشرية) التي تحتوي على كلوروفلوروكربون (CFC) تمثل أهم الأسباب في حدوث ثقب الأوزون	7.448	214	.000	.58140	.4275	.7353
يعتبر انتشار غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج من التلوث الجوي أهم مسببات ظاهرة الاحتباس الحراري	7.318	214	.000	.53023	.3874	.6731
التوازن البيئي على الكرة الأرضية في حالة حرجة وعلى درجة كبيرة من الخطورة	18.116	214	.000	1.04651	.9326	1.1604
يتطلب تحلل البلاستيك مئات السنين لذلك فهو يمثل تهديد كبير للبيئة	17.049	214	.000	1.03256	.9132	1.1519
التلوث الهوائي في المدن الجزائرية سببه الرئيسي نوعية الوقود المستخدم في السيارات	14.297	214	.000	1.02791	.8862	1.1696
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	7.690	214	.000	.57209	.4255	.7187
	27.035	214	.000	.89203	.8270	.9571

## T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=q44 q45 q46 q47 q48 q49 q50 q51 q52 q53 q54 t4

/CRITERIA=CI(.95).

### Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
البيئة لنا و للأجيال القادمة، لذا يجب المحافظة عليها	215	4.7349	.47305	.03226
تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني التضحية بالبيئة	215	4.4000	.68903	.04699
على الانسان العيش في انسجام مع الطبيعة حتى يستطيع توفير مقومات بقائه و استمراره	215	4.3674	.57993	.03955
تأمين متطلبات الحياة و تحقيق الرفاهية الشخصية لا يجب أن يكون على حساب تدمير البيئة	215	4.3907	.72724	.04960
الانسان ما هو إلا جزء من الطبيعة	215	4.3349	.76698	.05231
الموارد الطبيعية محدودة و يجب المحافظة عليها	215	4.3953	.66766	.04553
الحيوانات والنباتات لم توجد ليستغلها الانسان كما يشاء	215	4.1070	.90827	.06194
لا يحق للبشر تغيير بيئتهم الطبيعية و اعادة بنائها من أجل تلبية حاجياتهم	215	3.8605	1.04973	.07159
أعتقد أن الأفراد بسلوكياتهم الشخصية يتحملون الجزء الأكبر من تدهور البيئة	215	4.2326	.91807	.06261
لا يمكن للإنسان أن يجد حلا لجميع المشاكل البيئية من خلال التقدم العلمي و التكنولوجي فقط	215	3.9442	.92051	.06278
الصراعات العسكرية والسياسية والاقتصادية في العالم هي بسبب شح الموارد (البتترول والغاز، المعادن، المياه...)	215	3.9628	1.08882	.07426
القيم البيئية	215	4.2477	.45998	.03137

### Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
البيئة لنا و للأجيال القادمة، لذا يجب المحافظة عليها	53.775	214	.000	1.73488	1.6713	1.7985
تحقيق النمو الاقتصادي لا يعني التضحية بالبيئة	29.793	214	.000	1.40000	1.3074	1.4926
على الانسان العيش في انسجام مع الطبيعة حتى يستطيع توفير مقومات بقائه و استمراره	34.574	214	.000	1.36744	1.2895	1.4454
تأمين متطلبات الحياة و تحقيق الرفاهية الشخصية لا يجب أن يكون على حساب تدمير البيئة	28.040	214	.000	1.39070	1.2929	1.4885
الانسان ما هو إلا جزء من الطبيعة	25.520	214	.000	1.33488	1.2318	1.4380
الموارد الطبيعية محدودة و يجب المحافظة عليها	30.644	214	.000	1.39535	1.3056	1.4851
الحيوانات والنباتات لم توجد ليستغلها الانسان كما يشاء	17.871	214	.000	1.10698	.9849	1.2291
لا يحق للبشر تغيير بيئتهم الطبيعية و اعادة بنائها من أجل تلبية حاجياتهم	12.019	214	.000	.86047	.7194	1.0016
أعتقد أن الأفراد بسلوكياتهم الشخصية يتحملون الجزء الأكبر من تدهور البيئة	19.686	214	.000	1.23256	1.1091	1.3560

السلوك البيئي للمستعمل كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

لا يمكن للإنسان أن يجد حلا لجميع المشاكل البيئية من خلال التقدم العلمي و التكنولوجيا فقط	15.040	214	.000	.94419	.8204	1.0679
الصراعات العسكرية والسياسية والاقتصادية في العالم هي بسبب شح الموارد (البتروال والغاز، المعادن، المياه...)	12.966	214	.000	.96279	.8164	1.1092
القيم البيئية	39.773	214	.000	1.24770	1.1859	1.3095

T-TEST

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=q55 q56 q57 q58 q59 q60 q61 q62 q63 q64 t5

/CRITERIA=CI(.95).

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
لا أعتقد أن الحكومة هي الوحيدة التي لها القدرة على حل المشاكل البيئية	215	4.1070	.94360	.06435
معالجة المشاكل البيئية و القضايا الاجتماعية يتطلب الاندماج والتعاون بين أفراد المجتمع	215	4.4047	.66204	.04515
على الانسان أن يكون أكثر اندماجا في المجتمع ويتجنب العزلة	215	4.2233	.74659	.05092
أي سلوك نقوم به يمكن أن يكون له أثر ايجابي على البيئة	215	3.8698	1.01474	.06920
هناك الكثير مما يجب ان يقوم به الأفراد لتجنب المشاكل البيئية و تحقيق منافع للمجتمع	215	4.1535	.63369	.04322
أنا المسؤول عن ما يحدث لي في حياتي	215	3.7256	1.29847	.08855
في الحقيقة الحياة لا تعتمد على الحظ	215	3.7674	1.21588	.08292
الايمان بالقضاء والقدر لا يعني عدم العمل بجد من أجل تحقيق أهدافي	215	4.3581	.84118	.05737
عند ما أخطط لشيء أكون واثق من قدرتي على تحقيقه	215	4.0837	.98230	.06699
هناك علاقة مباشرة بين ما أبذله من جهد و العائد الذي أحصل عليه	215	3.9442	1.17873	.08039
خصائص الشخصية	215	4.0637	.54899	.03744

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
لا أعتقد أن الحكومة هي الوحيدة التي لها القدرة على حل المشاكل البيئية	17.202	214	.000	1.10698	.9801	1.2338
معالجة المشاكل البيئية و القضايا الاجتماعية يتطلب الاندماج والتعاون بين أفراد المجتمع	31.110	214	.000	1.40465	1.3157	1.4936
على الانسان أن يكون أكثر اندماجا في المجتمع ويتجنب العزلة	24.024	214	.000	1.22326	1.1229	1.3236
أي سلوك نقوم به يمكن أن يكون له أثر ايجابي على البيئة	12.568	214	.000	.86977	.7334	1.0062
هناك الكثير مما يجب ان يقوم به الأفراد لتجنب المشاكل البيئية و تحقيق منافع للمجتمع	26.690	214	.000	1.15349	1.0683	1.2387
أنا المسؤول عن ما يحدث لي في حياتي	8.194	214	.000	.72558	.5510	.9001
في الحقيقة الحياة لا تعتمد على الحظ	9.255	214	.000	.76744	.6040	.9309

السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

الايان بالقضاء والقدر لا يعني عدم العمل بجد من أجل تحقيق أهدافي	23.674	214	.000	1.35814	1.2451	1.4712
عند ما أخطط لشيء أكون واثق من قدرتي على تحقيقه	16.177	214	.000	1.08372	.9517	1.2158
هناك علاقة مباشرة بين ما أبذله من جهد و العائد الذي أحصل عليه	11.745	214	.000	.94419	.7857	1.1026
خصائص الشخصية	28.411	214	.000	1.06372	.9899	1.1375

**T-TEST**

/TESTVAL=3

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=q29 q30 q31 q32 q33 q34 q35 q36 q37 q38 q39 q40 q41 q42 q43 t3

/CRITERIA=CI(.95).

**Statistiques sur échantillon unique**

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
أنا على استعداد للانخراط في المنظمات و الجمعيات من أجل المساهمة في نشاطات الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة	215	3.6698	.99427	.06781
أنا على استعداد لدفع سعر أعلى مقابل شراء منتجات تحافظ على البيئة	215	3.4930	1.12270	.07657
أنا على استعداد لدفع ضرائب أكبر لمساعدة الدولة في الحفاظ على البيئة	215	2.8047	1.21092	.08258
أنا على استعداد لتغيير عاداتي الاستهلاكية من أجل الحد من التأثير على البيئة	215	3.9442	.94060	.06415
أنا على استعداد للتقليل بالحافلة من أجل الحد من التلوث الناتج من استخدام السيارات الخاصة	215	2.8930	1.17716	.08028
أنا على استعداد لتقديم الشكاوي للمصالح المعنية حول كل ما من شأنه أن يضر بالبيئة (سواء منتجات أو تجار أو مواطنين...)	215	3.5767	.99175	.06764
أنا على استعداد لعدم استعمال سيارتي الخاصة في عطلة الأسبوع للمساهمة في تقليل تلوث الهواء و الضجيج وزحمة المرور	215	2.8837	1.29357	.08822
أقوم بشراء المنتجات التي يكون تغليفها من الكارتون أو الورق بدل المنتجات التي يكون تغليفها من البلاستيك	215	3.8977	.99941	.06816
أتجنب شراء المنتجات التي تحتوي على كميات مرتفعة من السكريات أو الدهون أو المواد الحافظة والكيميائية	215	3.8884	1.05308	.07182
الشراء أخذ كل وقتي في قراءة البيانات و الملصقات و العلامات الموجودة على المنتجات الاستهلاكية للتعرف جيدا على مكوناتها ومنشأها	215	3.7628	1.06539	.07266
أختار دائما السلع التي لا تسرف في استخدام الطاقة مثل الاجهزة الكهرومنزلية والمصابيح	215	3.7535	.96173	.06559
أحاول دائما اقتناع الآخرين بشراء السلع الصديقة للبيئة	215	3.6884	.92757	.06326
أختار السلع التي تكون معبأة في عبوات يمكن إعادة استخدامها	215	3.7860	.93768	.06395
أقوم بمقاطعة المنتجات و الشركات التي تكون معاملاتها تضر بالبيئة او المجتمع	215	3.7767	.94544	.06448
كلما كان ممكنا، أقوم بإصلاح الادوات التي بحوزتي و إعادة استخدامها بدل رميها وشراء أخرى جديدة	215	3.9535	.99891	.06813
السلوك البيئي	215	3.5848	.54974	.03749

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
أنا على استعداد للانخراط في المنظمات و الجمعيات من أجل المساهمة في نشاطات الحفاظ على الطبيعة وحماية البيئة	9.877	214	.000	.66977	.5361	.8034
أنا على استعداد لدفع سعر أعلى مقابل شراء منتجات تحافظ على البيئة	6.439	214	.000	.49302	.3421	.6439
أنا على استعداد لدفع ضرائب أكبر لمساعدة الدولة في الحفاظ على البيئة	-	214	.019	-.19535-	-.3581-	-.0326-
أنا على استعداد لتغيير عاداتي الاستهلاكية من أجل الحد من التأثير على البيئة	14.719	214	.000	.94419	.8177	1.0706
أنا على استعداد للتنقل بالحافلة من أجل الحد من التلوث الناتج من استخدام السيارات الخاصة	-	214	.184	-.10698-	-.2652-	.0513
أنا على استعداد لتقديم الشكاوي للمصالح المعنية حول كل ما من شأنه أن يضر بالبيئة (سواء منتجات أو تجار أو مواطنين...)	8.527	214	.000	.57674	.4434	.7101
أنا على استعداد لعدم استعمال سيارتي الخاصة في عطلة الأسبوع للمساهمة في تقليل تلوث الهواء و الضجيج و زحمة المرور	-	214	.189	-.11628-	-.2902-	.0576
أقوم بشراء المنتجات التي يكون تغليفها من الكارتون أو الورق بدل المنتجات التي يكون تغليفها من البلاستيك	13.170	214	.000	.89767	.7633	1.0320
أتجنب شراء المنتجات التي تحتوي على كميات مرتفعة من السكريات أو الدهون أو المواد الحافظة والكيميائية	12.370	214	.000	.88837	.7468	1.0299
النشأ على مكوناتها ومنشأها	10.498	214	.000	.76279	.6196	.9060
أختار دائما السلع التي لا تسرف في استخدام الطاقة مثل الاجهزة الكهرومنزلية والمصابيح	11.488	214	.000	.75349	.6242	.8828
أحاول دائما اقناع الآخرين بشراء السلع الصديقة للبيئة	10.882	214	.000	.68837	.5637	.8131
أختار السلع التي تكون معبأة في عبوات يمكن اعادة استخدامها	12.292	214	.000	.78605	.6600	.9121
أقوم بمقاطعة المنتجات و الشركات التي تكون معاملاتها تضر بالبيئة او المجتمع	12.047	214	.000	.77674	.6497	.9038
كلما كان ممكنا، أقوم بإصلاح الادوات التي بحوزتي و اعادة استخدامها بدل رميها و شراء أخرى جديدة	13.996	214	.000	.95349	.8192	1.0878
السلوك البيئي	15.598	214	.000	.58481	.5109	.6587



ملحق رقم (3) اختبار تحليل الانحدار البسيط لتأثير المتغيرات المستقلة على السلوك البيئي كمتغير تابع

Variables introduites/supprimées<sup>b</sup>

Modèle	Variabes introduites	Variabes supprimées	Méthode
1	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.	Entrée

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.376 <sup>a</sup>	.142	.138	.51054

ANOVA<sup>b</sup>

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	9.157	1	9.157	35.133	.000 <sup>a</sup>
	Résidu	55.518	213	.261		
	Total	64.675	214			

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle		Coefficients non standardisés	
		A	Erreur standard
1	(Constante)	1.197	.404
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.556	.094

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle		Coefficients standardisés	t	Sig.
		Bêta		
1	(Constante)		2.962	.003
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.376	5.927	.000

**Variables introduites/supprimées<sup>b</sup>**

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.	Entrée

**Récapitulatif des modèles**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.534 <sup>a</sup>	.285	.282	.46580

**ANOVA<sup>b</sup>**

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	18.461	1	18.461	85.087	.000 <sup>a</sup>
	Résidu	46.214	213	.217		
	Total	64.675	214			

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle		Coefficients non standardisés	
		A	Erreur standard
1	(Constante)	1.222	.258
	المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.607	.066

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle		Coefficients standardisés	t	Sig.
		Bêta		
1	(Constante)		4.734	.000
	المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.534	9.224	.000

**Variables introduites/supprimées<sup>b</sup>**

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	القيم البيئية <sup>a</sup>	.	Entrée

**Récapitulatif des modèles**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.448 <sup>a</sup>	.201	.197	.49266

**ANOVA<sup>b</sup>**

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	12.976	1	12.976	53.463	.000 <sup>a</sup>
Résidu	51.699	213	.243		
Total	64.675	214			

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	A	Erreur standard	Bêta		
1 (Constante)	1.311	.313		4.191	.000
القيم البيئية	.535	.073	.448	7.312	.000

**Variabes introduites/supprimées<sup>b</sup>**

Modèle	Variabes introduites	Variabes supprimées	Méthode
1	خصائص الشخصية	.	Entrée

**Récapitulatif des modèles**

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.398 <sup>a</sup>	.159	.155	.50545

**ANOVA<sup>b</sup>**

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	10.258	1	10.258	40.151	.000 <sup>a</sup>
	Résidu	54.417	213	.255		
	Total	64.675	214			

**Coefficients<sup>a</sup>**

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	
	A	Erreur standard	Bêta			
1	(Constante)	1.964	.258		7.611	.000
	خصائص الشخصية	.399	.063	.398	6.336	.000

ملحق رقم (3) اختبار ANNOVA لتحليل الفروقات في الاجابة حسب المتغيرات الديموغرافية

الجنس

ANOVA

		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés
السلوك البيئي	Inter-groupes	.003	1	.003
	Intra-groupes	64.672	213	.304
	Total	64.675	214	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.085	1	.085
	Intra-groupes	29.526	213	.139
	Total	29.611	214	
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.178	1	.178
	Intra-groupes	49.913	213	.234
	Total	50.090	214	
القيم البيئية	Inter-groupes	.953	1	.953
	Intra-groupes	44.326	213	.208
	Total	45.279	214	
خصائص الشخصية	Inter-groupes	.015	1	.015
	Intra-groupes	64.482	213	.303
	Total	64.497	214	

ANOVA

		F	Signification
السلوك البيئي	Inter-groupes	.009	.926
	Intra-groupes		
	Total		
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.610	.436
	Intra-groupes		
	Total		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.758	.385
	Intra-groupes		
	Total		
القيم البيئية	Inter-groupes	4.581	.033
	Intra-groupes		

السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

Total		
خصائص الشخصية	Inter-groupes	.049
	Intra-groupes	
Total		.824

السن

ANOVA

		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés
السلوك البيئي	Inter-groupes	2.280	4	.570
	Intra-groupes	62.395	210	.297
	Total	64.675	214	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	1.357	4	.339
	Intra-groupes	28.254	210	.135
	Total	29.611	214	
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	2.487	4	.622
	Intra-groupes	47.604	210	.227
	Total	50.090	214	
القيم البيئية	Inter-groupes	.993	4	.248
	Intra-groupes	44.285	210	.211
	Total	45.279	214	
خصائص الشخصية	Inter-groupes	1.233	4	.308
	Intra-groupes	63.264	210	.301
	Total	64.497	214	

ANOVA

		F	Signification
السلوك البيئي	Inter-groupes	1.918	.109
	Intra-groupes		
	Total		
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	2.522	.042
	Intra-groupes		
	Total		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	2.743	.030
	Intra-groupes		
	Total		
القيم البيئية	Inter-groupes	1.178	.322
	Intra-groupes		
	Total		

السلوك البيئي للمستعمل كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

خصائص الشخصية	Inter-groupes	1.023	.396
	Intra-groupes		
	Total		

الحالة العائلية

ANOVA

		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés
السلوك البيئي	Inter-groupes	1.717	1	1.717
	Intra-groupes	62.958	213	.296
	Total	64.675	214	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.115	1	.115
	Intra-groupes	29.496	213	.138
	Total	29.611	214	
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.270	1	.270
	Intra-groupes	49.821	213	.234
	Total	50.090	214	
القيم البيئية	Inter-groupes	.656	1	.656
	Intra-groupes	44.623	213	.209
	Total	45.279	214	
خصائص الشخصية	Inter-groupes	2.415	1	2.415
	Intra-groupes	62.082	213	.291
	Total	64.497	214	

ANOVA

		F	Signification
السلوك البيئي	Inter-groupes	5.810	.017
	Intra-groupes		
	Total		
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.828	.364
	Intra-groupes		
	Total		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	1.153	.284
	Intra-groupes		
	Total		
القيم البيئية	Inter-groupes	3.130	.078
	Intra-groupes		

Total			
خصائص الشخصية	Inter-groupes	8.287	.004
	Intra-groupes		
Total			

عدد الأطفال

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés
السلوك البيئي	Inter-groupes	2.662	2	1.331
	Intra-groupes	62.012	212	.293
	Total	64.675	214	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.307	2	.154
	Intra-groupes	29.304	212	.138
	Total	29.611	214	
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	1.425	2	.712
	Intra-groupes	48.665	212	.230
	Total	50.090	214	
القيم البيئية	Inter-groupes	.337	2	.168
	Intra-groupes	44.942	212	.212
	Total	45.279	214	
خصائص الشخصية	Inter-groupes	1.022	2	.511
	Intra-groupes	63.475	212	.299
	Total	64.497	214	

ANOVA

		F	Signification
السلوك البيئي	Inter-groupes	4.551	.012
	Intra-groupes		
	Total		
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	1.112	.331
	Intra-groupes		
	Total		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	3.104	.047
	Intra-groupes		
	Total		
القيم البيئية	Inter-groupes	.794	.453
	Intra-groupes		
	Total		
خصائص الشخصية	Inter-groupes	1.706	.184
	Intra-groupes		



Intra-groupes		
Total		

## المستوى التعليمي

### ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés
السلوك البيئي	Inter-groupes	1.992	4	.498
	Intra-groupes	62.683	210	.298
	Total	64.675	214	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.964	4	.241
	Intra-groupes	28.647	210	.136
	Total	29.611	214	
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.667	4	.167
	Intra-groupes	49.423	210	.235
	Total	50.090	214	
القيم البيئية	Inter-groupes	2.851	4	.713
	Intra-groupes	42.428	210	.202
	Total	45.279	214	
خصائص الشخصية	Inter-groupes	.690	4	.173
	Intra-groupes	63.807	210	.304
	Total	64.497	214	

### ANOVA

		F	Signification
السلوك البيئي	Inter-groupes	1.668	.159
	Intra-groupes		
	Total		
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	1.767	.137
	Intra-groupes		
	Total		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.709	.587
	Intra-groupes		
	Total		
القيم البيئية	Inter-groupes	3.527	.008
	Intra-groupes		
	Total		

خصائص الشخصية	Inter-groupes	.568	.686
	Intra-groupes		
	Total		

## الوظيفة

### ANOVA

		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés
السلوك البيئي	Inter-groupes	2.781	6	.463
	Intra-groupes	61.894	208	.298
	Total	64.675	214	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.786	6	.131
	Intra-groupes	28.825	208	.139
	Total	29.611	214	
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	3.022	6	.504
	Intra-groupes	47.069	208	.226
	Total	50.090	214	
القيم البيئية	Inter-groupes	2.323	6	.387
	Intra-groupes	42.956	208	.207
	Total	45.279	214	
خصائص الشخصية	Inter-groupes	2.057	6	.343
	Intra-groupes	62.440	208	.300
	Total	64.497	214	

### ANOVA

		F	Signification
السلوك البيئي	Inter-groupes	1.557	.161
	Intra-groupes		
	Total		
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.945	.464
	Intra-groupes		
	Total		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	2.225	.042
	Intra-groupes		
	Total		
القيم البيئية	Inter-groupes	1.875	.087
	Intra-groupes		
	Total		
خصائص الشخصية	Inter-groupes	1.142	.339
	Intra-groupes		

Intra-groupes		
Total		

مكان الإقامة

ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés
السلوك البيئي	Inter-groupes	1.087	1	1.087
	Intra-groupes	63.588	213	.299
	Total	64.675	214	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.507	1	.507
	Intra-groupes	29.104	213	.137
	Total	29.611	214	
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.159	1	.159
	Intra-groupes	49.932	213	.234
	Total	50.090	214	
القيم البيئية	Inter-groupes	.129	1	.129
	Intra-groupes	45.150	213	.212
	Total	45.279	214	
خصائص الشخصية	Inter-groupes	.700	1	.700
	Intra-groupes	63.797	213	.300
	Total	64.497	214	

ANOVA

		F	Signification
السلوك البيئي	Inter-groupes	3.640	.058
	Intra-groupes		
	Total		
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	3.713	.055
	Intra-groupes		
	Total		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.677	.411
	Intra-groupes		
	Total		
القيم البيئية	Inter-groupes	.608	.437
	Intra-groupes		
	Total		
خصائص الشخصية	Inter-groupes	2.339	.128
	Intra-groupes		

Intra-groupes		
Total		

## المدخل

### ANOVA

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés
السلوك البيئي	Inter-groupes	5.175	5	1.035
	Intra-groupes	59.499	209	.285
	Total	64.675	214	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	.885	5	.177
	Intra-groupes	28.726	209	.137
	Total	29.611	214	
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	3.278	5	.656
	Intra-groupes	46.812	209	.224
	Total	50.090	214	
القيم البيئية	Inter-groupes	1.863	5	.373
	Intra-groupes	43.416	209	.208
	Total	45.279	214	
خصائص الشخصية	Inter-groupes	2.773	5	.555
	Intra-groupes	61.724	209	.295
	Total	64.497	214	

### ANOVA

		F	Signification
السلوك البيئي	Inter-groupes	3.636	.004
	Intra-groupes		
	Total		
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	1.288	.270
	Intra-groupes		
	Total		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	Inter-groupes	2.927	.014
	Intra-groupes		
	Total		
القيم البيئية	Inter-groupes	1.794	.115
	Intra-groupes		
	Total		

Inter-groupes	1.878	.099
Intra-groupes		
Total		

#### ملحق (4) تحليل الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise

### Régression

#### Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.534 <sup>a</sup>	.285	.282	.46580
2	.571 <sup>b</sup>	.326	.320	.45339
3	.584 <sup>c</sup>	.342	.332	.44926
4	.596 <sup>d</sup>	.355	.343	.44564

#### ANOVA<sup>e</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	18.461	1	18.461	85.087	.000 <sup>a</sup>
Résidu	46.214	213	.217		
Total	64.675	214			
2 Régression	21.096	2	10.548	51.313	.000 <sup>b</sup>
Résidu	43.579	212	.206		
Total	64.675	214			
3 Régression	22.087	3	7.362	36.477	.000 <sup>c</sup>
Résidu	42.587	211	.202		
Total	64.675	214			
4 Régression	22.970	4	5.743	28.916	.000 <sup>d</sup>
Résidu	41.705	210	.199		
Total	64.675	214			

#### Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés	
	A	Erreur standard
1 (Constante)	1.222	.258
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.607	.066
2 (Constante)	.715	.288
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.507	.070
خصائص الشخصية	.220	.062
3 (Constante)	.415	.316

السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.437	.076
خصائص الشخصية	.162	.066
القيم البيئية	.190	.086
4 (Constante)	.363	.315
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.420	.076
خصائص الشخصية	.158	.066
القيم البيئية	.191	.085
عدد الأطفال	.092	.044

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients standardisés		Sig.	Corrélations	
	Bêta	t		Corrélation simple	Partielle
1 (Constante)		4.734	.000		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.534	9.224	.000	.534	.534
2 (Constante)		2.478	.014		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.446	7.261	.000	.534	.446
خصائص الشخصية	.220	3.580	.000	.398	.239
3 (Constante)		1.311	.191		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.385	5.748	.000	.534	.368
خصائص الشخصية	.162	2.448	.015	.398	.166
القيم البيئية	.159	2.217	.028	.448	.151
4 (Constante)		1.154	.250		
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.370	5.536	.000	.534	.357
خصائص الشخصية	.157	2.391	.018	.398	.163
القيم البيئية	.160	2.242	.026	.448	.153
عدد الأطفال	.118	2.108	.036	.199	.144

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Corrélations		Statistiques de colinéarité	
	Partie	Tolérance	VIF	
1 (Constante)				
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.534	1.000	1.000	
2 (Constante)				
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.409	.841	1.189	
خصائص الشخصية	.202	.841	1.189	
3 (Constante)				
المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.321	.696	1.436	
خصائص الشخصية	.137	.710	1.408	

السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

	القيم البيئية	.124	.606	1.651
4	(Constante)			
	المعرفة حول قضايا التنمية المستدامة	.307	.688	1.453
	خصائص الشخصية	.133	.709	1.410
	القيم البيئية	.124	.606	1.651
	عدد الأطفال	.117	.978	1.022

Variables exclues<sup>e</sup>

	Modèle	Bêta dans	t	Sig.	Corrélation partielle
1	الحالة العائلية	.124 <sup>a</sup>	2.161	.032	.147
	عدد الأطفال	.125 <sup>a</sup>	2.156	.032	.146
	الدخل	.098 <sup>a</sup>	1.688	.093	.115
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.114 <sup>a</sup>	1.647	.101	.112
	القيم البيئية	.228 <sup>a</sup>	3.420	.001	.229
	خصائص الشخصية	.220 <sup>a</sup>	3.580	.000	.239
2	الحالة العائلية	.091 <sup>b</sup>	1.589	.113	.109
	عدد الأطفال	.118 <sup>b</sup>	2.081	.039	.142
	الدخل	.074 <sup>b</sup>	1.306	.193	.090
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.035 <sup>b</sup>	.481	.631	.033
	القيم البيئية	.159 <sup>b</sup>	2.217	.028	.151
	الحالة العائلية	.088 <sup>c</sup>	1.541	.125	.106
3	عدد الأطفال	.118 <sup>c</sup>	2.108	.036	.144
	الدخل	.062 <sup>c</sup>	1.096	.274	.075
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	-.025 <sup>c</sup>	-.323-	.747	-.022-
	الحالة العائلية	.023 <sup>d</sup>	.315	.753	.022
4	الدخل	.019 <sup>d</sup>	.316	.752	.022
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	-.027 <sup>d</sup>	-.357-	.722	-.025-
	الحالة العائلية	.023 <sup>d</sup>	.315	.753	.022

Variables exclues<sup>e</sup>

Modèle	Statistiques de colinéarité		
	Tolérance	VIF	Tolérance minimale

السلوك البيئي للمستهلك كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة

1	الحالة العائلية	.995	1.005	.995
	عدد الأطفال	.980	1.021	.980
	الدخل	.994	1.006	.994
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.690	1.449	.690
	القيم البيئية	.717	1.395	.717
	خصائص الشخصية	.841	1.189	.841
2	الحالة العائلية	.963	1.039	.814
	عدد الأطفال	.978	1.022	.829
	الدخل	.980	1.020	.829
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.608	1.644	.608
	القيم البيئية	.606	1.651	.606
	3	الحالة العائلية	.962	1.040
عدد الأطفال	.978	1.022	.606	
الدخل	.970	1.031	.599	
الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.531	1.882	.529	
4	الحالة العائلية	.596	1.678	.596
	الدخل	.826	1.211	.598
	الحساسية والاهتمام بقضايا التنمية المستدامة	.531	1.883	.529